كورت ڤالدهايم

الـــرد

ترجمة وتحرير
د. عصام الخضراء
د. نبيـل حـيدرى

تقديم
د. مصطفى الفقى

دار الشروق

الـــــرد

كورت فالدهايم: الـرد

الطبعة العربية الأولى - القاهرة ١٩٩٨

دار الشروق

القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصري
- رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب . : ٣٣ البانوراما
تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت: ص . ب . : ٨٠٦٤
هاتف: ٨١٧٢١٣ - ٣١٥٨٥٩
فاكس: ٨١٧٧٦٥ (٠١)

العنوان الأصلي للكتاب بالألمانية:

Die Antwort,
Wien - München:
Amalthea,
1996

التصميم الفني والإخراج:

محمد عزام

المحتويات:

تصدير

منذ أن تسلمت عملي سفيراً لمصر في فيينا وقد استبد بي شغف كبير في التعرف المباشر على شخصية الدكتور كورت فالدهايم رئيس جمهورية النمسا السابق والأمين العام الأسبق للأمم المتحدة. وقد تحققت لي تلك الرغبة على امتداد سنوات خدمتي في جمهورية النمسا الاتحادية، وأصبح في مقدوري أن أتحدث عنه في إيجاز عبر السطور التالية في تصدير الطبعة العربية لكتابه «الرد»، وأوجز ملاحظاتي في النقاط التالية:

أولاً: إن شخصية فالدهايم بوزنها الدولي ومكانتها السياسية قد أثارت جدلاً - شأن المشاهير المرموقين - وأصبح الرأي العام متعاطفاً معه في أغلبه وإن كان الكثيرون لايجاهرون بمشاعرهم نحوه لأسباب لاتخفى على القارئ الذي يعرف طبيعة التهمة التي حاولوا إلصاقها به ومعاقبته عليها، بعد أكثر من نصف قرن من الادعاء بحدوثها. ولقد تضمنت بعض صفحات هذا الكتاب ردا صادقاً، وفي عبارات تلقائية وأمينة، حتى إن العنوان ذاته يحمل معنى الإجابة على علامة استفهام ظالمة وجهها خصوم فالدهايم نحوه في وقت تزايد فيه تألقه، وتميزت مكانته.

ثانياً: إننا لانكاد نعرف في تاريخ الشخصيات الدولية المعاصرة مَنْ تمكن من شغل المواقع التي احتلها فالدهايم الذي تبوأ أرفع منصب على المستوى الدولي، كما تبوأ أرفع منصب على المستوى الوطني، وهو بذلك يملك سيرة ذاتية متميزة، مع تاريخ دبلوماسي حافل، فمن سفير مرموق إلى وزير لخارجية بلاده، فمندوباً دائماً لها في الأمم المتحدة على نحو وصل به إلى موقع الوظيفة الدولية الأولى، وحين فرغ منها وصل إلى قمة السلطة في دولته. ونود أن نشير هنا إلى أن فالدهايم قد شغل منصب أمين عام الأمم المتحدة لفترتين متتاليتين في ظل ظروف دولية متشابكة، وتحت وطأة الحرب الباردة بما كانت تحتاجه من توازنات، وماتفرضه على الموظف الدولي الكبير من حكمة وحياد وموضوعية.

ثالثاً: إن القارئ العربي لابد يتذكر أن اللغة العربية أصبحت إحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في عهد شغل فيه فالدهايم منصب الأمين العام للأمم المتحدة، كذلك فإن الممثل الأول للشعب الفلسطيني قد خاطب المجتمع الدولي من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في عهد فالدهايم أيضاً. ولاشك أن هذين الحدثين يربطان العرب بشعور خاص تجاه تلك الشخصية

المتزنة فكريا، العادلة سياسيا، ولست أشك، أيضاً، في أن هذين الأمرين يمثلان جزءاً مهما من خلفية موقف خصوم العرب والتي يلتقون فيها مع خصوم فالدهايم ومنافسيه السياسيين بشكل فرض على الرجل معركة طويلة المدى. ويكفي أن نعلم أنه - بحجمه السياسي ووزنه التاريخي - ممنوع من دخول الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الذين يعرفون فالدهايم عن قرب يدركون أن الرجل يتمتع بحس إنساني رفيع، مع قدر وفير من دماثة الخلق، وهدوء الطبع، فضلاً عن وعيه السياسي الرفيع، وإدراكه الواعي للأحداث الدولية، ومتابعته التي لاتنقطع لمجريات الأمور بصورة يحتل فيها الوضع في الشرق الأوسط جزءاً كبيراً من شغله واهتمامه.

ودعنا، هنا، نضع السيرة الذاتية لهذا السياسي الدبلوماسي بإيجاز أمام القارئ. فلقد ولد فالدهايم في منطقة النمسا السفلى في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨، وواصل دراسته في المدرسة العليا حتى أتمها في إحدى المدن القريبة من ڤيينا العام ١٩٣٦ حيث خدم في القوات المسلحة النمساوية لمدة عامين ثم استأنف دراسته العام ١٩٣٧ في كلية القانون في جامعة ڤيينا في نفس الوقت الذي تابع فيه الدراسة في «الأكاديمية الدبلوماسية النمساوية» التي حصل منها على الدبلوم العام ١٩٣٩، ثم التحق بالقوات المسلحة الألمانية - شأن الآلاف من شباب النمسا حينذاك - حيث خدم بها في عدد من ميادين المعارك حتى العام ١٩٤٥. ولقد تمكن أثناء خدمته العسكرية من مواصلة دراسته في نفس الوقت حتى حصل على الدكتوراه في القانون العام ١٩٤٤ بحيث تمكن من الالتحاق بالسلك الدبلوماسي النمساوي العام ١٩٤٥ كسكرتير لوزير الخارجية في ڤيينا بشكل جعله يتمكن عن قرب من المشاركة في مفاوضات اتفاقية الدولة النمساوية، ثم عمل في السفارة النمساوية في باريس في الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٥١ حيث أصبح رئيساً لقسم شؤون الدبلوماسيين بالخارجية النمساوية. وفي العام ١٩٥٥ عيّن مراقباً دائماً لبلاده في الأمم المتحدة في نيويورك بينما قضى الفترة من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٠ كوزير مفوض للنمسا في كندا ثم سفيراً بها، حيث عاد ليعمل كمدير عام للشؤون السياسية في وزارة الخارجية النمساوية حتى تم تعيينه العام ١٩٦٤ كمندوب دائم للنمسا لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وقد انتخب أثناء تلك الفترة لشغل عدد من المناصب الدبلوماسية ذات الطابع الفني، فقد كان رئيساً «للجنة الأمم المتحدة للفضاء الخارجي»، وترأس العام ١٩٦٨ أول مؤتمر دولي في هذا الشأن، ثم تولى منصب وزير الخارجية النمساوية في العام ١٩٦٨ حتى العام ١٩٧٠ حيث عاد مرة ثانية كمندوب دائم لبلاده لدى الأمم المتحدة. وقد قبل أثناء توليه وزارة الخارجية رجاءً من «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» لرئاسة «لجنة الضمانات» حتى تمكن من إكمال «الاتفاقية الدولية للضمانات النووية». وقد تقدم أثناء عمله كسفير لبلاده في الأمم المتحدة لانتخابات الرئاسة في النمسا وخسر المنصب بفارق ضئيل للغاية إلى أن انتخب في ٢١ كانون الأول

(ديسمبر) ١٩٧١ بالإجماع كأمين عام للأمم المتحدة لمدة ٥ سنوات تجددت مرة ثانية حتى العام ١٩٨٢ حين عرضت عليه جامعة «جورج تاون» العمل بها كأستاذ غير متفرغ حتى العام ١٩٨٤. وقد انتخب أثناء تلك الفترة وفي العام ١٩٨٣ بالتحديد كرئيس لمجلس التفاعل الدولي "Inter - Action Council" وهو مجلس يتألف من ٢٨ رئيسًا سابقًا لدولة أو حكومة يتعاملون مع المشكلات الدولية المعاصرة في محاولة للوصول إلى مقترحات بحلول لها في إطارها الاقتصادي والاجتماعي. إلى أن جاء العام ١٩٨٦ حيث فاز د. كورت فالدهايم بأرفع منصب في بلاده حيث انتخب رئيسًا للجمهورية في حزيران (يونيو) ١٩٨٦. وجدير بالذكر أن د. فالدهايم متزوج من السيدة إليزابيث فالدهايم ولديه ابن وابنتان. وتعرف المكتبة الغربية له عددًا من المؤلفات منها كتاب «المعجزة النمساوية»، وكتاب «تحدي السلام» وكتاب «بناء نظام المستقبل» ثم كتاب «في مواجهة العاصفة» إلى أن نصل لهذا الكتاب «الرد» والذي يمثل أهم كتبه على الإطلاق بحكم الظروف التي صدر فيها ومضمون الأفكار التي طرحها عبر صفحاته. ولعله يتعين علينا، ونحن بصدد دراسة هذه الشخصية الدولية المهمة المتعددة الجوانب والتي اختلفت حولها الآراء، أن نضعه في السياق التاريخي الصحيح بين الذين شغلوا منصب الأمين العام للأمم المتحدة منذ إنشائها. فقد كان الأمين الأول هو النرويجي تريكفه لي وهو الذي فقد منصبه نتيجة موقف الاتحاد السوفياتي منه في ذلك الوقت حيث خلفه السويدي داغ همرشولد وهو الذي حاول أن يلعب دورًا سياسيا مستقلاً وأن يتخذ مواقف واضحة تجاه المشكلات الدولية في تلك الفترة الصعبة من الحرب الباردة إلى أن فقد حياته في حادث طائرة فوق أفريقيا أثناء احتدام أزمة الكونغو في مطلع الستينيات، ثم تولى المنصب بعده شخص يتسم بالهدوء الشديد ويبدو أقرب إلى الفلاسفة الآسيويين القدامى وأعني به يوثانت والذي ينتمي لدولة بورما (ميانمار حالياً)، والذي خلفه بعد ذلك د. كورت فالدهايم ابن النمسا المرموق بتاريخه الدبلوماسي العريض، ثم تلاه في هذا المنصب بيريز دي كويلار الذي ينتمي لدولة بيرو في أمريكا اللاتينية، وقد حاول بعد انتهاء عمله كأمين عام للأمم المتحدة في العام ١٩٩٢ أن يتقدم لانتخابات رئاسة الجمهورية في بلاده - على غرار ما نجح فيه كورت فالدهايم في النمسا - ولكنه أخفق في الانتخابات ولم يتمكن من الحصول على المنصب، إلى أن خلفه المصري الأفريقي د. بطرس بطرس غالي والذي حاول أن يلعب دورًا ربما يتجاوز الصلاحيات التقليدية لوظيفة أمين عام الأمم المتحدة حتى احتدمت المواجهة بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية فشغل المنصب الدولي الرفيع لفترة واحدة، تولى بعدها رئاسة الفرانكفونية الدولية وخلفه أفريقي آخر هو الغاني كوفي عنان ليكمل مدة القارة السوداء في شغل هذا المنصب الذي آل إليها في التسعينيات فقط، حيث جرت محاولة لانتخاب أفريقي آخر لهذا المنصب العام ١٩٨٢ هو التنزاني سالم أحمد سالم بتأييد قوي من الصين في ذلك الوقت ولكن الولايات المتحدة الأمريكية

اعترضت عليه لأنها لم تنس له أنه احتفى راقصًا داخل مبنى المنظمة الدولية يوم احتلال الصين الشعبية لمقعدها في الأمم المتحدة.

ولعل أهمية هذا الاستعراض السريع للأمناء العامين للأمم المتحدة تجعلنا نضع كورت فالدهايم في مكانه الطبيعي بينهم لنجد أنه كان أمينًا عاما مقبولاً من كل الأطراف ولم يتعرض لعاصفة المشكلات التي واجهها إلاّ بعد انتهاء فترة توليه لهذا المنصب.

ولعله من المفيد في هذا السياق أن نبحث في الجذور التي تشكل خلفية الموقف غير العادل الذي تعرض له فالدهايم بعد ذلك بسنوات، على الرغم من أنه قد اتسم أثناء فترة شغله لهذا المنصب الدولي الكبير بدرجة عالية من الحياد والموضوعية، أو كما يقول هو نفسه «إنني أمارس عملي بعيداً عن أية انفعالات، وبانضباطية عالية، وفوق هذا وذاك لم أطلق العنان مرة للمزاج للتحكم في القرارات، بل كان لدى المجموعة الدولية في الغرب والشرق - وحتى دول العالم الثالث - قناعة راسخة بأنها تتعامل مع أمين عام موضوعي، كان يرفض بشدة أن يحسب على هذا الطرف أو ذاك».

وقد أشارت مصادر عديدة إلى احتمال أن يكون الموقف من فالدهايم جزءًا من موقف عام من دولة النمسا كلها في فترة معينة رأى خلالها المؤتمر اليهودي العالمي أن النمسا لم تسهم «عمليا» في تعويض ضحايا الهلوكوست اليهود كما فعلت نظيرتها ألمانيا، وإن فالدهايم يرى أن هذا التفسير ليس له مصداقية، ولكنه يبدو مجرد حجة واهية، بينما ينقب هو عبر صفحات كتابه في أسباب أخرى هى التي كانت بمثابة روافد تغذية الموقف المعادي له، وهو يقول صراحة إن سياسة الأمم المتحدة إزاء الشرق الأوسط كانت مصدر «وجع رأس» دائم له بسبب الاتهامات التي كانت تروج لها بعض الدوائر اليهودية - الأمريكية بأنه كان ميالاً إلى الجانب العربي، بينما يرى هو أنه كان يتصرف بكل تجرد وموضوعية، فهو يشير إلى قرار الأمم المتحدة - والذي صدر أثناء توليه لمنصب الأمين العام - الذي اعتبر الصهيونية حركة عنصرية، فهو يرى في كتابه أن أطرافًا عدة حاولت أن تلقي بتبعة إصدار هذا القرار على شخصه، بينما كان صدوره نتيجة تصويت غالبية دول العالم الثالث، وبمبادرة عربية، وكان فالدهايم نفسه يتوقع المتاعب نتيجة صدور هذا القرار، وهو يشير، كذلك، إلى أمثلة لمواقف عديدة أخذت عليه، بينما هي في «جوهرها» غاية في الموضوعية، فقد كان هو القائد العام لقوات السلام التابعة للأمم المتحدة في أنحاء العالم بحكم منصبه، وحين احتج على تحطيم إسرائيل لمقر هذه القوات في «رأس الناقورة» في الجنوب اللبناني أثناء تقدم قواتها نحو بيروت العام ١٩٨٢، فإنه تعرض لانتقادات حادة لمجرد اتخاذ موقف يمليه عليه موقعه وضميره، وهو يستطرد في كتابه، أيضاً، موضحًا ملابسات المواقف الانتقادية تجاهه أثناء شغله للوظيفة الدولية الأولى فيقول: «كما اتهمني البعض بأنني دعوت ياسر عرفات لإلقاء خطبة من على منبر الجمعية العامة، وهانحن الآن نشهد

تغيراً جوهريا في الموقف منه حتى في إسرائيل نفسها .. كما حصل شمعون بيريز وياسر عرفات وإسحق رابين على جائزة نوبل للسلام بعد ذلك». ويضيف فالدهايم إشارة أخرى إلى العبء الذي أضافته المبادرات السياسية التي تبناها المستشار النمساوي، حينذاك، برونو كرايسكي على الأمين العام النمساوي الأصل، وهى سياسة شرق أوسطية متزنة كان هدفها هو البحث عن تسوية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي من خلال تبني سياسة واقعية كان الرئيس المصري الراحل أنور السادات طرفًا أساسيا فيها. ثم ينتقل فالدهايم إلى تصوير مشهد سياسي عايشه هو شخصيا ـ وقد أشار إليه أيضًا في محاضرته الرائعة التي ألقاها في الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٧ في مدينة فيينا. وكان لي شخصيا شرف تقديمه فيها والتعقيب عليها ـ فهو يقول إنه «خلال مأدبة غداء أقامتها رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولده مائير في القدس حذرت من تدهور الموقف، وأكدْتُ أن الوضع حسب المعلومات المتوافرة لديّ مازال خطراً وقابلاً للانفجار في أي لحظة، ولقد كنت أعبر عن قلق حقيقي من احتمال اندلاع قتال عسكري جديد في المنطقة انطلاقًا من محادثات وزير الخارجية المصري السابق (الزيات) معي شخصيا، إضافة إلى تصريحاته المتكررة التي أشار فيها إلى أن بلاده ستلجأ إلى وسائل أخرى طالما أن إسرائيل ليست على استعداد للتفاوض من أجل بلوغ حل سياسي سلمي في ضوء قرارات الأمم المتحدة، إذ كان يشار في العادة إلى قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٤٢ الذي يطالب إسرائيل ـ من بين أمور أخرى ـ بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها العام ١٩٦٧، لكن مائير راوغت في الرد وقالت: (إنك تحدثت في ذلك مراراً، إلاّ أن شيئًا من هذا القبيل لم يحصل)، ولم تمض سوى أسابيع معدودة حتى اندلعت حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ بين إسرائيل ومصر عندما بدأ الجيش المصري في عيد الغفران هجومه بعبور قناة السويس». ولايترك فالدهايم عبر صفحات كتابه الأسباب المتصلة بالموقف في الشرق الأوسط لكي تكون وحدها السبب في مقدمات الحملة التي تعرض لها والأسلوب الذي أديرت به بمباركة من الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، فهو يرى أن جهده المحايد لم يكن منصبا على أزمة الشرق الأوسط وحدها، بل كان له وجوده في الحرب الفيتنامية أيضاً. فعندما قصفت القوات الجوية الأمريكية سدود المياه في فيتنام وتسببت في فيضانات مدمرة أسفرت عن مصرع أعداد كبيرة من المدنيين الفيتناميين، أثار نداؤه العلني لوقف القصف الجوي غضب الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون الذي دعا على الفور إلى مؤتمر صحفي أنكر فيه الهجمات الجوية ورفض، بشدة، تصريحات فالدهايم في هذا الشأن، وأطلق عليه لقب «الساذج»، واتهمه علنًا بأنه وقع فريسة سهلة للدعاية الفيتنامية.. وهكذا يبدو جليا أن فالدهايم قد تعرض لحملة ظالمة ظهرت بوادرها من خلال مواقفه أثناء توليه منصبه كأمين عام للأمم المتحدة حتى دفع ثمنها غاليًا بعد ذلك حين بدأت مرحلة التنقيب في تاريخه للبحث عن ثغرات يلجأ إليها

الكارهون دائمًا عند محاولتهم اصطياد شخصية عامة لاتتحرك وفق سياستهم ولاتمضي على هواهم، ووجدت تلك الدوائر المعادية له والحاقدة عليه من فترة خدمته العسكرية المدخل الملائم لمحاولة تحطيم صورته والنيل من مكانته، بعد سنوات طويلة من الخدمة المتميزة على المستويين الوطني والدولي. ففي أثناء حملته الإنتخابية لرئاسة الجمهورية الفيدرالية النمساوية العام ١٩٨٦ بدأت عملية البحث عن الوثائق المتعلقة به شخصيا والمحفوظة في أرشيف جامعة ڤيينا وفي الأرشيف الحربي النمساوي أيضاً. وكان فالدهايم حسن النية فوافق بغير تردد لإحدى المجلات على البحث في تاريخه باعتبارها مهمة صحفية بحتة، بينما كانت الأمور تجري بشكل انتقائي مختلف تم خلاله اختيار عدد من الوثائق بشكل تحكمي لإثبات أنه كان عضواً في فرقة الخيالة التابعة لجهاز الأمن النازي وعضواً في اتحاد الطلاب، في ذلك الوقت، لتبدأ منذ ذلك الوقت محاكمة علنية ظالمة استهدفت مصداقية الرجل بالتنقيب في أحداث مضى عليها قرابة نصف قرن من الزمان حين كان كورت فالدهايم لايزال طالبًا يسافر يوميا بين تولن مسقط رأسه وڤيينا عاصمة بلاده، بشكل جعله يواظب وقتها على المحاضرات الجامعية في الفترة المسائية، حيث كان يتطلع إلى متابعة دراسته حتى بعد تولي النازيين مقاليد الأمور، ولم يفكر كإجراء وقائي - مثلما فعل الكثيرون من زملائه - في الانتساب لصفوف النازية. ولقد أيده بشهادة علنية أثناء الحملة ضده لورد بريطاني يهودي وعضو في مجلس العموم، وكذلك دعمت الشهادة ذاتها زميلة هولندية الأصل في شهادة لها، أيضاً، عن توجهه السياسي في ذلك الحين، ووقف الاثنان إلى جانبه على الملأ بحكم معرفتهما الوثيقة به من خلال احتكاكهما المتواصل به في حرم الأكاديمية الدبلوماسية النمساوية، بل شددا في تصريحات عديدة لهما على موقفه المعادي للنازية. وبدا واضحًا من شهادة السياسي البريطاني أن فالدهايم كان يتمتع، في ذلك الوقت، بحس إنساني رفيع ودماثة في الخلق مع تدين واضح بحكم انتماءاته العائلية للمذهب الكاثوليكي شأن الأغلبية النمساوية.

إن التنقيب في السيرة الذاتية للدكتور كورت فالدهايم والتنقيب في تاريخه السياسي برهنا، بوضوح، على أننا أمام شخصية رفيعة القدر عالية المكانة تعرضت دائمًا لحملة افتراءات ظالمة تذكرنا - كما يقول هو نفسه - بالجملة الشهيرة: «اشنقوه في البداية ثم حاكموه بعد ذلك» وهو، أيضاً، الذي يقول تعليقًا على محنته الكبرى «كان البعض يختلق أكاذيب وافتراءات ما أنزل الله بها من سلطان ولاتنطوي على أي قدر من الحقيقة بل هي مفضوحة حتى لدى أكثر فئات الشعب سذاجة». ويكفي أن اللجنة الحكومية البريطانية التي بحثت الأمر كله قد برأت ساحة فالدهايم من ذلك الاتهام الظالم، وأثبتت أن اسمه لم يدرج على قوائم مجرمي الحرب في التحقيقات التي قامت بها جهات بريطانية، أو فرنسية، أو أمريكية، ولكنه ورد فقط العام ١٩٤٨ في مصادر يوغسلافية اعتمدت في معلوماتها على

اعترافات أسير حرب ألماني قام بتشويه سمعة ٣٧ شخصًا من بينهم فالدهايم، حتى أن اللجنة البريطانية قد قررت في خلاصة تقريرها أنه قد تم التدقيق في التقرير اليوغسلافي من قبل مسؤولين في الدائرة القانونية التابعة للجيش وهم على دراية عميقة بكل مايتعلق بقوانين وجرائم الحرب. وكانت النتيجة التي توصلوا إليها هي أنه ليس ثمة سبب يبرر محاكمة كورت فالدهايم، بل إن مدير المكتب القانوني للجيش البريطاني ذكر صراحة وبالنص: «إن الضابط السابق فالدهايم كان ضابط أركان صغير ولايوجد هنا في رأيي أي دليل على تكليفه بمهام خطيرة، أو تنفيذه لمهمة معينة، أو حتى إهماله لأمر، يمكن أن يكون ذريعة نشتق منها إدانته».

إن كورت فالدهايم بتاريخه السياسي والظروف القاسية التي واجهته يمثل نموذجًا لشخصية العصر الذي نعيش فيه، والأسلوب الشائع لاختلاق التهم، وتوزيع ملفات الإدانة، وتشويه صورة البشر عند اللزوم بفتح ملفات قديمة، وانتقاء حجج واهية، في ظل تضخيم إعلامي يمثل سمة العصر، وأسلوب الحياة فيه، بينما تقف وراء كل ذلك أهواء ومصالح وتطلعات لاتستند (في مجملها) إلى أساس موضوعي، أو دافع إنساني، أو سند علمي. لقد كان كورت فالدهايم، بحق، دبلوماسيا قديرًا، وسياسيا نزيهًا، ورجلاً نظيفًا في جميع المواقف وأمام كل الظروف. ونحن العرب مدينون كثيرًا لحياده وتجرده وموضوعيته في عصر يحفل بالزيف والظلم والكيل بمكيالين، وقلب الحقائق، وخلط الأوراق، وحصار الشعوب، وصراع الثقافات. فتحية لرجل من الشمال شعر بوحدة الجنس البشري، وآمن بالإنسان إيمانًا متساويًا بغض النظر عن الزمان والمكان.

إنني أقدم الدكتور كورت فالدهايم للقارئ العربي باعتباره واحدًا من العلامات المميزة للعصر وظاهرة دولية تستحق الإحترام والتقدير، كما أضع بين يدي القارئ الكريم كتابًا يتميز بالموضوعية والإثارة في وقت واحد.

وأختتم هذا التصدير بتوجيه الشكر للسيد الدكتور عصام الخضراء - وهو طبيب عربي يعيش في النمسا مشغولاً بقضايا الإنسان وهمومه - على مبادرته التي أدت إلى وصول هذا الكتاب لقراء العربية، كما أحيي جهده مع زميله الدكتور نبيل حيدري، الذي شاركه الجهد الكبير في ترجمة هذا الكتاب من الألمانية إلى العربية، وأترك القارىء مع الصفحات الشيقة التي كتبها فالدهايم ليجد فيها مصدرًا للمعرفة، ورافدًا للثقافة، ومتعة للنفس.

د. مصطفى الفقي

ڤيينا، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٧

■ مقدمة الطبعة العربية:

جاءت ترجمة كتابي «الرد» إلى اللغة العربية بمبادرة من شخصيات عربية ناشطة؛ وإنني إذ أعرب عن امتناني لهذا الإنجاز، فلمعرفتي المسبقة بأن للعالم العربي نصيبًا يُعتد به لماقدّمه من الدعم لشخصي في ميادين عملي، سواء خلال السنوات العشر التي أمضيتها كأمين عام للأمم المتحدة، أو خلال فترة شغلي منصب رئيس جمهورية النمسا الاتحادية.

هذا الكتاب المتاح، اليوم، في هذه البلاد، يوفّر، للمرة الأولى، لجمهور عريض من القراء العرب فرصة التعرف، عن كثب، على تجاربي وانطباعاتي لفترة محددة من حياتي استقطبت اهتمامًا دوليا خاصا، وهي بالتحديد الفترة الواقعة بين العام ١٩٨٦ والعام ١٩٩٢، حيث تفجّر جدل عالمي واسع حول ما يتعلق بماضيّ الحربي. وفي هذه السنوات، بالذات، كان يصعب على المهتمين بالشؤون السياسية، إن لم يكنْ مستحيلاً، التقصي الموضوعي عن مجريات حياتي ومسلكي، بالنظر إلى التشوش المتشعب الذي سببته الاتهامات والحجج المضادة وتضارب المصالح السياسية، إضافة إلى الاختزالات والتحريفات الإعلامية.

من هنا، كان لزامًا عليّ ليس تقييم ماعايشته من أحداث ماضية فحسب، بل الإشارة، أيضاً، إلى المدى الذي تقود فيه «ديمقراطية الإعلام»، التي تتردد على نطاق واسع، إلى إشاعة انحرافات وأخطاء التقدير القاتلة، إضافة إلى فقدان الفرد لحصانته الشخصية، وخصوصًا حين يجري التفريط، عن عمد، في مكاسب مهمة من بينها حرية تداول المعلومات وحرية التفكير وعدم الإنحياز والإستقامة، إضافة إلى الرغبة في الإنصاف.

ولاغرابة في القول، إن جميع الوثائق التي تتعلق بنشاطاتي وتصرفاتي معروفة منذ زمن بعيد، وهي تسهم، بصورة كافية، في إماطة اللثام عن الحقائق التاريخية. وإنني على يقين، كما أولئك الأشخاص الذين شاركوا في «قضية فالدهايم»، من أن حكم التاريخ في شأن سيرة حياتي سينطق بكلمات مغايرة تمامًا لما أشاعته عناوين الصحف والأحاديث المبطنة خلال السنوات الماضية، حيث باتت جلية طبيعة تلك الآلية التي أثارت هذه القضية ودفعت بها إلى الواجهة سواء في بلدي أو في

مراكز صنع القرار في بلدان أخرى. غير أن هناك مايزيد إحساسي بالمرارة؛ إنه إدراكي لعدم قدرة الذين حملوا راية الانتقاد لشخصي على إزالة أخطاء الماضي وعثراته وإجلاء الحقائق واستخلاص العبر اللازمة منها، وكذلك عدم توافر الرغبة لديهم بالقيام بذلك. فغياب مثل هذه الرغبة وهذه القدرة لايمكن لهؤلاء أن يوفروا للآخرين فرصة حقيقية أو تأكيداً على أن أمراً مماثلاً لماحدث لن يتكرر، أي التأكيد على أن الخرق الفاضح للقانون وللعدالة تحت ظل الديمقراطية والحرية الصحافية لن يتكرر بسهولة مرة أخرى.

إنني مدين، في ظهور هذه الترجمة العربية، بشكر خاص لكل مَنْ ساهم بمجهوده الشخصي لإخراج هذا الكتاب إلى حيِّز الوجود. كما أتوجه بالشكر للشخصيات القيادية في العالم العربي التي لم تبخل في التعبير عن تضامنها معي وثقتها بنزاهتي الشخصية.

كورت فالدهايم

ڤيينا، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٧

مقدمة الطبعة الألمانية

«الرد» هو عنوان هذا المؤلَّف؛ فبعد أعوام طويلة من الضغط النفسي التي تخللها الكثير من الحرج وإهانة الكرامة وإن كانت بلا ريب سنوات التأمل ومراجعة النفس، ليس من المنطقي أن تحرّم عليّ العودة إلى طرح السؤال التالي: مَنْ الذي انتخبه النمساويون، في الثامن من حزيران (يونيو) ١٩٨٦ بأغلبية ٥٤ بالمئة من الأصوات؟ ومَنْ الذي دخل قصر الهوف بورغ Hofburg ، في ڤيينا، بعد ذلك بشهر واحد رئيسًا سادسًا للجمهورية الثانية؟ أكان هو الأمين العام السابق للأمم المتحدة الذي أكد الناخبون ثقتهم بقدرته وخبرته كرجل دولة، أم هو ـ كما يذكر الناقدون ـ ليس سوى نازي سابق، أو مجرم حرب على الأقل، من العارفين بخبايا النظام الإجرامي الذي كان قائمًا في العهد النازي في ألمانيا.

من أجل هذا كله، لديّ، اليوم، بعد انقضاء عقد كامل على هذه الوقائع، رغبة جامحة في العودة، مرة أخرى، إلى تناول هذا الموضوع، مسلحًا بالنقد الذاتي والثقة العالية بالنفس والإخلاص المتأصل في أعماقي. وهذا الموضوع لايمس شخصي وبلدي، فقط، بل يمس هيئة الأمم المتحدة، أيضاً، إذ إنني كنت الأمين العام للمنظمة الدولية لعشر سنوات متوالية، كما يمس الولايات المتحدة الأمريكية التي ماتزال إلى اليوم متمسكة بقرار وضعي على لائحة المراقبة الذي يُعدّ خرقًا لحقوق الشعوب، والموضوع يمس، أيضًا وأخيراً، وكالات الأنباء ووسائل الإعلام التي لولاها لما كان لـ «قضية فالدهايم» وجود.

إنني أدرك مسبقًا أن ليست ثمة حاجة كبيرة لإقناع الأصدقاء ببراءتي، لكني، أيضاً، لا أمتلك المقدرة الكافية لإقناع الكثير من خصومي. وعلى أية حال، فبعد صدور هذا الكتاب سيجد العديدون، أنّ الرد جاء، في أحسن الأحوال، «مقتضبًا» أو «متأخراً». ولكنني أتمنى عند التطرق إلى العديد من التفاصيل أن يقف نقادي تجاهها من دون تحفظ مسبق، أو، على الأقل، ليس كما فعلوا، في أحايين كثيرة حين تصرفوا تجاه تهجمات خصومي في السابق دون عناء تمحيص الوقائع.

إن «الرد»، حسب فهمي، ليس سوى محاولة جادة لإماطة اللثام عن هذه الحقيقة، ذلك أنني أشعر،

اليوم أكثر من أي وقت مضى، بأن الوقت قد أزف للقيام بمثل هذه المحاولة. ويحدوني الأمل في أن محاولتي - على الرغم من كل تجارب السنوات المنصرمة - ستزيل الغمة، ليس من أجلي أو من أجل عائلتي أو أصدقائي أو زملائي السياسيين ومساعديّ السابقين، ولكن أيضاً، من أجل الشعب النمساوي والمنظمة الدولية في آن.

وبالطبع، ليس من المستغرب أن يسيء العديد من الناس الفهم ولايتقبلوا القرائن التي أعرضها في هذا الكتاب، وذلك انطلاقًا من المقياس الذي لايزالون متمسكين به، وهو محاكمة الخبرات والتجارب السابقة من منظور اليوم، من دون أخذ الأوضاع العيانية التي كانت معاشة، بالنسبة إليّ شخصيا وإلى جيل بكامله ذاق فيها طعم الحرب والديكتاتورية، في الحسبان. وعلى الرغم من ذلك، فما عليّ، في هذا المقام، إلاّ أن أجرّب إقناع هؤلاء. وعليّ القول، هنا، إن ثمة دورة كاملة لحياة جيلي أغلقت إلى غير رجعة، عاش من خلالها مرحلة التيه بعد أن هُزمت الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية ذات الأجناس المتعددة، والحرب الأهلية، وظلال النازية، حتى العام ١٩٤٥ عندما دقت ساعة الصفر لولادة الجمهورية الديمقراطية الجديدة.

وها أنا أدخل الحقبة الأخيرة من عمري، غير مهيض الجناح، ومعترفًا بالجميل - على الرغم من المحن والتجارب المريرة واللحظات القاتمة والصعبة - للفرصة التي مُنحتها كي أكرس طاقتي، طوال السنوات الماضية، في خدمة مُثُل الحرية، وكرامة الإنسان، وتطور الحضارة البشرية.

وعليه، فإن غرض هذا الكتاب ليس تصفية حساب مع الماضي، بقدر ماهو، في جوهره، جردة ختامية. وفي الحقيقة، إنني مدين للشعب النمساوي في حكمه على ما إذا كنت قد استطعت أن أفي بوعودي التي قطعتها في الانتخابات الرئاسية العام ١٩٨٦، في أن أكون رئيسًا «فعّالاً»، وما إذا كنت قد كسبت ثقته، والسبب الذي أحجمت من أجله عن ترشيح نفسي، مجدداً، للرئاسة.

ويلاحظ القارئ، أن المقطع الأخير من الكتاب ركّز، أكثر مما يجب، على مصيرنا الحقيقي من خلال إثارة عدد من الأسئلة، منها: ماهو مستقبل عالمنا اليوم؟ وكيف ستتطور المنظمة الدولية؟ وهل في مقدورها أن تستغل الفرصة السانحة التي توافرت لها من خلال انهيار «الكتلة الاشتراكية» ونهاية الحرب الباردة بين المعسكرين؟ أم أن كاهل هذه المنظمة سيثقل تحت وزر الصراعات القومية والإقليمية الجديدة فتصاب بالشلل بدلاً من التقدم إلى أمام، باتجاه ترسيخ التوجه الإنساني Humanisierung لشعوب الأرض كافة؟.

وبالطبع، ليست مهمتي في إطار هذا الكتاب الإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة، لأنها قد تحرف الوجهة التي ابتغيها منه. ولكنني، مع ذلك، سوف أطلق، هنا أو هناك، بعض الانطباعات الشخصية التي كوّنتها من خلال لقاءاتي ومقابلاتي الشخصية للعديد من الساسة في العالم الذين التقيتهم خلال

فترة رئاستي في النمسا، وعلى وجه الخصوص، أولئك الذين ينتمون إلى منطقتي شرق ووسط أوروبا، وكذلك أولئك الذين ينتمون إلى الشرق الأوسط وآسيا. ولا يؤتى بجديد حين يقال، إن أي تنبؤ في هذه المرحلة التاريخية العاصفة، سوف يقف على قدمين رخوتين؛ إذ ليس بمقدور أحد أن يتنبأ بما سيكون عليه وجه العالم في بداية القرن المقبل، مثلما لم يكن ثمة حدس، مطلقاً، بما حدث في الأعوام ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠.

وليس خافيًا على أحد القول إن استشراف المستقبل، على الرغم من عدم القدرة في تحديد ملامحه بدقة، لايمنع من التفكير ببدائل وإمكانات تدعم المسيرة الجديدة بالإنسان، وتؤكد على ضمانة بقائه.

وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر للطاقم الذي ساعدني على إنجاز هذا الكتاب، وكذلك لأصدقائي الذين، بدأبهم في النصح والمشورة والمعرفة والنقد البنّاء، كانوا خير مساعد لي. ولكن شكري الخاص هو لدار النشر Lagen Müller - Amalthea، والمحررين وجهاز السكرتارية، الذين بصبرهم وتضحيتهم الكبيرة، أخرج هذا الكتاب إلى النور، فلهم كل التقدير.

كورت فالدهايم

نيسان (أبريل) ١٩٩٦

■ الفصل الأول ■

وداع الأمم المتحدة

في يوم كئيب من أيام كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، عقد مجلس الأمن الدولي جلسة خاصة، بغية انتخاب أمين عام جديد للأمم المتحدة، بعد أن انتهت فترة خدمتي التي استمرت عقداً كاملاً من الزمن. وجاء ت هذه الجلسة حصيلة لمحاولات انتخابية عدة جرت من دون نتيجة تذكر، خصوصاً أن إعادة انتخابي من جديد لفترة خمس سنوات إضافية أجهضها استخدام الوفد الصيني حق النقض (الفيتو)، على الرغم من الإشارات المتناقضة التي أطلقها هذا الوفد في الفترة السابقة لهذه الجلسة. ومهما يكن من أمر، فقد أشاع التوتر الشديد الممزوج بدخان السجائر جوا ملبّداً في قاعة الاجتماع، حيث تقرر، في خاتمة المطاف، ترشيح منافسي وزير الخارجية التنزاني، وسفير بلاده الدائم للأمم المتحدة، سليم سليم Salim Salim، بعد حصوله على ستة أصوات من أصل ١٥ صوتاً لمجلس الأمن. وفي وقت مبكر، في انتخابات تمهيدية سابقة أجريت لاختيار منصب الأمين العام، حصلت، أنا نفسي، على النصاب القانوني، لكني فشلت لاحقاً، بسبب استخدام الوفد الصيني حق النقض (الفيتو)، مما حمل الآخرين على الاعتقاد بأن النجاح سيكون من نصيبي في الدورة الانتخابية المقبلة، إلاّ أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث، حيث تم التأثير، بصورة أو بأخرى، على رئيس الجلسة الأيرلندي، لتأجيل الإنتخابات لليوم التالي، الأمر الذي ساهم في منح الصينيين المزيد من الوقت للتحرك الدبلوماسي الذي أجهض، بصورة تامة، الانتخابات التمهيدية. وبالطبع، حاول الوفد الصيني تبرير خطوته هذه بالقول إن حكومته لا تستهدفني شخصيا، ولكن بعد أن تناوب ثلاثة أمناء عامين غربيين (تريكفه لي Trygve Lie و داغ هامرشولد Dag Hammarskjöld وفالدهايم Waldheim)، يتوجب أن يفسح في المجال، الآن، لرجل من «العالم الثالث»، كي يتبوأ هذا المنصب.

بيد أن رئيس الوزراء الصيني، زهاو زيانغ Zhao Ziyang، الذي التقيته بعد ذلك بأسابيع قليلة، على هامش أعمال مؤتمر الشمال – الجنوب الذي عقد في مدينة كانكون المكسيكية، أشار، من دون لبس ولا إبهام إلى أن جمهورية الصين الشعبية ستدعم إعادة ترشيحي لهذا المنصب. وجرى التأكيد

على هذا التوجه، في وقت لاحق، أيضاً، بمناسبة الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، حين دعوت رئيس البعثة الصينية الذي ناب عن وزير الخارجية، هوانغ هوا Huang Hua، حين تغيب هذا نتيجة إصابته بوعكة صحية. ففي الحديث الذي دار بيننا، أشار رئيس البعثة بوضوح إلى أن بلاده ستدعوني في العام المقبل إلى زيارة بكين باعتباري أميناً عاما للمنظمة الدولية، الأمر الذي حمل سفيرنا إلى الأمم المتحدة، آنذاك، توماس كلستيل Thomas Klestil إلى التأكيد على أن هذا يعني، بصورة واضحة، دعماً صينيا لإعادة إنتخابي مرة ثالثة.

غير أن ما حصل كان، بالفعل، أمراً آخر. فقد تلقت البعثة الصينية توجيهات محددة من بكين، في اللحظات الأخيرة، بأن تلجم دعمي، وتساند سليم سليم في تبوأ هذا المنصب. وهذه تعليمات جاءت ـ حسب ما أوحت به جهات صينية ـ من الجهات العليا صانعة القرار في بكين.

ولاريب في أن تغير الموقف الصيني، على نحو غير متوقع، أثار في داخل أروقة الأمم المتحدة حيرة وتساؤلات عدة. بيد أن الحيرة سرعان ماتتبدد حين يدرك المرء الخلاف القائم بين بكين وواشنطن (خريف ١٩٨١) حول الموقف الأمريكي الداعم لتايوان. فهذا الخلاف كان قد تراجع من الواجهة في عهد إدارة الرئيس كارتر المعروف بصداقته للصين. لكن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان الذي أنتخب في العام ١٩٨٠ أوضح لرئيس الوزراء الصيني في كانكون، بجلاء، أن بلاده ليست على ستعداد للتخلي عن تايوان، وكرر موقفه، مرة أخرى، على هامش زيارة وزير الخارجية الصيني، هوانغ هوا، إلى العاصمة الأمريكية. وهكذا، يبدو أنني شخصيا كنت ضحية الفتور الشديد الذي أصاب العلاقات الأمريكية ـ الصينية، لأن واشنطن كانت، آنذاك، مساندة بصورة لاتدع مجالاً للشك، لترشيحي لهذا المنصب. ومن المثير، في هذا الخصوص، أن هنري كيسنجر سألني، في مصادفة جمعتني به في حفل خاص لعائلة روكفلر في تيري تاون، قبل الانتخابات بفترة وجيزة، عما إذا كنت شخصيا متأكداً من أن إعادة ترشيحي جرى حسمها بين واشنطن وبكين، فاضطررت إلى أن أجيب بالسلب. وهكذا، برهن هذا العجوز المتمرس، مرة أخرى، على أن شكوكه كانت في موضعها.

وبما أن الصينيين استمروا في التلويح باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد ترشيحي، فقد كان من المنطقي أن أنسحب من حلبة السباق. أما سليم سليم فإنه صدم، هو الآخر، برفض أمريكي مطلق. ويبدو أن هذا الرفض يكمن، أساساً، في موقف هذا المرشح الذي هلّل لانضمام جمهورية الصين الشعبية، في وقت سابق، إلى الأمم المتحدة، بعد الفشل الأمريكي المتكرر في معارضة هذا الانضمام. وقد ذكر لي جورج بوش الذي كان، آنذاك، سفيراً لبلاده في المنظمة الدولية أن الولايات المتحدة الأمريكية لاترى في سليم سليم مرشحًا مقبولاً لتسنم هذا المنصب. وهذا ما اضطر الأخير، بعد بضعة أيام، إلى سحب ترشيحه. وفي خاتمة المطاف، أخرجت الدول الكبرى من قبعتها سفير

البيرو لدى المنظمة الدولية وأحد كبار موظفي سكرتارية الأمانة العامة، خافيير بيريز دي كويلار Xavier Perez de Cuellar، وبالتالي صار للمنظمة الدولية أمين عام، قبل موعد اجتماع الجمعية العامة بفترة وجيزة، وانطوت صفحة إدارتي بعد عقد كامل، وبدأت حث الخطى في البحث عن مجال آخر.

وبالطبع، كانت ثمة عروض كثيرة: من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث جامعاتها، التي كان العديد من معاهدها الخاصة معروفًا بمحاولته استقطاب شخصيات مرموقة في الحياة العامة للتدريس فيها.

وعليه، قررت، في النهاية، قبول دعوة جامعة جورج تاون، الجامعة الكاثوليكية في واشنطن، للانضمام إلى هيئتها التدريسية، أستاذًا للعلاقات الدولية في برنامج لاندغر Landegger الذي يركز على الارتباط بين الاقتصاد والدبلوماسية. هذا البرنامج تموله عائلة لاندغر التي هاجر أحد أفرادها، وهو كارل لاندغر، في فترة مابين الحربين، من النمسا، وصار من الصناعيين المرموقين والمساهمين في النشاطات الخيرية، وهي مثال حي ورائع للنجاح الذي حققه النمساويون في الولايات المتحدة الأمريكية. وسرعان ما وضعت الجامعة تحت تصرفي مكتبًا ومسكنًا خاصا، ولكني، من جهتي، تنازلت، طوعاً، عن تقاضي مرتب، لأنني كنت، على أي حال، أحصل على مرتبي التقاعدي من الأمم المتحدة. ومن اللافت للنظر، حقا، أنني، عندما كنت متأهبًا لتوقيع العقد، التفت رئيس الجامعة، الأب هايلي Healy نحوي، وأشار هذا إلى أنه سيغير لقبي إلى «أستاذ شرف» الذي حصل كيسنجر في حينه عليه، والذي بات من حقي الحصول عليه أيضاً. وهنا، لم أستطع أن أخفي ضحكتي؛ ذلك أن ثمة انتقاداً أمريكيا معروفًا «للألقاب» الأوروبية، إلاّ أن لهذا الانتقاد، في الواقع، وجهين.

كان السفير الأمريكي السابق في الأمم المتحدة، دونالد ماكهنري Donald Mchenry أحد زملائي في جامعة جورج تاون. لقد كان هذا دبلوماسيا، شغل موقع سلفه أندي يونغ Andy Young بعد أن طرد يونغ من منصبه، سريعاً، بقرار من وزارة الخارجية الأمريكية بعد اجتماعه، من دون إذن مسبق، بياسر عرفات. وبما أنه كانت ليونغ محبة خاصة في أروقة الأمم المتحدة، فقد قوبل فصله من عمله بأسف شديد.

وهكذا تتقلب الأيام: ذلك أنني، شخصيا، لم أسلم بجلدي، مراراً، من الانتقاد والتقريع من الجانب الأمريكي لالتقائي بياسر عرفات، بهدف البحث عن حل لمشكلة الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات. وهانحن نشهد، اليوم، أن الهدف الذي كان يصبو إليه كلٌ من يونغ وماكهنري (وكلاهما أمريكيان من أصل أفريقي)، وبرونو كرايسكي Bruno Kreisky وأنا، بات على قاب قوسين أو أدنى من التحقيق. وفيماحصل عرفات «المنبوذ» على جائزة نوبل للسلام، «أزيح» يونغ عن منصبه، وأدرجت أنا شخصيا في «لائحة المراقبة». إلاّ أن يونغ انتخب، في مابعد، رئيسًا لبلدية أتلانتا.

وإذا ماعدنا إلى أروقة جامعة جورج تاون، فلا يسعني، في هذا الخصوص، إلاّ القول بأن التدريس فيها كان من أشد النشاطات متعة لي. فمن خلال احتكاكي اليومي بالطلاب، أثبتت، بما لا يدع مجالاً للشك، أهمية الحوار بين الجيل الصاعد وبين السياسيين والدبلوماسيين المخضرمين.

إنني أجد النظام الأمريكي الذي يكلّف السياسيين بالعمل كأساتذة جامعات، ليس رائعًا فحسب، بل ضروريا أيضاً، خصوصًا أن مادة العلاقات الدولية، إضافة إلى كونها مادة حساسة، هي، لدى الغالبية العظمى، غير مفهومة. وفي الحقيقة، راعني، شخصيا، مقدار قصور الطلاب بمعرفة التاريخ، حتى القريب منه. إلاّ أنني، من جهة أخرى، لم أخف إعجابي بالرغبة الجامحة لدى الطلاب بالمواد التعليمية المطروحة؛ ذلك أن المحاضرين ذوي الخبرات العملية سرعان مايتمكنون، بقدر قليل من الجهد، من توضيح العلاقات الدولية ، فهم أقدر من أولئك المحاضرين من ذوي الخبرات النظرية البحتة. لقد كان استيعاب الطلاب، بالنسبة لي، على الأقل، مبهجاً، ولم يفارقني، ولا للحظة واحدة، الشعور، بأني أسهم بالفعل في تقديم مساعدة مجدية لهم. إلاّ أنه كان من الصعب عليّ، كمثال، أن أوضح للطلاب أن مجلس الأمن الدولي ليس حكومة دولية، وأن الجمعية العامة للأمم المتحدة ليست برلمانًا عالميا ذا قرارات ملزمة، وأن مجلس الأمن ليس سوى مرآة عاكسة للدول الأعضاء فيه، وخاصة الدول الكبرى. ومن البديهي أن الشباب المليء بالأفكار المثالية لايسعه، في هذا الخصوص، أن يتقبل حقيقة سياسة القوة السائدة، اليوم، في العلاقات الدولية.

في هذا الصدد، يمكنني تعداد الكثير من الأمثلة التي فجرت جدالاً مثيرًا، وتركزت، أساسًا، على التناقض بين النظرية والتطبيق. فعلى الرغم من كل المحن القاسية، حافظ الشباب على مثاليته، وهو انستمد منه الأمل في المستقبل.

وبالطبع، لم يقتصر وجودي على جامعة جورج تاون وحدها، فقد استضافتني جامعات أمريكية أخرى لإلقاء محاضرات تركزت، أساسًا، على مواضيع السياسة الدولية وهيئة الأمم المتحدة، مثل جامعة ولاية فلوريدا وجامعة ساوث كارولينا. وهنا، في هذه الجامعة، كان يحاضر البروفسور روبرت هيرتزشتاين ، الذي اكتسب شهرة في فترة لاحقة كباحث في «قضية فالدهايم».

وفيما كنت لا أزال أحاضر في جامعة جورج تاون، اتصل بي ذات يوم رئيس قسم برامج التطوير في الأمم المتحدة UNDP، برادفورد مورس Bradford Morse للاستفسار عما إذا كنت على استعداد لتبوأ مركز الرئاسة في المجلس الاستشاري لرؤساء الدول والحكومات السابقة، وهو المجلس المعروف باسم «مجلس التفاعل الدولي» Inter Action Council. وقد كانت فكرة تأسيس المجلس، بالأساس، فكرة طرحها رئيس الوزراء الياباني السابق، تاكيو فوكودا، وحمل على عاتقه مسألة التمويل. وكانت الخلفية التي حكمت انبثاق هذه الهيئة هي تقديم الإرشادات والنصائح لرؤساء الدول الموجودين في

السلطة، وتقديم اقتراحات وتصورات من شأنها المساهمة في حل المشاكل العالمية المستعصية. وبما أنني كنت قد توليت الأمانة العامة للأمم المتحدة لسنوات طويلة، بدا للأعضاء الآخرين أنني المرشح المناسب لتولي هذا المنصب، كما أن انتخابي رئيسًا من أعضاء الهيئة الآخرين لن ينتج عنه أي حساسيات بروتوكولية محتملة. أما مورس نفسه، الذي ربطتني به صداقة قديمة في الأمم المتحدة، فقد تم اختياره كأمين عام لهذه الهيئة، وكان دائب الحركة في الاتصال بالشخصيات في مختلف أصقاع المعمورة. وبالنسبة لي شخصيا، ارتضيت الاضطلاع بهذه المهمة بعد دراسة إمكانية عدم تضارب هذه المهمة الجديدة مع مهنتي كأستاذ في جامعة جورج تاون، فشغلت هذا الموقع من العام ١٩٨٢ حتى العام ١٩٨٥.

كانت هذه الهيئة غالبًا ماتكنى بروح من الدعابة بـ «نادي الأولاد الكهول» Club of the Old Boys. وسرعان ماتبيّن للجميع أن التحليلات والتصورات التي كنا نصيغها بمعزل عن تأثيرات السياسة الداخلية والخارجية للحكومات المعنية وضغوطها، لم تلق أي آذان صاغية، على عكس ماكان يأمله الآباء المؤسسون لهذه الهيئة؛ إذ لم يشأ أحد من السياسيين المرموقين الاستجابة لنصائح السلف، وكان بإمكان أي سياسي أن يذكّر هؤلاء الآباء أنفسهم بفشلهم في تحقيق أي من هذه الإقتراحات، ذات البريق الأخاذ، عندما كانوا في سدة الحكم. ولكن، على الرغم من ذلك، أجد، شخصيا، أن هذه الهيئة التي تضم، اليوم، حشداً كبيراً من رجال السياسة والحكومات السابقين للدول الكبرى، من أمثال جيرالد فورد وميخائيل غورباتشيوف وإدوارد هيث وهلموت شميدت، هي هيئة مناسبة لتقديم خدمات جلّى، إنْ كوسيط أو كمرشد للسياسة.

في هذه الأثناء، برزت إلى السطح أفكار أولية لتجيير خدماتي في وطني الأم: النمسا. وقد لعب المستشار كرايسكي دوراً بارزاً، في هذا المضمار، لتفويضي، في شكل أو آخر، برعاية أحدى المنظمات الدولية المتمركزة في ڤيينا، في الوقت الذي كنت أنهض بأعباء العمل الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية. أما موضوع ترشيحي لرئاسة الجمهورية في النمسا ـ بعد أول ترشيح لي لهذا المنصب في العام ١٩٧١ ـ فلم يكن قد طُرح، بعد، على بساط البحث، على الرغم من أن العديد من السياسيين في حزب الشعب ÖVP قد طرق بابي، عندما كنت أمينًا عامًا للأمم المتحدة لبحث هذا الموضوع. وعلى سبيل المثال، عندما توفى الرئيس الأسبق فرانتس يوناس Franz Jonas بصــــورة مفاجئة، إثر مرض عضال، زار حاكم مقاطعة النمسا السفلى Niederösterreich، أندرياس مـــاورر Andreas Maurer نيويورك لقضاء إجازة نهاية الأسبوع برفقة السكرتير العام لحزب الشعب في هذه المقاطعة، أوتو برناو Otto Bernau، وهو بالمناسبة، صديق قديم من تولن Tulln. وقد حاول الاثنان إقناعي بترشيح نفسي من جديد للرئاسة، إلاّ أنني اضطررت إلى أن أرفض طلبهما؛ إذ لايمكن

التنازل عن مـهمـة الأمين العـام للأمم المتحدة، الذي ينتخب، عادة، لدورة مـدتها خمس سنوات، بعد مضـى ثلث المدة، من أجل مهمة أخرى، مهما كانت هذه المهمة جليلة. وهكذا، مكثت في نيويورك، في مـا انتخب زميلي في الخارجـية النمساوية الدكتور رودولف كيرخ شليكر Dr. Rudolf Kirchläger مرشح الحزب الاشتراكي رئيساً للدولة.

وفي العـام ١٩٨٠، عندما انتهت الفترة الرئاسـية للدكتـور كيرخ شليكر، حاول حاكم مقاطعة سالزبورغ Salzburg، ولفريد هاسلاور Wilfried Haslauer، جس نبضي، في أثناء زيارته لنيويورك، من أجل ترشيح نفسي من جديد للرئاسة، ولكني اعتذرت، مرة أخرى. وكان ثمة سبب إضـافي أخر، هذه المرة، لرفضي الترشيح؛ ذلك أن الرئيس كيرخ شليكر قام بمهمته كرئيس على أحسن مايرام، وكانت تربطني به صداقة حميمة، منذ سنوات عملنا المشترك، في وزارة الخارجية. وعندما طلب منه المؤتمر اليـهودي العـالمي Congress World Jewish التدقيق في الاتهامات الموجهة إليّ شخصيا، المتعلقة بمشاركتي بجرائم حرب، برهن كيرخ شليكر من خلال عمله السابق، كقاضٍ وكمدير لقسم حقوق الإنسان في وزارة الخـارجية النمساوية، على أنه رجل قانون ومعقّب بارع؛ فبعد أن درس الملفات المقدمة إليه من المؤتمر اليهودي العالمي، ومن دون أن يتأثر بالضغوط الدولية، وصل إلي نتيجة سحبت البساط من تحت أقدام تلك الادعاءات. وعليه، كان من المتوقع أن تنطوي هذه الصفحة نهائيا وإلى الأبد، لكن، مما يؤسف له، أن المؤتمر اليـهودي العالمي استمـر في حملته ضدي، على الرغم من أن رئيس دولة النمسا أثبت، بما لايدع مجالاً للشك، أن ليس ثمة مايبرر استمرار هذه الحملة لإدانتي بجرائم لم أقترفها. ومهما يكن الأمر، فما إن انتهت فترة رئاسة كيرخ شليكر حتى بدأت التوقعات تحوم حـول ترشيحي، من جديد، للرئاسـة. لقد كـان كيرخ شليكر الرئيس الخـامس في الجمـهورية الثانية، وكان أيضـاً، في الوقت عينه، المرشح الخامس للحزب الاشتراكي. وكان انتخـاب الرئيس في البداية يتم عبر البرلمان، لكن، منذ العـام ١٩٥١، بات انتخابه يتم عبر الشعب مباشرة. وكأن هذا المنصب كـان حكراً، بصورة وراثية، على الحـزب الاشتـراكي. ولم يتمكن أي مرشح من الأحزاب الأخـرى من أن ينتـزع هذا المنصب، بالرغم من أن الرئيس كـيرخ شليكر لم يكن عـضـواً في هذا الحزب.

من جهتي، أنا الآخر، لم أكن، أيضاً، عضواً، في أي حزب سياسي. ولكنني كنت أشعر بارتباط عميق، من حيث المنبت والقناعة، بالمعسكر ذي التوجه المسيحي الشعبي. ولم يكن من المستغرب أن بعض شخصيات حزب الشعب، وبالأخص رئيسه إليوس موك Alois Mock، الذي كـان يحاول منذ العـام ١٩٧١، دعم ترشيـحي، أوضح لي أن حـزبه يتطلع، هذه المرة، أيضـاً، إلى تكرار الأمـر. ومن المعروف أن ترشيحي للرئاسة في العام ١٩٧١ تم كممثل عن حزب الشعب ضد الرئيس يوناس الذي

كان في السلطة. وقد حصل الأخير على ٥٢,٨ بالمائة من أصوات الناخبين، بينما لم أحصل أنا نفسي سوى على ٤٧,٢ بالمائة. وهذا دليل جديد على أن مَنْ يتربع في قمة السلطة ليس من السهولة بمكان، في الأحوال العادية، أن يخلع التاج من على رأسه. وفي وسع المرء الاعتقاد، هنا، بأن تصديري للجمهور باعتباري أمينًا عاما سابقًا للأمم المتحدة كفيل، بحد ذاته، بإحراز قدر كبير من النجاح، على الرغم من الانطباع الموروث من التجارب السابقة بأن حظوة الفوز في انتخابات الرئاسة مقتصرة، فقط، على مرشح الحزب الاشتراكي SPÖ.

ويمكن أن يقال، هنا، إن الأمر لم يكن واضحًا بمافيه الكفاية ما إذا كنت شخصيا سأخوض السباق الانتخابي كمرشح لحزب الشعب، ذلك أن موقعي كأمين عام للأمم المتحدة، كنمساوي مشهور، ساهم، بصورة أو بأخرى، في منحي مركزًا فوق الأحزاب. وعليه، لم يكن من المستغرب أن تطفو، في البدء، أفكار على السطح تلمّح، بشكل واضح، إلى دخولي السباق الانتخابي كمرشح للحزبين الرئيسيين في البلاد، وهي أفكار وجدتها برّاقة وجديرة بالتأمل. ذلك أن منبتي وقناعاتي، إضافة إلى تكويني الشخصي كدبلوماسي ذي فاعلية دولية ومبادئي الثابتة في النظرة الشمولية لم تدع، كلها، أي مجال للتعصب السياسي أو للتوجه الأيديولوجي في نفسي. هنا، أجد نفسي أتذكر الرئيس كيرخ شليكر حين قال، مرة، إنه «لايمكن بناء جسور إلاّ على ضفاف ثابتة»، وهذا قول أوافقه عليه تماماً، ذلك أن مَنْ يمتلك قناعة راسخة لايخشى قناعات الآخرين.

كان الاشتراكيون، في هذا الصدد، مترددين في تحديد خياراتهم المقبلة؛ ولما كانت الأمور لم تحسم، بعد، أي اتجاه ستسلكه، قمت بزيارة إلى منزل المستشار السابق كرايسكي، في العام ١٩٨٥، بغية استكشاف حقيقة الشائعات حول اعتزامه، هو نفسه، ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة. تلك الشائعات جعلتني، في واقع الأمر، أتروى بعض الشيء في الترشيح. لكن كرايسكي سارع إلى نفي عزمه عن القيام بذلك، بما لا يدع مجالاً للشك، وأعرب عن عدم اهتمامه بتسنم هكذا منصب. ووصف لي، بوضوح، الصعوبات التي سوف تعترض سبيلي في مواجهة أي مرشح للحزب الاشتراكي، ولكنه، في المقابل، أعرب لي عن أن ثمة فرصة جيدة تنتظرني كمرشح للرئاسة. ومن جهة أخرى، لاحظ كرايسكي، في حديث له مع صديق شخصي لي بأنه: «لما كانت له زوجة اسمها (سيسي) Sissy، فلايمكن الانتصار على فالدهايم في النمسا».(*)

(*) زوجة فالدهايم اسمها «سيسي». وفي ملاحظة كرايسكي إشارة إلى القيصرة إليزابيث Elisabeth (Sisi) زوجة القيصر فرانتس جوزيف Franz Josephs التي تنادى بهذا الاسم «سيسي» والتي تتمتع إلى اليوم بمحبة كبيرة من الشعب النمساوي.

وبالطبع، ليس في نيتي، اليوم، الحكم على تلميحات كرايسكي؛ ذلك أن طرح مرشح واحد للحزبين الكبيرين لم يكن مستبعداً، بصورة مطلقة، آنذاك، وخصوصًا إذا ماعلمنا أن سلفي كيرخ شليكر جرت إعادة انتخابه بموافقة صامتة من قبل حزب الشعب، الذي لم يرشح أي منافس في مواجهته. من هنا، طلبت من صديقي القديم رئيس الغرفة الاقتصادية النمساوية Bundes wirtschafts Kammer، رودولف سالينجر Rudolf Sallinger، أن يتحرى من رئيس اتحاد العمال النمساوي Österreichischen Gewerkschaftsbundes، أنطون بينيا Anton Benya ما إذا كان الحزب الاشتراكي يفكر بدعم مرشح مشترك للحزبين. بيد أن سالينجر أخبرني، في وقت لاحق، أنه خرج بانطباع واضح مؤداه أن هذه الفكرة، في أحسن الأحوال، ليست واقعية.

كان الموضوع نفسه مدار بحث، وإنْ بصورة عابرة، مع المستشار الذي خلف كرايسكي، فريد سينوفاتس Fred Sinowatz. كان غرض المقابلة الأساسي هو مناقشة تقرير حول عمل مجلس التفاعل الدولي». ولكن، في ختام اللقاء، تطرق سينوفاتس إلى موضوع ترشيحي كرئيس للدولة، فأجبته أنه، على الأقل، «بالنسبة إلى حزب الشعب، فإن الترشيح ينحو باتجاهي شخصيا». وفي سياق تساؤلي عن الموقف الذي سيتخذه الحزب الاشتراكي، في هذا الخصوص، أجاب، سينوفاتس باقتضاب، إن جميع الأبواب في الحزب الاشتراكي مازالت مشرعة على مصراعيها لكل الاحتمالات، ولم يستطع أن يضيف أكثر من ذلك. ولم يجرنا الحديث إلى مسألة المرشح المشترك لكلا الحزبين. وعلى العموم، أشاعت الملاحظة العابرة الإنطباع بإن الترشيح المشترك لم يغلق بصورة نهائية. بيد أن حركة الأحداث بدأت تتزايد بصورة ملحوظة؛ ففي اليوم التالي لمقابلتي رئيس الحكومة، أي في الثاني من آذار (مارس) ١٩٨٥، كان من المقرر أن تجتمع اللجنة العليا لحزب الشعب. وقد سعيت، في هذا الخصوص، إلى أن أتحدث مع رئيس الحزب، موك، على انفراد، إلاّ إنه لم يكن موجوداً في هذا الوقت، ولكنني استطعت ترتيب لقاء معه بعد عودته، في وقت متأخر من الليل، في مكتبه داخل البرلمان. وما كنت لأستطيع الدخول إلى البرلمان في هذه الساعة، لولا أني نفّذت ما اقترحه علي موك نفسه، فهو الذي أشار عليّ بإلقاء بعض الحجارة الصغيرة على زجاج نافذة مكتبه الكائن في الطابق الأرضي، وهنا ظهر شبحه من خلف الزجاج، وقام بفتح باب البرلمان بمفتاح لفت حجمه الكبير نظري.

من جهتي، أسرعت في اطلاع موك على فحوى محادثتي مع رئيس الحكومة سينوفاتس، خصوصًا ملاحظته التي أشار فيها إلى أن الحزب الاشتراكي لم يتخذ القرار، بعد، لتعيين مرشح للرئاسة. لكن أردف قائلاً إن هذا لايمكن أن يفسّر على أنه اتجاه لتعيين مرشح مشترك. إلاّ إنه كان شديد الإهتمام بتوضيح حقيقة أن حزبه، حتى هذه اللحظة، لم يعّين بعد، أي شخصية مرشحًا للرئاسة.

كان الانطباع الوحيد الذي أشاعته ردة فعل موك هو أنه لايمكن التفكير، جديا، بمرشح مشترك،

واستطرد في القول إن القرار، في هذا الصدد، ينبغي ألا يؤجل، ذلك أن ضغط وسائل الإعلام يزداد يومًا بعد آخر. وفي هذا السياق، رد موك في حديثه على التكهنات المنشورة في صحيفة - Südost Tagespost، والتي ذكرت أنه هو نفسه سيغدو مرشحًا محتملاً لرئاسة الجمهورية، فأشار، بما لايدع مجالاً للشك، إلى أن ليس لديه اهتمام، على الإطلاق، بمثل هذا الترشيح، وأنه يعرف خلفية هذه البالونات الاختبارية. وبدا لي أن رغبة موك الحقيقية هي أن يبقى رئيسًا للحزب، وأن تطلعاته، في المدى البعيد، تتمثل في أن يكسب حزبه الانتخابات المقبلة.

ولاريب في أن ظهور المقال في هذه الصحيفة عزّز موضوع الترشيح بحيث لم يستطع أحد، بعد ذلك اليوم، أن يزيحه عن جدول الأعمال. وفي الواقع، لم يشأ حزب الشعب، قبل عام كامل من الانتخابات، أن يتخذ قرارًا في صدد هذا الموضوع المطروح. ولكن قيادة الحزب، خشية أي توقعات مستقبلية، ولوضع حد فاصل في هذا الاتجاه، خصوصًا في داخل الحزب، قررت تقديمي كمرشح لحزب الشعب. وقد أثبت تطلع بعض المشاركين في صنع هذا القرار إلى إبقائه محاطًا بالسرية عدم جدواه في الواقع، فقد كانت الغرفة المجاورة لقاعة الاجتماع تغص بالصحافيين الذين علموا بأن موضوع الترشيح قد جرى بتّه بصورة قطعية، فلم يجد المجتمعون مناصًا من «إخراج القطة من الكيس».

وعلى مايبدو كان ثمة فكرة سرت بين أعضاء حزب الشعب سريان النار في الهشيم، وهي أن اختيارهم رجلاً شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة لمدة عشر سنوات سيمنحهم، في حد ذاته، أملاً كبيرًا في الفوز و«اقتحام» قصر الهوف بورغ. بيد أن هذا التعيين المبكر لشخصي لم يكن ليسعدني، على أي حال، ذلك أنه أغلق الباب إلى غير رجعة أمام المرشح المشترك لكلا الحزبين الكبيرين في البلاد. وما يمكن أن يقال، هنا، هو أنه لم يكن متوقعًا من الحزب الاشتراكي أن يمنح ورقة مجانية في المسار الانتخابي لحزب الشعب الذي كان، يومئذ، في المعارضة، ولكنني، شخصياً، كنت على استعداد، كما ذكرت مرة، كإنسان مجرد من أي انتماء حزبي ومتعاطف مع الجموع الشعبية العريضة، لأن أدخل السباق الانتخابي. وفي النهاية، قدّم الحزب الإشتراكي مرشحه للسباق الرئاسي، وزير الصحة، آنذاك، كورت شتايرر Kurt Steyrer، الذي اتفقنا، هو وأنا، في لقاء في أحد الفنادق، على الرغم من عدم معرفتي المسبقة به، على القيام بمعركة انتخابية تتسم بروح الإستقامة. وقد تمسّكنا، نحن الاثنين، بهذه الروح. وبالرغم من كل عواصف المعركة الانتخابية، حافظنا، كلانا، على علاقة شخصية متميزة، ولم يكن له أي نصيب يذكر في الحملة التي شنّها زملاؤه في الحزب ضدي، بل يمكنني القول، هنا، أن شتايرر، شخصيا، كان، بشكل أو بآخر، ممن تعرضوا لنبش ماضيهم، إعلاميا، بصورة لاتخلو من الإثارة.

بيد أن علاقتي بفريدا مايسنر بلاو Freda Meissner - Blau كانت شائكة بعض الشيء. فهذه السيدة التي دخلت السباق الانتخابي ممثلة عن حزب الخضر الذي لم يكن، آنذاك، ممثلاً في البرلمان، لم تتوان، خصوصًا في المراحل الأخيرة من الانتخابات، عن استخدام الذخائر التي كان خصومي يزوّدونها بها. ولكن، مما أثار غبطتي، أن العديد من ناخبي هذه السيدة، جيّروا، كما يبدو، أصواتهم، في الدورة الانتخابية الثانية، لصالحي. أما المرشح الرابع في السباق الانتخابي الرئاسي، فكان أوتو سكرينتسي Otto Scrinzi، النائب البرلماني، لسنوات عديدة خلت، عن حزب الأحرار، والذي كان في صراع مستديم مع قيادة الحزب. وليس من المبالغة في شيء القول إنه منذ الانتخابات الرئاسية الأولى في العام ١٩٥١ لم تجر منافسة مثيرة للظفر بكرسي الرئاسة كما حصل في هذه الدورة الانتخابية. وعليه كان من العسير أن يتقرر، في الدورة الأولى، الحصان الفائز، بالرغم من حقيقة أن النتيجة كانت، على وجه التقريب، محسومة بصورة مسبقة.

كانت حملتي الانتخابية، في الواقع، مرتكزة على دعامتين؛ الأولى، من جانب حزب الشعب ممثلاً بشخص هربرت شتاين باور Heribert Steinbauer، وهو حزبي وذو خبرة في قيادة حملات انتخابية مختلفة، وبنجاحات متفاوتة، وهو الذي أخذ على عاتقه مسؤولية تنظيم الحملة. ولكن مع ذلك كله، وضعنا مركز الثقل في الدعامة الثانية المتمثلة في «لجنة فالدهايم» التي كانت تضم شخصيات مرموقة في المجتمع، من أمثال الممثلة سوزي نيكوليتي Susi Nicoletti، والمؤلف الموسيقي غوتفريد فون آينم Gottfried Von Einem، والمطربة مارغوت فارنر Margot Werner، والشاعرة لوته انغريشLotte Ingrisch، والمصرفي هانس هويمر Hans Haumer، وبطلة التزحلق على الجليد كاترين غوتنسون Katrin Gutensohn، والأستاذ الجامعي غونتر فنكلر Günther Winkler، وهانز بروك Hans Bruck وآخرين. كما أنني، بصفتي مدير مكتب «لجنة فالدهايم»، استطعت أن أضم إلى هذه المجموعة بيتر ماربو Peter Marboe، الذي ربطتني به علاقة وطيدة، في أثناء خدمتي في الأمم المتحدة. وكان ماربو، آنذاك، مديراً للمركز الثقافي النمساوي في نيويورك. وبالإضافة إلى هؤلاء جميعاً، كانت اللجنة تضم مساعدين شبان نشيطين ساهموا في المعركة الانتخابية بكل قواهم.

انطوى الثالث من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٥ على مفاجأة غير سارة. ففي مؤتمرها الصحافي الأول الذي دعت «اللجنة» إلى عقده في نادي الصحافة «كونكورديا» Concordia، تغيب السكرتير العام للنادي الفرد شنايدر Alfred Schneider، من دون عذر مسبق. وبما أن الدور الذي أنيط به كان إدارة المؤتمر، فقد قفز هويمر ليملأ هذا الفراغ. وفي مابعد، تناهى إلى سمعي أنه لم يكن ثمة سبب، أو حتى حادث طارئ لتغيب شنايدر سوى أنه كان يضمر لشخصي بغضًا سياسيا، ولربما كان على دراية بما يضمره المستقبل لي. وبالطبع، لم يقف الأمر عند هذا الحد، ذلك أن ثمة فصلاً آخر، في

المؤتمر الصحافي نفسه، كان في انتظاري، فقد هبّ صحافي ألماني يعمل في مجلة «شتيرن» Stein واقفًا فجأة، وبدأ يلوح بملف في يده، وأثار تساؤلات تتعلق، إجمالاً، بسني دراستي وسنوات الحرب العالمية الثانية، واستطرد قائلاً: «إنكم ستصعقون، حقيقة، لما عثرنا عليه عن شخص فالدهايم. إن لديّ، هنا، ملفا ضخماً». وفي اليوم التالي، كتب توماس كورهير Thomas Chorherr مقالاً إفتتاحيا في صحيفة Die Presse انطوى على كلمات تنبؤية، فأشار إلى: «إن هذه الحملة الانتخابية الرئاسية ستكون الأبشع، على الإطلاق، من بين الحملات التي عاصرناها في الجمهورية الثانية. وتبين المؤشرات أن علينا أن نكون متأهبين، بمافيه الكفاية، لبعض المفاجآت». هذه الواقعة تشير، بأسف، إلى الأسلوب الذي تعاملنا به، أنا وحزب الشعب، مع «الزيف» الإعلامي؛ إذ لم نستطع أن نحزر ماالذي ينطوي عليه هذا الملف، واعتبرنا المسألة كلها لاتعدو كونها مجرد خدعة.

وهاأنا ذا، اليوم، أعلن على رؤوس الأشهاد أنني لم أكن مستعداً، بمايكفي، لمجابهة كل ما سيتبع لاحقاً. ومن الجدير التذكير، هنا، بأنني، عندما انتخبت في العام ١٩٧١ كأمين عام للمنظمة الدولية لبّيت دعوة تلفزيونية للظهور في برنامج Meet the Press، في مواجهة مباشرة أمام ملايين المتفرجين الأمريكيين. وفي سياق المقابلة، واجهني أحد الصحافيين الأربعة بالسؤال التالي: «أيها الأمين العام، كيف يمكنك التوفيق بين عملك الحالي، وبين حقيقة كونك ضابطًا سابقًا في القوات المسلحة الألمانية؟ ألاّ يستدرجك هذا إلى تأنيب الضمير؟». وقد أجبت، بهدوء تام، إنني، اليوم، «بعد التجارب المريرة للحرب، ممتن، من خلال عملي الحالي، إذ أسهم بقسط خاص من أجل ترسيخ السلام». وبهذا البيان، طويت صفحة ماضيّ الشخصي. أما الآن، فقد بات كل شيء مختلفًا ومغايراً تمامًا لتلك الأيام الخوالي.

كانت التساؤلات التي أثارتها مجلة «شتيرن» بمثابة أول الغيث لبدء حملة انتخابية لامثيل لها إنْ بقسوتها أو بالتهتك الخلقي الإعلامي فيها. ولم أستطع، انطلاقًا من ذلك المؤتمر الصحافي في «كونكورديا»، أن أتنبأ، سلفاً، بما تخبئه الأيام لي في المستقبل. لكن الملامح الأولى سرعان مابدأت تظهر للعيان، بصورة جليّة، وخصوصًا عندما سُربت إلى روث فون ماينبورغ Ruth Von Mayenburg، في العام ١٩٨٥ ـ التي كان «نصفها»، في وقت ما، يعود إلى العائلة الإمبراطورية ـ تلميحات اكتنفها الغموض من قبل اثنين من معارفها، من أنها ستفاجأ، بعد رفع الستار عن شخصي، بفضائح مدوّية. ودونت ماينبورغ (التي كانت، هي الأخرى، عضواً في لجنة الانتخابات) مايلي: «إنني لا أزال أتذكر لغة التحذير والترميز والتشكيك التي استوعبتها ، تماماً، في تلك الأيام العصيبة تحت حكم هتلر في ألمانيا، وستالين في الاتحاد السوفياتي. وفي الحالتين كلتيهما، كان الضحايا في صفوف الأبرياء».

ومن الطبيعي ألاّ يتوهم أحد، خصوصًا أولئك الذين عاصروا العمل السياسي عن كثب، في ظروف

المعارك الانتخابية، أن يسير كل شيء بأخلاقية «رفيعة». وفي هذا المقام، تصلح، أيضاً، الحكمة القديمة القائلة، إن الطريق إلى جهنم معبد بالنوايا الحسنة؛ وعليه ليس من المستغرب على أحد القول إنه في إطار المنافسة على مواقع السلطة أو النفوذ تستيقظ كل الغرائز الشريرة من سباتها. وكلما ازدادت حرارة المنافسة تقلص عدد الذين يرتدعون، تلقائيا، عن استخدام الضربات تحت الحزام، غير أن لامجال للتوجع أو للندب في إطار حملات انتخابية كهذه. فثمة لافتة ذات دلالة حملت مثلاً دارجاً كانت معلقة في مكتب الرئيس الأمريكي الأول بعد الحرب العالمية الثانية، هاري ترومان Harry S. Truman، تقول: «إذا كنت لاتستطيع تحمل الحرارة، فعجّل في الخروج من المطبخ». أما أنا، شخصياً، فقد تحملت التقريع، بمافيه الكفاية، ولكني لم ألجأ، مرة، إلى الفرار.

لقد كان الإعلان المبكّر عن ترشيحي للانتخابات الرئاسية سببًا لوجع رأس إضافي، وخصوصًا دخولي معركة انتخابية خرجت عن إطارها الطبيعي والمألوف. وحتى بدء الإنتخابات، عملياً، في أيار (مايو) ١٩٨٦، كان قد انقضى عام بكامله، تخلله الترشيح الرسمي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥، وتقديم رسمي للمرشحين، جميعاً، في صالة الموسيقى الكبرى في ڤيينا، التي سادها جو عدائي مطبق. وبالنظر إلى الازدحام الشديد، تمّ إغلاق أبواب الصالة بوجه الجمهور المتدفق عليها، وهذا، بحد ذاته، كان حدثًا استثنائيا، لأن الناس، في العادة، تظهر «تبرمها» من السياسيين. وعليه، احتلت صورتي بؤرة الاهتمام العلني كمرشح لأعلى منصب في الدولة، وكان المجال مفتوحًا على مصراعيه لكل مَنْ أراد أن يصوب «طلقاته» نحوي.

وفي الحقيقة، كنت مستعداً لبعض التهجمات، لكن ليس تلك النوعية من الاتهامات التي صبت جام غضبها على رأسي. ويمكنني القول إنني كنت، في ما مضى، موضع انتقادات عدة من رجل الشارع، كأمين عام للأمم المتحدة، لأنه لم يكن على دراية ومعرفة بمسؤولياتي أو صلاحياتي وآلية صنع القرار في داخل أروقة المنظمة الدولية. وهكذا، مثلاً، حمّلني البعض مسؤولية قرارات ذات طابع خلافي أقرتها الجمعية العامة، بالرغم من أنها كانت تتخذ، في غالب الأحيان، من دون أن تكون لي أي إرادة فيها، ذلك أن هذه القرارات غالبًا ماتتخذ في إطار الجمعية العامة أو من خلال مجلس الأمن الدولي، ووظيفة الأمين العام، في الإجمال، ليست سوى تمثيل المنظمة خارجها. كذلك أُخضعت للتدقيق والمحاسبة، من جانب خصومي السياسيين، في سياق عملي كوزير لخارجية النمسا، في أواخر الستينيات. ولكني، في خاتمة المطاف، كنت ملتزمًا بمعايير ومقيداً بتصورات عن دور رئيس الجمهورية ودور النمسا في إطار المجموعة الدولية، من أجل تقديمها للناخبين. وكان واضحًا لدي، أن عليّ، باستمرار، الدفاع عن نفسي تجاه الشائعات المغرضة التي كانت تحاك ضدي في الظلام.

بيد أنني أعترف بأنه لم يدر في خاطري، يوماً، أن أدفع عني تهمة النازية؛ فذلك أمر لم أكن

مستعداً له مطلقاً، وكان هول المفاجأة صاعقاً. وفي هذا الصدد، لايمكن أن يغيب عن البال واقع أن شخصًا ما أبتلى بمثل هذه المزاعم سيجد حافزًا تلقائيا، في سياق حياته المعاشة، على أن يتسلح بما يكفي من الألفاظ والتعابير الكفيلة، بحد ذاتها، للدفاع عنه. ولاينقصنا، في هذا المجال، إيراد أمثلة عديدة لأناس اختطوا هذا السبيل، حتى في صفوف الحزب الاشتراكي نفسه. وهنا، ليس غرضي تأنيب أحد ما، لأن جيلي يدرك، تماماً، الظروف التي قادت الكثير من الألمان والنمساويين إلى اعتبار النازية خشبة الخلاص الوحيدة من أزمة الثلاثينيات. غير أن العديد من هؤلاء كانوا أكثر فطنة، فجنحوا، في عقد الخمسينات، إلى اليسار أو إلى اليمين، ولكنهم تعرّفوا، في الإجمال، على طريق الضلال هذا، وتحولوا إلى مواطنين ديمقراطيين صالحين.

هنا، أجد لزامًا عليّ أن أوكد، ليس من منطلق الدفاع، أن النازية لم تكن لي ولا لعائلتي أمرًا جذاباً، بل كانت، على العكس من ذلك تماماً، خطرًا مستفحلاً. وبالطبع، لا أريد، في هذا المضمار، أن أدّعي لنفسي قدرًا عاليًا من الحنكة السياسية أو بعد النظر، بيد أن المصير الذي آل إليه والدي، إضافة إلى العديد من التجارب الشخصية، جعلت في حكم المستحيل أن يكنّ أحد من أفراد عائلتنا تعاطفًا ما مع الحزب النازي. كما لم أجد باعثًا حقيقيا للاعتذار عن حماقات الشباب، لأنها لم تكن واردة، من حيث الأساس، بالنسبة لي شخصيا.

لقد كان والدي مدير مدرسة في مدينة تولن، وكان معروفًا عنه أنه مسيحي اشتراكي، ومن الأصدقاء المقربين لرئيس الوزراء الأسبق، فيجل Figl. كما أن وزير الزراعة، رودولف بوخنجر Rudolf Buchinger في حكومة كورت فون شوشنك، كان، هو نفسه، الإشبين لأخي فالتر Walter. وحتى يومنا هذا، مازلت أتذكر جيداً النقاشات التي كانت تدور بيني وبين والدي في الأسابيع الأولى من العام ١٩٣٨، عندما بدأت ملامح «ضم» النمسا تتجلى بصورة واضحة. لقد كان والدي من الأنصار المتعلقين، بشدة، بالاستقلال النمساوي. وقبل أسبوع واحد، فقط، من دخول القوات الألمانية للنمسا، قال والدي كلامًا لا أنساه ماحييت: «يجب أن نؤمن بالنمسا»، واستطرد في القول: «إن القوى الغربية سوف لن تسمح لهتلر، أبداً، بضم النمسا». إلاّ أنني لم أكن، حينذاك، متفائلاً، وذلك لأني كنت أسافر، يوميا، بالقطار، من تولن إلى جامعة ڤيينا للدراسة، وألاحظ عيانيا ماكان يحدث في هذه المدينة قبل أيام، فقط، من ضم النمسا. فبالرغم من قرار حظر التجول، كان أنصار هتلر يطوفون شوارع العاصمة، علناً، حاملين الشموع في شكل مسيرات منتظمة. من هنا، أجبت والدي، بصوت منخفض: «إنني أخشى أن ليس ثمة مجال ما لعمل شيء». وعندما كنا، أخي وأنا، نقوم بتوزيع المنشورات الداعية لمعارضة الضم، قبل الانتخابات التي أعلنها رئيس الوزراء شوشنك، أمسكت بنا مجموعة من الشباب النازي، واعتدت علينا بالضرب، بصورة وحشية.

ومازلت أتذكر، حتى يومنا هذا، خطبة الوداع الشهيرة التي ألقاها رئيس الوزراء شوشنك، حيث كنا نتحلق، جميعاً، حول الراديو في إحدى غرف منزلنا؛ وبغتة هنفت والدتي بصوت متحشرج، وبمقلتين ملأتهما الدموع: «إنها النهاية، ليس ثمة، بعد اليوم، بلد اسمه النمسا». أما والدي، فقال، من دون توهم: «إنني أنتظر، الآن، أن يأتوا ليلقوا القبض عليّ ويزج بي في الزنزانة». وهو ما حصل بالفعل؛ إلاّ أنه، ولله الحمد، ظل مخفوراً في سجن الشرطة في مدينة تولن، ولم يرسل إلى معسكرات الإعتقال. وفي الوقت نفسه، كان منزلنا معرضًا لحملات تفتيش دورية من قبل القوات النازية. أما والدي، الذي فَقَد وظيفته يومذاك، وكان ما أن يطلق سراحه، حتى يعاودوا اعتقاله مرة أخرى. وظل هذا الموقف يتكرر، باستمرار، حسب مزاج الحاكم الجديد. كما أن والدتي، هي الأخرى، لم تنج، بعض الشيء، من التعرض للتهكمات، كلما ذهبت للتسوق، بسبب موقفنا السياسي، بحيث لم تعد تجرؤ حتى على الخروج من البيت.

بيد أن الأزمة سرعان ماانفرجت عندما قرر الوالدان الرحيل من هذه المدينة. ويبدو أن هذه الفكرة نبعت في الأساس، من إقتراح تقدم به إليهما الذي سيغدو، في مابعد، الأمين العام لحزب الشعب لمقاطعة النمسا السفلى، برناو، ذلك أن والده، الذي كان في العام ١٩٣٨ رائدًا في الجيش، تعرض، هو الآخر، إلى المصير الذي آل إليه والدي، فسارع إلى الانتقال من تولن إلى بادن Baden، حيث لايستطيع أحد التعرف عليه بسهولة. وهكذا، وجد والدي مشتريًا للبيت، وانتقلنا، جميعاً، بعد الحرب مباشرة، إلى بادن. ومن البديهي ألاّ يتوقع المرء، بعد كل هذا الوصف لحالتنا، أن أحدًا من العائلة تعتريه مازوشية ما، ويهتف لما كان يسمى بـ «إمبراطورية الألف عام». ولم يكن هذا الموقف خافيًا على الحكام الجدد أنفسهم، وذلك كان واضحًا في تقرير قائد منطقة «الدانوب السفلى» Niederdonau حولي شخصيا، حيث كتب، في الثاني من آب (أغسطس) ١٩٤٠ مايلي: «إن المذكور أعلاه، مثل والده، من أنصار حكومة شوشنك، ويرهن، في أوقات مبكرة، على كراهية لنظامنا وحركتنا».

وعليّ القول أنه ليس غرضي، هنا، من استعادة هذه الذكريات تقويم معلومات خاطئة عن ماضي الشخصي، بقدر ماهو إبراز إستيائي من صفاقة تهمة النازية التي يحاول البعض إلصاقها بي، والتي تقود، إلى هذا الحد أو ذاك، إلى تصرف غير متعقّل ومغلق تجاه كل محاولات التغلب على الماضي. إنني على استعداد، اليوم، أكثر من أي وقت مضى، لطي صفحة الماضي، كما فعلت دائماً، إنْ في أحاديثي، أو في كتاباتي المنشورة، شريطة أن يكون الآخرون صادقين في هذا التوجه، وليس من أجل استغلاله لمآرب أيديولوجية أو سياسية.

❁❁❁

Abschrift.

Nationalsozialiste Deutsche Arbeiterpartei-Gauleitung Niederdonau.

Personalakt
Abteilung:Politische Beurteilung.

Vertraulich!

An den
Oberlandesgerichtspräsident,
W i e n, I., Justizpalast.

Unser Zeichen : Pe-Sch./C. Ihr Zeichen:P.A.89/40

Wien, den 2.August 1940.

Betrifft:Politische Beurteilung.

Name: Wa l d h e i m Kurt
Geburtszeit: 21.12.1918 Ort: Wördern
Wohnort: Tulln, Strasse:Wildgasse 10.

Der Genannte war, wie sein Vater, ein Anhänger des Schuschnigg Regimes und hat in der Systemzeit durch Angeberei seine Gehässigkeit zu unserer Berwegung unter Beweis gestellt. Der Genannte ist nun zum Militärdienst eingezogen und soll sich als Soldat der deutschen Wehrmacht bewährt haben, sodass die Zulassung zum Justizdiehst von mir nicht abgelehnt wird.

Heil Hitler!
Der Leiter des Gaupersonalamtes:
R.S. Unterschrift eh.

Für die Richtigkeit der Ausfertigung:
Oberlandesgerichtspräsidium.
Wien, am 6.Feber 1946.

Der Oberlandesgerichtspräsident
Wien

صورة لتقييم سياسي لفالدهايم من حزب العمال الألماني عام ١٩٤٠

■ الفصل الثاني ■

الطور الأول للحملة

وضع «سفر التكوين» للحملة نصب عينيه هدفًا لايحيد عنه، هو دمغي بالنازية، التي كانت في وقت ما تهمة تقود صاحبها إلى ساحة القضاء. وفي تلك الأثناء، أدين رئيس الوزراء السابق والأمين العام للحزب الاشتراكي سينوفاتس وعدد من رفاقه الحزبيين، مع حكم بالتنفيذ، بتهمة أخرى.

ويمكن للمرء الاعتقاد بأن الشرارة الأولى لهذه الحملة انطلقت من قبل سكرتارية الحزب الاشتراكي في مقاطعة بورغن لاند Burgenland في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٥، عندما أُعلن عن ضرورة كشف النقاب عن «البقع البنية»(*) لماضي المرشح المنافس للحزب. ولايظن أحد أنني راغب، الآن، في التجني على سينوفاتس وزملائه بنبش ماضي الاشتراكيين، إلاّ لأنهم أرادوا، باستخدام الوسائل نفسها، في المعركة الانتخابية، إثارة حملة دولية ألحقت ضررًا كبيرًا بسمعة بلدنا. ومهما يكن من أمر، فقد وُضعت الأرضية الإعلامية للحملة التآمرية ضد فالدهايم بين نيويورك وڤيينا؛ فلم تكن الحملة الانتخابية في النمسا قد بدأت، بعد، حين راح مبشّرون شديدو المكر والاحتيال يلوّحون بظاهرة «البقع البنية»، بل كانت خيوط التفاهم المتبادل تنسج على المستوى الإعلامي، بين الولايات المتحدة الأمريكية والنمسا، حتى قبل بدء المشاورات الداخلية للاشتراكيين في مقاطعة بورغن لاند. وإذا ما انطلقنا من حقيقة أن الماضي النازي والعنصرية تثيران ردة فعل دفاعية، وبشكل تلقائي، لدى المضْطَهدين، فلقد جرت محاولة حصاري وزجي في أقصى زاوية اليمين كنازي. ومنذ البدء، جرى التلويح بمعلومات ومواد إعلامية بإمكانها، على المستوى الصحافي، كذلك، أن تدمغني بهذه التهمة.

ولايحتاج المرء إلى فطنة كي يدرك أن دوافع الحزب الاشتراكي كانت أكثر من واضحة؛ إذ لم يحدث، مطلقاً، أن يُنتخب رئيس نمساوي من دون إرادة هذا الحزب؛ بل كان من الصعب على هذا الحزب أن يهضم حقيقة إخفاقه في الحصول على كرسي الرئاسة، بعد أن اكتسح تحت قيادة

(*) لون الحزب النازي.

كرايسكي بتفوقه كل ماعداه. أما الآن، فقد وجد الحزب نفسه في حالة يرثى لها: لقد اختفت هالة عهد كرايسكي، في الوقت الذي لم يحصل حليفهم في الائتلاف، نوربرت شستيجر Norbert Steger (حزب الأحرار)، على الدعم المطلوب حتى في صفوف حزبه؛ كما أصيبت الحكومة بخسارة معنوية فادحة من جراء المجابهة الحادة في منطقة هاينبورغر Hainburger بين الشرطة واتحاد نقابات العمال من جهة، والشباب المتحمس للمحافظة على البيئة من جهة أخرى. وفوق هذا وذاك، كانت نتائج استطلاعات الرأي التي جرت، حينها مخيّبة لآمال الحزب الاشتراكي ولمرشحه للرئاسة على حد سواء، فقد أشارت إلى تقدمي عنه بنسبة لاتقل عن ٢٠ بالمئة.

على أن الأمر الذي لامراء فيه هو أن الحزب الاشتراكي سعى بكل ماأوتي من جهد إلى تشويه صورتي، ليس، فقط، في الكشف عن هويتي النازية، بل بوصمي بالانتهازية أيضاً. ومن دون أخذ رد الاعتبار في الحسبان، أشار مراقبون، بشيء لايخلو من التهكم، إلى أن ذلك فاتورة شخصية تجابه كلّ سياسي عندما يخرج إلى العلن.

ولايمكن، في هذا الشأن، أن يلقى باللوم على أشخاص مسؤولين عن هذه المناورة، (من أمثال مدير مكتب رئيس الوزراء، بوش Pusch، الذي كان يشار إليه، في العادة، بوصفه «الشبح الخبيث» لسينوفاتس)، إلاّ بسبب الاستهتار الشديد الذي تمتعوا به، ليس في مجال الإساءة إلى سمعتي شخصيا فحسب، ولكن في الإساءة إلى بلد بكامله وجيل بكامله، أيضاً، بغية تحقيق مكاسب حزبية قصيرة الأجل. وفي الإمكان القول، من دون مبالغة، إن ماجرى تقديمه على أنه ليس أكثر من نقلة شطرنج «غير مؤذية» للسياسة الداخلية، طوّر، في وقت قصير، دينامية ذاتية لم يستطع حتى الإستراتيجيون المسؤولون في الحزب الاشتراكي السيطرة عليها.

بيد أن مايجدر ذكره، هنا، أن قيادات الحزب الاشتراكي لم تكن كلها متورطة في هذه الحملة. فقد أشرت، في ما سبق، إلى موقف منافسي في الانتخابات، شتايرر، إضافة لموقف رئيس بلدية ڤيينا، هلموت تسيلك Helmut Zilk، الذي أشعر نحوه بامتنان عميق، هو الذي حاول، في مناسبات عدة، بأسلوب ودي، العمل من أجل قيام حوار موضوعي مثمر. كما سعى بعض السياسيين الاشتراكيين الذين حافظوا على بعض الصفاء الذهني إلى التنبيه، من خلف ستار، إلى عاقبة ردود الفعل المعاكسة التي ستسببها هذه الحملة. في هذا السياق، روى لي، مرة، رئيس مقاطعة كيرنتنر Kärntner، ليوبولد فانكر Leopold Wanger (الذي أصيب بجروح بالغة إثر محاولة اغتيال تعرض لها في سنوات لاحقة)، في غمرة «احتفالات الموسم الصيفي»، أنه اتصل برفاقه الحزبيين في ڤيينا، ذات مرة، وناشدهم وقف هذه «الحماقة». وهو بالمناسبة، المسؤول الاشتراكي الوحيد في النمسا الذي دعاني، بصفتي رئيس جمهورية، للقيام بزيارة رسمية إلى مقاطعته.

كما عبر العديد من قباديي الحزب الاشتراكي عن استيائهم من الأسلوب المتّبع في حملة حزبهم ضدي، ومن بين هؤلاء على سبيل المثال، رئيس النادي الاشتراكي السابق سيب فيللي Sepp Wille، والنائبة النمساوية يولاندا أوفنبك Jolanda Offenbeck من مقاطعة شتايرمارك Steirmark، المعروفة باستقلاليتها، والتي طالبت سينوفاتس، في العام ١٩٨٧بالاستقالة من رئاسة الحزب.

أكثر من ذلك، قام العديد من أعضاء الحزب الاشتراكي ـ أحياناً بذكر أسمائهم مع رجائي عدم نشرها ـ بموافاتي بالأخبار لما بحاك ويدبّر في هذه الحملة ضدي.

وفي الواقع، لم يكن هذا الأمر ليرضيني فقط، بل كان يبعث في داخلي شعوراً بالاطمئنان إلى أن ثمة قطاعات لاتشاركني في تصوراتي السياسية، ولكنها تتمتع بنزاهة سياسية عالية. وعلى الرغم من أنها كانت تقف في «الطرف السياسي الآخر»، فإن هذه القطاعات حاولت مد يد المساعدة، لأنها كانت تشعر، حقيقة، بأن ثمة استغلالاً «للرأي العام» في هذا الشأن. ولم يكن أمراً مستغرباً أن أجد، عندما أعلنت النتائج الانتخابية الرئاسية، أن العديد من الناخبين الاشتراكيين قد جيّروا أصواتهم لصالحي.

وفي وقت لاحق، لخص الفيلسوف الاشتراكي النمساوي، نوربرت ليزر Norbert Leser ـ الذي كان والده نائباً لحاكم مقاطعة بورغن لاند، وكان يعتبر، منذ زمن بعيد، مثالاً للمثقفين والمؤرخين في الحزب الاشتراكي ـ انطباعاته، بالقول «إنني أريد أن أعترف بأن هذه الحملة التي جرى تنظيمها من دون أي إعتبار ولازمت الحزب الاشتراكي من دون أي إنتقاد معلن، حملتني على النفور من الجناح اليساري للحزب الذي أنتمي إليه، والذي عزز نداء العمل المشترك من خلال روح كارل رينّر Karl Renner. وفي الحقيقة، لقد جرى، في هذه الحملة، خرق فظّ لكل قواعد التسامح والإنصاف، التي هي حق كل مواطن، ولم تقصّر في ترك الآثار السلبية عليّ وعلى العديد من النمساويين، وبالتالي، لم أقبل، بسهولة، من منفّذي هذه الحملة استياءهم المسرحي لماضي فالدهايم الحربي المزعوم، ولماضي جيل الحرب العالمية الثانية».

تتضح هذه الصلة أكثر، إذا ما استندنا إلى مصدر لايرقى إليه الشك، وهو كتاب «الخداع» Betrayal من تأليف الكاتب الأمريكي إيلي روزنباوم Eli Rosenbaum، الذي عمل مستشاراً قانونياً للوكالة اليهودية العالمية. نعلم، الآن، أن علينا أن نبحث عن جذور الحملة في النمسا، حيث أشار المؤلف إلى أن ثمة مجموعة من النمساويين (أغفل المؤلف ذكر أسمائهم) نظّمت، في العام ١٩٨٥، ملفاً عني، وحصلت على نسخة من هويتي العسكرية، بصورة غير مشروعة، وبتواطؤ، ربما، من دوائر رسمية، حتى قبل أن أمنح الإذن لمجلة «بروفيل» Profil بالاطلاع على ملفيّ الشخصي بوقت طويل.

كان الباعث المحرك لهذه التحريات، كما يبدو، هو الجدل الذي ثار، في صيف ١٩٨٥، حول وضع نصب تذكاري للجنرال لور Löhr في حرم الأكاديمية العسكرية في ڤيينا، وحظي، وقتذاك، باهتمام

إعلامي ملحوظ. فقد كان المذكور، وهو جنرال نمساوي، قائداً للفرقة العسكرية E، التي انخـرطت، شخصيا، منذ العام ١٩٤٢، في الخدمة في وحداتها، وأعدمته السلطات اليوغسلافية بعد العام ١٩٤٥، باعتباره «مجرم حرب» ليس من أجل تصفيته الجسدية للأنصار(*)، ولكن لقصفه العاصمة بلغراد في نيسان (أبريل) ١٩٤١، عندما كان قائداً للقوة الجوية الرابعة. هكذا، عثر المؤرخ جورج تيدل Georg Tidl ـ الذي خرج من ثنايا الشبيبة الاشتراكية وعمل بعد ذلك في التلفزيون النمساوي ORF ـ على اسمي في إطار تحقيقاته عن الجنرال لور وفرقته العسكرية E. وفي إثر فشل محاولات متكررة من التواطؤ لتسريب هذه «المواد» الإعلامية للصحافة الأمريكية ـ وبصورة سافرة في خريف ١٩٨٥ ـ أطلقت هذه «المكتشفات»، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، كبالون اختبار، في مجلة «بروفيل»، إلى العلن.

لم يكن بمستغرب أن تكون هذه إشارة الانطلاق لـ «فورة خيالية» Phantastischen Boom تبنتها، أساساً، صحافة الإثارة عن التاريخ المعاصر، بعيداً عن أي تناول علمي؛ وهو الأمر الذي حرّض، في الأعوام التالية، على كتابة الآلاف من المقالات الصحافية وتأليف العديد من الكتب، حول السيرة الذاتية العسكرية للضابط فالدهايم؛ بل لم تسلط الأضواء على أي من ضباط الجيش الألماني مثلما سلطت عليّ. وعلى الرغم من ذلك كله، اعترف أحد رواد الحملة بقوله: «إن لدينا الكثير ولكننا لانملك شيئاً».

وعلى أية حال، فقد كان صدى الخبر الذي نشر في مجلة «بروفيل» في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، حول ماضيّ العسكري، في بادئ الأمر، مخيباً لآمال القائمين على الحملة. وهل كان بمحض الصدفة أن يتزامن نشره في صحيفة «نيويورك تايمز» New York Times الأمريكية مع نشره في «بروفيل» من دون أن يترك أثراً ما؟. لقد كان من شأن هذا التزامن الصحافي غير المألوف أن يحافظ على قوة الدفع المطلوبة، بالرغم من عدم دقة المعطيات المنشورة. من هنا، لفت رئيس إحدى هيئات الخدمة اليهودية، في ڤيينا، ليون زيلمان Leon Zelman، نظر السكرتير العام للمؤتمر اليهودي العالمي، إسرائيل سنجر، Israel Singer إلى هذه «القصة». وفي الحقيقة، كان هذا الأخير كثير التردد على العاصمة النمساوية من أجل متابعة مصير الآثار الفنية التي يُعتقد أنها جزء من الممتلكات اليهودية الكائنة في ماور باخ Mauerbach، والتي تعثرت جهود استعادتها، ليس عن قصد خبيث، كما كنا نقرأ، مراراً، ولكن لأن التحقيقات القضائية، في هذا الشأن، لم تستطع أن تحدد، بدقة، هوية المالكين الحقيقيين لها. ومهما يكن من أمر، فإنه بعد حصوله على المعلومات التي كانت بحوزة زيلمان، بعث

(*) أعضاء في قوة غير نظامية مهمتها إزعاج العدو بشن الغارات المتكررة عليه.

سنجر مستشاره القانوني روزنباوم إلى ڤيينا كي يَجْرُدَ الآثار الفنية، ولكنه، في الوقت نفسه، زوّده بقائمة من الأسماء لنمساويين كانوا، كما يبدو، منغمسين، إلى هذا الحد أو ذاك، في تتبّع سيرتي الذاتية. (*)

يقتضي الإنصاف، في هذا المقام، الإشارة إلى تجربة سنجر الشخصية، عندما وقعت في يده، عن طريق الصدفة، في أثناء زيارته إلى ڤيينا، صورة فوتوغرافية لوالده الذي كان عليه، كيهودي في العهد النازي، أن ينظف رصيف الشارع في الحي الثاني بفرشاة أسنان. وفي مثل هذه الحال، بإمكاني تصور الصدمة والحيرة اللتين هزتا، بعمق، كيانه.

ومهما كان الأمر، يصف روزنباوم في كتابه، بوضوح، لقاءه بأحد المصادر بأسلوب لايخلو من الإثارة ولكنه حقيقي، حيث كان عليه، في حلكة الليل وفي مكان ما، أن يحمل بيده اليسرى صحيفة مطوية كوسيلة للتعارف مع الشخص الذي أطلق عليه اسمًا مستعارًا هو «كارل شولر» Karl Schuller، وهو رجل «طويل القامة ونحيف»، حيث بدا مظهره، للوهلة الأولى، كأنه شديد الشبه بي شخصيا. ولم يستطرد روزنباوم في الكشف عن الهوية الحقيقية لهذا الشخص الغامض، الذي من المرجح، طبقًا لماهو سائد، أن يكون مظهره مغايرًا تمامًا للوصف الذي قدّمه المؤلف له، ولكنه، في المقابل، كشف، بعد ذلك بقليل، عن تفاصيل ذات مغزى؛ إذ من المحتمل أن يكون هذا الشخص هو صاحب حق النشر الذي نُسب لسينوفاتس في وصفه لشخصي، والقائل، «بأن علينا أن نفترض أن حصان فالدهايم كان في قوات الصاعقة الألمانية». وعلى أية حال، فقد استخدم هذا الشخص تعبيرًا مشابهًا في إحدى مكالماته الهاتفية مع نيويورك، قبل أن ينطق به سينوفاتس ويتسرب إلى الملأ، بوقت طويل. هذا التقاطع يشير، بصورة لاتقبل الشك، إلى أن الرجلين كليهما كانا يتحركان في الدائرة نفسها، بل في إطار الشبكة نفسها، ومن المؤكد أنهما التقيا ببعضهما من قبل.

وعليه، إنطلاقا من هذه اللحظة، بدأت الأمور تتخذ أبعادًا أخرى؛ فقد كان شغل الحزب الاشتراكي الشاغل هو المعركة الانتخابية. وفي هذا الخصوص، لم تكن الانتخابات الرئاسية النمساوية لتثير إنتباهًا خاصًا سواء في الخارج أو في ما وراء البحار. بيد أن الأمر كان مختلفًا في حالتي؛ ذلك أنني كنت أمينًا عاما للأمم المتحدة لمدة عشر سنوات، وأي فضيحة مزعومة تتعلق بشخصي يتلقفها، على الفور، مستهلكون على الصعيد الدولي. وكان هذا الأمر، بالنسبة للصحافيين، مكسبًا مشروعًا وفرصة تسويقية مغرية، في آن واحد. أما النمسا التي كانت، حتى ذلك الوقت، بلدًا «غير مكتشف»، فقد

(*) كتب روزنباوم حرفيا مايلي. «إنها شبكة صغيرة، ولكنها، بحق، عالية التنظيم من النمساويين التي تنقب في ماضي فالدهايم».

أصبحت، على حين غرة، محجًا للعديد من الصحافيين الأجانب الذين جرى تكليفهم من قبل إدارات تحرير صحفهم بتدبيج مقالات عن «قضية فالدهايم». فكان على هؤلاء التحرك، بسرعة، في محيط غير مألوف، بغية العثور على ضالتهم المنشودة، وفي الإجمال كانوا ممتنين لكل شاردة من أي جهة أتت، بل إن معظمهم إما كان مزوداً، بصورة مسبقة، بقائمة تضم أسماء محدِّثين نمساويين، كما في حالة روزنباوم، أو كان ينسقط ما تيسّر من الأخبار ويجري تناقلها من شخص إلى اخر. في هذا الجو المشحون، لايمكننا، ألبتة، التحدث عن التزام الصحافيين بالموضوعية أو حتى التزامهم بالقاعدة الذهبية القائلة بأنه «يجب سماع الغريم». وباختصار، كان هؤلاء مجتمعًا مغلقًا يعضّد بعضه اراء البعض الآخر. على أني لاأريد، هنا، أن أشتم رائحة مؤامرة محبوكة الأطراف، فالكل يعلم القوانين الخاصة بالديناميات العملية لهذه المجموعات. ولكنني كنت، بالفعل، بالنسبة لكثيرين من مندوبي الصحافة، عبارة عن «حالة» كان عليها أن تنتهي بصورة مثيرة من جهة، وبأقل قدر من الجهد والوقت من جهة أخرى؛ ذلك أن العديد من الصحافيين اختار سبيلاً أميل للراحة وأقل مشاكسة، وانساق وراء طبول الضجيج الإعلامي، واستساغ أن يُلقن من أناس بمواد خام مجهّزة بتعليمات استعمال مبسطة. وكانت هذه التعليمات، بدورها، تبث من قبل شبكة تآمرية، صعقت حتى روزنباوم نفسه. وعلى وجه العموم، غاب التقليد الصحافي القائم على طرح الأسئلة الانتقادية والتقصي المجرد للحقائق ومايستلزمه ذلك من تحقّق ومراجعة وتنقيب.

هكذا، بدأ الضغط على الرأي العام يتسع، انطلاقًا من موضع معين، بصورة لم يعد بإمكان أحد أن يتخذ معها موقفًا مخالفًا أو مغايرًا لماهو سائد. وفي لحظة ما، اشتدت قوة التيار بشكل لم يستطع أحد أن يسبح ضده. أما بعض الصحافيين الذين رفضوا العواء مع الذئاب فقد كابد تجربة قاسية، في مجتمع حر، قسوة يندى لها الجبين. وعلى سبيل المثال، تعرّض الصحافي الأمريكي لويس فيتزنيتسر Louis Wiznitzer، مرات عدة، لمضايقات جمّة من ناشري صحيفة «كرستيان ساينس مونيتور» Christian Science Monitor التي تصدر في بوسطن، لأنه كتب تعليقات تنطوي على أحكام تختلف، بشدة، عن زملائه الآخرين. كما أنني أعلم، أيضاً، حالات أخرى، خصوصًا حالات مراسلي الصحف الألمان الذين تعرضوا لمصاعب غير محتملة مع المحررين - حتى فصلهم من وظائفهم - لأنهم لم يتناولوا «حالتي»، كما كان متوقعًا من «جهات عليا».

بل إن شخصية من وزن سيمون فيزنتال Simon Wiesenthal، الذي لايرقى إلى نزاهته الشك، استشعر، هو الآخر، ضغوطًا عليه؛ فقد كان، في بادئ الأمر، شديد التفهم لي، وأبدى اشمئزازه للأساليب التي يستخدمها خصومي الذين ولّدوا لديه، بأفكارهم الثابتة، انزعاجًا شديداً، عبّر عنه، بوضوح، حين خاطبهم، بأن المؤتمر اليهودي العالمي يرتكب خطيئة كبرى، ذلك أن عليه، في البدء،

التيقّن من صحة القرائن التي بين يديه، ليطلق، فيما بعد، الاتهامات. إلاّ أن المؤتمر اليهودي العالمي، بزعامة سنجر وإدغار برونفمان Edgar Bronfman، شرع في إطلاق الاتهامات، ولكن بصورة مقلوبة؛ فلم تكن لديه أية قرائن لاتهامي بأنني كنت نازيًا ومجرم حرب. وهكذا وصل فيزنتال إلى نتيجة مفادها: «أنني أعتقد بأن ممثلي المؤتمر اليهودي العالمي في النمسا وفي ألمانيا، على حد سواء، أقدموا على أفعال أضرت كثيرًا بمصالح اليهود في كلا البلدين». وأشار فيزنتال، كذلك، إلى أن المؤتمر، حسب المبادئ الداخلية لتأسيسه، يحظر عليه، ألبتة، التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

هكذا، استثار فيزنتال بنفسه كراهية كل من برونفمان وسنجر له، وهو ما أشار إليه في سياق حديثه مع وزير الخارجية النمساوي الأسبق، كارل غروبر Karl Gruber، حين لفت نظره إلى الأضرار التي لحقت به من أصدقائه الأمريكيين نتيجة موقفه الشخصي المنحاز إلى جانب فالدهايم. وفي رسالة له نشرتها مجله «بروفيل» في نيسان (أبريل) ١٩٨٧، في بريد القراء، كتب فيزنتال عن «المأزق شديد الحرج» بالنسبة إليه، وهو أنه متهم بالدفاع عن فالدهايم، لكنه استطرد قائلاً: «إنني أدافع عن الحقيقة». وفي هذا الخصوص، اقتبس روزنباوم في كتابه نصا للحاخام مارفين هير Marvin Hier، في برقية له بعثها لمدير المركز الذي كرس فيزنتال نشاطاته فيه في لوس أنجلوس جاء فيها: «قل لفيزنتال أن يخرس، فلقد بلغ السيل الزبى». وبطبيعة الحال، يمكنني، إذا ما أخذت هذه الخلفيات جميعها، بعين الاعتبار، أن أتفهم المجهود الذي بذله فيزنتال في تجنّب الوقوف في وجه اللوبي اليهودي الأمريكي، وأن ينأى بنفسه بعيدًا عني.

ولم تكن الحملة العنيفة التي شنتها إحدى قنوات البث التلفزيوني الألماني ARD ضد فيزنتال، في شباط (فبراير) ١٩٩٦، سوى ترداد بائس للمآخذ الواردة في كتاب «الخداع» لمؤلفه روزنباوم، قليل الرواج في هذا البلد، وهي، على كل حال، مآخذ تفصح عن نفسها، حيث كان من الجلي أن هدفها ينحصر، فقط، في تعميق هذه الشبهات لدى الرأي العام الالماني. بيد أنه لمن المثير للانتباه، حقا، أن واحدا من مبعوثيّ في الولايات المتحدة الأمريكية طلب، في نيسان (أبريل) ١٩٨٦، من أحد الخبراء - الذي أراد السير على خطى روزنتال في الاستهانة بمشيئة المؤتمر اليهودي العالمي، إنْ لجهة ديناميته أو سطوته الإدارية - أن يكف، في مقابلاته الصحافية، عن الاستشهاد باسمه علناً، وبالتالي تطوى المسألة كلها من دون أن يصاب بأذى ما.

ومن السخرية بمكان، أن الذين وضعوا أنفسهم في مواجهة التيار الجارف المتجسد في تسلط رواد الحملة ضد فالدهايم، كانوا، في الوقت نفسه، يتعرضون إلى مخاطر جمّة.

وليس من المستغرب، في هذا السياق، أن تعلن إحدى مذيعات التلفزيون النمساوي ORF في

مقابلة أجرتها معها هيئة الإذاعة البريطانية .B.B.C ـ وكانت معروفة من صوتها ـ أنها لاترغب في ذكر اسمها، مخافة فقدانها عملها على الفور. ومما يؤسف له، حقا، أن عديدين وقعوا في شرك هذا التكتيك، في الداخل وفي الخارج، على حد سواء.

لقد كان الناطق الصحافي باسمي، جيرولد كريستيان Gerold Christian، على اطلاع لايستهان به على آليات الإعلام النمساوي؛ وكان هذا، في حد ذاته، ذا فائدة كبيرة لي. غير أن كريستيان، على الرغم من ذلك، لم يستطع أن يتصدى وحده، لهذا التدفق الإعلامي الذي انهال، فجأة، من كل حدب وصوب. وهنا، كان على مدير مكتبي ماربو ، الذي عاش ردحًا من الزمن في نيويورك، أن يتصدر الواجهة، انطلاقًا من خبرته في التعامل مع حالات كهذه الحالة.

لقد جرت العادة على أن يعقد المؤتمر اليهودي العالمي مؤتمره الصحافي في الساعة العاشرة صباحًا بتوقيت نيويورك، أي الساعة الرابعة بعد الظهر، حسب التوقيت الأوروبي، وذلك قبل وقت قصير جدًا من انتهاء التحرير في الصحف المحلية، حتى يتهافت الصحافيون، في هذه الساعة المتأخرة بعد الظهر حيث على المرشح أن يتحرك إلى مكان ما خارج مكتبه، على الاتصال، هاتفيا، بمكتبنا، بغية الحصول على معلومات وتصريحات، ويتلهفون لسماع ردود تفصيلية، تحت ضغط عامل الوقت، على الاتهامات التي كانت، في هذه اللحظة، تقدّم بصورة محرّفة، وتمثل وجهة نظر ممثلي المؤتمر اليهودي العالمي. وفوق ذلك كله، كانت هذه المعلومات مكتوبة بصورة مختزلة كما تقدمها وكالات الأنباء؛ وكان الحصول على الوثائق المتعلقة بهذه التهم يستغرق بضعة أيام، كي يصبح بالإمكان إطلاق تصريح ما ينطوي على قدر من الدقة؛ إذ كيف يمكن للمرء أن يتصور أن بإمكاني، بعد مرور نصف قرن على هذه الأحداث، أن أرتجل، عن ظهر قلب، وصفًا لمدة خدمتي العسكرية في مدن يوغسلافية عدة (*) والمهام التي كان على عاتقي إنجازها! وبالطبع لم تأت الردود بـ «قصة» جديدة، وكان هدفها مقتصراً، بالتحديد، على تبيان الحقائق التي جرى تشويهها كي تبدو للصحافيين أمرًا ينطوي على الإثارة. ولم يكن بمستغرب القول إن الطرف الآخر هيمن على الساحة من جراء الإثارة الإعلامية وعنصر الوقت، وملأ أعمدة الصحف بالتكهنات، التي لا أساس لها من الصحة، وفي نهاية المقالات يشار، باقتضاب، إلى أن «فالدهايم ينفي كل التهم الموجّهة إليه».

ولطالما كانت التهم مستندة، كما كان يُدّعى، إلى وثائق، فقد كان من السهل توضيح الأمور؛ بيد أن خصومي تسلحوا، من جهتهم، بتكتيك جديد هو الاحتفاظ بهذه الوثائق، والاكتفاء بنشر أخبار صحافية مبتسرة، وذلك في الوقت الذي كنا فيه، مكتبي وأنا، على حد سواء، منغمسين في الانتخابات

(*) هي مدن بودغوريتسا Podgorica وكوستنتسا Kostajnica وبليفلي Pljevlje وأرساكلي Arsakli.

الرئاسية، حيث توجّب علينا، في الوقت ذاته، أن نحاول إعادة الربط بين الأمرين. وعليه كانت الأعباء ثقيلة الوطأة علينا، ليس لجهة تقويض حجج الخصوم فحسب، بل لدحضها أيضاً. إلاّ أن الديناميكية الخاصة لعالم الإعلام خرقت مبدءًا جوهريا من مبادئ دولة القانون الخاص، أساساً، بحقوق الإنسان؛ ذلك أن دولة كالولايات المتحدة الأمريكية التي تأخذ هذا المبدأ بعين الاعتبار انساقت، في هذا الخصوص، بصورة فاضحة، نحو الإعلام المضاد، وهذا، بحد ذاته، أضاف لي خيبة أمل أخرى كبيرة.

أما الصحف التي لم يكن لديها مراسلون في أوروبا أو في النمسا، فقد كانت معتمدة، بالدرجة الأولى، على وكالات الأنباء. وفي هذا الخصوص، كانت لي تجربة خاصة مع هذه الوكالات عندما كنت أمينًا عاما للأمم المتحدة. على سبيل المثال، ذكرت وكالة «رويتر» بعد عملية عنتيبي - حيث خطف فدائيون فلسطينيون طائرة ركاب إسرائيلية - أنني أبديت تفهمًا لعملية الخطف. وفي الحقيقة، إنني أجبت، في طريق عودتي بالطائرة من مؤتمر دولي عقد في جزيرة مورشيوس Mauritius على سؤال صحافيين عرب في مطار القاهرة، بالقول إن هذا الحادث مفجع. وعندما سئلت ما إذا كان قتل الطيارين وتحطيم الطائرات في مطار عنتيبي في أثناء الهجوم الإسرائيلي لتحرير الرهائن يتناقض مع القانون الدولي، ذكرت أن هذا صحيح، ولكن موقف إسرائيل لإنقاذ الرهائن يمكن أن يجد مسوغًا له لاعتبارات إنسانية محضة. وهكذا أهملت وكالة «رويتر» القسم الثاني من تصريحي، وجرى تقديمي بوصفي الناقد الوحيد للعملية الإسرائيلية. وبالطبع، لم يكن مراسل الوكالة موجودًا في الساعة الرابعة صباحًا في مطار القاهرة، ولكنه نقل الخبر، ببساطة، من وكالة أنباء الشرق الأوسط من دون تفحص. وفيما بعد، أقدم مدير الوكالة على تصحيح الخبر بناءً على طلبي الشخصي، ولكن مَنْ الذي يهتم، حقيقة، بالأخبار المصححة؟ لقد ظل الخبر الأول عالقًا في الأذهان، وسبّب لي، لسنوات عدة، مصاعب جمّة.

في هذا الخصوص، كتب رئيس تحرير وكالة الأنباء النمساوية أوتو شونر Otto Schönherr - الذي شغل المنصب لسنوات طويلة - عن دور وكالات الأنباء خلال الحملة الانتخابية الرئاسية في العام ١٩٨٦ يقول: «لقد اهتزت ثقتي، بصورة كلية، في وكالات الأنباء العالمية بعد أربعين عامًا من ممارستي لمهنة الصحافة، التي كنت أعتبرها، حتى الآن، منابع نزيهة للأخبار. وليس خافيًا على أحد أن وكالات الأنباء لاتعتمد في التزود بالأخبار على مراسليها الخاصين فقط، بل على وكالات الأنباء المحلية. (في النمسا، مثلاً، على وكالة الأنباء النمساوية APA)؛ لذلك وبما أن الشخص المستقبل للخبر لاتتاح له إمكانية التدقيق والتأكد من صحته تماماً، فإن عليه الاعتماد، جزئيا على الأقل، على التحقق المسبق من مندوبين محليين، أما إذا كان غير مقتنع، إجمالاً، بصحة الخبر الذي يتلقفه عبر الشبكات

الدولية، فليس لديه الحق في حذفه أو إلغائه؛ إذ إن مسلكه النزيه الوحيد، في هذا الخصوص، هو الإفساح في المجال لذوي العلاقة لاتخاذ موقف إزاءه، وأن يُنشر، على الفور، من دون إعاقة أو تأخير. وقد رأينا خلال الحملة الانتخابية للرئاسة في العام ١٩٨٦، وفي العام الذي تلاه، أن وكالات الأنباء العالمية، في مواضع معينة، أهملت، كليا، دور المؤرخ المحايد. وبصفتي من المطلعين على بواطن الأمور، فقد لاحظت، مراراً، أن المراسلين من ڤيينا كانوا يغطون أخبارا، وخصوصاً تلك المتعلقة بموضوع فالدهايم، متزنة، في الإجمال، وفي الغالب بالتعاون مع وكالة الأنباء النمساوية كمصدر. ولكن ما أن تصل الأخبار إلى المركز الرئيسي حتى يتسلمها خبراء كانت مهمتهم تحريف المعلومة وتجهيزها بإضافات من الأرشيف مرة، ومن أخبار سبق نفيها وبثتها الشبكات الإعلامية مرة أخرى، بحيث يغدو الخبر لقارئه صاعقاً، وهو الأمر الذي يتناسب مع الحقل الإعلامي المهيأ له بصورة مسبقة».

وإذا كنت أفهم أن ليس لدى وكالة أنباء أو حتى إعلامي مثابر القدرة على تفحص كل خبر سواء لجهة صحته أو درجة اقترابه من الحقيقة، فإن هذا لايلغي التأكيد على أن الاتهامات التي جرى التلويح بها لم تكن، في حقيقتها، سوى قذف متعمد لشخصي من خلال تنقيبات ذات طابع بحثي.

ومايمكن أن يقال، هنا، هو أن الانحياز الإعلامي صبَّ زيتًا إضافيا على نار ملتهبة؛ حيث انطلق الرأي العام العالمي، وخصوصًا في الولايات المتحدة الأمريكية، من افتراضات مغايرة تمامًا لتلك التي في بلادنا أو حتى في معظم الدول المجاورة لنا. ولايصح، في هذا المقام، تكرار الكليشيهات الرائجة عن ذلك الأمريكي الساذج وغير المثقف، الذي لايُعنى بمجريات تاريخية لبلد ما بعيد جغرافيا عنه؛ ذلك أن وصف جمهور عريض ذي معرفة تاريخية ضئيلة لاينطبق على الجمهور الأمريكي وحده ولايشكل، على كل حال، مأخذ في هذا الشأن. ولكنني أود التأكيد على أن ثمة خصوصية أمريكية تاريخية ينبغي علينا أخذها في الحسبان، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تخضع في تاريخها للاحتلال، ولم ينتصر عليها أحد، ولم تُحكم من سلطة ديكتاتورية كليّة الجبروت، فمن المنطقي، بالنسبة لمواطنيها، الذين تعوزهم التجربة التاريخية والإدراك الحسي لمتابعة الأحداث التي كانت تتعلق بهذه الحملة، ألاّ يستوعبوا الأحداث المعاشة في أوروبا في عقدي الثلاثينيات والأربعينيات؛ بيد أن البعض الآخر لم يكن راغباً، في الأساس، في فهم ذلك.

على أنني لا أريد التجني على هذا البعض - ولا حتى على ما لدى المؤتمر اليهودي العالمي من شواهد - هذا المؤتمر الذي التأم في دائرة ضيقة، وأخذ على عاتقه مهمة «النيل من فالدهايم»، على الرغم من تيقّنه من براءة ساحتي؛ فإذا مافكرت بمنطق ممثلي المؤتمر ووضعت نفسي مكانهم، حين يزودني أحد من أهل الثقة من الحزب الحاكم في النمسا بأخبار تشير إلى أن في جعبته إثباتات

لايطالها الشك بأن الأمين العام السابق للأمم المتحدة والمرشح الحالي لرئاسة الدولة كان نازيا بل حتى مجرم حرب، فإن ذلك كفيل، في حد ذاته، بدفعي نحو التحري عن حقيقة هذه الاتهامات، وأن أضع نصب عينيّ، منذ البدء، أن أي كشف لها سوف يعزّز مكانة منظمتي سياسيا ويجلب لها المزيد من الشهرة.

لم يكن المؤتمر اليهودي العالمي، حينذاك، وهذا مايجب أن نعلمه، سوى منظمة مغمورة، بل وهامشية أيضاً، إذا ماقورنت بمنظمات يهودية أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية(*) ، فقد كانت اللجنة الأمريكية اليهودية ومعها الحاخام مارك تننباوم Marc Tannenbaum، الأكثر تأثيرًا مما عداها، وخصوصًا أنها كانت تُدعم وتمول من قبل يهود ليبراليين، هذا إذاما غضضنا النظر عن منظمات أخرى ذات نفوذ وتأثير كبيرين مثل منظمة بناي بريث Bnai Brith وغيرها. وعليه فقد كانت «قضية فالدهايم»، بالنسبة إلى المؤتمر اليهودي العالمي، نقطة ضرورية للانطلاق في إحرازه قصب السبق، فوظّف كل مايدخر من طاقات إعلامية ودعاوية في هذا السباق، من أجل تأكيد حضوره في خدمة المصالح اليهودية.

وبلمحة خاطفة إلى رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، برونفمان، الذي وصفه فيزنتال، ذات مرة، وبحق، بأنه عبارة عن سوء طالع لليهود، فقد استبدل، في ظل قيادته للمنظمة، «أرستقراطيي الفكر»، بـ «أرستقراطيي المال». وكتبت مجلة «الصدى اليهودي» Jüdisches Echo، عن برونفمان ومنظمته تقول: «إنها لم تكن المرة الأولى التي تُجر فيها إسرائيل إلى طريق الضلال من خلال إحدى المؤسسات الدبلوماسية». وفوق هذا وذاك، يجنح برونفمان، في العادة، إلى عدم ضبط النفس، وإلى إطلاق الأحكام التي لاتعبر عن نفاد الصبر فحسب، بل غير المسؤولة أيضاً، الأمر الذي لايفسح في المجال لقيام أي نقاش يتسم بالموضوعية.

وإذا مااستحضرت مثالاً على ذلك، بين أمثلة أخرى كثيرة، فتلك الحادثة الشهيرة حين طرح محرران من مجلة «دير شبيغل» Der Spiegel الألمانية سؤالاً على برونفمان يتعلق بمدى الإحراج الذي يجد نفسه فيه عندما ينتقد، بصورة علنية، التحركات السياسية الإسرائيلية من دون أن يتعرض، في الوقت نفسه، لتهمة معاداة السامية، فلم يتردد للحظة في الإجابة، بثقة، قائلاً. «إن هذا الأمر بديهي»، وأردف: «إن بإمكاني أن أشتم صهري وأصمه بأنه ابن كلب، ولكنك لاتستطيع القيام بذلك». ولئن كان الأمر كذلك، فإنني شخصيا، على الأقل، لايمكنني أن أتوقع من هذا الشخص أي اتزان في السلوك،

(*) وعلى سبيل المثال، عندما نشر النائب في الكونغرس، بول فيندلي Paul Findly كتابه، في مطلع الثمانينيات، عن تأثير اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية، لم يُشر لرئيس المؤتمر اليهودي العالمي، برونفمان، إلاّ مرة واحدة، وبصورة عرضية.

أو حتى أي تأملات متنوعة في وقائع تاريخية معقدة؛ فطريقته الفظة في الإدارة معروفة للدوائر اليهودية، ولكنه، من جانب آخر، استقطب رضا قطاعات يهودية أخرى لجهة انحيازه للمصالح اليهودية المتعددة الجوانب، وبتشجيعه الفنون المتشعبة للثقافة اليهودية.

أما السكرتير العام للمؤتمر اليهودي العالمي، سنجر، وهو يهودي متزمت، فلربما تصرّف، في البدء، انطلاقًا من اعتبارات شخصية، أشرنا إليها في الصفحات السابقة، غير أن «مديره التنفيذي» إيلان شتاينبرغ Elan Steinberg، استشعر، على العكس من ذلك، أن الفرصة سانحة كي يقفز بمنظمته من الظّل، لتتبوأ مركزًا متقدمًا بين ٣٥ منظمة يهودية في الولايات المتحدة الأمريكية.

كان الظن غالباً، في بادئ الأمر، أنه وجد ضالته في العثور على آثار واعدة، كان من المنطقي اقتفاؤها. بيد أن الأمور اكتسبت، مرة أخرى، دينامية خاصة؛ إذ لم تستطع قيادة المؤتمر اليهودي العالمي، لاحقاً، الإقرار بأنها أطلقت القذيفة بعيداً عن مرماها، ذلك أن أي مزاعم لاتدعمها حجج راسخة وتشيع الانطباع بالفشل كان لها انعكاسات وخيمة في نتائجها عليه. في هذا الصدد، إستعرض بيتر لنجينسPeter M. Lingens رئيس تحرير مجلة «بروفيل» ـ المعروف منذ سنوات طويلة بموقفه الانتقادي لشخصي ـ مستذكرًا مايلي: «لقد أقدم المؤتمر اليهودي العالمي، أساساً، على إطلاق تصريحات غير حذرة، بقصد تشويه السمعة. وإذا ماأقدم أي صحافي نمساوي أو بريطاني أو فرنسي أو حتى سويدي على نشر مثل هذه الادعاءات، وهو لايستطيع تأكيد صحتها، فإنه سيتعرض، حكماً، إلى ملاحقة قضائية».

لقد وصف روزنباوم في كتابه «الخداع» الشكوك التي تسربت إلى نفسه، في بادئ الأمر، فيما إذا كانت منظمته، بمجملها، تُستخدم كأداة للقيام بـ «مسرحية ساخرة» يتم تجييرها لأغراض السياسة الداخلية في النمسا، ولكنه، في النهاية، استسلم لأداء مهمة بدت إليه جدية، تماماً، لجهة الحصول على وثائق لإدانة فالدهايم باعتباره مجرم حرب. ولئن بدت الأمور بهذه الصورة، فإنه لايمكننا التحدث عن بحوث غايتها المعلنة خدمة الحقيقة التاريخية.

في هذا الخصوص، أشارت مصادر عدّة إلى أن دوافع المؤتمر اليهودي العالمي تجد تفسيرها في كون النمسا لم تسهم، عمليا، في تعويض ضحايا الهلوكوست اليهود، كما فعلت مثيلتها ألمانيا؛ وأن محرّك الحملة الأساس يكمن في محاولة لابتزاز حكومة النمسا وإجبارها على الإسهام بماهو متوجّب عليها دفعه من قسط مالي؛ ولكنني، من جهتي، لاأرى في هذا التفسير أي مصداقية، بل إنه لايعدو، في نظري، كونه مجرد حجة واهية. إلاّ أن مايهمني، هنا، الإشارة إليه، هو تلك الزيارة الودية التي قام بها برونفمان إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، والتي كانت ترفض، بحزم، دور الوريث القانوني للرايخ الألماني، ومدى تطابقها مع التبني المعلن للمؤتمر اليهودي العالمي لحقوق الإنسان، الذي لم يرد

فيها، أقله في تصريحات برونفمان المعلنة، أيّ تلميح لها، بل إن برونفمان قُلّد وساماً، على هامش زيارته، اصطدم بمعارضة واسعة داخل معسكره.

ومن دون شك، كان دافع أولئك الذين التقطوا «الفتيل» من النمسا التعبير عن استيائهم من العديد من الأحداث التي جرت في إطار هيئة الأمم المتحدة، وكنت، شخصيا، من أهم رموزها خلال عقد كامل من الزمن؛ بيد أنهم أغفلوا حقيقة أن مَنْ «يقرر» سياسة المنظمة ليس شخص الأمين العام، فهذا عليه، فقط، مهمة التصديق على قراراتها. لقد كان الجو في أروقة المنظمة مشحونًا بصراع الغرب والشرق، وكانت هذه الجهة أو تلك تهدد باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي، فكانت مهمة الأمين العام هي التوفيق الدائم بين المتناحرين.

وربما لم يكن محض صدفة أن يقع الاختيار على شخصي لشغل هذا المنصب، ذلك أن ثمة سجية لازمتني في الإدارة - التي كانت موضع انتقاد لاذع لي من الخصوم - وهي أنني أمارس عملي بعيداً عن أية انفعالات، وبانضباطية عالية. وفوق هذا وذاك، لم أطلق العنان، مرة، للمزاج في التحكم بالقرارات؛ بل كان لدى المجموعة الدولية، في الغرب والشرق، وحتى دول «العالم الثالث»، قناعة راسخة بأنها تتعامل مع أمين عام موضوعي، كان يرفض، بشدة، أن يُحسب على هذا الطرف أو ذاك. وفي هذا الصدد، توقع العديد من السياسيين الغربيين، على سبيل المثال، أن أتبع سياسة متحيزة ضد الاتحاد السوفياتي السابق. وعليه لم أنتهج، سواء في الفترة الأولى أو الثانية من خدمتي، مسلكًا يمكن أن يوصف بأنه «صلب» أو «مرن» تجاه السوفيات؛ فقد كان همّي الأساس هو المحافظة على عدم انقسام المنظمة الدولية، حيث تعرّضت، في تاريخها، إلى أوضاع كادت تودي بها إلى شفا الإنهيار. وعلى سبيل المثال، تسببت أزمة الكونغو في العام ١٩٦٠ - ١٩٦١ في تصدّع المنظمة الدولية حين أحجم الاتحاد السوفياتي و«كتلته الشرقية» عن تمويل عملية السلام للمنظمة الدولية في الكونغو، لأنه لم يسهم في صنع ذلك القرار. ولكن بعد مضي شهور عدة من شد الحبل كانت الأمم المتحدة خلالها تتأرجح بين الحياة والموت، تمّ التوصل إلى تسوية يقوم الغرب، بمقتضاها، بتحمل دفع تكاليف العملية لوحده، وجرى غضّ الطرف عن استخدام المادة ١٩ من ميثاق المنظمة التي تنص على فقدان كل دولة عضو حق التصويت إذا ماتخلّفت، أكثر من عامين، عن دفع الاستحقاقات المالية المترتبة عليها. وجاءت بداية الانفراج الحاسم على لسان السفير الأمريكي، حينذاك، أرثر غولدبرغ Arthur Goldberg، الذي أعلن موافقة بلاده على الموقف السوفياتي، ولكن مع إشارة ذات مغزى، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسلك، فيما يتعلق بالمبادرات السوفياتية المقبلة، مسلكًا مشابهًا. غير أن التسوية التي تمّ التوصل إليها في الجمعية العامة لم تكتسب، في مايخص الفقرة الرقم ١٩، حقا قانونيا يمكن استخدامه مستقبلاً.

وعلى هذا النحو، أيضاً، كانت سياسة المنظمة الدولية إزاء الشرق الأوسط، مصدراً لـ «وجع رأس» دائم لي؛ فمنذ عقود خلت، قاد البحث عن حل سلمي بين العرب واليهود إلى صراعات مريرة بين الطرفين ليس على أرض المعركة فحسب، بل، أيضاً، على مائدة المفاوضات في أروقة الأمم المتحدة، حيث يُقحم الأمين العام، في العادة، في مناكفات لاطائل تحتها بين الأطراف المتنازعة. ففي اللحظة التي يتبنى فيها مجلس الأمن الدولي أي قرار، في هذا الشأن، كانت مهمتي تنحصر، كأمين عام، في تحمل مسؤولية تطبيقه. ولما كانت هذه القرارات تشدد، في الإجمال، سواء تلك الصادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة، على انسحاب القوات الإسرائيلية، فقد كان الخلاف يدب، في تفسير نصوص تلك القرارات بين الجانبين العربي والإسرائيلي، حول ما إذا كان المقصود هو الانسحاب من بعض المناطق المحتلة أو منها كلها.

ويمكنني القول، إنني حين أستحضر ذلك كله في الذهن، اليوم، أجد أنني بذلت قصارى جهدي في معالجة هذا الأمر أو ذاك، بكل تجرد وبموضوعية. ولكن كان من البديهي أن تتركز هواجسي في الوقت نفسه على التشديد على الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة والتمسك بتطبيق القرارات الصادرة بمقتضاه. أما الاتهامات التي كانت تروّجها بعض الدوائر اليهودية ـ الأمريكية في القول بأنني كنت ميالًا إلى الجانب العربي، فهي، في الحقيقة، لم يكن لها أي معنى؛ فقد كنت أصر، دائماً، على إيجاد حل عن طريق مفاوضات سلمية مباشرة بين الطرفين، العربي والإسرائيلي؛ ويسرني، اليوم، أن أشهد لجوء الطرفين إلى هذا الطريق، وآمل أن يقود إلى سلام شامل، على الرغم من النشاطات التخريبية التي برزت في الآونة الأخيرة، والتي تشكل، بصورة أو بأخرى، تهديداً خطيراً لعملية التفاوض. لكن الوصول إلى سلام دائم يتطلب من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل إرادة سياسية وعزمًا وتصميماً كبيرين لنشدانه.

أما قرار الأمم المتحدة سيئ الصيت الذي اعتبر الصهيونية حركة عنصرية، فإن أطرافًا ما حاولت، أيضاً، أن تلقي بتبعة إصداره على شخصي؛ وفي الحقيقة، فقد اتخذ هذا القرار بناءً على تصويت غالبية دول العالم الثالث وبمبادرة عربية. ومن جهتي، فقد حذّرت من التصديق عليه، لأنه سيضر بسمعة المنظمة الدولية، ولكن ليس للأمين العام حق استخدام النقض (الفيتو). وفيما بعد، ألغت الجمعية العامة هذا القرار، بيد أنني مازلت، في تصوّر بعض التجمعات السياسية، المسؤول الوحيد عن إصداره.

وبما أن الأمين العام للأمم المتحدة هو، أيضاً، القائد العام لقوات السلام التابعة للمنظمة، فإنني لم آر مناصاً، في سياق شغلي لهذا المنصب، من الاحتجاج لدى بعض الدول عند الإضرار بهذه القوات، كما حصل مع الحكومة الإسرائيلية التي حطمت مقر هذه القوات في رأس الناقورة في الجنوب

اللبناني في أثناء تقدم قواتها، في العام ١٩٨٢، باتجاه بيروت. وإذا كان ثمة أحد ما لايرى في هذا السلوك إلاّ تحيّزًا لجهة ما، فإنه، ربما، قد تبنّى وجهات نظر غاية في الغرابة لحقوق الإنسان. كما اتهمني البعض بأنني دعوت ياسر عرفات لإلقاء خطبة من على منبر الجمعية العامة، وهانحن، الآن، نشهد تغيرًا جوهريا في الموقف منه، حتى في إسرائيل نفسها. وأشعر، شخصيا، بغبطة وسعادة عندما أرى الصلح بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الذي كنت، دائماً، أسعى إليه، قد خطى، بالفعل، خطوات ملموسة. كما حصل شمعون بيريز وياسر عرفات وإسحق رابين على جائزة نوبل للسلام، ودفع الأخير، بجرأته الجديرة بالإعجاب، حياته ثمنًا من أجل الوصول إلى حل سلمي لهذه المشكلة، وكانت مراسم تشييعه دليلًا إضافيا على أن العالم بأجمعه يكنُّ لتضحيته الشخصية كل تقدير.

وبالعودة، مرة أخرى، إلى الانتقاد الموجه إليّ في خلال سنوات خدمتي في الأمم المتحدة، فإن على المرء ألاّ يغض الطرف عن العبء الذي أضافته المبادرات السياسية التي تبناها المستشار النمساوي، حينذاك، برونو كرايسكي، على الأمين العام النمساوي الأصل. وبالطبع، ليس المجال، هنا، مناسبًا لتبيان سياسة كرايسكي الشرق الأوسطية، التي كان هدفها الأساس هو البحث عن تسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي، من خلال تبني سياسة واقعية تأخذ مصالح كلا الطرفين في الحسبان (*). هذه السياسة أثبتت، من دون شك، جدواها، حيث تم التوصل، في العام ١٩٩٣، إلى اتفاق غزة - أريحا بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وإجراء مفاوضات سلمية مع دول عربية أخرى. أما إذا كان كرايسكي قد استطاع، بالفعل، من خلال تحركاته ومبادراته أن يفسح في المجال للأطراف المتنازعة لتبني الحل السلمي، فهذا سؤال آخر. وفي الحقيقة، عبّر العديد من المجموعات السياسية في إسرائيل، ومنظمات يهودية في دول أخرى عن استيائهم، في الغالب، من سياسة كرايسكي الشرق الأوسطية.

وإذا ما استحضرت ذاكرتي - على الرغم من كل ماتحملته، شخصيا، من آثار سلبية - فإنني أبدي بعض التفهم للتغاضي الإسرائيلي عن التعامل مع حالتي بصدر منفتح وبصورة موضوعية؛ ذلك أن إسرائيل بلد برر وجوده إنطلاقًا من فظائع الهلوكوست وكافح سنوات طويلة من أجل البقاء، وكثيرًا ما استخدم وسائل في النزاع لم تكن مقبولة من أكثرية المجموعة الدولية، وخصوصًا في فترة إدارتي كأمين عام، فمن الطبيعي أن تتنامى عزلة إسرائيل التي صنّفت في إطار الأمم المتحدة كعضو من العالم الخامس(**)، وأن يشار إلى تطابق موقف المجموعة الدولية إزاء إسرائيل وكأنه موقفي شخصيا.

(*) كنت، أنا شخصيا، في الإجمال، من مؤيدي هذه السياسة.

(**) المقصود بذلك، هو البلد المنبوذ من بين أعضاء الجماعة الدولية.

لقد نرك الإحباط الذي أصاب العديد من الإسرائيليين والمتعاطفين معهم في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى من سياسة العزل هذه أثرًا في تبني الاتهامات التي وجهت إليّ كنازي وكمجرم حرب، ووجدت هذه الاتهامات، في خاتمة المطاف، أرضًا خصبة. وإذا كان لديّ بعض التفهم، كما أشرت للتو، فإنني لست متفهماً، على الإطلاق، لموقف السلطة الإسرائيلية. فهذه السلطة على الرغم من معرفتها الدقيقة ببطلان الحجج الرخيصة الموجهة ضدي علناً، لم تكن تملك الجرأة لدحضها. فمن البديهي القول إن الحكومة الإسرائيلية تمتلك الوسائل الحديثة لكشف المضامين الحقيقية للتهم الموجهة إلي. ولكن، على مايبدو، كانت إسرائيل على معرفة مسبقة بأن هذه التهم ليس لها أي أساس من الصحة، إلاّ أن الإغراء كان كبيرًا للعديد من السياسيين للسباحة مع التيار الشعبي لوسائل الإعلام من جهة، ولكي لاتقع في تناقض مع المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

والحق يقال، هنا، لم يكن جميع المسؤولين الإسرائيليين يفكرون بهذا الأسلوب؛ فلقد ارتبطت، شخصيا، بعلاقة حميمة مع الرئيس الإسرائيلي حاييم هيرتسوغ Chaim Herzog، الذي خدم سنوات عديدة كسفير لبلاده في الأمم المتحدة؛ فلقد كان تصرفه، إزاء كل مرحلة من مراحل الحملة الموجهة ضدي، لاغبار عليه. ومما لم يستطع تجنبه، هو تلك الحملة الإعلامية الإسرائيلية التي كان دافعها الأساس، كما هي لدى العديد من الإسرائيليين الآخرين، روح «الثأر» من سياسة كرايسكي ومني شخصيا باعتبارنا مواليين للجانب الفلسطيني.

على أنني كنت أقدر تقديرًا عاليًا وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، إيغال آلون Yigal Allon، الذي دعاني، في خلال عملي في الأمم المتحدة، لزيارة إسرائيل، واستقبلت، في هذه المناسبة، في الكنيست بكل مشاعر الود، باعتباري أمينًا عاما للمنظمة الدولية. وفي سياق الزيارة، قمنا، في آب (أغسطس) ١٩٧٣، بجولة في أحد الكيبوتسات على سفح مرتفعات الجولان، وكان ذلك اليوم مشمساً، حين أشار مضيفي بيده إلى أعالي الهضاب واستطرد أن عليّ أن أتفهم مطلب إسرائيل بعدم التنازل، لاعتبارات إستراتيجية، عن هذه المواقع. إلاّ أن تحذيراتي المتكررة، في ضوء تصاعد التوتر وبلوغه خطر مواجهة عسكرية جديدة، لم تؤخذ، آنذاك، على محمل الجد. ففي خلال مأدبة غداء أقامتها رئيسة الوزراء الإسرائيلية، غولده مائير Golda Meir في القدس، حَذّرتُ من تدهور الموقف، وأكدتُ أن الوضع، حسب المعلومات المتوافرة لديّ، مازال خطرًا وقابلاً للانفجار في أي لحظة. لقد كنت أعبر عن قلق حقيقي من احتمال اندلاع قتال عسكري جديد في المنطقة، انطلاقًا من محادثات وزير الخارجية المصري السابق، الزيات، معي شخصياً، إضافة إلى تصريحاته المتكررة التي أشار فيها إلى أن بلاده ستلجأ إلى وسائل أخرى طالما أن إسرائيل ليست على استعداد للتفاوض من أجل

بلوغ حل سياسي سلمي في ضوء قرارات الأمم المتحدة. وكان يشار، في العادة، إلى قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٤٢ الذي يطالب إسرائيل، من بين أمور أخرى، بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها العام ١٩٦٧. لكن مائير راوغت في الرد وقالت: «إنك تحدثت في ذلك، مراراً، إلاّ أن شيئًا من هذا القبيل لم يحصل». ولم تمض سوى أسابيع معدودة، حتى اندلعت حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، بين إسرائيل ومصر، عندما بدأ الجيش المصري، في عيد الغفران، هجومه بعبور قناة السويس.

يوضح هذا المثال، بجلاء، أنني لم آكن أدّخر جهداً، ولم أتردد في زج طاقاتي، في الوقت المناسب، من أجل تجنب النزا ع العسكري؛ كما لم أكن لأتردد بالتشدد حينًا مع هذا الطرف وحينًا آخر مع الطرف المقابل، عندما كان الأمر يقتضي كبح جماح المجابهة العسكرية. ولم يكن ذلك الجهد منصبا على أزمة الشرق الأوسط فحسب، بل في فيتنام أيضاً؛ فعندما قصفت السدود الفيتنامية من قبل القوات الجوية الأمريكية، وتسببت في فيضانات مدمرة أسفرت عن مصرع ضحايا كبيرة بين صفوف المدنيين الفيتناميين، أثار ندائي العلني لوقف القصف الجوي غضب الرئيس الأمريكي الأسبق، ريتشارد نيكسون Richard Nixon، الذي دعا، على الفور، إلى مؤتمر صحافي، أنكر فيه الهجمات الجوية، ورفض، بشدة، تصريحاتي في هذا الشأن، بل أطلق عليّ لقب «الساذج»، واتهمني، علانية، بأنني وقعت «فريسة» سهلة للدعاية الفيتنامية. إلاّ أن دافعي الشخصي كان واضحاً: لامجال للمساومة، ألبتة، حين يتعلق الأمر بالمعاناة الإنسانية، من أجل تحقيق مكاسب عسكرية ضيقة. وهكذا، كان الأمين العام يجد نفسه، في الغالب، في وضع لافكاك منه، وخصوصاً إذا ماتعلّق ذلك بالقضايا الأخلاقية؛ إذ عليه، آنئذ، أن يرفع صوته. وفي هذا الشأن، لايمكنني الجزم؛ بما إذا كان القصف الجوي الأمريكي الذي استهدف السدود الفيتنامية قد توقف بتأثير ندائي أو بتأثيرات أخرى، أو كليهما معاً.

❁❁❁

الفصل الثالث

الخدمة العسكرية

في الإمكان حصر الفترة الإنتقالية الفاصلة بين بدء الحملة الانتخابية وبدء الجولة الانتخابية الأولى في عطلة نهاية الأسبوع الأول من آذار (مارس) ١٩٨٦، وبشكل أدق قبل نحو شهرين من عملية التصويت، حيث دشنت الحملة الانتخابية، بصورة فعلية، بعقد مؤتمر شعبي في نولن مسقط رأسي. وقبل ذلك بأسابيع، أجرى جون تكلايبو John Tagliabue مراسل صحيفة «نيويورك تايمز»، مقابلة مطوّلة معي ـ حيث للمؤتمر اليهودي العالمي نفوذ لايستهان به على هذه الصحيفة ـ وفي ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٨٦، نُشر أول تقرير في هذه الصحيفة، مرتكزًا، بصورة أساسية، إلى هذه المقابلة، وإلى بعض المواد التي استطاع المؤتمر اليهودي العالمي الحصول عليها من فيينا. أكثر من ذلك، كان تكلايبو قد اجتمع من قبل بمؤلف كتاب «الخداع» روزنباوم، إضافة إلى «السيد شولر». وكانت الغاية المعلنة لهذا اللقاء المطوّل هي التداول، باستفاضة، في الفترة التي تتعلق بخدمتي العسكرية.

قبل ذلك بوقت قصير، اتصلت إدارة مجلة «بروفيل» بمكتبي، بغية الحصول على إذني المسبق بالإطلاع على الوثائق المتعلقة بي شخصيا المحفوظة في أرشيف جامعة فيينا وكذلك في الأرشيف الحربي. وطالما لم يكن لديّ ما أخفيه، في هذا الشأن، فقد وافقت من دون تردد، على قيام المجلة بذلك. وفي اليوم التالي، اصطحب أحد مساعديّ فرديناند تراوتمانسدورف Ferdinand Trauttmansdorff ـ الذي كان يشغل منصبًا في وزارة الخارجية وانتدب للمشاركة في حملتي الانتخابية ـ محرر المجلة هوبرتس تشرنين Hubertus Czernim، لكنهما لم يستغرقا وقتًا في البحث، لأن أحدًا ما كان قد سبقهما في إنجاز المهمة على خير وجه؛ إذ ما أن بلغا عتبة أرشيف الدولة حتى سلمهما المدير العام، رودولف نك Rudolf Neck، مظروفًا معدًا، بصورة مسبقة، يحتوي، بين أشياء أخرى، على هويتي العسكرية. وكان من بين الحضور المدير العام لمكتب رئيس الوزراء، كورت سيليني Kurt Zeleny. حينها أسرع محرر «بروفيل» إلى تقليب الوثائق على عجل، ووجد ضالته، بسرعة، وهي

عبارة عن مدونات تشير إلى أنني كنت عضواً في فرقة الخيالة التابعة لجهاز الأمن، وعضواً في اتحاد الطلاب النازي؛ فأسرع مدير الأرشيف عندها إلى تجهيز نسخ منها.

في مطلع آذار (مارس) ١٩٨٦، أرسل الناطق الصحافي باسمي، كريستيان، توضيحات إلى الصحافة النمساوية، تساءل بعض المحررين، باستغراب، عما إذا كان لهذه المواد من أهمية بعد مضي أكثر من ٥٠ عاماً عليها، من دون أن يدركوا أنها ستكون حديث الساعة المهيمن، بصورة مطلقة، على المسار الانتخابي. وتبيّن ذلك، بصورة أوضح، في مقابلة لي مع اثنين من الصحافيين في التلفزيون النمساوي. وكان موضوع المقابلة المركزي ينحصر في تبيان تصوراتي للمهام الملقاة على عاتق رئيس الجمهورية. لكن الحديث انحرف عن غايته، وغرقنا في تفاصيل الماضي التي التهمت معظم الوقت المخصص للبرنامج.

السؤال الواجب طرحه، هنا، هو: ماالذي حدث، فعلاً، في النصف الأول من هذا القرن؟ قبل نحو سنة من «ضم» النمسا في العام ١٩٣٨، كنت قد التحقت إلى جانب دراستي للقانون بالأكاديمية الدبلوماسية في ڤيينا التي كان موقعها، حينذاك، في مقر السفارة الأمريكية الحالي. وفي ما كنت أنطلق، يومياً، جيئة وذهاباً، بين ڤيينا وتولن، كان بعض الطلاب المنتسبين يقطنون في المبنى نفسه، ويتحملون، نتيجة لذلك، نفقات إضافية. وكانت إدارة الأكاديمية مرهوبة الجانب، وخصوصاً مديرها الذي كان يحرص على مواظبتنا على حضور جميع المحاضرات. فلم أكن قادراً على الإمساك بالعصا من طرفيها، ولم أتمكن من المواظبة بالتالي على المحاضرات في الجامعة إلاّ في فترة مابعد الظهر. وكنت أتلقف كراريس آخرين للاستعانة بها، أو أستعين، مثلما كان يفعل العديدون غيري من الطلاب المنتسبين إلى كلية الحقوق، بالالتحاق بدورات مسائية.

لقد كنت أصبو، بالطبع، إلى متابعة دراستي، بعد تولي النازيين مقاليد البلد، من دون معوقات سياسية؛ ولكن، مع ذلك، لم أفكر، كخطوة وقائية، في الانتساب - كما فعل العديد من زملائي - إلى صفوف النازية. ولربما، في الحقيقة، كان ذلك غير ممكن من جراء الموقف المسيحي لعائلتي. وقد عبّر كل من اللورد جورج وايدنفيلد George Weidenfeld وقتذاك - وهو الذي أصبح عضواً نشطاً في مجلس العموم البريطاني، ومن أقطاب اليهود في بريطانيا، وكذلك زميلتي الجامعية الهولندية الأصل سوزانا كمبرز - ليدرر Susanne Kempers - Lederer، في شهادة لهما عن توجهي السياسي في ذلك الحين، ووقفا إلى جانبي أمام الملأ، لأنهما كانا يعرفانني جيداً من خلال احتكاكنا المتواصل في حرم الأكاديمية الدبلوماسية النمساوية، بل شددا في تصريحات عديدة لهما على موقفي المعادي للنازية. ففي مذكراته التي صدرت في العام ١٩٩٤ في لندن، توقف اللورد البريطاني، الذي فر هارباً من النمسا في العام ١٩٣٩، مطولاً، إزاء مواقفي الإيجابية تجاهه، وكتب: «كان كورت [فالدهايم] طامحاً

لأن يغدو محاميا ودبلوماسيا، وكان مستقلاً في شخصيته إلى حد كبير، يواظب على المحاضرات، وذا دماثة بادية للجميع. وكنا نلتقي، بين الفينة والأخرى، بصحبة زميلة هولندية جذابة، تدعى سوزانا، التي كانت متصلبة في وطنيتها وتنفر من النازية. أما فالدهايم فقد كان من المناصرين الأشداء للكنيسة الكاثوليكية، ولم أكن ألتقي به في قاعة المحاضرات، لأنه يسبقني عامًا دراسيا كاملاً، ولكننا كنّا، في الغالب، نلتقي في الحلقات الدراسية. وعندما أقدم النازيون على ضم النمسا، كان واحدًا من القلائل الذين لم يتغير موقفهم من الطلبة اليهود قيد أنملة، بل قدّم لي، شخصيا، خدمات جلّى. ففي الشهور الخمسة الأولى الواقعة مابين ضم النمسا ومغادرتي ڤيينا، كان ثمة اتفاق مابين وزارة التربية الألمانية ووزارة الخارجية على السماح للطلاب اليهود في الأكاديمية الدبلوماسية النمساوية باجتياز الامتحانات، في الوقت الذي كان يُحظر عليهم المواظبة على المحاضرات، الأمر الذي حوّل حياة الطلبة اليهود إلى جحيم لايطاق. وبما أن الحصول على كراريس المحاضرات كان غاية المنى بالنسبة لنا، فقد كان فالدهايم يزوّدني، شخصيا، بنصوصها، وهو موقف كان يتطلب، في حد ذاته، الكثير من الجرأة، خصوصًا، أن والدي كان أسيرًا في ألمانيا. وعندما اشتدت الحملة على فالدهايم، أطلقت تصريحًا مفاده أنه لايمكنني، بأي حال، معرفة ما قام به الرئيس النمساوي في خلال خدمته في الجيش الألماني، ولكنني متأكد من أمر آخر، هو أنه لم يكن نازيا، على الإطلاق، عندما كانت تربطني به علاقة خاصة. وكان هذا التصريح موضع انتقاد لاذع من أصدقائي اليهود الذين لم تستهوهم عبارات التقدير للخدمات المتواضعة التي قدمها لي فالدهايم، في الوقت الذي اختل فيه التوازن واستشرت الانتهازية بصورة خطيرة. بيد أنه، والحق يقال، لم يقتصر على تقديم الخدمات لي وحدي، بل حافظ، في الوقت نفسه، على اتصاله بسوزانا في هولندا المحتلة. وقد حدثتني، مؤخرًا، كيف أن فالدهايم زارها مرتديًا البذلة العسكرية ودعاها لتناول الطعام معه، وعندما أجابته بأنها ليست على استعداد للذهاب مع ضابط ألماني في العلن، أصرّ على الدعوة وجاءها، هذه المرة، بملابس مدنية، وهذا تصرف يُعدّ، في حد ذاته، خرقًا فاضحًا لتعليمات الجيش الألماني. وفي الإجمال، ظللنا، لسنوات طويلة لاحقة، على اتصال دائم في مابيننا، سواء عندما كان وزيرًا في الحكومة النمساوية أو عندما أصبح أمينًا عامًا للأمم المتحدة. ولكن عليّ، هنا، أن أوكد على حقيقة هي أن فالدهايم لم يكن بطلاً ولا مقاتلاً بالفطرة، وإنما شارك تحت ضغط الإغواء أو لاعتبارات أخرى، مع العديد من النمساويين من أبناء الطبقة الوسطى، بدافع إنقاذ حياته الخاصة، بعد أن اكتسحته، هو وغيره، الآلة الحربية الألمانية من دون رحمة. وإذا ماكان الهدف من الهجوم على فالدهايم بقصد إثارة الرأي العام لضحايا الهلوكوست، فإن فالدهايم، في الواقع، ليس بالرجل المطلوب لهذا الدور؛ وهو التقييم ذاته الذي توصل إليه صديقي الكاتب، فيزنتال، صياد النازيين بلا منازع».

French WAST

(Name und Adresse der anfragenden Dienststelle)

United States Mission
Berlin Document Center
Wasserkäfersteig 1
1000 Berlin 37

Datum: Tel. 20.3.1979 Sch.

2004798

Es wird um Feststellung gebeten, ob im Berlin Document Center Unterlagen über folgende Person vorliegen:

Vor- und Zuname: Kurt W a l d h e i m
Geburtsort: n.g.
Geburtsdatum: 21.12.1918
Beruf:
Gegenwärtige Adresse.
Auskünfte werden erbeten über:

Zur Ermittlung von Unterlagen in den Archiven des Berlin Document Center ist die genaue Angabe des Vor- und Zunamens sowie des Geburtsdatums unbedingt erforderlich. In Ausnahmefällen, in denen die genauen Personalien nicht bekannt sind, sind Einzelheiten über evtl. Dienststellung, Dienstgrad, Einsatzorte bzw. Heimatstandorte sowie Einsatzzeitpunkte usw anzugeben. (Angaben, wie Herbert Schulze, Krim.Ang., genügen nicht!)

In der Rubrik „Auskünfte werden erbeten über" ist zu vermerken [illegible] Dienststelle im einzelnen interessiert ist, z.B.: [illegible] Zugehörigkeit zur Wehrmacht, Waffen-SS, Sc[illegible] Einzelheiten über den beruflichen Werdegang [illegible] Beförderungs- und Versetzungsdaten, Einheiten [illegible] aufenthalte, Auszeichnungen, Staatsangehörigk[illegible] teilung einer Generalauskunft über die ange[illegible] drücklich darum gebeten wird.

Telefon-Nr. | Unterschrift

(Diese Rubriken werden vom Berlin Document Center ausgefüllt)

	Pos.	Neg.		Pos.	Neg.		Pos.	Neg.
1. NSDAP-Zentralkartei	—	✓	7. SA	—	✓	13. NS-Lehrerbund	—	✓
2. Anträge	—	✓	8. OPG	—	✓	14. Reichsärztekammer	—	—
3. PK	—	✓	9. RWA	—	✓	15. Parteist. Erhebung	—	—
4. SS-Führer	—	✓	10. EWZ	—	✓	16. NS-Frauenschaft	—	—
5. RuSHA	—	✓	11. Kulturkammer	—	✓	17.	—	—
6. Versch. SS-Unterlagen	—	✓	12. Volksgerichtshof	—	✓	18.	—	✓

(Erklärungen zu den Abkürzungen finden Sie auf der Rückseite)

BERLIN DOCUMENT CENTER
Keine Unterlagen vorhanden

Eingangsdatum | Ausgangsdatum

MAR 22 1979

مي مركز الوثائق في برلين حيث حفظت الملفات الشخصية لأعضاء حزب العمال الألماني من قبل الحلفاء وعند السوال عن شخص فالدهايم جاء الرد بعدم وجود أية محفوظات عنه

لقد اقتطفت، باستفاضة، الذكريات التي دوّنها اللورد وايدنفيلد. وأريد، في هذا الخصوص، أن أؤكد على حقيقة أنني لم أكن أبتعد، كثيراً، عن نشاطات أقراني في الأكاديمية، ولم أتغيب عنها، بصورة سافرة، بل كنت أشارك فيها، قدر الإمكان . وبعد أن جرى تصنيفنا كآريين، استقطبنا للعمل في صفوف الإتحاد النازي للطلبة الألمان في إطار الأكاديمية، حيث كانت دورتنا السنوية تضم ٤٠ طالبًا، فقط ، نصفهم من الأجانب، وكنا نستدعى من قبل التنظيم الطلابي لسماع محاضرات ومناقشات، من دون أن تتخذ هذه الدعوة أي طابع رسمي لها، ولم تنطو، كذلك، على أي انتساب، بالمعنى التنظيمي للكلمة.

وبصورة مشابهة، كان الأمر بالنسبة لي في الانتساب إلى كتيبة «سارية الخيالة» سيئة الصيت. فمن ناحية تنظيمية، توجّب القيام بجميع النشاطات في أوقات الفراغ نحت يافطة نازية واحدة؛ حيث كانت مجموعة من الزملاء تروّح عن نفسها بالذهاب، من حين لآخر، إلى ثكنة رازوموفسكي Razumofsky لركوب الخيل، وكنت في معيتها بحكم خدمتي العسكرية في فرقة الخيالة النمساويه، التي أصبحت، بين ليلة وضحاها، جزءاً من فرقة الخيالة النازية؛ ولم يستثن من هذا الإجراء العديد من اتحادات ركوب الخيل على نطاق البلد بأسره؛ وهي الفرقة التي ستنضم، عاجلاً أو آجلاً، إلى «الفرقة الهجومية» ولكنها ليست، على أي حال، مرتبطة بتلك التي كانت عبارة عن جيش شعبي تابع لاتحاد الطلاب الألماني النازي. وفي العام ١٩٨٦، جاء رد مركز برلين للوثائق عن تساؤل عما إذا كنت أنا، شخصيا، عضواً في تلك الفرقة، بالنفي(*). وفي الواقع، لم أخدم، أبداً، في هذه التشكيلة، ولكن على الرغم من ذلك، ولكي لا أشيع انطباعاً بأنني أحاول إغفال بعض الحقائق، ذكرت لدى دخولي في سلك وزارة الخارجية النمساوية علاقتي السابقة بفرقة الخيالة النازية. ومع أن الإجراءات كانت شديدة وصارمة، وخصوصاً في الأشهر القليلة التي تلت الحرب، فإن أحداً لم يجد، في تلك العلاقة، ماهو مستنكر.

وفي ربيع ١٩٨٦، طرح السؤال، بعد مرور ٤٠ عاماً، مرة أخرى، في البرنامج التلفزيوني "Presse Stunde" (ساعة صحافة) في ٩ آذار (مارس)، حيث تقدم الصحافيان بنصيحة، لاتخلو من طيبة، في أن أعترف بـ «كل شيء»؛ فالاعتراف من شأنه أن يضفي على شخصي مسحة إنسانية، ولن يضيرني مطلقًا، ذلك أن العديد من أبناء وطني وجدوا أنفسهم، بصورة أو بأخرى، في أوضاع مشابهة. وفي الحقيقة، كان هذا لايعدو، من جهة، كونه عبارات مجاملة لخصومي، ولكنه كان، من جهة أخرى، رأي أصدقاء حقيقيين؛ ذلك أن مثل هذه الاعترافات المرفقة بحبكة دراماتيكية تذرف فيها الدموع لطلب

(*) وهو من أكبر المراكز التي كانت، حتى تلك السنة، تحت الوصاية الأمريكية، وتم نقله إلى السلطات الألمانية.

الغفران من ذنوب الماضي تنعم بإعجاب كبير لدى الشعوب الأنجلوساكسونية. بيد أنني لم أكن على استعداد لاتباع هذا النهج في السابق وكذلك اليوم، ذلك أنني ظللت متمسكًا، في الحقيقة، بضمير حي، ولم أنساق إلى تصريحات تبدو، من حيث المبدأ، انتهازية وقابلة للتسويق. ولربما اعتبر البعض من السياسيين موقفي هذا ضعفًا، لكنه، بالنسبة لي، هو السبيل الوحيد. ومن هذا المنطلق، أسبغ المهاجمون عليّ صفة «الكذاب» وهو أشد ما آلمني بعمق.

على أن من الطريف، حقا، أن يقيّم ممثلو المؤتمر اليهودي العالمي عضويتي المزعومة في الفرقة الهجومية، كما نعرف اليوم، على أنها تهمة ليست ذات اعتبار. ولقد ذكر سنجر في مقابلة لاحقة له، أن المواد التي حصل عليها من النمساويين ليست سوى «قمامة»؛ إذ لم يكن بين أيديهم سوى بطاقة خدمتي العسكرية، إضافة إلى صورة التقطت في العام ١٩٤٣، في مطار مونتنيغرو، أبدو فيها مع جنرالين أحدهما الإيطالي أركولي رونكاجليا Ercole Roncaglia، والآخر ألماني من الغستابو .S.S أرثر فليبس Arthur Phleps في موقع يحتله، في العادة، المترجمون. ومما أثار دهشتي، حقيقة، بعد اشتداد الهجمات الإعلامية من جراء هذه الصورة، وصول رسالة من مواطن ألماني، عرّف نفسه بأنه ابن الجنرال فليبس (وهو، بالمناسبة، طبيب أسنان)، أشار فيها، بصورة لاتخلو من شفافية، إلى أن في حوزته دفتر مذكرات والده الذي سقط في الحرب، وفيه تدوين لمحادثاته التي أجراها في مونتينغرو، أورد فيها قائمة بأسماء جميع الضباط الذين اشتركوا في تلك المحادثات، ولم يكن اسمي واردًا فيها، وهو مايشير، من بين أمور أخرى، إلى أن دوري كمترجم لم يكن له أي اعتبار؛ وهو برهان ساطع لأولئك الذين يحاولون أن يسبغوا أهمية على دوري في المحادثات الإيطالية ـ الألمانية التي جرت آنذاك، وخصوصًا بالنسبة لقيادة المؤتمر اليهودي العالمي التي رأت في هذه الصورة جاذبية سحرية في الإشارة إلى أهمية الضابط كورت فالدهايم كشخصية مركزية في حرب البلقان. ومايمكن أن يشار إليه، في هذا الخصوص، أنني لم أشك، للحظة، بمصداقية هذه الصورة، التي اعتبرها خصومي دليلاً آخر على تورطي في حرب البلقان. وعليّ أن أعترف، اليوم، أنني، وبحق، قد أسقط في يدي وأنا أحاول التثبت، بدقة، من تاريخ هذه الصورة، ولم تسعفني الذاكرة، في هذا المجال، ولم يتوافر لي سوى تلك الرسالة التي وصلتني من ابن الجنرال فليبس. بيد أننا، في فترة لاحقة، اكتشفنا أن ثمة صورة مماثلة نشرت، قبل أعوام، في كتاب تاريخي حربي. وباختصار، لم تكن ثمة أسرار خطيرة ظن أعدائي أنهم يتعقبون آثارها.

استغرقت خدمتي العسكرية كمتطوع في فرقة الخيالة مدة عام، قضيتها بين ١٩٣٦ و١٩٣٧ في إحدى المقاطعات النمساوية. وبعد أن اندمجت فرقتنا، في آذار (مارس) ١٩٣٨، في الجيش الألماني، استدعيت، مرة أخرى، في خريف العام نفسه، إلى الخدمة العسكرية. وزحفت فرقتنا، بعد اتفاقية

ميونيخ، نحو تشيكوسلوفاكيا، حيث استقبلنا من قبل الألمان المقيمين في مدينة كروماو Krumau بترحاب شديد. وبعد فترة وجيزة من اجتياز امتحاناتي المقررة في الأكاديمية الدبلوماسية، استدعيت، مرة ثالثة، في صيف ١٩٣٩، إلى الخدمة العسكرية، والتحقنا، كنمساويين، بمدرستين للخيالة في كل من دوبريتس Doberitz وكرامبنتس Krampnitz ، وتخرجت منها برتبة «رائد» في صنف الخيالة، كما كان يطلق عليه في ذلك الوقت، وهو الذي منحنا فرصة عدم المشاركة في الحملة البولندية. إلاّ أن فرقتنا شاركت، لاحقًا، في عداد فرقة الاستطلاع لصنف المدفعية الرقم ٤٥، والتي كانت تضم، كذلك، رئيس الجمهورية الأسبق، كيرخ شليكر، في العام ١٩٤٠، في الحملة العسكرية على فرنسا. وفي العام ١٩٤١، شاركت فرقتنا في الحملة العسكرية ضد روسيا. ومرة أخرى، حالفنا الحظ على الجبهة الفرنسية، ذلك أن الهجوم كان ساحقًا، ولم تتمكن وحدتنا من الاحتكاك بالعدو. وعندما جرى التشكيك بصحة هذه الرواية، أسعفني الحظ في العثور على بطاقات بريدية كنت أبعثها، بين الفينة والأخرى، إلى صديق قديم احتفظت عائلته بها، للبرهنة على صحة ما أدعيه.

بيد أن المرء لايستطيع الإفلات، في كل مرة، من دون أن يصاب بأضرار بالغة. فقد كان الأمر مختلفًا، بصورة جذرية، على الجبهة الروسية، حيث توجّب علينا، هناك، الدخول في اشتباكات حامية الوطيس مع الجنود الروس. وبما أن سلاح الفرسان لم يكن له دور يذكر في الحرب الحديثة، فقد إنحصرت فاعليتنا في الاستطلاع، حيث كان يقال، عمليا، إن علينا أن نستمر في التقدم حتى تطلق علينا النار. ويمكن للمرء أن يتصور مثل هذا الوضع الذي لايبعث، بتاتًا، على الشعور بالأمان. ومما هو جدير ذكره، هنا، أن قائد فرقتنا، آنذاك، الميجر بانفيتس Pannwitz - الذي ترقّى، في مابعد، إلى رتبة جنرال - كان مصدراً، بالنسبة لخصومي الحاليين، يبعث على القلق. هذا الجنرال الذي كان، في العام ١٩٤٤، قائداً لمجموعة من القوقاز المحاربين، وجرى تسليمه إلى السلطات السوفياتية التي أعدمته هناك، هو نفسه الذي اصطدمت معه، في العام ١٩٤١، على الجبهة الروسية، حيث تجرأت على تقديم اقتراح خطي يقتضي حلّ وحدتنا، التي انقطعت عنها الإمدادات، وقبعت، تحت أمطار غزيرة، في أوحال نهر البنسكر. وكان قائد فرقتنا كفبتسدا Kwizda - الذي أصبح بعد الحرب مدير مكتب الرئاسة في حاكمية مقاطعة سالزبورغ - قد حذرني بالقول، إن الجنرال المذكور سيرفض هذا الاقتراح بفظاظة. وفي الواقع، لم أعامل، في حياتي كلها، بمثل هذه العجرفة التي عوملت بها في ذلك اليوم.

ومهما يكن من أمر ، ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤١، باتت الهجمات السوفياتية أكثر شراسة من قبل، في الوقت الذي كانت فيه وحدتنا تتمركز في جنوب موسكو بالقرب من موقع أوريل Orel. وكان شتاء روسيا، في هذه السنة، قاسياً إلى حد كبير، في ما كانت تعوزنا الملابس الشتوية والطعام

الكافي. وباختصار، كان الوضع أشبه بالكابوس. وفي ١٨ كانون الأول (ديسمبر)، أصبت بشظية قنبلة استقرت في ساقي اليمنى، الأمر الذي حدا برفاقي إلى سحبي على زحافة، أيامًا عدة، بعيدًا عن جبهة القتال، تحت قصف مدفعي كثيف ودرجات حرارة شديدة الانخفاض. وعندما بلغنا، في نهاية المطاف، مستوصفًا عسكريا، تمّ إخضاعي، على الفور، إلى عملية جراحية، وكان الطبيب الجراح، بمحض الصدفة، فيناويا. وعندما صحوت من تأثير المخدر، سارع الطبيب إلى القول بلهجته العامية: «لو أضيف يوم آخر، أيها الشاب، لكان يتوجب علينا بتر ساقك». وعليّ التأكيد، هنا، أنه لولا «تضامن» و«تضحية» زملائي لما كنت قادرًا لوحدي على النجاة من هذا المصاب. فهل ماقاموا به هو نوع من «الالتزام» بالواجب فقط، أم هو، ببساطة، «التزام» إنساني؟.

وبالطبع، لايستطيع المرء أن يتصور هذه الأهوال التي عانيت، في تفاصيل أيامها ولياليها، وأنا مصاب متكل، بصورة تامة، على مساعدة الزملاء لي، في وسط الثلوج! وفي الحقيقة، كان الحدث، بمجمله، شديد التأثير على حياتي الشخصية. وإذا ماكان ثمة مَنْ هو أقل حظا مني في النجاة، وخصوصًا بالنسبة إلى ملايين من الضحايا، فإن ذلك يدفعني إلى التعبير عن أمر، أخشى عليه الضياع في خضم التفاصيل أو أن يفقد نبضه، وهو أن ثمة اختلافًا جوهريا بين أن تقرأ عن أحداث في الصحافة أو عبر تحليلات منقولة، وبين اختبارها في أرض الواقع عبر احتكاك شخصي. وعليه، فإن تعبير «جيل المعاناة» ليس، في حقيقته، وصفًا أجوف لجيل الشباب، ولكنه تعبير عن واقع حميمي وخاص جدا؛ ذلك أن شخصًا ما أصيب في ساحات القتال لايعني كثيرًا بإستراتيجية الحملات العسكرية أو بالخلفيات السياسية لها. وهذا لايعني، على أي حال، أنني من أنصار مقولة «إن مَنْ لم يعش هذه المأساة لايمكنه التحدث عنها»، إلاّ أنه يجدر التأكيد، في الوقت نفسه، أن للشخص المصاب في ساحات الوغى الحق في التعبير عن وجهة نظره، وأن نؤخذ وجهة نظره هذه على محمل الجد، حتى لو كانت أحادية الجانب، وهو ما أبتغيه لنفسي كذلك. فقد كانت إصابتي ومن ثم إنقاذي من قبل زملائي في هذه الحرب هي قمة المعاناة التي واجهتني، وليست وظيفة الترجمة أو الأركان بعد ذلك.

لقد صنِّفتُ، بسبب جروح ساقي، بوصفي غير صالح للخدمة في جبهة القتال. وبما أنني كنت أجيد لغات عدة، كأي خريج من الأكاديمية الدبلوماسية، فقد جرى انتدابي للعمل في الجنوب الشرقي من البلقان. وبالطبع، لم أكن أجيد أي لغة سلافية، إلاّ أنني بدأت هناك في استيعاب بعض الجمل الصرب ـ كروانية. وبدلاً من ذلك، كنت أجيد اللغة الإيطالية التي انتقيتها في الأكاديمية الدبلوماسية كلغة اختيارية، بسبب إعجابي، من بين أمور أخرى، بالأوبرا الإيطالية. وبما أن النصف الغربي من البلقان كان محتلاً من الإيطاليين، فقد كانت الحاجة شديدة إلى مترجمين. ولايخفى على أحد ذلك

الشك الذي انتابني، في البدء، فيما إذا كانت معلوماتي المدرسية تؤهلني للإضطلاع بمثل هذا العمل، ولكن مع مرور الوقت تمرست، في هذا المضمار، بمافيه الكفاية.

هكذا، ظللت في السنوات اللاحقة مابين ١٩٤٢ و ١٩٤٥، ملازمًا لمهنة الترجمة، ضابط ارتباط، إعتبارًا من خريف ١٩٤٣، حيث تمّ انتدابي إلى هيئة الأركان العسكرية التي كان مقرها الرئيسي في مدينة أرساكلي Atsakli بالقرب من سالونيك Saloniki. أما وظيفة ضابط الارتباط، فكانت ، في الحقيقة، هي التسمية الأخرى لـ «ضابط مخابرات»، وقد شعرت، بمافيه الكفاية، وخصوصًا في الأعوام الأخيرة للحرب، كيف أن التسمية، في حد ذاتها، تنعش الخيال، إلاّ أنها، في حقيقتها، كانت أقل دراماتيكية إنْ لم تكن تافهة؛ ذلك أننا لم نكن نتحرك على طريقة جيمس بوند في وسط مخابراني مليء بالجواسيس، بل كنّا نحلّل الأخبار للوحدات التي كانت خاضعة للهيئة. والتي تصلنا، بصورة دورية، من الفرقة. ومايمكن أن يقال، هنا، إنني كنت من أكثر الضباط إحاطة بما كان يجري في جبهة البلقان، وكان هذا، مرة، مصدرًا لمديح ملغوم قوبلت به. أما الانطباع الذي تولّد في نفسي وشاركني به الضابط الهامبورغي، بوليتسا Poliza، فكان متناقضًا تمامًا مع ماهو سائد، والمتمثل حقيقة في أن ثمة مركزًا كان يجمعنا في العمل سويا في جبهة البلقان، وهو ليس سوى عمل سكرتاري ومن دون صلاحيات تذكر، ذلك أنني لم أكن ضابط أركان في استطاعته المشاركة في خطط إستراتيجية. وإذا ماعرف المرء أنني حصلت على إجازات بلغ مجموعها مايقارب العام، سواء للعلاج أو للدراسة، لتمكّن، بدقة، من معرفة الأهمية الهامشية لدوري في الخدمة العسكرية. وبالطبع، لم أكن أستطيع الحصول على الإجازات المرضية لولا مساعدة طبيب وحدتنا الدكتور باول أبسلون Paul Absolon الذي أكنّ له، حتى يومنا هذا، مودة خاصة.

على أنني، كنت استدعى، بين الفينة والأخرى، للترجمة أو العمل كضابط ارتباط للوحدات الإيطالية، أو لإجراء محادثات بين الطرفين الألماني والإيطالي. ويبدو أن الصورة التي يظهر فيها المترجم فالدهايم، حسب المانشيت الرئيسي لصحيفة «نيويورك بوست» في العام ١٩٨٦، كـ «سفاح نازي»، أظهرت واحدة من المهام العديدة التي كنت أُكلف بها، وهذا هو مثل من بين أمثلة كثيرة للمزاعم الغريبة التي فتحتها حملات الإعلام الهستيرية ضدي. ومهما كان الأمر، فقد انتدبت، في بادىء الأمر، كضابط ارتباط لفرقة الجبال «بوستيريا» Pusteria التي كانت تحت الإمرة الإيطالية، وفي صيف ١٩٤٣، أُرسلت إلى أثينا، بعد أن تغيرت الجبهة الإيطالية. وكمثال آخر على كثرة التنقلات، في صيف ١٩٤٢ في مدينة كوتسارا Kozara، حيث لم تعد ثمة حاجة للترجمة، جرى انتدابي إلى قسم الإمدادات التابع للفرق العسكرية المتواجدة في تلك المنطقة. وعليه، ثمة خشية من تصورات خاطئة لدى المؤرخين الذين يحاولون، جاهدين، متابعة الحوادث التي تعلق في الذاكرة بعد

АДВОКАТ
ВОЈИСЛАВ С. МЕДИЋ
...
604-380

I Z J A V A

1/Ja , MAGDA JOVANOVIĆ rodjena RABRENOVIĆ na dan 29.01.1924 godine u Pljevljima , jugoslovenska državljanka , živim u Beogradu , u ul.Matije Gubca br.40 .

2/ Ja sam kćer Nika i Mare Rabrenović koji su živeli u Pljevljima i imali trgovačku radnju mešovite robe i svoju kafanu takodje u Pljevljima .
Moji roditelji umrli su i to otac Niko 1965 godine, a majka Mara 1968 godine.

3/ Dr. Kurta Valdhajma poznajem iz vremena kada je bio poručnik nemačke vojske sa stanom u našoj kući u Pljevljima . Dr. Valdhajm je stanovao u našoj kući , a njegova pratnja od desetak vojnika stanovala je prekoputa naše kuće u jednom malom hotelu .
Sećam se da je posedovao kola sa radio stanicom i isto tako se sećam da je u to vreme bila stacionirana u Pljevljima komanda italijanske divizije "Pusterija".

4/ Po mome sećanju Dr. Valdhajm se u Pljevljima nalazio u našoj kući od aprila 1942 do jula meseca 1942 godine . Dr. Valdhajm se u tom periodu ponašao vrlo korektno prema svim članovima naše porodice , bio je vrlo ljubazan prema svakome pa su naši odnosi bili prijateljski.

5/ Ovu izjavu dajem Dr. Valdhajmu i saglasna sam da Dr.Valdhajm ovu izjavu upotrebi ,ukoliko to bude bilo potrebno, da reši pitanja koja se odnose na njegovo učešće u ratu u navedenom periodu u Pljevljima.

6/ Potvrdjujem da sam gornju izjavu dala pri čistoj svesti i slobodne volje ,prema svom najboljem sećanju i savesti,potpuno i dobronamerno.

U potvrdu gornjih navoda stavljam svoj vlastiti potpis.

U Beogradu ,
06.juni 1986 godine

Izjavu dala ,

Magda Jovanović

/ MAGDA JOVANOVIĆ rodjena RABRENOVIĆ /, 11000 Beograd, ul.Matije Gubca br.40 lična karta 1595954 SUP Beograd .

السيدة رابرفيوفتش من مدينة بليفليه اليوغسلافية تؤكد برسالة العلاقات الوثيقة لعائلتها مع فالدهايم أثناء الحرب

كل هذه التنقلات، وخصوصًا عندما يُنتدب الجندي من قبل وحدة أركان، وليس من وحدات مقاتلة. ومع ذلك، فمازالت صور عديدة تداعب مخيلتي، لايخلو بعضها من طابع فكاهي؛ فمازلت أذكر قائد فرقة «بوستيريا» الإيطالي، الذي كان يحرص، في المساء، على لعب الشطرنج في أعالي جبال مونتنيغرو؛ وأتذكر، بالطبع، زملائي الإيطاليين الذين كانوا يتهكمون عليّ، بأنني منحت نفسي رتبة أعلى، لأنني كنت أقدم نفسي باعتباري «ضابطًا» والتسمية الصحيحة، حسب اعتقادهم، هي «ضابط صف». بل أكثر من ذلك، مازلت أتذكر، أيضًا، عائلة رابرنيوفتش Rabrenovic في مدينة بليفله، وهي المدينة التي احتلت بعد مؤتمر برلين في العام ١٨٧٨ من قبل الإمبراطورية النمساوية، حيث كان بالقرب من المدينة نصب منقوش عليه الأحرف الإمبراطورية .K.U.K. وهذه العائلة التي أقمت في منزلها فترة من الزمن، لم تفتأ تكرر أن الجيل السابق كان لديه الحنين الذي يشده لذلك الزمان.

هنا، يمكن القول إن العديد من الأسماء الرمزية للعمليات العسكرية التي اشتبكت فيها القوات، وسياق تراتبها الزمني، تغيب، بسهولة شديدة، عن الذاكرة. وقد واجهتني، بالتالي، صعوبات جمّة، بعد مضي ٤٠ عامًا، في أن أسترجع معطيات محددة بصورة ارتجالية، فيما إذا كنت في هذا الشهر أو ذاك في هذا المكان أو ذاك. وبناء على ذلك، اضطررت إلى إعادة بناء الذكريات، من جديد، بمساعدة الرسائل التي لم تكن، يومًا، موضع اهتمامي. وبالرغم من ذلك، فقد واجهتني صعوبة في الإجابة عن سؤال حين ذكرت أنني لم أكن على علم بتهجير اليهود من سالونيك، حيث لم تكن محل دهشة للصحافي الأمريكي، تكلاييو فحسب، بل، أيضًا، لفيزنتال وآخرين. ولكنني أدركت، في وقت لاحق، بمساعدة كشف الرواتب حول تهجير اليهود الوارد في المرجع المهم، لمؤلفه راؤول هيلبرغس Raul Hilbergs، أنني لم أكن، حينذاك، في سالونيك، بل في إجازة دراسية في ڤيينا، وبعدها في سيرانا وأثينا على التوالي.

على أن لديّ رغبة ملحّة، هنا، في استخلاص موقف حيال الأسئلة التي واجهت كل فرد منا. وفي البدء، لابد من التأكيد على أن ثمة أمرًا بات جليا للمرء هو أنه مع مرور الوقت اتضح أن الحرب على جبهة البلقان ليست سوى حرب قذرة، ذلك أن العدو الذي كنا نشتبك معه لم يكن نظاميا، بل كان يتخذ من حرب العصابات نهجًا في المواجهة وكانت هذه الحرب تنطوي، بالضرورة، على ديناميبة خاصة؛ فالعدو عندما يتجسد في مجموعة أشخاص لايمكن تمييزهم، بأي حال، عن المدنيين، يغدو الخطر واردًا في تعميم النظرة كي تشمل المدنيين كلهم باعتبارهم أعداء محتملين. وفوق هذا وذاك، انفجرت في يوغسلافيا حرب أهلية طاحنة (إلى حدما في اليونان)، فقد قاتل الشيوعيون أنصار الملك الصربي، وكلا الطرفين خاض قتالاً ضد الكروات الأوستاشا. وفيما كان الكروات يقاتلون الصرب، فإن الطرفين كانا يحاربان المسلمين. وبالنظر إلى الأحداث التي ألفناها منذ تفتت يوغسلافيا، في

الآونة الأخيرة، أصبح واضحًا لمعاصريها أية قدرة من العنف والفظاعة تكمنان، هنا، ومن دون أي تدخل أجنبي: خرق فاضح لحقوق الإنسان، عسف، وتشويه، وثأر، وتصفية الأسر، والمجازر الجماعية، كانت، جميعها، البرنامج اليومي على كل الجبهات، ولايمكن، بأي حال، تبرير مثل هذه الممارسات.

في هذا السياق، علينا ألاّ نخضع في تقويمنا للأحداث التي جرت في أثناء الحرب العالمية الثانية وكأن العساكر الألمان هم المسؤولون الوحيدون عن كل الفظائع التي كانت ترتكب هناك. ومايهمنا التأكيد عليه هو أن جيش الرايخ الألماني كان، من دون أدنى شك، هو المعتدي، بيد أن ذلك لم يكن سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد. فمما لاجدال فيه أن كتابة التاريخ، بعد العام ١٩٤٥، اقتصرت، فقط، على المنتصرين ـ ومن بينهم أنصار تيتو ـ الذين حمّلوا المعتدي كل ماقاموا به بأنفسهم من تصفيات وأعمال عنف وفظاعات. ولايخال القارئ أنني أتحدث، هنا، عن معسكرات الاعتقال التي لم يكن لي بها أدنى علاقة، بل عن حرب العصابات في البلقان، التي حاولت البشرية، وخصوصًا بعد الحرب العالمية الثانية، أن تصيغ قواعد مناسبة لها، وانبثقت محكمة العدل الدولية في لاهاي كتجربة حسنة في هذا الاتجاه، من أجل وضع قواعد لتجارة القتل، في البلقان، بعيدًا عن أي وسيط؛ ولكن من دون تحقيق تقدم ملموس.

لقد كانت، بالفعل، حربًا ضروسًا لاتعرف التسامح. أما نحن الذين أرسلنا إلى مسرح الأحداث هناك، فقد كنا نحاول، جاهدين، البقاء على قيد الحياة، كما أنني لست في معرض الدفاع عن جيش الرايخ الألماني، ولكنني، مع ذلك، أود الإشارة، هنا، إلى ملحوظة عابرة، وهي أن ليس ثمة جيش في القرن العشرين استطاع الخلاص من مشكلة حرب العصابات؛ إذ إن ذلك لايقتصر، فقط، على المجال الحربي، بل، يتصل أيضًا، تحديدًا، بمنظور المجالين المدني والعسكري، حيث كان العدو قادرًا، كذلك، على التملص منها. وعلى سبيل المثال، هوجم ابني غيرهاردGerhard، بشدة، في الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٨٦، عندما عقد مقارنة بين المأزق الذي واجهه «الضباط النازيون» وبين تجربة الجنود الأمريكيين في الحرب «القذرة» في فيتنام. لقد بدت هذه المقارنة، بالنسبة للمواطن الأمريكي، بمثابة صدمة، على الرغم من عدم تطرقه للخلفية السياسية لكلا الحربين التي لم يكن للجنود فيها، في الحالتين، أي قدر من المسؤولية. وإذا ماشاء المرء أن لايكيل بمعيارين، وأن لايحتمي، وخصوصًا، خلف محرمات دارجة أو مألوفة، فإن عليه أن يعترف بأن هذه المقارنة لم تكن بعيدة عن الواقع. وفي الحقيقة، في الإمكان إيراد أمثلة أخرى سواء من أفغانستان أو من الجزائر، ذلك أن على المرء أن لايغفل، بأي حال، المشاعر التي كانت تنتابنا، زملائي وأنا، من أننا لانقف إزاء جيش نظامي، وبالتالي لم نكن على يقين من أسلوب معاملتنا إذا ما وقعنا في الأسر أو في حالة الإصابة، وما إذا كانت ستطبّق في حقنا القواعد الدولية المرعية أم لا.

ثمة مشكلة أخرى أجد من الصعب عليّ وعلى أبناء جيلي التعبير عن الموقف تجاهها بصورة واضحة، وهي إبادة اليهود وأقليات ومجموعات أخرى بريئة على يد النظام النازي. وفي البدء، لابد من القول، إن لديّ، شخصيا، تفهمًا عميقًا للمشاعر الجريحة لأقارب ضحايا النظام النازي، وخصوصًا عندما يُستهان بآلامهم، أو يحاول البعض، هامسًا، التعبير عن أفكار تهوّن من حجم هذه المأساة. وعلى العموم، فإني من جهتي لم أغض الطرف، مطلقًا، عن هذه المأساة، بل إني أستفظع في أعماقي الجرائم المرتكبة على هذا الصعيد. ولكنني أود التأكيد على حقيقة ـ وأنا، هنا، أتحدث باسم الكثيرين من أبناء وطني ـ أننا كنا على دراية فعلية بالملاحقات التي تعرض لها اليهود، ولكننا لم نكن نعلم شيئًا عن الهلوكوست والإبادة الجماعية للملايين منهم. ولقد ذكر لي، مرة، حاكم مقاطعة النمسا العليا، هاينريش غليسنر Heinrich Gleissner أن مسكنه لم يكن يفصله عن مركز الاعتقال ماوتهاوزن Mauthausen سوى عشرين كيلومتراً، ولكنه لم يكن يعلم بما كان يحدث داخله؛ وهو نفسه كان معتقلاً لدى النازيين لبعض الوقت، ولم يكن، يومًا، موضع شك بأنه ساذج أو من مناصري النازية، ولكنه كان يظنّ، حقيقة، أن ماوتهاوزن لم يكن أكثر من معسكر اعتقال، وكان شديد الاستياء عندما ظهرت الحقيقة، في العام ١٩٤٥، كاملة إلى العلن.

وإذا ماحاول المرء، اليوم، تقييم مدى معرفة جيلنا بما كان يدور، في ذلك الحين، عليه أن يضع نصب عينيه الفارق الجوهري بين الوضع الراهن للاتصالات والمعلوماتية، الذي ينقل صور الحرب عبر شاشة التلفزيون إلى المنزل، سواء في الكويت أو البوسنة أو الصومال أو رواندا، وبين المجتمع الخاضع، كليا، للرقابة الذي عشنا في إطاره. ولما كانت وسائل الإعلام لاتخلو، حتى يومنا هذا، من حملات تضليل مقصودة، إن في هذا الإتجاه أو ذاك، فللمرء أن يتخيل ماكان عليه الأمر، حينذاك، حيث كان من الصعب على أحد حتى تخمين الوضع الذي كان سائداً، سواء على جبهات القتال أو في الداخل، لأن جميع الأخبار تخضع لرقابة صارمة، لكن الجو كان مليئًا بالإشاعات التي تغذيها وساوس عدم اليقين. أما البعض الذي كان على معرفة ولو جزئية بما كان يجري، فقد كان الرعب يطبق على أنفاسه، ولايتجرأ حتى على النطق. وكلما طال أمد الحرب كلما كانت الإجراءات قاسية بحق كل مَنْ يساوره الشك في حكمة القيادة الألمانية العليا. ولقد عشت، شخصيا، أسوأ اللحظات في محيطي العائلي الضيق، حيث علمت، مثلاً، بإنزال عقوبة الإعدام بحق أخي أستاذي في المدرسة الابتدائية، هرمان بياك Hermann Biack، لأنه كان يستمع إلى أخبار هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C.، بل حتى الإذاعات التي كانت تكافح النازية بشدة، مثل هيئة الإذاعة البريطانية و «صوت أمريكا»، لم تتطرق، لامن قريب ولامن بعيد، للإبادة الجماعية لليهود.

ولايؤتى بجديد حين يقال إننا كنّا على دراية بعمليات التهجير، سواء إلى معسكرات الاعتقال أو

العمل، وكنا نتوقع من النظام، الذي يدوس على الجثث، كل شيء، ولم يكن لدينا أية أوهام عن فقدانه أي وازع للضمير. وتبيّن ذلك، بصورة جليّة، في تعامله مع الأشخاص الذين وقفوا ضد ضم النمسا، ولكننا لم نكن نعلم المدى الحقيقي لجرائم الرايخ الثالث، وخصوصًا عن الإبادة الجماعية في أفران الغاز.

وبما أنه لم يكن في محيطي مَنْ يدافع عن النظام النازي، فإن من السطحية بمكان القول إن كل ضباط الجيش الألماني، بالضرورة، كانوا نازيين. ولايخفى على أحد أن ثمة نازيين كانوا في الجيش الألماني، حينذاك، كما في المجتمع، إلاّ أن الجيش كان، في الحقيقة، مستقلا، إلى حد بعيد، عن قبضة النظام الحديدية؛ فقد تركه الحزب وشأنه، منذ أمد بعيد، من دون استفزازه وذلك لحاجته إليه في تنفيذ مطامعه العسكرية التوسعية. وعندما بدت الأوامر الصادرة من مقر قيادة هتلر وبالاً بالنسبة للآلاف ومئات الآلاف من الجنود، كان يطفو على السطح، بين الفينة والأخرى، تذمر، حتى في قيادة الأركان العليا، على الرغم من الخطورة التي ينطوي عليها.

ولقد أثبت البحث التاريخي المعاصر أن العديد من جنرالات وقواد الجيش الألماني، بعد أن كانوا متحمسين، في بادئ الأمر، للنازية، حاولوا جاهدين الوقوف في وجه أوامر هتلر. وخير مثال على ذلك المارشـــال إرفين رومل Erwin Rommel الذي أجبره النازيون على الانتحار. وفي قيادة وحدتي، انتشرت في صفوف ضباطها قناعة ضمنية، خصوصًا بعد العام ١٩٤٣، بأن الحرب خاسرة، وأن استمرارها ليس سوى سوء طالع كبير. بل كان لدى أحد زملائي، الضابط فراي Fray، القدرة على تقليد الأصوات، بشكل رائع، وكثيرًا ماكان يلجأ في ساعات الليل المتأخرة، إلى تقليد هتلر وغوبلز، في صورة كاريكاتورية، ولم يكن في مقدوره تصوّر فعل ذلك لو لم يكن متأكدًا من الجو المناسب السائد في مقر القيادة.

أما الجنرال الكسندر لور الذي دار لغط كبير حول شخصيته باعتباره مثال النازي المتعصّب، وبالأخص لجهة قراره قصف بلغراد بالقنابل، فقد عرفناه، عن كثب، في منطقة سالونيك، عسكريا محترفًا استطاع الإنسحاب من اليونان في الوقت الذي كان فيه الجيش الأحمر السوفياتي متمركزًا بين مقدونيا وصربيا من دون أن تصاب قواته بضرر. وكان إنسحابه هذا، في نظر المؤرخين العسكريين، إنجازًا عسكريا هائلاً. ومايمكننا استخلاصه من مذكرات البرت سبيرز Alber Speerrs، كان الاهتمام البريطاني، حينذاك، ينصب في احتفاظ القوات العسكرية الألمانية بسالونيك، كي لا تسقط في أيدي الشيوعيين. أكثر من ذلك، كان الجنرال لور، بعد الثامن من أيار (مايو) ١٩٤٥، قادرًا على النجاة بنفسه والهرب إلى الغرب، ولكنه أراد أن يقاسم جنوده المصير، ووقع، في مابعد، في الأسر اليوغسلافي، حيث حُكم عليه بالموت رميًا بالرصاص، ليس نتيجة حربه ضد المقاومين اليوغسلاف، وإنما لقصفه بلغراد قبل عامين من إعلان الاستسلام الرسمي.

وكمحصلة، كان من حسن حظي أن لا أجد في محيط معارفي مَنْ يتخيَّل بأننا قاب قوسين أو أدنى من «الظفر النهائي». ففي المرحلة الأخيرة للحرب، انتقل إلى وحدتنا ضابط قيادي نازي حاول جهده إقناعنا بالنصر القريب، ولم تكن وحدتنا، في هذا الإجراء، الاستثناء، فقد انتشر ضباط نازيون كمندوبين للتوجيه السياسي، في وحدات أخرى، وهو دليل على أن الكثير من وحدات الجيش بات لايمكن السيطرة عليها، من قبل النظام الهتلري، في مرحلته الأخيرة، وخصوصاً في أعقاب محاولة اغتيال هتلر في العشرين من تموز (يوليو) ١٩٤٤. وبما أن رئاسة وحدتنا لم تكن على استعداد لتقبل مراقب نازي، فقد استغل آمر وحدتنا اللفيتانت هامر Hammer علاقاته الشخصية مع مرؤسيه في برلين من أجل تنحية هذا الشخص الكريه من موقعه وانتدابه في مهمة أخرى. ومايمكن قوله، هنا، إن العديد من الضباط الذين كنت على احتكاك دائم معهم لم يكن من بينهم أحد يرى في هتلر صورة القائد، ولكنهم، في الوقت نفسه، كانوا على علم مسبق بأن أيّ ملاحظة غير متروية أو أيّ انتقاد علني لهذه الصورة من شأنه أن يكلّف صاحبه ثمناً باهظاً، وربما حياته أيضاً.

إنّ أحداً لم يبد أدنى تفهّم، من وجهة النظر المعاصرة، للجنود النمساويين في الجيش الألماني الذين استمروا في الكفاح وضحوا بحياتهم حتى النهاية. وظلّ هذا السؤال يحوم، لسنوات عدّة، ولكن من دون إجابة؛ إلاّ أنني في خطبتي الوداعية، في الثامن من تموز (يوليو) ١٩٩٢، في البرلمان النمساوي، أكدت حرفياً على أنني «استوعبت درساً يصعب على أبناء جيلي تبيانه للجيل الحالي من دون خشية الوقوع في تناقض يكمن في أنني كنت أرفض النظام منذ ساعاته الأولى، ولكنني، في الوقت ذاته وعلى الرغم من ذلك، ارتضيت العيش في إطاره وارتديت حلّته العسكرية».

وتقتضي الضرورة، في هذا المقام، الإشارة إلى الآلام النفسية والمشاكل العملية لذلك الجيل الذي كان يحمل الأمل، قبل آذار (مارس) ١٩٣٨، في منع ضم النمسا إلى ألمانيا؛ وكان هذا شأن عائلتي التي لم تستطع إتخاذ قرار بالهجرة، لاعتبارات عدة، يأتي في مقدمتها شُحّ المال وضعف الصلات مع البلدان الأخرى وعدم الثقة بالنفس، فيما كان آخرون، وهم كُثر، ينشدون، إنْ بسذاجة أو بصمت، الضم، كعلاج فعّال للقضاء على البطالة المستفحلة. ولكن بعد الضم، دبّ الخوف في المفاصل، بصورة لايمكن تصورّها اليوم: الخوف من لفت النظر، من الاستجواب والملاحقة، من العزل، من نظام المخبرين، وأخيراً وليس آخراً من نظام الانتقام. وهنا كانت الخدمة العسكرية بمثابة مهرب من الملاحقة اليومية للنظام الديكتاتوري النازي.

ومايدهشني، حقا، هو تلك الجملة التي وردت في إحدى المقابلات، من «أنني قمت، فقط، بواجبي»، التي أثارت زوبعة من النقاشات، وحملت أحد النواب (من حزب الخضر) على انتهاز فرصة إنتخابي للرئاسة، برفع علم الرايخ الحربي من على منصة البرلمان النمساوي، ليعبّر عن احتجاجه لتفهمي

«القيام بالواجب». ولابد لي أن أعترف اليوم بأنني لم أكن أتوقع ردة الفعل العنيفة هذه، وانتابني إحساس عميق بأن ثمة سوء فهم قد وقع؛ ذلك أن ماقصدته، هو ماعبّر عنه، تقريبًا، سلفي في الرئاسة، كيرخ شليكر - الذي كان، هو الآخر، ضابطًا في الجيش الألماني - حين قال: «إننا كنّا ننصاع لقوانين الدولة الألمانية». وهكذا كان الأمر، فقد قمت بتأدية واجبي كعضو في الجيش الألماني، ولكي أنقذ بجلدي، من النظام والحرب، لا أكثر ولا أقل. ولكن ماينبغي الإشارة إليه هو أن الطاعة العسكرية كانت متأصلة في نفوسنا، ثم إن الجندي في وقت الحرب يكون متكلاً على زملائه. وكما ذكرت سابقًا، إنني أنا نفسي مررت بهذه التجربة، عندما سحبني هؤلاء على زحافة إلى مستوصف ميداني، بعد إصابة كدت أخسر فيها إحدى ساقيّ لولا مساعدتهم لي.

في هذا الشأن، ربما تساعد نظرة خاطفة إلى الوراء في تفهم عالم الروح والمشاعر لتلك الأيام؛ فعند اندلاع الحرب العالمية الثانية، لم يكن قد مضى على نهاية الإمبراطورية النمساوية - المجرية سوى عقدين من الزمن، وبالتالي لم يكن أحد سواء من عائلتي أو من أصدقائي أو حتى من معارفي قد هلّل للحرب التي اندلعت في العام ١٩٣٩ والأعوام التي لحقته، بل على العكس من ذلك، تمامًا، حيث لم نكد نخرج، بعد، من المعاناة التي تسللت في عظامنا من الآثار التي خلفتها الحرب العالمية الأولى. إلاّ أن الكثير من تصرفاتنا وتوجهاتنا كانت ترجع إلى الفترة قبل العام ١٩١٨؛ ذلك أن تأدية قسم اليمين العسكري أيام القيصر، ومفاهيم أخرى مثل «الشرف» و«أداء الواجب» كانت ماتزال تلعب دورًا كبيرًا. أما كلمات مثل «الوطن» و«أرض الآباء» فقد كانت هي الأخرى، تؤخذ بعين الجدية؛ ومن هنا، استخدم الديكتاتور النازي هذه المفاهيم كسلاح من أجل تعبئة شرائح أكبر من المجتمع.

لقد وصف الناشر الألماني، كارل غوستاف شتروم Carl Gustav Ströhm الوضع النفسي الذي كان سائدًا آنذاك، بالقول: «مثلما أساء ستالين استخدام الوطنية عند الروس من أجل توطيد دعائم النظام السوفياتي، إستغل هتلر، من جهته، الفضائل الشعبية... وهكذا، في الإمكان فهم كلمة أداء الواجب، التي استخدمت كثيرًا؛ فقد كانت المأساة تكمن في أن مئات الآلاف من النمساويين والملايين من الألمان شاركوا في الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٣٩ كردة فعل لمشاركة إخوانهم الكبار في الحرب العالمية الأولى العام ١٩١٤. وبالرغم من أن الطبقة الوسطى في مجتمع هتلر النازي لم تكن متحمسة، أساسًا، للحرب، إلاّ أن تلبية نداء أرض الآباء أطلق شعورًا قويا بالانخراط في الحرب. وهو الموقف الذي عبّر عنه، ذات مرة، المؤرخ ليبولد فون رانكه Leopold von Rankay بأنه «لوجه الله»، وهذا يعني أنه لايمكن إطلاق أحكام من دون معرفة مسبقة بهذه المنطلقات».

ومن وجهة نظر الحاضر، يبدو كل شيء جليا، ذلك أن الرايخ الألماني لم يكن أرض الآباء النمساويين، بل سيطرت، بعد العام ١٩٤٥، الفكرة الآتية، لأربعة عقود متتالية، ومن دون نقض، وهي

أن النمسا قد تمّ الانقضاض عليها واحتلالها في العام ١٩٣٨. وكانت هذه الإشارة اللغوية ذات فائدة كبرى للنمسا، ولكن ليس من المستحسن أن نشتق من هذا التفسير لومًا موجهًا، بأثر رجعي، إلى جنود الحرب العالمية الثانية. فلقد جاء الاعتراف الدولي بـ «ضم» النمسا، في العام ١٩٣٨، سريعًا؛ وحول الحلفاء المستقبليون ارسالياتهم، في السنة نفسها، في ڤيينا، إلى قنصليات. وإذا ماغضضنا الطرف عن المساعدة الملموسة للحفاظ على استقلال النمسا، لم يكن هناك، إذا ماقورن الأمر بالفترة اللاحقة، أي تشجيع، رسمي أو غير رسمي، للمقاومة، كما حصل في العام ١٩٥٦ في هنغاريا، وفي ربيع براغ في العام ١٩٦٨.

وبالطبع، لم يكن النمساويون الذين حاربوا في القوات المسلحة الألمانية مجرد عملاء خدموا قوة أجنبية بصورة انتهازية، أو بغية الربح الجشع، أو حتى عن عمى أيديولوجي، ولكنهم كانوا مواطنين قاموا بما تمليه عليهم التشريعات القانونية، ومافرضته قسوة الواقع السياسي عليهم، إضافة إلى مايمليه عليهم حفاظهم على البقاء؛ وبمعنى آخر، كانوا مواطنين اعتادوا أن يؤدوا واجباتهم، حتى لوجرى إجحاف بحقوقهم من نظام شديد التمجيد لنفسه. وإذا ماكان ثمة إجرام للنظام الهتلري، فهو أنه استطاع، بدهاء، تجيير قيم إنسانية تقليدية مثل الإخلاص وأداء الواجب والإخوة والشجاعة والاستعداد أو التضحية، وتوظيفها من أجل مطامحه الخاصة. وإذا ماسعى المرء، في أيامنا هذه، إلى اعتبار هذه الصفات مجرد موضة قديمة أكل الدهر عليها وشرب، أو أدار ظهره لها باعتبارها قيمًا «ثانوية»، فإنه، في المقابل، لايمكن الاستمرار من دونها، بغض النظر عن نظام الدولة أو نظام المجتمع الذي يحيا في إطاره. وفي مجتمعنا الغربي الذي تسوده الرفاهية، وتبدي الاتجاهات السياسية، جميعها، تذمرها منه، يشار، أكثر مما مضى، إلى أن هذه القيم ضرورية اجتماعيا ولايمكن رجمها لأنها استغلت، ذات مرة، بصورة بشعة.

إلى هذا وذاك، لايمكننا أن نتناسى حقيقة أن النمساويين والألمان كانوا، في الحرب العالمية الأولى، كذلك «أخوة في السلاح»، مثلما كان على الجانب الآخر، بريطانيا وفرنسا. وبقي أثر هذه الذكريات في الوجدان، ذلك أنه بقدر ماكان ثمة وجدان سياسي متّقد، فإنه كان أسيرًا لقناعة راسخة، سواء على الجبهة الألمانية أم النمساوية، بأن معاهدتي السلام في فرساي وسان جيرمان، اللتين توقفت، بموجبهما، الحرب العالمية الأولى، لم تكونا سوى إملاءات غير عادلة ومذلّة، وساد شعور عارم بأن إلغاءهما من المطالب المشروعة - وهي مبادئ تبنتها الأحزاب الديمقراطية، بمافيها أحزاب اليسار - التي استخدمت، من قبل النازيين، كأداة لخدمة أهدافهم الخاصة. ومما يجدر ذكره، هنا، أن الوحدات العسكرية ظلت، إلى حدما، ذات تركيبة إقليمية. وعلى سبيل المثال، تخندقت وحدات نمساوية حول ستالينغراد، كوحدة المشاة الرقم ٤٤ الفيناوية - وهى توأم الوحدة ٤٥ التي انخرطت في الخدمة فيها

ـ والتي تمّ سحقها هناك. وعلى الرغم من حظر تداول اسم النمسا، فقد استمر وجود الفرقة ٤٤ الموروثة من العهد الإمبراطوري. وعليه، يمكنني تصوّر ماكان يطلق عليه مفهوم «المصير المشترك» الذي هو أقرب مايكون إلى الوضع الوجداني السابق، بالرغم من الإشكالات التي أثارها.

لقد اشتبك الجيش في ساحات الوغى مع العدو الأجنبي، وكان مهيئًا، بصورة مسبقة منذ العهد القيصري، لإطاعة أوامر قادة الجيش. وفي هذا المجال، بالذات، ليس ثمة فروق جوهرية بين الجيش النمساوي والجيش البروسي (الألماني)، ولكن ليس في المجال السياسي. وبما أن الحرب قد اندلعت، فلم يكن ثمة مجال، في هذه اللحظة بالذات، للنقاش فيما إذا كان العدو الخارجي طيبًا أم شريرًا؛ ذلك أن قذائفه لم تميِّز النازي من غيره، وقنابله التي هبطت على المدن النمساوية والألمانية لم تميِّز، هي الأخرى، ما إذا كان ساكن المنزل أحد أنصار النظام أو أحد أعدائه.

على أنني أحترم، بعمق، قرار البعض، الذي انطلق من ضمير يقظ، وتجرأ، في العشرين من تموز (يوليو) ١٩٤٤، من خلال التضحية بحياته، على أن يتوجه إلى دفّة القيادة، بغية وقف الكارثة(*). أما بالنسبة لي، فلم أكن أمتلك، كضابط صغير، مثل هذه الإمكانية، بل كنت معارضًا لنظام لم يكن يعرف يومًا أي شكل من أشكال التعبير الشرعية، ولكنني لم أكن قادرًا على مواجهته، ولم أدّع ذلك إطلاقًا؛ فقد كانت عائلتي وأنا نأمل في انقشاع هذه السحابة السوداء يومًا ما. وحتى إشعار آخر، كنا نسعى، بدأب، للبقاء على قيد الحياة.

بيد أن الوقائع التاريخية نادرًا ماتنصف في تمييزها، بصورة مبسّطة، مابين مجرم حرب وضحية للنازية، ففي آذار (مارس) ١٩٨٨، تطرقت، علنًا، إلى هذه النقطة، وبيّنت، أنه إذا ماكان ثمة، بين النمساويين، ضحايا، في الحقبة النازية، فقد كان من بينهم مجرمون كذلك؛ وهي العبارة التي جنى منها رئيس الوزراء فرانتس فرانتسكي Franz Vranitzky، في وقت لاحق، الكثير من المديح على الصعيد الدولي. ولكنني أريد أن أضيف، هنا، إلى أن تشخيصي هذا أصاب الواقع المعاش، آنذاك، من دون دقة كبيرة؛ فبالإضافة إلى الضحايا والمجرمين، كانت الغالبية الساحقة هي التي لاتنتمي إلى هؤلاء أو أولئك، وبالتالي ليس ثمة من مبرر لأن يتملك المرء شعور بالفخر أو بنقيضه. وبالطبع، لايمكن أن يؤخذ هذا الكلام على أنه ينطوي، بالضرورة، على اعتذار ما، وإنما هو بمثابة توضيح، ذلك أننا لم نكن قادرين على الخلاص من الظروف التي أملتها علينا قوة طاغية وكلية الجبروت.

وبالإمكان، طبعًا، تبسيط الأمور، والذهاب أبعد من ذلك، وخصوصًا في إطار المناقشات التي تفتقت في أذهان الكثيرين حول ماضيّ العسكري. فقد أعرب روزنباوم في كتابه الذي جرت الإشارة إليه في غير موضع، عن اعتقاده، في صراحة عارية، بشأن السبب الجوهري لاعتباري مع آخرين

(*) في إشارة إلى محاولة اغتيال هتلر (المترجم).

غيري، «مجرمي حرب»، وهو أنني كنت ألخص الوضع القائم في تقاريري بصورة دقيقة، أو لأنني ـ بصفتي مترجمًا ـ بلّغت عن نشاطات الثوار في منطقة معينة وبالشكل المطلوب، فترتب عليه إصدار أوامر للرد، تسبّبت في مقتل مدنيين وإحراق قرى، إلخ. أما برونفمان، فقد أشار بأسلوبه المباشر الذي لايخلو من فجاجة، استنادًا إلى ماذكر أعلاه، إلى أن فالدهايم «كان، في المفرق والجملة، جزءًا من الماكينة النازية السفاحة».

وإذا ماشاء المرء أن يستحضر في ذهنه الخيارات التي ينطوي هذا المنطق عليها، فسيجد أن الإمكانية الوحيدة المتاحة لضابط في منصبي هي أن يتنصل من هذه التهمة. والتنصل، حسب هذا الرأي، يتم بأن يدّعي المرء أنه قدّم معلومات خاطئة عن عمد، أو أقدم بمعنى آخر، بالمعنى العسكري، على القيام بعمل تخريبي، وبهذا، وبالتالي، سواء كان المرء مجرم حرب أو مكافحًا، فإنه لايقود، في مثل هذه الحال، سوى إلى الظلال. ولكنني، هنا، أترك الأمر للقارئ ليقدر ما إذا كان هذا هو آخر مطاف الحكمة.

مع ذلك، لابد من طرح السؤال حول ماإذا كان في إمكاننا تحمل مسؤولية موقف كهذا، وماإذا كان ذلك ينطوي على مواقف جبانة أو جائرة، كي لا نلجأ للفرار إلى معسكر العدو. وينبغي القول، إنني إذا ماسربت أخبارًا مضللة عن التحركات المعادية، لم أكن غامرت برأسي فحسب، بل كنت قد وضعت حياة زملائي في موضع الخطر أيضًا. وهذا، على أي حال، ليس موقفًا أخلاقيا يمكن، بسهولة، اختراع مسوّغات له، بل إن طامة مأزقنا كانت كامنة في غياب أية علائم واضحة ومقنعة للاتجاه الذي علينا أن نختطه. أما مشاكل مايسمى بـ «التغلب على الماضي» Vergangen heitsbewältigung، فتبدو لي أنها تقع، بالضبط، في إطار التسليم، بخفة، بالأمر الواقع، أي أن نتسلح بالمعايير الأخلاقية الحالية، باعتبارها صالحة، كذلك، للحكم على الأوضاع السابقة.

إن عبارة «التغلب على الماضي»، المؤلفة، بالألمانية، من ٢٥ حرفًا، تحمل، في ثناياها، نواة التناقض؛ فهي، بالشكل الذي تطرح به، توحي بأن كل فرد، في أغلب الظن، تتلبسه ذكريات وتصورات وتوقعات مختلفة، ولكنه لايستطيع، في وقت لاحق، قهر الماضي، فهل يستطيع أن يحول دون وقوع الجرائم، وكأنها شيء لم يكن، ويهب الحياة، من جديد، للضحايا؟

لاريب في أن ثمة قدرًا من التحليل النفسي يكمن، بصورة أو بأخرى، في عبارة «التغلب على الماضي»؛ إذ يحاول كلّ منا، بطريقته الخاصة، كبت مايثقل كاهله، وعليه، في خاتمة المطاف، أن يبوح به في العلن. ومما لاجدال فيه أن أحداث الحرب كانت مفزعة وتركت فينا آثارًا عميقة، ولكننا، في المقابل، لانشعر بتأنيب الضمير الجمعي، لأن هذا المفهوم أمر في منتهى الغرابة، بل يخدم، من جانب آخر، في حجب الحقائق أكثر مما يخدم في الكشف عن جدلية العلاقة بين الأشياء.

ماهو أكيد، أن كل فرد منّا استوعب عبراً كافية من التجارب التي مررنا بها في تلك السنوات. أما الدرس الذي استخلصته أنا شخصيا فهو القناعة بأن الحروب - حتى تلك التي تندلع لاعتبارات عقائدية - لاتستطيع أن تتصدى للمشاكل التي ينوء العالم بها. وقد أتاحت الحرب العالمية الثانية الفرصة لنا كي نأخذ درساً على الطبيعة من الأهوال التي سببتها، والتي لايمكنها، بحال، أن تتلاءم مع التصورات الرومانسية للمجد والاستقامة، التي ترعرع أجدادنا في ظلها حتى قبل اكتشاف القنبلة الذرية. وعليه، فإنني لم أكن، في يوم ما،، نازيا، ولم أتراجع، حتى بعد الحرب، عن أي من مواقفي السابقة، بل لم أدخر جهداً في الكفاح من أجل الاستعداد للحوار في مواجهة الجمود العقائدي - الذي يوصم، اليوم، بالأصولية - بجميع أشكاله السياسية والأيديولوجية؛ إذ لاتوجد عقيدة شاملة تبزّ ماعداها من العقائد الأخرى. وعندما تصبح عقائديا فإنك لاتستطيع أن تكون منصفًا في تعاطيك مع المشاكل المختلفة التي يفرزها تنوع الفكر البشري. ومن هذا المنطلق، كانت مهنة الدبلوماسية، بالنسبة لي، تستجيب، بعمق، إلى روح القيم الدينية ذات الطابع العالمي لنشأتي الأولى، ممزوجة بتاريخ موطني النمسا، وبخبرتي لعقود مضت في العمل الدبلوماسي؛ وهي المهنة التي ظلت، بالنسبة لي، خياراً لامحيد عنه.

ومرة أخرى، يبدي البعض اعتراضًا على أن مفهومي هذا يفتقر، في وجه من الوجوه، إلى عنصر البطولة وإلى غياب الرؤية. لكنني بقيت طوال حياتي أمينًا للسياسة الواقعية، حيث رأينا بأعيننا كيف استطاع فرد واحد بجبروته أن يسبب البلاء ويجلب الدمار للملايين من البشر، لأنه كان يبشّر بحلول نهائية. وعليه، فإن العبرة التي استخلصتها من ذلك كله، وخصوصاً في إطار عملي، بعد ذلك، في قمة المنظمة الدولية، إن غاية الأمم المتحدة ليست ابتغاء سعادة البشر من خلال فرضها لـ «نظام عالمي جديد»، فذلك يبقى خارج حدود المعقول، أما إذا كرست غايتها في استغلال كل سانحة، ولو كانت في البداية لاتبشر بالكثير، للانفتاح على الأفكار المختلفة، وألاّ تقلل من قيمة الممكن بانتظار ماينبغي أن يكون، فذلك هو المنى، وهو ماحاولت أن أكرس جهدي في خدمته.

وإذا ماعدنا، مرة أخرى، إلى سنوات الحرب، فإنني أود الإشارة إلى أن الإجازات المتكررة التي حصلت عليها، لأسباب صحية، كان الحافز لي هو استغلالها من أجل إنهاء دراستي وإنجاز الأطروحة. وهكذا، تخرجت في العام ١٩٤٤ من جامعة ڤيينا بدرجة دكتور في القانون. على أن البعض حاول، بعد الانتخابات الرئاسية، استغلال أطروحتي في الحملة عليّ، وهذا دليل آخر على الجهل المطبق لمعطيات العام ١٩٤٤: لقد كان المشرف على أطروحتي هو البروفسور الفريد فون فردروس Alfred von Verdross، الذي كان من المغضوب عليهم من قبل النظام النازي، حيث لم يسمح له أن يمارس مهنة التدريس إلاّ على نطاق محدود؛ وكان الموضوع الذي كلفني به يدور عن كاتب

سياسي يدعى قسطنطين فرانتس Kistantin Frantz أحد خصوم بسمارك في القرن التاسع عشر، والذي أعرب عن رأيه في العام ١٨٦٠، كاتحادي، بضم النمسا إلى الاتحاد الألماني ولكن بمواجهة الهيمنة البروسية، وفي عصره، أيضًا، كانت اللوكسمبورغ في إطار الاتحاد الألماني، وهو ما أوردته في أطروحتي. وقد حاول جاك بوس Jacques Poos - وهو من الاشتراكيين في اللوكسمبورغ - أن يصطاد في الماء العكر، وأن يستغل هذه الملاحظة، في وقت لاحق، ضدي. وهذا يعني، بوضوح، فهم بوس الخاطئ لمبدأ فرانتس. ذلك أن التأويلات التي تشير إلى أنني طالبت في أطروحتي، في العام ١٩٤٤، بضم دول البنيلوكس وسويسرا إلى الدولة الألمانية الكبرى ليس لها أي أساس من الصحة.

كان لدراستي تأثير حاسم على حياتي ولكن في منحى آخر: لقد تعرفت في أروقة الجامعة، في خلال إجازة دراسية، على زوجتي، حيث عقدنا قراننا في آب (أغسطس) ١٩٤٤، وكان زواجًا كنسيا كاثوليكيا. وفي الوقت الذي كان فيه النظام الهتلري في قمة يأسه، قام بـ «حرب شاملة»، ليس على المستوى الأيديولوجي فحسب، وإنما بإرهاب الدولة البوليسي أيضًا، حيث وضع كل شخص يعترف، علنًا، بالكنيسة موضع شك. ولم تخلُ رحلة شهر العسل من بعض المواقف الدراماتيكية؛ ففي ذلك الوقت الذي بدأت فيه الغارات الجوية على فيينا ومحيطها، اضطر القطار القادم عبر مارياتسيل Mariazell إلى التوقف، من جراء غارة جوية، وقضينا ساعات طويلة في أحد الملاجئ.

في ربيع العام ١٩٤٥، نُقلت من مقر قيادة الجيش إلى وحدة كانت متمركزة في مدينة تريست Triest. وفيما بعد، جرت حياكة الأساطير والشائعات، في هذا الشأن، حيث أشيع عن قيامي باتصالات مع الجانب البريطاني كمبعوث للجنرال لور. ويؤسفني، مرة أخرى، هنا، أن أنقض ذلك؛ إذ لم يكن لنقلي أي تأثير على مجرى الأحداث التاريخية العالمية، بل العكس من ذلك، إذ لم أستطع أن ألتحق بوحدتي التي كانت محاصرة من قبل قوات تيتو، وقضيت ردحًا قصيرًا من الزمن مع فلول وحدة أخرى، كانت في غابة شماليّ تريست حتى نهاية الحرب. وجرى نقلنا في شاحنات عسكرية، مع جنود آخرين، من ترفيس Tarvis إلى الحدود النمساوية. وفي كيرنتن كانت القوات البريطانية القادمة من إيطاليا قد تمركزت للتو، في تلك المنطقة، حيث انتهى بنا المطاف إلى اللحاق بآخر قطار باتجاه الشمال بعدما تجاوزنا نفق التورن Tauerntunhel، فيما كان الجنود الأمريكيون ينتظرون القادمين على الطرف الآخر. وهكذا، شكّلنا طابورًا طويلاً من الأسرى المدنيين والعسكريين، من دون حراسة تذكر. وبما أنني كنت قد نصحت زوجتي بمغادرة فيينا بحثًا عن الأمان في مكان آخر، فقد وجدت، من جانبها، مأوى في مدينة رمزاو Ramsau التابعة لمقاطعة شتايرمارك العلياObersteirmark ، الذي لم يكن، بحال، بعيدًا عن متناولي. ولماكنت، شخصيا، لا أجد أي مبرر للذهاب إلى معسكر اعتقال، بعد

خدمة عسكرية إجبارية استمرت ستة أعوام، فقد ودّعت زملائي، واختفيت عن الأنظار بعد أن خيّم الظلام، وأطلقت ساقيّ للريح، حتى بلغت مدينة شلادمينغ Schladming.

كانت منطقة إنستال Ennstal، حينذاك، منطقة منزوعة السلاح، وكانت فلول الجنود الألمان تتراجع في الاتجاه المعاكس، هاربة من وجه الجحافل الروسية على هذا المحور. ولكن، من الجهة الأخرى، كان ثمة رتل من الدبابات الأمريكية يتقدم من الشمال عند بلدة زلتسال Selzthal قبل أن يصل الجنود الروس القادمون من الشرق. وكان من حسن طالعنا جميعًا أن تغدو المنطقة، لبعض الوقت، منطقة نفوذ أمريكية. أما على الصعيد الشخصي، فقد رزقنا، زوجتي وأنا، بطفلة، وهي ابنتي ليزلوته Liselotte، في الوقت الذي انطوت فيه صفحة الحرب.

وفي الختام. لقد تجشمنا عبء النظام البغيض، وعبء الحرب عديمة الجدوى بملايين الضحايا، سواء على جبهات القتال، أو في الغارات الجوية أو حتى في معسكرات الاعتقال. ويخطئ مَنْ يتصور أن في قدرته تجاوز هذه الأعباء بسهولة. إلاّ أننا عقدنا العزم على التطلع إلى الأمام، وإدارة الظهر للأهوال التي خلفتها تلك الحقبة، من أجل العمل على تحقيق مستقبل أفضل، شعاره السلام بعيدًا عن الضغائن المتبادلة التي لاتثمر سوى لغة الحرب والقتل.

إنني لا أنسى ماحييت المشاعر التي داعبت خيالي، آنذاك، بأنني أصبحت حرا، وأن أبدأ من جديد، مع آخرين يحدوهم الأمل، في مواجهة تحديات المرحلة. كان الإدراك قاسيًا بأننا خسرنا سنوات عديدة في حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل، ليس، فقط، سنوات تخرّج وفرصة عمل، بل، أيضًا، سنوات التمتع بالحياة، وهي، جميعها، كانت، بالنسبة لنا، أولويات ينبغي اللحاق بها. لقد كنا على استعداد للتضحية من أجل مستقبل أفضل في عالم آمن وخالٍ من الملاحقات والشبهات والتجسس والضغط واليأس. وكانت الفرصة سانحة لإعادة انبعاث النمسا من جديد، بعد أن أزالها هتلر، على مدى سبعة أعوام، من الخارطة. أما السلام والعدالة والحرية، فلم تكن كلمات جوفاء، بل كانت، بالأحرى، مزايا نبيلة.

في هذا الوقت بالذات، استدعيت ثانية للالتحاق بالجيش، ولكن هذه المرة بالتنسيق مع قوة الاحتلال، بعد أن دعا رؤساء البلديات، في الثامن من أيار (مايو) ١٩٤٥، جميع الجنود السابقين لتسجيل أسمائهم، ومَنْ يتخلف عن القيام بذلك أو يأوي عناصر عسكرية غير مسجلة يتعرض للعقاب، وتسحب منه بطاقة التموين. وعليه، ذهبت إلى مركز التجمع في أحد الوديان، كي أُجرّد من السلاح، وأمنح أوراقًا من قوة الاحتلال تقضي بإعفائي من الخدمة العسكرية؛ لكن الرحلة انطوت على جولة طويلة وإجبارية. فبعد أن جرى شحننا من قبل الأمريكيين إلى باد تولتس Bad Tölz، قضينا بضعة أسابيع في معسكر بالقرب من مستنقع، وتُركنا في العراء، بلا خيام ولا تموين. وكنا نعلم جيدًا أن

ليس ثمة أحد في منطقة الاحتلال السوفياتي أطلق سراحه. وكانت الإجراءات تنصبّ، في الأساس، على معرفة مكان الإقامة، حيث أبرزت عنوان صديق لي يسكن في سولباد هال Solbad Hall، كـان، في الواقع، قد استضافني لعدة أيام، ومن هناك تابعت عودتي، بعد توقفات متكررة، إلى البيت.

وكما ذكرت سابقًا، كان محل إقامتي، في بادئ الأمر، مدينة رمزاو، ومن ثم مدينة هاغ Haag في مقاطعة النمسا العليا، حيث عثرت أختي على مسكن لزوجتي، ولكن ليس في مركز المدينة، بل في محيطها الريفي، وبالتحديد في قرية صغيرة تدعى غيبيرغ Gebirge التي تبعد ثلاثة كيلومترات عن المركز. وكان الوضع التمويني هناك أفضل مما هو عليه في مناطق أخرى في البلاد. وبالطبع، لم يكن مسكننا مستقلا، بل سكنًا لدى إحدى العائلات الفلاحية، وهي عائلة كورنتنرز Korntners، التي كانت على استعداد لاستقبالنا، حيث أخلت لنا غرفتها الخاصة، بالرغم من عدد أطفالها الأحد عشر، وأن تهيئ لنا الطعام من دون مقابل. ولابد لي من القول، هنا، إنني لم أر في حياتي كلها ذلك الاستعداد للعون العفوي كما رأيته في الأيام السالفة تلك.

في خريف العام ١٩٤٥، سافرت، للمرة الأولى، إلى ڤيينا. وبالطبع لم يكن الأمر سهلاً، إذ كان ينبغي على المرء أن يعبر إلى المنطقة الروسية بواسطة قارب في الضفة الأخرى من نهر الدانوب، ومن ثم يتابع رحلته من سانت فالنتين St. Valentin في القطار. ولم أكن، حتى ذلك الوقت، أملك أيّ دلالة على بقاء الوالدين القاطنين في بادن على قيد الحياة. وعندما اقتربت حثيثًا نحو البيت - الذي كان قد تضرر بشكل كبير، من جراء سقوط قنبلتين بالقرب منه أسفرتا عن تصدعات عميقة في جدرانه وتحطيم زجاج نوافذه جميعها - اختلطت مشاعري، وخصوصًا بعد رؤيتي للجنود الروس المقيمين فيه، بالنظر إلى أنّ بادن كانت مقرًا للقيادة الروسية، وترددت، في البدء، في فتح بوابة الحديقة. وقرعت، بشدة، الباب الداخلي للمنزل. إلاّ أن أحدًا لم يجب فازداد قلقي، وتزايدت معه طرقاتي ونداءاتي المخنوقة. وفجأة، ظهرت ملامح شبح يجر نفسه جرا، فتأملت الوجه للحظة: لقد كان والدي وخلفه مباشرة تبيّنت وجه أمي. لقد كان حدثًا لاينسى وسعادة لاتوصف، أن أرى الوالدين وهما على قيد الحياة، يتمتعان، إلى حد ما، بصحة جيدة.

وبعد أن انشرح صدري وزالت الغمة، بالاطمئنان على والديّ، انطلقت عائدًا إلى زوجتي في النمسا العليا؛ ولم تكن رحلة العودة هذه إلاّ بمثابة مغامرة. فلقد كان في حوزتي، كوثيقة سفر، ورقة التسريح الأمريكية. وعندما بلغت ماوتهاوزن، تركني كابتن المخفر الروسي وشأني كي أتابع مسيرتي، ولكن زميله الأمريكي، على الشاطئ الآخر من الدانوب، وهو كابتن متذمر بطبعه، لم يكن راضيًا عن وثائقي، واحتج على النسخة التي بحوزتي من كتاب التسريح، ولم يسمح لي، بأي حال، بالدخول إلى المنطقة التي تخضع للسيطرة الأمريكية إلاّ بورقة التسريح الأصلية. وهكذا، ظللت جالسًا في العبّارة،

وهي تمضي، جيئة وذهاباً. وخشيت أن أقضي الليل على هذه الصورة، فازددت تصميماً على الدخول حتى انفجر في وجهي الأمريكي وقال: «إلى جهنم وبئس المصير، انصرف»!. وهكذا، سمحوا لي بالعودة، من جديد، إلى الغرب الذهبي، من أجل إحضار الزوجة والطفلة إلى بادن، التي كان من المفترض بلوغها عن طريق سالزبورغ، حيث كانت تنظّم هناك رحلات منتظمة للنازحين في عربات قطار، كانت مخصصة، في الأساس، لنقل الماشية. وهكذا قضينا ثلاثة أيام بلياليها في إحدى العربات المكتظة بالناس، وقوفاً، في الغالب، مع طفل يصرخ جوعاً.

ومهما كان الأمر، فقد كنت سجلت نفسي، خلال الحرب، كمرشح لمنصب القاضي. وعليه فقد التحقت، الآن، بالخدمة في محكمة بادن المحلية، بعد أن استقر بنا المطاف في السكن في منزل والديّ. وقد كان الشق الأكبر من واجبي الوظيفي قائماً على الدور المفزع، وهو كتابة التقارير في مشرحة الموتى، حيث كان الفلاحون يصطدمون، في الغابات حول بادن وبيرندورف Berndorf، في الغالب، بجثث ضحايا جناة السلب، بينما كان الحكم، في العادة، يسجّل ضد «مجهول».

ولكنني، من جهة أخرى، لم أتخل، مطلقاً، عن فكرة الالتحاق بالسلك الدبلوماسي. ولما كان تقديم الطلب في ديوان وزارة الخارجية يتم بدون تعقيدات كبيرة، فقد بكّرت في الاستيقاظ، كي ألحق بالترام الذي لاينطلق باتجاه فيينا من بادن، بل من مودلينغ Mödling، الأمر الذي اضطرني إلى السير على الأقدام. وفي العاصمة، استعرت دراجة هوائية من أحد الأصدقاء وذهبت إلى ديوان الخارجية من أجل طلب الوظيفة. وقد وصف فريتس مولدن Fritz Molden، الذي كان يشغل منصب سكرتير في الوزارة هذا المشهد بقوله: «في يوم ما، قرع باب غرفة الاستقبال في الوزارة شاب نحيل القوام يلبس البنطال القصير والجاكيت الأخضر (*)، حاملاً بيده مقود الدراجة، وهي طريقة كانت سائدة، آنذاك، من أجل الحيلولة دون سرقة الدراجات، من جراء ظاهرة العوز التي كانت من مخلفات الحرب، وكان الظفر بإحدى الدراجات، يومها، يُعدّ صيداً ثميناً». وفي لحظات معدودة، بعث بي إلى مدير شؤون المستخدمين الدكتور فينترشتاين Winterstein.

ولم تمض سوى أسابيع معدودة حتى استدعاني المدير العام في وزارة الخارجية، الدكتور هينريخ فيلدنر Heinrich Wildner لمقابلته، حيث تأملني، في سحنة شديدة القلق، وقال: «لقد تمّ فرزك للالتحاق بوزير الخارجية. أتعتقد أنك كفء لذلك؟»، واستطرد في القول: «إن السيد غروبر Gruber صعب المراس، ويكفي أنني أحذرك». وبالفعل، فقد كانت شخصية وزير الخارجية بالنسبة إلى الكثير من الدبلوماسيين شخصية ديناميكية وذات مهابة. أما بالنسبة إليّ، شخصيا، فقد استطعت التفاهم مع

(*) وهو، بالمناسبة، اللباس الشعبي النمساوي (المترجم).

الوزير، وكنت أقدّر، بصورة عالية، شخصيته الجدية والمستقيمة. وكان لهذه الشخصية المتوثبة أثر كبير على قوى الاحتلال، التي كانت تكنّ له الاحترام والتقدير. وإن النمسا مدينة بالامتنان لهذا الرجل، الذي وافاه الأجل في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥، بعد أن أمضى عقوداً عدة في خدمة السياسة النمساوية.

لقد كان لزاماً عليّ، في سياق تقديمي طلب الحصول على وظيفة في وزارة الخارجية، أن أُقدم سيرة حياتي الذاتية؛ فلو كنت أريد التستر على شيء ما في حياتي لتسترت عليه منذ ذلك الحين، ولكن لم يكن لدي ثمة ما أخفيه، ليس في ذلك الوقت فحسب، بل اليوم أيضاً. ويمكن للمرء أن يستقي كل المعلومات المطلوبة من ملفي الشخصي(*). كما قام الوزير غروبر، بنفسه، وبما يمليه واجبه عليه بفحص وثائقي من قبل وزارة الداخلية النمساوية ومن مراكز الاحتلال الأمريكية المختصة، ولم يُبلّغ من هاتين الجهتين أي اعتراض يُذكر. وماهو مؤكد، أن السيرة الذاتية لحياتي التي تقدمت بها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥، احتوت على مواقع خدمتي العسكرية في كل من فرنسا وروسيا والبلقان.

بالرغم من ذلك، لم تكن ثمة تهمة وجهت ضدي أكثر قسوة من تلك التي تشير إلى أنني قدمت معلومات خاطئة عن ماضيّ العسكري. أما مايدّعى أنني قد تسترت عليه، فإن نقادي ليسوا متفقين في الرأي حوله، ولكنهم، جميعاً، كانوا ذوي رأي موحد في تهمة واحدة وهي أنني كذبت. وبالفعل، فقد كانت الفرضية التي انطلق المؤتمر اليهودي العالمي منها في حملته عليّ تشير، من بين أمور أخرى، إلى أن الشخص الذي كان يبذل جهداً كبيراً في التستر على ماضيه، لابد أنه يحاول تغطية أمر ما. ويجري الحديث، هنا، عن «أكبر عملية تستر شهدتها العصور الحديثة»؛ فهؤلاء الذين يفخرون بعقلانيتهم سقطوا فريسة سهلة لنظريات التآمر الغربية، حين قاموا بتسمية أكثر من نصف دزينة من الدول التي ساعدتني على إخفاء ماضيّ الغامض، وطلبت مني، لقاء ذلك، دفع الفاتورة، وإنْ إلى حين.

على أنني أعرف، تماماً، أنه من الصعب مجابهة نتاج خيال نشط بحقائق ساطعة، ذلك أن الحقيقة كما هي غالباً، وفي هذه الحالة كذلك، لايمكن إيجاد مسوغات لها بسهولة، وهي أنْ ليس لديّ ما أتستر عليه ليس في وقت خدمتي في منطقة البلقان فحسب، بل في وقت خدمتي العسكرية عموماً كذلك. وكما ذكرت للتو، فقد ضمّنت ذلك كله في السيرة الذاتية لحياتي العام ١٩٤٥. وفي هذا الخصوص، أقتبس مثالاً آخر، لم يمض عليه وقت طويل؛ فقبل بضعة شهور من بدء الحملة ضدي،

(*) هذا الملف اختفى، بصورة متعمدة، خلال الحملة الانتخابية الرئاسية، واتهمت بإخفائه، حتى ظهر، بعد فترة قصيرة، محفوظاً في الخزانة الحديدية لأحد كبار الموظفين في وزارة الخارجية، وهذا هو الوجه الآخر للعملة.

وتحديداً في العام ١٩٨٥، قدمت وصفًا تفصيليا عن فترة خدمتي كضابط ارتباط للإيطاليين على جبهة البلقان في العامين ١٩٤٢ و ١٩٤٣. فلو أنني استشعرت، حينها، أي رادع عن التحدث عن هذه الجبهة، حيث يكمن فيها ذلك اللغز المحيّر، لقمت بإخفاء الدليل. بيد أن الملفات جميعها التي استند إليها، فيما بعد، المؤتمر اليهودي العالمي، كأساس للاتهامات، كانت مفتوحة أمام الجميع، منذ وقت طويل، في الإرشيف القومي النمساوي، ولكنها لم تكن موضع اهتمام أحد، ولم يحمّلني أحد، يومًا، المسؤولية عن ذلك، لأنني كنت مقتنعًا ومازلت من حقيقة أن فترة خدمتي العسكرية لاتستحق أي أهتمام يذكر، وبالتالي، لم أكن مرجعًا في شأن تقرير الحرب. بل عندما يوجه إليّ سؤال عن أحداث الحرب التي عاصرتها، عن كثب، كان أول مايجول في خاطري هو إصابتي، فلو تصرفت بصورة أخرى، ورويت، في كل سانحة، حكايا عن تلك الفترة، فلابد أن يبدي البعض، الذي سخر من ذاكرة فالدهايم المثقوبة، استياءه من ذلك الدبلوماسي النمساوي السابح في الأحلام عن ذكريات الحرب.

والحق، أن ثمة خطأ وقعت به عن غير قصد، بل أؤنب نفسي عليه، لأنه ربما ساعد المتأمل السطحي بإعطائه الانطباع بأنني صمت متعمداً عن فترات محددة من ماضيّ. وهذا اللوم يستند إلى عبارات وردت في كتابين هما: «أصعب مهنة في العالم» Der schwiergste Job der Welt و «في القصر الزجاجي للسياسة الدولية» Im Glaspalast der Weltpolitik. ويستدل من عنواني هذين الكتابين أنهما لايبحثان في مذكرات أو في سيرة ذاتية، ولكنهما يبحثان عن تجربتي كأمين عام للأمم المتحدة. أما السيرة الذاتية الواردة في كل منهما فكانت المهمة محددة بأن يطلّع القارئ، عن كثب، على شخصية فالدهايم. وفي مقدمة أحد الكتابين، يمكننا أن نقرأ، مايلي: «من دون ادعاء بالكمال، أردت أن أصف التطورات التي طبعت حياتي، والأحداث التي أعتقد أن لها معنى في مجرى التاريخ».

نُشر الكتاب الأول، في طبعته الفرنسية، في العام ١٩٧٣ تحت عنوان «مهنة فريدة في العالم»، بعد فترة وجيزة من تسلمي منصب الأمين العام للأمم المتحدة. وكان منشأ الفكرة قد نبع من أحد دور النشر الفرنسية، التي تبادلت معي الرأي في ما إذا كنت راغبًا في تأليف كتاب بمشاركة أحد الصحافيين حول تجاربي كأعلى مسؤول في القمة الدولية. وكمساعدة من دار النشر اقترح عليّ الصحافي الشهير أريك رولو Eric Rouleau، الذي كان يكتب، بصورة منتظمة، مقالات عن الشرق الأوسط في جريدة «لوموند» Le Monde؛ وهو، كيهودي، كان يبدي الكثير من التفهم للأماني الفلسطينية، وكان يُعدّ، في صحيفته، أحد أهم الخبراء في الشؤون العربية، ولم يكن بمحض الصدفة أن تنتدبه الحكومة الفرنسية، بعد ذلك بسنوات، كسفير لبلاده في تونس، في الوقت الذي انتقل المقر الرئيسي للجامعة العربية من القاهرة إلى العاصمة التونسية. وعليه، وافقت على اقتراح دار النشر، وبدأنا التعاون، رولو وأنا، في إنجاز الكتاب، الذي ترجم إلى الألمانية، فيما بعد، ونُشر تحت عنوان

«أصعب مهنة في التاريخ». ولما كان رولو يعلم أنني، في الأصل، أتحدر من عائلة معروفة بعدائها للنازية، فكان عليّ أن أخفف ما استطعت إلى ذلك سبيلاً من اندفاعه في تقديمي للقارئ كمكافح ضد النازية، الذي لم أدّعه لنفسي يومًا ما. ولكنني، في المقابل، تطرقت إلى إصابتي التي عانيتها في الحرب في شتاء ١٩٤١ ـ ١٩٤٢، وذكرت السبب الذي لم أعد من أجله صالحًا للخدمة العسكرية على الجبهة، ولم يكن بالمستطاع ضمي للوحدات المقاتلة ثانية، ذلك أن إصابتي في الساق تسببت، إلى حد كبير، في إعاقتي عن السير. ولكن صياغة رولو لهذا المقطع قد أشاعت إنطباعًا خاطئًا وكأنني قد «فصلت» من الجيش. وتناقل هذه العبارة العديد ممن تصدوا، فيما بعد، إلى كتابة سيرتي الذاتية، ذلك أن مؤلفًا ما كان يقتبس، من دون تدقيق، العبارات التي أوردها آخر قبله. أما خطئي فهو بكمن، بالضبط، في أنني لم أعط الأمر معنى كبيرًا، ولم أراجع النص، بصورة دقيقة، ولم أقم بتصحيحه.

وعندما ظهرت، بعد سنوات لاحقة، الطبعة الألمانية للكتاب بعنوان «في القصر الزجاجي للسياسة الدولية»، وردت العبارة بصورة دقيقة تمامًا: «أنني استدعيت بعد إجازة دراسية، وبعد أن شفيت ساقي، إلى الخدمة في الفرقة العسكرية. وقبل نهاية الحرب، بفترة قصيرة، كنت موجودًا بالقرب من تريـــســت».(*) أما الطبعة الإنجليزية التي ظهرت تحت عنوان «في بؤرة العاصفة»، عن دار نشر «وايدنفلد ـ نيكلسون» Weidenfeld & Nicolson في لندن، فقد جرى اختصارها، طبقًا لرغبة الناشر الملحّة. وبرزت الفروق، جلية وبادية للعيان، في الصياغات، نتيجة لهذا الاختصار، في فقرات عدة؛ فنقرأ مثلاً، أنني «كنت معفى من خدمات متنوعة في الجبهة»، فانطوت كلمة «معفى» على إلتباسات وأنتجت مغالطات، لم تكن مقصودة، ويمكن تبيانها من حقيقة أن الطبعة الألمانية للكتاب ظهرت قبل الطبعة الإنجليزية في الأسواق، أولاً؛ ثم أنه لم يكن لي أي دور في الاختصارات التي ظهرت في الطبعة الإنجليزية، ثانيًا، وهو ما أشارت إليه محررة الكتاب. وإذا ماكان ثمة تقصير Unterlassung، في هذا الشأن، فإنه كان خارجًا عن إرادتي، وعرّضني، في مابعد، إلى التهمة القاسية وغير القابلة للمحو، بالقول إنني تغافلت، حتى اليوم، عن ذكر الحقيقة كي أتستر على ماضيّ العسكري.

وبالطبع، إنني نادم، اليوم، على إغفال التوثيق والوصف الدقيقين لهذه السنوات، التي أثارت، بصورة غير متوقعة، الانتباه الشديد إليها. والأمر ذاته ينطبق على مراسلاتي مع النائب في الكونغرس الأمريكي، ستيفان سولارز، الذي بعث إليّ، في العام ١٩٨٠، برسالة أشار فيها إلى مقال نشرته مجلة «نيو ريبلك» الأمريكية، ينطوي على تلميحات غامضة بأنني كنت عضوًا نشطًا في «حركة الشـبيبة النازية». وبما أنني لم أطّلع على هذا المقال فقد أراد سولارز أن يستعلم مني، بنبرة استجوابية، في أي وحدات خدمت في الجيش الألماني في الفترة بين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥. ولكي أجد تفهمًا

(*) Im Glaspalast der Weltpolitik, Econ, Düsseldorf & Wien, 1985, P.42

אגודת הרבנים דארצות הברית וקנדה
THE UNION OF ORTHODOX RABBIS
OF THE UNITED STATES AND CANADA
430 SOUTH BURNSIDE AVENUE • LOS ANGELES, CALIFORNIA 90036
Phone 930-9292

OFFICE OF VICE-PRESIDENT
WEST COAST REGION

August 26, 1981

Hon. Justice William P. Clark
Deputy Secretary of State
U. S. Department of State
Washington, D.C. 20520

Dear Justice Clark:

It has come to my attention that Congressman Stephen Solarz of New York has urged President Reagan to seek replacement for Secretary General Waldheim when his term expires.

I am privileged to know personally the Secretary General and met with him on July 22 at the United Nations to review with him various humanitarian and current issues. For this reason, permit me to share with you my opinion of him which dissents from that expressed and circulated by Congressman Solarz.

The quiet diplomacy approach embraced by the Reagan Administration is the course of action pursued by Dr. Waldheim in the complex problems to lessen and to assuage human sufferings and torture witnessed today in many parts of the world. However, we must recognize that this is an area where not enough can be done and we can only hope that mankind will rise one day to remove the existing tyranny. Therefore, I believe that the results earned by Dr. Waldheim in this area deserve appreciation.

There can be no replacement for a man who gained all the experience through the years as Secretary General of the United Nations. He was able to deal impartially, as is incumbent upon his high office, with the most conflicting and explosive issues besetting the international community. The nature of the position of the Secretary General inherently has limitations and obviates clear-cut results.

There are many Jewish leaders in the United States and abroad who are in agreement with the expressed view contained herein.

رسالة تشرح خلفية تساؤلات السيد ستيفان سولارتي من عام ١٩٨١

في الرد على سولارز، توجب عليّ العودة، سريعًا، إلى الخصومة المنهكة التي استمرت لسنوات عدة بيني كأمين عام للأمم المتحدة وبين وجهاء الجالية اليهودية الأمريكية، وخصوصًا في نيويورك، التي كانت ترى في قرارات المنظمة الدولية في شأن منطقة الشرق الأوسط، وسياستي تجاهها ـ التي كنت أبذل جهدًا مكثفًا كي تكون عادلة ومتوازنة ـ تحديًا سافرًا للأمن الإسرائيلي وإدانة لسياسة الإحتلال الإسرائيلي. أما سولارز، الذي كان ممثل منطقة بروكلين في مجلس النواب، فقد كان من أشد المنتقدين لدفاعي الحاد عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ولكن أيضًا، بالترافق مع وقوفي إلى جانب دولة إسرائيل في حقها في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها. ولكنني لم أر في سؤال سولارز سوى محاولة للالتفاف حول موقفي من صراع الشرق الأوسط من خلال تهجم غير مبرر، على الإطلاق، ولكنه ذو جاذبية لوسائل الإعلام الأمريكية. ونتيجة ذلك كله، كانت ردة فعلي مليئة بالغيظ من نبرته الاستجوابية، فاقتضبت ردي، واكتفيت بذكر إصابتي في الجبهة الروسية، وعدم صلاحيتي، بعد ذلك، للخدمة على خطوط القتال، وأضفت، كذلك، أنني أنهيت دراستي الجامعية في خلال فترة الحرب. كان الرد مقتضبًا، من دون شك، ولا يتضمن تفاصيل إضافية، رغم أنه كان، من وجهة نظري، ينطوي على كل الحقائق الجوهرية، من دون زيف وبسريرة نقية، ولكن بمعرفة مسبقة بالاستهتار اللامعقول وبالتحيّز اللذين يطبعان وسائل الإعلام الأمريكية والسياسيين الأمريكيين، على حد سواء، بميسمهما، حين يضعان الخدمة الإلزامية في الجيش الألماني وجرائم النازية في مرتبة واحدة(*). إلاّ أنه بدا لي، في حينه، أنه من المهم ألاّ أقحم المنظمة الدولية في حملة شديدة الخطر على عملها، ولاطائل تحتها.

أما اليوم فإنني أعلم أن سيرة ذاتية دقيقة تحتوي على أوقات خدمتي العسكرية، ربما جلبت لي، في أجل قصير، بعض المتاعب، ولكنها، في الوقت نفسه، كانت جنبتني، في سنوات لاحقة، الكثير من «وجع الرأس»، ولم تفسح في المجال لبعض الشك في الطعن بنزاهتي. ومايمكن قوله، هنا، إنني ندمت، بالطبع، في مرحلة لاحقة، على اقتراف هذا الخطأ، وحاولت بما أوتيت من جهد أن أسهم في تصحيحه. ففي ربيع ١٩٨٦، بينما كانت الحملة الانتخابية على أشدها، وكذلك في خضم الحملة ضدي، أعلن ابني غيرهارد عن استعداده لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الوقوف في وجه التهم الموجهة إليّ. وعلى هامش مثوله أمام لجنة حقوق الإنسان التابعة للكونغرس الأمريكي والمنظمات الدولية، التقى بسولارز وأبلغ إليه رجاء قبول اعتذاري عن الجواب المقتضب الذي بعثت به

(*) لم تجد صحيفة «نيويورك بوست» في سنوات لاحقة، وفي قمة الحملة الموجهة ضدي، أي رادع يمنع أن تصفني بالمانشيت العريض بـ «السفاح النازي».

إليه في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠. ولم يبد الأخير امتعاضًا، إذ أدلى بشهادة معتدلة أمام اللجنة المذكورة، ولم تكن، في أي حال، عدوانية، فقد أوضح أن عدم تطرقي في ردي على رسالته إلى عدم عودتي إلى الجيش، مرة أخرى، بعد شفائي من الإصابة، لم يكن لائقًا. ولكنه ترك بابًا صغيرًا مفتوحًا حين قال، إن الإمكانية واردة، أو الاحتمال يبقى مفتوحًا، أن فالدهايم كان قد شارك بفعاليات، وحاول إعاقة نشرها.(*)

وإذا ماعدنا قليلاً إلى الوراء، فإن أول مايتبادر إلى ذهني هو تلك المقابلة التلفزيونية التي أجراها معي الصحافي الشهير مايك والاس Mike Wallas لحساب محطة أمريكية في شباط (فبراير) ١٩٨٦ في مدينة سالزبورغ. وقد قلت مانصه: «إذا ما كنت قد ضللت أصدقائي الأمريكيين، عن غير قصد، بسردي للوقائع، فإنني أبدي أسفي واعتذاري عما حصل». ولم يكن هذا الاعتذار موجهًا للجمهور الأمريكي فحسب، بل للسيد سولارز أيضًا، إضافة إلى النمسا وباقي أنحاء العالم؛ فقد أبدى كونراد إديناور Konrad Adenauer، مرة، ملاحظة عن شخصه، أنه ليس ثمة مايمنع الإنسان من أن يصبح، عبر مجرى السنين، أكثر فطنة.

على الرغم من ذلك، فإنني، على مايبدو، لم ألحظ التغيير في البيئة المحيطة، عندما كنت أشغل وظيفة الأمين العام للأمم المتحدة؛ إذ لم أكن معنيا كثيرًا بمتابعة المناقشات التي كانت تثار عن «الرايخ الثالث» سواء في ألمانيا، أو جزئيا في النمسا، عن طريق المراجعة التاريخية المعمقة. لكنني، من جهة أخرى، كنت أطلع على النصوص التاريخية التي تخص بؤر الأزمات المختلفة، حيث كان لزامًا عليّ أن أستوعب ذهنية محدثيي من جميع أرجاء المعمورة، كي أتمكن من التفاعل معهم. أما الحرب العالمية الثانية، وكذلك النازية، فلم تكن موضوعًا مطروحًا.

لقد طبعتني تعابير عقدي الخمسينيات والستينيات بطابعها، فلم يذرف جيلي دمعة واحدة على هذا النظام، الذي سلبنا أفضل سنوات شبابنا، وغمرتنا سعادة مفرطة لأننا استطعنا تجاوزه.

على أن ما آلمني، بشدة، كان ذلك الانتقاد الذي وجّه إليّ، مرارًا، والذي يشير إلى أنني واجهت أهوال الحرب العالمية الثانية ومانتج عنها من اضطهاد من قبل النظام النازي من دون انفعال. ومن الأهمية بمكان، هنا، أن ألتمس، عن كثب، صحة هذه التهمة، انطلاقًا من اعتقادي بأن على المرء أن يعالج الجوانب النفسية لهذه المعضلة بصورة دقيقة.

وفي البدء، يتوجب التنبيه إلى أن الطبيعة البشرية تختلف من إنسان إلى إنسان آخر في التفاعل مع الأحداث سواء أكانت نافعة أم ضارة، ويتم التعبير عن هذا التفاعل عبر سلوكين: إما إطلاق الإنسان العنان للمشاعر بصورة واضحة، نحو الخارج، أو على العكس من ذلك تمامًا، في أن ينطوي

(*) فقد سولارز، في العام ١٩٩٢، كرسيه كنائب في الكونغرس الأمريكي.

على نفسه، ويرتكس إلى داخله، ومن ثم لايظهر مشاعره إلى العلن. ومما لاشك فيه أن المجموعة الثانية التي أنتسب، شخصيا، إليها لايمكن، بحال، اتهامها بأن مشاعرها غير متوقدة. وفوق هذا، يترتب إضافة أسباب أخرى، وخصوصًا خلال الحرب، لتبرير هذا الانطواء على النفس؛ حيث كان الناس مجبرين أن يتعلموا، في حينه، ألاّ يطلقوا العنان لمشاعرهم، ويتصرفوا بصورة تلقائية من دون تمعن، على الأقل، كي لايضعوا أنفسهم وأقاربهم في فوهة المدفع. وأنا شخصيا أعرف البعض الذي ضحى بحياته من أجل كلمة واحدة نطق بها من دون تمعن.

لقد قاسى جيلي كثيرًا، مما جعله متفهمًا ومتحمسًا لآلام الناس الذين طوردوا من النظام النازي لاعتبارات عنصرية أو سياسية أو أيديولوجية. وعليّ، في هذا الخصوص، أن أبدي الأسف الشديد عندما توجه التهم لهذا الجيل، هنا وهناك، على أنه لم يكن متفهمًا، إلاّ بدرجة ضئيلة، لهذه الآلام؛ إذ إنني عايشت، عن كثب، كارثة الحرب والمعاناة الإنسانية اللامتناهية لضحاياها، وخصوصًا من خلال مهنتي كأمين عام للأمم المتحدة، حيث كانت تهز، بعمق، مشاعري.

لكن الجيل الجديد، جيل أبنائي، أطلّ على هذا الماضي، الذي لاينتمي إليه، من دون تحيّز أو أعباء، أو حتى معرفة مسبقة. ومثال على تلك السذاجة المؤثرة، قصتي مع طالبة شابة حين سألتني، بلطف بالغ، ولكن بلهجة تنطوي على تأنيب، لمعرفة السبب الذي دفعني إلى عدم الالتحاق بالخدمة المدنية Zivildienst واخترت بدلاً منها الخدمة العسكرية!. وعلى الرغم من ذلك، فإنني لا أبتغي المشاركة في الندب من أن جيل الشباب لايستطيع أن يقدّر المجهود الذي بذله جيل الحرب وجيل إعادة البناء، ذلك أن اختلاف التوجهات من جيلي إلى الجيل اللاحق الذي تمتع برحمة «الولادة المتأخرة» أمر لامفر منه. وليس بمستغرب أن تكون مادة التاريخ بالنسبة للشبيبة التي ترعرعت في إطار نظام ديمقراطي راسخ، مادة جافة، تفرز، بين الحين والآخر، أشياء ليست مفهومة، لكنها، في الوقت نفسه، كانت تطرح، بحق، أسئلتها، بيد أنها كانت تحصل، في الغالب، على أجوبة هجومية، لم تفسح في المجال أمامها لتفهم الماضي، وإنما لخلق صورة ممزقة عن جيل الآباء الذي حمل الذنوب وحاول كبتها.

وعودة، مرة أخرى، إلى العام ١٩٨٦، فقد انتهجت الحملة ضدي نموذجًا معروفًا، قوامه مجابهة المرء بتهم خارقة للمألوف؛ فإذا ما أظهر، للوهلة الأولى، أنه أُخذ على حين غرة أو أُسيء إليه، أو حتى أبدى ضعفًا، فإن التهم الأصلية تسحب، بكرم، ويبدأ التركيز على القول بأن ليس ثمة اعتراض على هذا أو ذاك؛ بل لأن المذكور لم يعترف، على الفور، بالتهم الموجهة إليه، فعلى الأقل، تضررت مصداقيته إلى حد كبير، وكسياسي لايمكن، بعد، احتماله.

وهذا وحده يمكن أن يثير، في هذه الحالة بالذات، السؤال التالي: لماذا وجدت بعض الجماعات من الأهمية بمكان إعاقة الرغبة لدى شعب في انتخاب رئيس في بلد بعيد فقط لأنه لم يسترجع سيرة

حياته بصورة كاملة ودقيقة؟ لقد كان ادعاء المؤتمر اليهودي العالمي، في العادة، أن همّه الوحيد الأمين العام السابق للأمم المتحدة، وليس فالدهايم المرشح للرئاسة النمساوية. ومهما يكن من أمر، فإن توصيف روزنباوم، في هذا الخصوص، ينطوي على دلالة كبيرة، حين أشار إلى أن مأموريه لفتوا نظره، بصورة فظة، إلى أن المسألة تدور، في خاتمة المطاف، حول معركة انتخابية، وأن ضغط عامل الوقت لايسمح بإجراء تحريات مستفيضة. على أنني لاأريد، هنا، أن أقلل من قيم الصدق والنزاهة في الحياة العامة، بل على العكس من ذلك، تماماً، فقد كانت هاتان الكلمتان من مكونات شخصيتي وحياتي المهنية على الدوام؛ فإذا كان لي الحق في الاستناد إلى بعض الوقائع التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن على المرء ألاّ يرجم الآخرين بالحصى إذا كان بيته من زجاج؛ إذ إن العديد من السياسيين الأمريكيين أصيب بضعف في الذاكرة عندما كان الحديث يتناول القرارات التي اتخذت فيما يسمى بفضيحة «إيران ـ غيت»، ولم يكن قد مضى عليها من الوقت سوى بضع سنوات.

وفي الإجمال، كان ثمة قطاع من الرأي العام محصناً، إلى حد ما، ضد التأثير عليه. بل إن البعض، ممن يشغل مواقع ذات نفوذ، قد حافظ على قدرة كافية لإصدار الأحكام ولم يكتشف في ماضيّ أي شيء مخل بالشرف. هذا البعض يتساءل عن السبب الكامن وراء سلوك ممثلي دولة عظمى؛ هؤلاء الممثلون الذين لايفوتون أي فرصة سانحة لمحاربة حركات التحرر اليسارية في العالم، من جهة، فيما يوجهون هم أنفسهم اتهامات لشخصي منطلقين من حقيقة أنني شغلت موقعاً ثانويا كمجند في خدمة عسكرية إلزامية، من جهة أخرى وحاربت مناضلين شيوعيين كانوا هدفاً للأمريكيين أنفسهم في صراعهم معهم، كما هي الحال في اليونان بعد نهاية الحرب، على سبيل المثال.

وبالطبع، لم يتوقع البعض أن يبتلع هذا الجمهور الطعم من دون اعتراض، وخصوصاً أنه كان معتاداً على النظر، قليلاً، خلف الكواليس، وكان يتملكه، على الأقل، إحساس بأن في حوزته معلومات «من الداخل».. وقد قدمت إلى الجمهور رواية أخرى للأحداث أعدت «حسب الطلب»، وقيل إن فالدهايم في الحقيقة، لاحول له ولاقوة، لأنه كان خاضعاً، منذ وقت طويل، للابتزاز. أما مصدر هذه النظرية فقد استقى من لائحة طويلة لضباط الحرب الألمان كانت يوغسلافيا قد أدرجت اسمي فيها في العام ١٩٤٧، متهماً ضمن آخرين بجرائم الحرب. وكانت التهمة الموجهة إليّ في الأساس هي انتسابي إلى وحدة خاصة في الجيش الألماني. وقد جرى تسليم هذا الملف، في مطلع العام ١٩٤٨، إلى اللجنة الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب، باعتباره آخر الملفات، وذلك بعد أن طرأ عليه بعض التعديل. ولو استندت القائمة التي احتواها الملف إلى شبهات مؤكدة، لكان اسمي قد ذُكر، بصورة مؤكدة، كواحد من الضباط المسؤولين عن جرائم الحرب. وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٩، قام القانوني الدولي النمساوي، فيليكس أرماكورا Felix Ermacora ـ الذي وافاه الأجل في العام ١٩٩٥ ـ في نيويورك

بمقارنة الوثيقتين مع بعضهما البعض، وخلص إلى نتيجة مفادها: «أن أحدى الوثيقتين قد تم تزويرها؛ وليس ثمة أحد يعلم مَنْ الذي فعل ذلك. وهذا يعني، عمليا، أن الملف الذي في حوزة الأمم المتحدة ينطوي على رواية مختلفة عن رواية الأصل المكتوب في ملف بلغراد، الذي يثبت جريرة فالدهايم». بل أكثر من ذلك، أثبت البروفسور هيرتزشتاين، أستاذ مادة التاريخ في جامعة ساوث كارولينا، عدم قيمة هذا الملف، الذي أعلن المؤتمر اليهودي العالمي، في آذار (مارس) ١٩٨٦، ليس من دون ضجة كبيرة، عن وجوده. أما بالنسبة لي، شخصيا، فلم يكن لديّ أدنى فكرة، على مدى الأعوام الماضية، عن وجود ملف كهذا في أرشيف الأمم المتحدة. وبما أن الحكومات كان لديها الحق، وليس الأفراد، في الاطلاع على هذه الوثائق، فقد حصلت كل من الحكومتين النمساوية والإسرائيلية، في العام ١٩٨٦، على الإذن بالاطلاع عليها.

ومما هو مثير وذو مغزى، في هذا الشأن، الكتاب الذي ظهر مؤخراً، في الولايات المتحدة الأمريكية، بعنوان «الملفات السرية للموساد» Geheimaktc Mossad لمؤلفه العميل السابق في جهاز الموساد، فيكتور أوستروفسكي Victor Ostrovsky. هذا المؤلف كتب: «لقد انتشر عدم رضا متزايد في الموساد وبين عناصر اليمين في الحكومة [الإسرائيلية] من موقف المستشار [الألماني] هلموت كول Helmut Kohl، الذي تصدى للتحذيرات الإسرائيلية المباشرة بشأن علاقته بالسياسي النمساوي كورت فالدهايم، الذي أزيح النقاب، كما يبدو، عن ماضيه النازي (*). ذلك أن كول أدار الظهر لهذه التحذيرات واصفًا إياها بأنها هراء، مما تسبب في اندلاع هياج شديد في أوساط المخابرات الإسرائيلية، التي اتهمته بأنه شخص طويل اللسان وعديم التهذيب».

ومهما يكن الأمر، فليس من العسير أن نتبين الدافع الذي تجشمت بلغراد من خلاله مشقة إدراج اسمي في لائحة مجرمي الحرب. وإذا ماأخذنا الأحوال التي كانت سائدة في العام ١٩٤٧، في الحسبان، لوجدنا أن تصرف بلغراد في هذا الإطار، ليس أكثر من إجراء روتيني؛ فلقد كنت، آنذاك، سكرتيراً لوزير الخارجية غروبر، وكانت النمسا تخوض مفاوضات عسيرة بشأن مصير جنوب كيرنتن الذي كانت يوغسلافيا تدعي أنه جزء من أراضيها، فكان من المنطقي، بالنسبة لبلغراد، أن تشحذ كل ما لديها من سلاح، بغية إشاعة الفوضى في صفوف الجانب النمساوي؛ ولما كانت تهمة أن وزير

(*) بيد أن هذا الاكتشاف جرت التهيئة له من قبل وحدة خاصة استطاعت التسلل إلى مبنى الأمم المتحدة في بارك أمينو Park Avenue، وأن تستبدل وثائق إدانة عدة من ملفات أخرى وتسربها إلى ملف فالدهايم، وآخرين. وقد اكتشفت الوثائق المزوره هذه من قبل سفير إسرائيل في الأمم المتحدة، بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، في إطار حملة تستهدف قذف فالدهايم الذي كان ناقداً للنشاطات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني.

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

New York, NY
5 July 1990

To whom it may concern:

This is to certify that at no stage of his tenure as Secretary-General of the United Nations did Dr. Kurt Waldheim ask for, or have access to, documents of the United Nations War Crimes Commission that were in the custody of the United Nations Archives.

Dr. Alf M.E. Erlandsson
Chief, United Nations Archives
and Records Management
Section

UNITED NATIONS ARCHIVES

يؤكد أرشيف المنظمة الدولية أن فالدهايم لم يطلب ولم يكن يملك حق الدخول لمركز الوثائق التابع للجنة مجرمي الحرب

الخارجية النمساوي محاط بمجرمي حرب سابقين تجد صدى، في ذلك الوقت، فماكان عليها إلاّ استخدامها كي تصيب مواضع حساسة في إطار المفاوضات التي كانت جارية، على قدم وساق، بين الجانبين. ولكن، بعد وقوع القطيعة بين تيتو وموسكو، في النصف الثاني من العام ١٩٤٨، بات ليوغسلافيا هموم أخرى، إذ إكتشفت عدم جدوى مطالبتها بالأراضي النمساوية، وبالتالي لم تلجأ إلى إستخدام هذا الملف مطلقًا. وعلى مايبدو، لم تكن الحكومة اليوغسلافية على قناعة بالتهم التي حاولت إلصاقها بشخصي، وكذلك الرئيس تيتو الذي استقبلني، في السنوات اللاحقة، بصورة متكررة، محاطًا بكل آيات التقدير، ولم يتطرق في محادثاتنا الثنائية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لهذه القضية.

ومن المحتمل أن تكون هذه الخلفية مصدرًا لشائعات غريبة نُسجت حول هذه القصة، مفادها أن تيتو قام بتسليم كل المواد التي تتعلق بشخصي إلى المخابرات السوفياتية (كي. جي. بي) .K. G. B، قبل قطع علاقاته بموسكو، ومن ثم قام السوفيات، من خلالها، بابتزازي؛ فكانت حملة الشائعات هذه تصب الماء في طاحونة أولئك الذين يتهمونني بأنني لم أكن «مواليًا للغرب»، من خلال منصبي كأمين عام للأمم المتحدة، إلاّ بشكل باهت. أما على الصعيد السياسي، فكانت، بالأحرى، نقلة شطرنج موفّقة: ففي الوقت الذي كانت فيه الأشباح التقدمية تسخر من فالدهايم كـ «نازي» عنيد، تمكّنت هذه الأشباح، من جانب آخر، من إدخال الرعب في قلوب المحافظين، من فالدهايم «الرفيق الجوّال» للسوفيات؛ بل قيل إن السوفيات الذين منحوا الدعم المطلوب لشخصي كانوا على علم مسبق بماضيّ العسكري، وعليه كنت طوع بنانهم، وبصفة خاصة، في مجال سياسة التوظيف في المنظمة الدولية. وليس من شك في أن هذه المسألة لم تكن سوى مثال من أمثلة النزاعات ليس داخل أروقة الأمم المتحدة فحسب، بل في المنظمات الدولية الأخرى كذلك: مَنْ الذي يشغل هذا المنصب أو ذاك؟، وبالتالي لم يكن من المستغرب أن أحظى بعشرات النواب أو المساعدين الذين كان يجري اختيارهم انطلاقًا من اعتبارات إقليمية، وكان بضمنهم، طبعًا، عدد من الروس.

ولكن عندما يطلق المرء العنان لتأملاته، فلن يقف في طريقه أي عائق في الحدس الجريء بشأن الأشياء. وهكذا، فقد توصل البعض من حقيقة أن المخابرات المركزية الأمريكية .C. I. A ادّعت أنها لاتملك أية وثائق عني، وأن الولايات المتحدة الأمريكية إنتخبتني كأمين عام للأمم المتحدة مرتين على التوالي، إلى نتيجة مفادها أنني ربما كنت أعمل لمصلحة الغرب، أو، بصورة أوضح، كعميل مزدوج متعدد المهام بالنسبة للطرفين. أما واسعو الخيال ومحبّو القصص البوليسية، فإنهم، من دون شك، سيجدون الإمكانات ويتوسلون بكل السبل لوضع هذه الأمور في موضع لايملك أحد أن يجاريهم فيه في الابتكار. وفي اعتقادي أن التصدي لهذه الشائعات يمثل مغامرة غير مجدية، بعد أن فقدت، منذ

زمن بعيد، أي أرضية صالحة تقف عليها، وظلت تستوحي في عملها الشعار القائل «إنه مخالف للمنطق». أما خارج نطاق أنصار نظرية المؤامرة، فإن الشائعات تضمحل من تلقاء ذاتها.

وعليّ، هنا، أن أغلق الباب، إلى غير رجعة، في وجه تلك التخمينات المكشوفة، التي تشير إلى أنني كنت «خاضعًا للابتزاز»، من خلال عملي كأمين عام للأمم المتحدة، نتيجة ماضيّ؛ وكذلك تلك الادعاءات التي ترى أنني كنت مشاركًا، إنْ بشكل مباشر أو غير مباشر، في جرائم الحرب، خلال الحملة العسكرية على البلقان؛ ذلك أن هاتين التهمتين لاأساس لهما من الصحة، ولاتنطويان، في تكرارهما المستمر، على أية حقيقة.

ويمكن للمرء أن يتصور مقدار الطاقة التي يحتاج إليها المرشح لمنصب رئاسة الجمهورية، عندما يعلم أن عليه أن يلقي، في اليوم الواحد، عشرات الخطب في أماكن مختلفة، ويتحدث إلى المئات ويصافح آلاف الأيادي، وعليه، فوق هذا وذاك، أن يتصدى، هنا وهناك، لاعتداءات غير مبررة، وهذه كلها نشاطات تستهلك حتى الطاقة الاحتياطية لديه. وبما أن ترشيحي للرئاسة قد جرى الإعلان عنه بصورة مبكرة جدا واستمرت الحملة الانتخابية عامًا كاملاً، فقد كنت طيلة هذا الوقت هدفًا لتهجمات وسائل الإعلام اللاذعة والخصوم السياسيين، في آن. وكان لزامًا عليّ أن أتصدى للأكاذيب الشنيعة، وأن أتخذ موقفًا فوريا حيالها.

أكثر من ذلك، كانت المقابلات جميعها تنطلق من الأسئلة ذاتها: أين كنتُ، بالضبط، في منطقة البلقان؟ وفي أي منصب؟ ومالذي كنت أعرفه، وماكان عليّ معرفته؟. بيد أن التغيير المستمر في المواقع - بإعتباري مترجمًا أو مرافقًا عسكريا في أكثر من ٢٠ موقعًا، إضافة إلى الإجازات الدراسية العديدة التي قضيتها في النمسا- جعلت من مهمة إعادة ترتيب التواريخ، بدقة، مهمة غاية في الصعوبة، ودفعتني إلى اللجوء، بعد ظهور كل اتهام جديد، إلى تخمين الموضع الذي كنت أخدم فيه مرفقًا بتقدير تقريبي لتاريخه. ومع ذلك، كان لزامًا عليّ أن أصحح أقوالي الأولى، بمساعدة تحريات دقيقة، عن مكان إقامتي بالقرب من منطقة كوزارا Kozara في غرب البوسنه، عندما بدأ نشاط القوة الضاربة في صيف ١٩٤٢ فيها.

وفي وسعي القول، هنا، إن المرء لا يحتاج كي يحمل عبئًا مزدوجًا كهذا، إلى مقدرة معينة من التحمل الجسدي فحسب، ولكن، أيضًا، إلى أعصاب فولاذية، وقد وهبني الله إيّاهما كليهما ، وإلاّ لم أكن قادرًا على الصمود أمام ماجرى كله. وعلى الرغم من ذلك، لايمكن إخفاء اضطرابي، في بعض الحالات، وخصوصًا ذلك الإحباط الذي أصابني وأنا أرى أشخاصًا ارتبطت بهم، عقودًا طويلة بصداقة، يتلقفون الافتراءات الموجهة ضدي ويسعون إلى تبنيها من دون تمعن.

في مقدمة هؤلاء كان مساعدي البريطاني في السكرتارية العامة للأمم المتحدة، لأعوام عدّة، بريان

أوركـهـارت Brian Urquhart، الذي قيل إنه لم يرتح، في البدء، لانتخابي أميناً عاما للمنظمة الدولية، واتخذ موقفاً ضدي، إلاّ أن العلاقة بيننا تطورت، على مدى السنين، وكانت موضع تقديري المستمر، وهو مادفعني إلى التدخل، بكل ثقلي، من أجل ترقيته كي يتبوأ منصب أحد مساعديّ للشؤون السياسية، بعد أن تغلبت على بعض العقبات البيروقراطية، وتردد الحكومة البريطانية التي ارتأت أن تحتفظ لنفسها، فقط، بحق الترشيح لهذا المنصب. وهكذا، حصل أوركهارت على أهم منصب في الأمانة العامة للمنظمة الدولية، وهو منصب مدير دائرة الشؤون السياسية الخاصة، التي كانت مسؤوليتها الإشراف على عمليات «حفظ السلام».

على هذا الأساس، كانت خيبة أملي كبيرة في وقوفه في طليعة الصفوف التي وجهت سهامها في الحملة نحوي؛ فإذا لم يكن المرء على دراية بتفاصيل السيرة الذاتية لمرؤوسه، فثمة تعابير لغوية أخرى، في عالمنا المتحضّر، تبعده عن الأسلوب الذي استخدمه أوركهارت ضدي، حيث بلغ به الغيظ درجة أنه قام، في آخر لحظة، بتعديل مذكراته كي تتاح له فرصة النيل مني؛ إذ لم يكن هناك من دافع وجيه للحديث عن فقدان الثقة بيننا، فلم يكن لديّ ما أخفيه في علاقتي معه. وعندما أتيحت لنا فرصة التحدث، في هذا الخصوص، بعد مرور أعوام عدة، حين التقيته على هامش إحدى مؤتمرات الأمم المتحدة في ڤيينا، اتضحت، على الفور، اختلافات في رؤيتنا للأمور؛ وهذه اختلافات لم تكن، في السابق، موضع اهتمامه، وخصوصاً عندما كان يتحدث طويلاً عن ماضيه العسكري - كضابط في وحدة المظلات البريطانية - من دون أن يستمع إليّ، في المقابل، عن ماضيّ العسكري، مما يعكس، بين أمور كثيرة، الفارق بين المنتصر والمهزوم. فإذا كان المرء لايبدي اهتماماً كبيراً بالتحدث عن فترة خدمته العسكرية ولا تتملكه الرغبة في ذكر الوقائع المرتبطة بها من حروب وبطولات، فذلك ماينبغي تفهمه، وخصوصاً على أنه ليس ثمة مايخشى التستر عليه. بل إن حواراً شخصيا كان كفيلاً بإزالة الكثير من سوء الفهم، إلاّ أن مثل هذا الاقتراح جوبه، في بادئ الأمر، بالرفض من أوركهارت.

الأمر ذاته حصل في العلاقة مع كرايسكي، التي شهدت، هي الأخرى، تغييراً جذريا. لقد كان ثمة علاقة حميمة تربطني بالمستشار الأسبق والرئيس الفخري للحزب الاشتراكي والزميل السابق في وزارة الخارجية، بل إن كرايسكي شجعني على ترشيح نفسي لمنصب الرئاسة، ودافع عني، بكل حزم، ضد الهجمات الأولى التي كان مصدرها نيويورك، واعتبر نشاط المؤتمر اليهودي العالمي، في هذا الاتجاه، تدخلاً دنيئاً، في الحملة الانتخابية النمساوية. ولكن الضغوط تزايدت على كرايسكي، ليس من حزبه فقط، بل من قبل عائلته أيضاً(*)، حتى انتصر، في نهاية المطاف، الانضباط الحزبي،

(*) كان شغل ابنه بيتر الشاغل، وهو أحد قياديي «النادي الجمهوري للنمسا الجديدة» التهجم على شخصي.

فادعى كرايسكي أنني تسترت على أمور «ليست ذات مغزى»، وهكذا تهشمت أواصر العلاقة في مابيننا.

وفي ربيع ١٩٨٦، بلغت الحملة الموجهة ضدّي أوجها، فقمت بالاتصال به، هاتفيا، بغية تبيان عدم صحة الادعاءات التي تروجها وسائل الإعلام حول ماضيّ العسكري. وكانت مفاجآتي كبيرة من الموقف شديد البرودة الذي بادرني كرايسكي به، واتهمني قائلاً: «لماذا لم تعلمني، في السابق، أنك كنت تخدم في البلقان؟ فقد كان لزامًا عليّ معرفة ذلك»، فرددت عليه بالقول: «إننا لم نتطرق في أحاديثنا إلى مواقع الحرب الأخرى»، وفي ملفي الشخصي المحفوظ في وزارة الخارجية يجد المرء كل التفاصيل حول مواقع خدمتي العسكرية في الجيش الألماني، بما في ذلك منطقة البلقان.

وعمومًا، رفض كرايسكي اقتراحي الذي تقدمت به بالتحدث معًا حول الملابسات التي أثارها هذا الأمر، بصورة شاملة. فقد تملص من اللقاء بحجة إضطراره العاجل للسفر لإلقاء بعض المحاضرات. ولعلني كنت أمنّي النفس بلقائه بعد عودته من السفر، بيد أن هذا اللقاء لم يحصل، ومن جهتي فقدت الرغبة في التواصل معه. وكلّ ماأخشاه أن كرايسكي، الذي كان، آنذاك، قد اشتد به المرض، سقط ضحية معلومات مضلّلة استقاها سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو من محيطه الشخصي. ولكن، على الرغم من رفضه الصريح للحوار معي، فقد تصرف كرايسكي، في العام التالي، بكل استقامة؛ فقد رفض تحمل مسؤولية التهم الموجهة إليّ من قبل رفاقه في الحزب، بعد أن أصبحت وقائع مؤتمر الحزب الاشتراكي، في مقاطعة بورغن لاند، معلقة قضائيا بشأن ما أُطلق عليه تسمية «البقع البنية» لماضيّ النازي، وخصوصًا بعد التصريحات التي أطلقها رئيس الوزراء الأسبق، زينوفاتس وآخرون في الحزب. وهنا، لايمكن، بحال، تغافل جرأة واستقامة امرأة هي الرئيسة الاشتراكية السابقة لمجلس النواب المحلي لمقاطعة بورغن لاند، أوتيليا ماتيسك Ottilie Matysek التي يعود إليها الفضل في المساهمة، بصورة فعالة، بنتيجة قرار المحاكمة، حين أشارت في الشهادة التي أدلت بها، إلى أن مؤتمر الحزب تطرق، بالفعل، إلى ماضي فالدهايم النازي، وهو ماتؤكده، كذلك، الملاحظات التي دونتها، هي نفسها، في تلك الجلسة. ولايمكن للمرء إلاّ أن يشعر بسعادة من وجود أناس مازالوا يحتفظون باستقامتهم ويتمتعون بالجرأة الشخصية.

وبمعزل عن هذه المنغصات، فقد كان للحملة الانتخابية، أيضًا، جوانبها المبهجة، وخصوصًا لشخص مثلي قضى، بسبب الإعتبارات المهنية، وقتًا طويلاً في الخارج. وبالفعل. فقد أتاحت الحملة لي الفرصة للتعرف على وطني بصورة أفضل من قبل. كما تمكن أناس عديدون، من جانبهم، من تحديد صورة عن الشخص الذي كان يجري تقديمه لهم على أنه شخص «غير مرغوب فيه»؛ ولكنني لمست، على العكس من ذلك تمامًا، بيّنات واضحة على التضامن المعنوي، وشعرت، في كل مكان من

البلاد، بمساندة جارفة؛ إذ كان تأثير الحملة عليّ، سواء في الداخل أو الخارج، يصب في خانتي، ودللت على ذلك، من بين أمور أخرى، نتائج استطلاعات الرأي، بل كانت المقابلات التي أجراها التلفزيون النمساوي مع السكرتير العام للمؤتمر اليهودي العالمي، سنجر، بالنسبة لخصومي، مجدبة في محصلتها النهائية. وفوق هذا وذاك، كانت الجالية اليهودية في النمسا، كما تناهى إلى سمعي مراراً، غير مرتاحة، على وجه العموم، لهذا الفصل المسرحي.

على أن الهجوم المحبوك ضدي أثار في الشعب النمساوي الكثير من الاستياء؛ ولكن يتوجب علينا التمييز بين فئات الشعب. لاشك أن بعضاً من المثقفين كان، منذ البداية، ضدي، وهذا البعض، إجمالاً، من ذوي الاتجاه اليساري، الذي كانت تخيفه توجهاتي المسيحية الديمقراطية المحافظة، إلى حد كبير، وأجّجت التوقعات الكبيرة لي في النجاح في السباق الانتخابي أحقاده الكامنة عليّ. ولكن من جهة أخرى، إستطعت الحصول على دعم مطلق من الفئات المحافظة والوسطى، إضافة إلى مجموعات ذات أصول اجتماعية دنيا من عمال وفلاحين وشبيبة(*). أما أولئك الذين شاركوا جيلي وحدة المصير، فلم يكن من الصعب عليهم أن يدركوا أن ثمة لعبة ما لاتخفى مقاصدها؛ وبهذا، لم ينطلق تضامن هؤلاء من أرضية تستمد جذورها من أفكار بالية، كما وصفتها وسائل الإعلام الأجنبية، بل انطلق بالاستناد إلى دراية لاغبار عليها بمعايشة وقائع تلك الحقبة، إضافة إلى الشعور الجماعي بالإنصاف.

لقد أتاحت المعركة الانتخابية لي فرصة حقيقية في الوقوف، عن كثب، واستخلاص العبر، عن الهوة العميقة التي تفصل العالم الواقعي عن عالم الإعلام. وعلى سبيل المثال، كنت أراقب التلفزيون النمساوي في تغطيته إحدى جولاتي الانتخابية: كانت اللقطة التي جرى التركيز عليها، أكثر من غيرها، هي جمهور الناخبين المسنقبلين، الذين ظهروا للمشاهد، سواء كمستمعين أو مصفقين أو مؤيدين، متسمين، جميعاً، بالبدانة، وفي سن يقترب من الشيخوخة، فيما يتصبب العرق من على جباههم، وهم في اللباس الشعبي النمساوي، ويتحصنون، في الغالب، خلف كأس بيرة. وبالطبع، لم تكن هذه اللقطات قد اقتربت من الحقيقة. ولكنه كان واضحاً للعيان أن محرر النشرة أراد أن يرسخ انطباعاً مفاده أن مستمعيّ هم، فقط، من الطاعنين في السن، ومن ذوي «إستراتيجية موائد البيرة».

ثمة حكمة قديمة مفادها أن صورة واحدة خير من ألف كلمة. وفي عصر «ديمقراطية البث» تكتسب هذه الحكمة مشروعية أكثر من أي وقت مضى، بالرغم من أن ذلك يبدو محبطاً لكل مَنْ يهتم بمضمون السياسة أكثر من شكلها. فقد أتيحت لي فرصة التعرف، عن كثب، على الأساليب التي يلجأ

(*) هذه الفئة ستتوقف، مرة أخرى، إزاء توجهها الانتخابي.

إليها المصورون في اختلاق «صورة خادعة»؛ كأن يظهر البدين أكثر بدانة، والنحيف أو النحيل مثلي يغدو ذا أنف ضخم، وتمتد أصابعه على استقامتها كي تبدو أشبه بمخالب الوحش الكاسر. هذه الصورة تكررت، مرات عدة، في الظهور سواء في الصحافة أو في التلفزيون.

على الرغم من ذلك، لم أتعرض، في أثناء الحملة الانتخابية، إلاّ لحادث هامشي؛ ففي منطقة فلوريدسدورف Floridsdorf وفيما كنت خارجًا، للتو، من السيارة، هرع رجل قصير القامة نحوي رافعًا يده في محاولة للاعتداء عليّ. بيد أنه لم يكن من الصعب عليّ تحاشي الضربة، من جراء الفارق الكبير في القامة بيننا، وانتهى الأمر عند هذا الحد. لكن الشرطة تدخلت، على الفور، وقامت باعتقاله، واستطلعت رأيي فيما إذا كنت راغبًا في توقيفه رهن التحقيق، وفيما إذا انتابني شعور بالخطر منه، فكانت إجابتي أن ليس للأمر أهمية، بالنسبة لي، في إنزال أي عقوبة بحقه، فمن المحتمل أن يكون مدفوعًا بتحريض من أحد ما، أو ثملاً. وهكذا وجّه لي «المعتدي»، بعد إطلاق سراحه، خطابًا مؤثرًا، ذكر فيه أنه لم يكن يتوقع مني ردة فعل كهذه، وأنه ممتن لمساعدتي له في عدم زجه في «الحبس» وتقديمه للمحاكمة. وفي الحقيقة، فإنني أستغرب، حتى يومنا هذا، أن الشعب النمساوي ظل على هدوئه المعتاد ولم تنتبهُ لحظات انفعال ضدي، على الرغم من حملات الكراهية المحبوكة من قبل المؤتمر اليهودي العالمي واليساريين المتطرفين وبعض المثقفين.

ومما يجدر ذكره، مما جرى في سياق الحملة الانتخابية، تلك التجربة المفاجئة والمشجعة، في أن، المتمثلة في حصولي على دعم جيل الشباب إذا ماقورن بالدعم الذي حصلت عليه من جيل الشيوخ. فقد وقفت غالبية الناخبين من الشباب إلى جانبي، وليس ذلك الجيل الذي شارك في الحرب والذي يبدو للوهلة الأولى أنه كان المقياس لنجاحي في الانتخابات. وكنت أواجه، في الغالب، بتساؤل من أجل تقديم تفسير منطقي لذلك التأرجح لصالح كفة الناخبين الشباب بين صفوف عموم الناخبين، وخصوصًا كبار السن منهم، فكانت إجابتي تنحصر، إجمالاً، في اعتقادي بأن إنحياز جيل الشباب منطلقه هو ليس تكريم هذا النمساوي الذي كان أمينًا عامًا للأمم المتحدة، فقط، بل لأن مُثُله وجدت صداها في أنفسهم، سواء في أداء المنظمة الدولية أو في بعض مبادراتي أيضًا.

وبالطبع، فقد تصديت، خلال الحملة الانتخابية، إلى مواضيع أخرى؛ فشددت، بصورة متكررة، على أهمية الإنجاز الفردي، وضرورة الانضباط الذاتي والاستعداد لتفهم الرأي الآخر. وبما أن جيل الشباب يبحث، في عالمنا المادي، عن مُثُل ومبادئ، فقد استشف انطباعًا مفاده أنني لم أبتعد كثيرًا عن المبادئ المثالية التي يصبو هو إليها، سواء من خلال تجربتي الشخصية أو من خلال التصريحات التي أطلقتها.

في هذا الشأن، يحضرني حدث عابر واجهني خلال حملتي الانتخابية، وحثني على التفكير مليا:

فعندما انطلقت الحملة، طلبت مني مجموعة من الشباب، بعد انفضاض تجمع انتخابي كبير في مدينة كيتسبول Kitzbühl، التحدث إليهم. فاستجبت لهذه الدعوة. وانطلقت السيارة بعد الساعة العاشرة مساءً إلى أحد المطاعم الجبلية الذي يبعد نحو ساعة عن المدينة. ووجدت في انتظاري نحو ٢٠٠ شاباً. فكان اللقاء، في الإجمال، وديا. وبما أنني كنت قد اعتدت التحدث، في السنوات السابقة، وخصوصًا في حضور الشباب، عن معنى الشخصية القدوة للشعب النمساوي الذي بذل جهداً لايستهان به في عملية إعادة البناء في الفترة بعد العام ١٩٤٥، ولم أتحدث إلاّ لمامًا عن فرص الشباب في المستقبل، فقد سارعت إحدى مساعداتي الشابات إلى لفت نظري، في طريق العودة إلى الفندق، إلى أن جمع الشباب توقع مني أن أركز في حديثي عن المستقبل القلق لهذا الجيل.

وفي الحقيقة، فقد لامست كلماتها هذه شغاف قلبي، وجعلتني أتحدث في كل اجتماع لاحق، عن تساؤلات المستقبل. وثمة شبان عديدون صارحونني بمعرفتهم حقيقة أن جيلي - جيل الكهول - سعى، جاهداً، إلى أن يضعهم على كرسي الرفاه، وهم، اليوم، يخشون السقوط من عليه، بل ساد في فترات معينة شعور بخوف مبهم من المستقبل الذي لايمت بأي صلة إلى المجهود الذي بذله الجيل السابق وفي امتنان الشباب له. ولكن، على العكس من ذلك تماماً، كان هذا الشعور نابعًا من رؤية سليمة في النظر إلى عالم سريع التحول، مما لا يجعل لزامًا علينا أن نسترخي على وسادة الماضي الحريرية. وفي مثل هذه المناقشات التي كنت أخوضها مع الشباب في التجمعات الانتخابية، كان سؤال مجابهة تحديات العالم المعاصر حاضراً بقوة. وكان الشباب، بالإجمال، أكثر قدرة على وضع السبابة على الجرح منا نحن معشر الكبار، بل يستوجب على أي مرشح أن يستخلص آفاق توجهاته من هذا الجيل.

على أن الجدل الذي ثار حول ماضيّ العسكري قد بلبل أفكار هذا الجيل، الذي كان من الصعب عليه أن يتفاعل مع دلالات واختزالات ومصطلحات جرى إستخدامها ضدي. ولقد لاح في صفوف الشباب تأثير مستغرب نوعًا ما، وهو أنهم لم يستطيعوا فهم ماكان يجري، بصورة دقيقة، نتيجة عدم معايشتهم أحداث تلك الحقبة، ولكنهم، في الوقت نفسه، أدركوا، بشكل آخر، أن الحملة الموجهة ضدي مشكوك في أمرها. وبالرغم من اختلاف النظرة بين الخلف و«السلف»، فلم يكن ثمة مايشي بصراع دائر، ولم تكن ثمة هوة في مابينهما. وعليه، فقد ساد شعور فطري في الأوساط الشبابية بأن ثمة شخصًا يجسد آمالها وتوجه التهم إليه من دون وجه حق، فكان ذلك دافعًا لها في تأييدي، بمعزل عن الانتماءات الحزبية والتقليدية أو حتى الأواصر الجماعية، التي لم تعد تكتسب الأولوية عندها، وهي من أكثر الفئات الشعبية التي منحتني ثقتها.

ومهما كان الأمر، فقد حملت ليلة الرابع من أيار (مايو) ١٩٨٦ وهو اليوم الانتخابي للدورة الأولى

أخباراً وردية، ولكنها لم تكن، على أي حال، مفاجئة؛ لقد حصلت على ٤٩,٦٥ بالمائة من الأصوات، و٤٣,٦٧ بالمائة لمنافسي شتايرر، و٥,٥ بالمائة للمنافسة الأخرى و١,٢ بالمائة لسكرنيسكي. وكانت هذه النتيجة بمثابة دفعة قوية لأنصاري ولي، على حد سواء، كي تتوج معركة انتخابية حامية الوطيس. أما «الصيغة النازية» التي كان خصومي، على مايبدو، راهنوا عليها في اكتساب مصداقية لهم في الحملة الانتخابية، فقد خاب كلية ظن المراهنين عليها بعد إعلان نتائج الدورة الثانية للانتخابات في الثامن من حزيران (يونيو) ١٩٨٦، حين استطعت الحصول على ٥٣.٩ بالمائة من الأصوات، في مقابل ٤٦.١ بالمائة لمنافسي شتايرر.

❁❁❁

الفصل الرابع

في قصر الهوفبورغ

لدى أداء اليمين في البرلمان النمساوي، في الثاني من تموز (يوليو) ١٩٨٦، رددت العبارات التالية: «إنني قلت الحقيقة، والله على ماأقول شهيد»، شأني في هذا شأن سلفي كمسيحي؛ ولكن ربما كاستشعار داخلي بأن ثمة سنوات عجافًا لابد أنها آتية، وكان حدسي في مكانه. وعلى الرغم من ذلك، سعيت، منذ البدء، إلى أن أجعل من الرئاسة مركزًا كان يجول، دائمًا، في خاطري: إدارة الغرض منها، أساسًا، أن تكون، كما في روح الدستور النمساوي، ديناميكية نشطة وقريبة من المواطن، ولكنها متحفظة في الدخول في مجال السياسة اليومية ومتشددة في شأن السيادة.

وبالطبع، يمارس رئيس الدولة وظيفة غاية في الأهمية وذات اعتبار، بالرغم من أن بعض علماء السياسة ينتقدون، في الإجمال، صلاحيات الرئيس أو يشككون، بالأحرى، بضرورة وجود مثل هذه الوظيفة على الإطلاق. أما الجمهور فإنه يفكر، من دون شك، بطريقة أخرى؛ فهو يرى في شخص الرئيس ممثلاً لجميع المواطنات والمواطنين، وجميع طبقات الشعب وفئاته في الداخل والخارج، وأنه فوق الأحزاب. وفي الحقيقة، إن نظام الانتخاب المباشر للرئيس من الشعب المطبق في النمسا منذ العام ١٩٥١ ليس سائدًا، إلاّ في حالات نادرة، في النظم الديمقراطية الأخرى، الأمر الذي أضفى أهمية خاصة على رأس الدولة.

لقد ساد فهم مفاده أن رئيس الدولة النمساوية، أقله في الأحوال العادية، ليس سوى ذلك الشخص الذي تنحصر مهمته في تمثيل البلاد. وهذا الفهم لايتناقض مع نص الدستور فحسب، بل أيضًا، مع مشيئة مشرّعي الدستور، من جهة، والممارسة الديمقراطية الحيّة من جهة أخرى؛ وبالتالي، ليس محض صدفة أن يكون رئيس الدولة هو الرأس الأعلى وقمة السلطة التنفيذية، وهو مكلّف بتعيين الحكومة وقائد الجيش، ويتحدد في مكتبه، كذلك، مبدأ تقسيم السلطات الذي هو أساس المجتمعات الحرة. ويتضح للعيان أن واقع الدستور النمساوي يقوم على أسس تكافلية في التفاعل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أكثر مما هي عليه الحال في الدول الأنكلو ـ سكسونية ذات المبدأ القائل

بـ «التدقيق والتوازن»، الذي هو وجه آخر للعملة. وقد برهنت الممارسة النمساوية، في هذا الخصوص، على جدواها؛ إذ طالما يمكن أن تتشكل ائتلافات راسخة من غالبية مستقرة، فإن إمكانية تأثير رئيس الدولة تنحصر في حدود ضيقة؛ لكن، عندما تنشأ في سياق التفاوض الحكومي أوضاع معقدة ينبغي البحث عن مخرج عملي لها، فإن الضرورة تستدعي تدخل الرئيس، ليس من أجل البت القطعي أو إملاء صيغة سلطوية، بل ليجعل من صلاحيته هذه تأثيراً ما على مجرى التفاوض. وفي إمكاننا أن نرى ذلك، بوضوح، حين قرر الرئيس الاشتراكي، ثيودور كورنر Theodor Körner، في العام ١٩٥٣، ألاّ يسمح لـ «رابطة المستقلين»(*) بالمشاركة في الحكومة. وتكرر الأمر، مرة أخرى، في العام ١٩٧٠، عندما وافق الرئيس الاشتراكي فرانتس يوناس Franz Jonas على تأليف حكومة أقلية اشتراكية الأمر الذي هيأ نقطة البدء لعهد كرايسكي. وعليه، لايمكننا، ألبتة، الادعاء بأن وظيفة رئيس الدولة ليست وظيفة سياسية، بصرف النظر عن حالة الطوارئ التي تمنحه صلاحيات استثنائية.

وفي أثناء المعركة الانتخابية، كنت أتطلع إلى أن أكون رئيساً «فعالاً»، ولم أشأ الاعتكاف في قصر الهوف بورغ بمعزل عن الحياة السياسية ومن دون أن أحرك ساكنًا، كما لم أكن أتصور، للحظة، أن أستغل صلاحيات رئيس الدولة بصورة غير لائقة. بيد أن تصريحاتي، في خلال الحملة الانتخابية، أثارت تخوفات لدى بعض خصومي السياسيين من احتمال إساءة استخدام صلاحياتي لفرض نظام حكم سلطوي، أو حتى لوضع ركائز لـ«ديكتاتورية رئاسية خفية»، كما صاغها كرايسكي في ذلك الحين.

كان العرف المتبع بعد انتخاب رئيس الدولة أن تتقدم الحكومة باستقالتها، وهذا يعني، نظريا، على الأقل، أن الإمكانية كانت متاحة، بعد تسلمي السلطة، لأن أكلف شخصاً آخر بتأليف الحكومة، وأن أعلن عن انتخابات مبكرة جديدة؛ وهذه الخطوة لاتتنافى مع أحكام الدستور المعمول به، بل هي مستقاة، تماماً، من نصوصه. كما كان ثمة إمكانية لأن نجد مسوغات سياسية في القول إن الائتلاف الحكومي القائم بين الإشتراكيين والأحرار بحاجة إلى ثقة الرئيس، وإن هذه الثقة لم تعد قائمة الآن، بالنظر إلى تعارض المستجدات الأخيرة مع الأحداث الماضية. وقد راجت انطباعات، في هذا الإتجاه، حتى في الصحافة الداخلية؛ ومثال على ذلك ماكتبه غونتر ننينج Günther Nenning في مجلة «بروفيل». كما نالت هذه الفكرة الإعجاب لدى بعض المؤيدين لي. ولكنني، من جهتي، لم أفكر، بصورة جدية، في احتمال كهذا؛ إذ أن خطوة من هذا القبيل، مهما كان تقييم الناخبين لها، من شأنها أن توقظ الشكوك بأن منطلقها ليس سوى تصفية حسابات قديمة ودوافع شخصية، بعيداً عن المسؤولية

(*) نواة حزب الأحرار الحالي FPÖ.

السياسية للدولة. ولم يكن ذلك مقصدي في بدء فترة رئاستي، بل إني، على العكس من ذلك، بذلت ماأدخر من جهد في أن أغلق القبور التي نُبشت خلال المعركة الانتخابية، وأن ألتمس الحوار؛ فقد انتهت المرحلة الانتخابية، ولدينا، الآن، أولويات التركيز على مايوحدنا وليس مايفرقنا؛ وهذه هي، على أية حال، مسؤولية رئيس الدولة.

هنا، علي أن أعترف بأن موقفي المتساهل هذا لم يكن يردع الآخرين في الابتعاد عن الضغائن الشخصية، التي تشير، انطلاقًا من التجربة السابقة، إلى أن الصفح عند المعتدين أصعب بمالايقاس منه عند الطرف المعتدى عليه. وعليه، لم يكن من المستغرب أن تترك الحملة الانتخابية بصماتها، بشكل أو بآخر، على بعض خصومي، حتى بعد إنتخابي رئيسًا للدولة. وعلى سبيل المثال، فقد دعا النائب في البرلمان إدغار شرانتس Edger Schranz رفاقه إلى «مقاومة من الداخل»، إضافة إلى تصريح أحد المسؤولين في نقابات العمال، الذي أصبح، فيما بعد، وزيرًا للصحة، هرالد إيتل Harald Ettl في الصحيفة العمالية، في الثاني من تموز (يوليو) ١٩٨٦، حين ذكر: «أن كورت فالدهايم، بالنسبة لي، لايمكن تحمله فعلًا، لأن الفضل في نجاحه في الإنتخابات يعود إلى المستنقع النازي في هذا البلد»؛ وهذا التصريح ينطوي على تفهم للديمقراطية ذي ملامح شديدة الغرابة.

لقد أسفر انتخابي عن النتيجة التالية: قدّم رئيس الوزراء، سينوفاتس، استقالته، وأقسم خلفه فرانتسكي، اليمين في حضور سلفي. أما علاقتي بالمستشار الجديد فكانت، إجمالًا، مستقيمة، بل إني كنت أكنّ له التقدير كرجل خبير وسياسي صاحب توجهات عملية، فتميزت علاقتنا، من بين أمور أخرى، ببذل جهد متبادل بغية المحافظة على عمل مشترك بنّاء. وفي هذا الخصوص، أشارت بعض الصحف، قبل انتهاء فترة رئاستي، إلى أن فرانتسكي انتزع لنفسه صلاحيات في توجيه السياسات الخارجية، بالنظر للعقبات التي وضعتها بعض الحكومات الأجنبية في وجه رئيس الدولة النمساوي. ومن جهتي، كنت متفهمًا تدخله، من حين لآخر، لإعتبارات باتت معروفة، وهي أنني كنت مكبّل اليدين. إلاّ أن أملي خاب حيال بعض تصريحات فرانتسكي المتعلقة بالتهجم عليّ في الخارج، فهو لم يكن مقنعًا، إلى حد كبير، عندما أشار إلى أنه يصرف ٦٠ بالمائة من طاقته في الدفاع عني هناك.

على الرغم من ذلك، كنّا نتوصل، المستشار وأنا، إلى اتفاق، وخصوصًا في اللحظات الحرجة؛ وهذا ينبثق، في جزء منه، من روح المسؤولية العالية لدى الطرفين، وسعيهما، في آن، إلى الأخذ بعين الاعتبار الحملة الخارجية غير العادلة ضدي وضد النمسا، للوصول، في خاتمة المطاف، إلى حلول عقلانية. والحق، أن التصرفات المسؤولة للمستشار كانت نابعة، أساسًا، من دوافع وطنية لاغبار عليها. ففي آذار (مارس) ١٩٨٨، عقد البرلمان النمساوي جلسة خاصة بمناسبة ذكرى مرور ٥٠ عامًا على زوال الدولة النمساوية المستقلة. وكان ثمة اعتراضات أبداها اليساريون بشأن إلقائي كلمة من

على المنصة في هذه المناسبة. وهكذا، بعد أخذ ورد بين المستشار وبيني توصلنا إلى تسوية تنطوي على مشاركتي في الجلسة البرلمانية والتحدث للملأ في التلفزيون. وعليه جرت الاحتفالات من دون مشاحنات تذكر بعد أن جرى حل الأزمة من خلال هذه التسوية. ومهما كان الأمر، فقد اغتنمت الفرصة المتاحة لي في أن تُبث خطبتي التلفزيونية، في أنسب أوقات البث، للتطرق إلى قضايا أساسية، منها، مثلاً، اعتذاري الرسمي عن مشاركة بعض النمساويين في جرائم النازية بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عنهم(*).

إن خير وصف للعلاقة التي كانت قائمة بيننا، فرانتسكي وأنا، هو مايمكن اقتباسه مما ذكره الفقيه الدستوري النمساوي، مانفريد فيلن Manfried Welan حين أشار إلى «أنه لم يكن ثمة صراعات بين الحكومة والرئيس أشيعت على الملأ، لكن الوضع كان مختلفًا خلف الكواليس. وعلى وجه العموم، كان ثمة نوع من الحفاظ على المظهر، في إبراز انسجام بين الرئيس والمستشار». أما بالنسبة لي، على الأقل، فقد كان هناك أكثر من «مظهر» في أن يقوم بهذه المحاولة الشخصان اللذان يعلمان، بالرغم من الخلافات، أن لديهما مهمة واحدة هي خدمة المصلحة العليا للنمسا. وفي هذا الخصوص، أود الإشارة إلى العلاقة المميزة التي تربطني بوزير المواصلات شترايخر Streicher الذي كانت لديه الرغبة في ترشيح نفسه للرئاسة في العام ١٩٩٢، كخلف لي. لقد رافقني شترايخر في معظم جولاتي على العديد من البلدان، بصفته مسؤولاً عن الصناعات المؤممة، وبإمكانه، طبعًا، أن يرسم صورة أفضل عن الإمكانات التي أتمتع بها كرئيس للدولة، وعن المكاسب التي جنتها النمسا اعتماداً على شهرتي، في أجزاء عديدة من العالم، كأمين عام سابق للأمم المتحدة، أكثر من أي رفيق حزبي، لم يرغب في إزالة الغشاوة، بعد، عن عينيه.

أما بالنسبة للانتخابات المبكرة التي لم أشأ أن أحرض، شخصيا، على إجرائها، فإنها هي الأخرى، جاءت من تلقاء نفسها، بعد ثلاثة شهور من تسلمي الرئاسة، عندما انهار الائتلاف الحكومي الذي كان قائمًا آنذاك. وفي خلال المعركة الانتخابية الجديدة، أفسح الحزبان الكبيران (الحزب الاشتراكي وحزب الشعب) في المجال للبدء بتشكيل ائتلاف كبير، بالرغم من الخسارة التي بدأ يتعرضان لها منذ ذلك الحين، ولكنهما كانا جديرين، آنئذ، بهذه التسمية. وبقي السؤال مفتوحًا: مَنْ الذي سيقود الائتلاف الجديد، بعد أن أظهرت نتائج استطلاعات الرأي تعادل كفة الحزبين؟. غير أن الانتخابات أفرزت، للمرة الأولى منذ خروج الشيوعيين من البرلمان، حزبًا رابعًا جديدًا هو «حزب الخضر»، كما خرج حزب الأحرار من هذه الانتخابات أقوى من ذي قبل.

وبالنظر إلى المشاكل العديدة التي كانت تجابه البلاد، بدا لي أن محاولة جديدة لائتلاف حكومي

(*) سأعود مرة أخرى للتطرق إلى فحوى هذا الخطاب.

عريض ـ كما وعد الحزبان الكبيران بالسعي إلى إقامته في خلال الحملة الانتخابية ـ من شأنها أن تكون مفيدة من دون أن يكون قد تبادر إلى ذهن أحد منا التطورات التي ستطرأ على العالم في السنوات المقبلة. وفي هذه المرة، أيضًا، لم يكن نقادي على حق، حين ادّعوا من دون تفكير مسبق بأنني أصبو إلى تشكيل حكومة يسيطر عليها حزب الشعب. وربما كانت علاقتي الحميمة برئيس هذا الحزب، موك، هي التي أشاعت مثل هذا التفكير، بل ربما كان موك من دون شك مستشارًا عظيمًا. ولكنني، من جهتي، كنت حريصًا على ألاّ أحيد عن تقليد تكليف رئيس أقوى حزب بتشكيل الحكومة.

ومن المعلوم أن رئيس الدولة لايعيّن المستشار فقط، ولكنه، يسعى، أيضًا، حسب اقتراح الأخير، إلى تعيين أعضاء الحكومة المركزية. أما معظم التعيينات الأخرى فتتم باسم رئيس الدولة، ولكنه هنا كذلك، ملزم، بمقتضى المادة ٦٧ من الدستور الاتحادي، بالأخذ باقتراح الحكومة الإتحادية وكذلك بإقتراح الجهاز الحكومي المختص أو أية هيئة مسؤولة أخرى بشأن التعيينات المختلفة. وبالرغم من ذلك، يبقى للرئيس، في إطار هذا التقليد الدستوري، مجال لحرية الحركة كي يتصرف باستقلالية، أي بمعنى أن يكون «فعالًا»، وأن يُظهر، بجلاء، دوره الرقابي، في إطار معادلة «التدقيق والتوازن» التي أشرنا إليها في الصفحات السابقة.

من جهة أخرى، بذلت جهدًا استثنائيا في التصرف، بشكل دقيق، في النظر بطلبات التعيين. فلقد شاع في أوساط الرأي العام انطباع مفاده أن ثمة حقلاً مفتوحًا وواسعًا للمتاجرين بالوظائف وأصحاب الوساطات. وسواء أكان هذا الانطباع صائبًا أم خاطئًا، فإن واجب كل مسؤول أن يقف في وجه مثل هذه الممارسات، ليس في التصريحات المجلجلة فحسب، بل على صعيد الفعل كذلك. وفي هذا الخصوص، كنت أستفسر، دائمًا، عن مؤهلات الشخص المرشح لشغل وظيفة ما. وإذا ماانتابني شك في أحد الملفات فقد كنت أحيله على الفور إلى الجهات المعنية، وهو ماحدث مرات عدة، وخصوصًا في حالات تعيين مدراء للمدارس. وذات مرة، تقدم أستاذ للمعلوماتية بالجامعة التكنولوجية في ڤيينا بطعن ضد قرار وزارة التعليم العالي في شأن تعيينه في الملاك، بحجة عدم قانونية تركيبة لجنة التوظيف؛ لكنني، تقصيت القضية، من جهتي، عبر القسم القانوني في رئاسة الوزراء، فكانت النتيجة، «أن الطعن يعتوره خلل ما»، وبناءً على ذلك صدقت على القرار، ولكن عضو البرلمان (من حزب الخضر)، بيتر بيلتس Peter Piltz أسرع إلى قذفي بتهمة «جنون السلطة».

وبالطبع، لم أكن أعكس بموقفي هذا تشبثًا بوجهة نظري، أو أطلق، متعمدًا، العنان لصراعات لاطائل تحتها، أو أن تنحصر مهمتي في «حمل الأختام»، بل على العكس من ذلك كله، لم أفكر، يومًا، في استغلال ملفات التعيين كفرصة سانحة للثأر الشخصي. فعندما جرى تعيين أشد خصومي عنفًا من بين الفنانين، وهو ألفريد هردليشا Alfred Hrdlicka، أستاذًا في أكاديمية الفنون الجميلة في ڤيينا،

كان بوسعي الحيلولة دون تعيينه وذلك، فقط، بالامتناع عن التوقيع. لكنني صدّقت على القرار، انطلاقًا من أن هردليشا فنان معروف، وهذا هو المعيار الأساسي بالنسبة لي، وليس النزعة العدوانية التي طاردني بها. وللتذكير، فقط، أرادت مجموعة من المثقفين اليساريين انتقادي عبر هيكل خشبي يرمز إلى «حصان طروادة»، كانت تقوم بنصبه بمناسبة أو بدونها، للتعبير عن رأيها في أنني وفرت منفذًا لنازيين قدماء لتسنّم وظائف رفيعة المستوى في الدولة الديمقراطية النمساوية، إضافة إلى أنها أرادت من خلال هذا «الحصان»، الذي قام هردليشا بصنعه، بالإيماء إلى انتمائي إلى وحدة الخيالة النازية، إلاّ أنها فشلت في ذلك أيضًا. وفي هذه الفترة، بالذات، اندلعت خلافات بين هردليشا وزملائه؛ في شأن تصريحات سيئة الطالع أدلى بها الفنان، وكأنها موجهة إلى أولئك الذين نصّبوا أنفسهم، كمتزمتين سياسيين، في ادعاء العصمة، بالرغم من الشكوك التي تحوم حولهم.

ومهما كان الأمر، فقد برز نقيض في الحياة الثقافية النمساوية تجسّد في الفنان المسرحي، مارسيل برافي Marcel Prawy، الذي شق طريقًا مستقلاً عن المجموعة الملتفة حول هردليشا أو تلك الملتفة حول «نادي الجمهوريين»، وحافظ، خلال، سنوات رئاستي كلها، على علاقة شخصية معي، وكان يرحب بي بحرارة تفوق المقاييس العادية في كل الاحتفالات المتنوعة، مثل افتتاح أسبوع الاحتفالات الفيناوي. وبالنسبة لي، كان استماعي لأدواره الفكرية المقدمة بروح مرحة مصدرًا للتغيير المرحب به.

من جهة أخرى، تبلورت ممارسات معينة، عبر الزمن، في منح الألقاب وشهادات التقدير لم أشأ، كذلك، أن أناقضها. ولكنني أطلقت مبادرة، في هذا المجال، في شكل تعميم على الوزراء، من أجل حثّهم على وضع مقاييس مشددة في منح هذه الامتيازات. وقد بدا لي، بشكل خاص، أن منح لقب «بروفيسور»، بشكل عشوائي، من شأنه إفراغ اللقب من محتواه، وخصوصًا في ضوء تضخم ممارسات تقلّد هذا اللقب. ولكي يتم التعبير عن الاحترام للمجهود الفكري، بصورة صحيحة، كان ثمة أمنية شخصية في أن أكون حاضرًا، كلما سنحت الفرصة، في احتفالات التخرج «تحت رعاية رئيس الدولة»، ومنح خاتم الشرف للمتفوقين شخصيا.

ولئن كان في استطاعة رئيس الدولة المساهمة في مجال منح شهادات التقدير لذوي الكفاءات، فإن بإمكانه، أيضًا، أن يتدخل في مجال العدالة، من خلال العفو عن المبتلين من العباد. وعلى هذا الأساس، كنت أتفحص طلبات العفو، بدقة، المقدمة من قبل وزير العدل (حيث لايستطيع الرئيس أن يتصرف إلاّ في ضوء هذه الطلبات)، وكنت أرسل طلبات العفو، بين الفينة والأخرى، إلى الجهة المعنية ملتمسًا إعادة تمحيص الحالة مرة أخرى.

وفي قمة سلّم المسؤولية يقف رئيس الدولة، في نهاية الأمر، وحيدًا؛ ويكمن في العبارة الصحافية

الدارجة بأن «طبقة الهواء قليلة الأوكسجين ترتفع إلى أعلى» لبّ الحقيقة. فكثيراً ما تساءلت عن مغزى العدالة والقانون وكذلك عن مغزى الجريمة والعقاب حين تكون مسؤوليتي، في خاتمة المطاف، تقديم العفو على الحق حتى إشعار آخر. وكثيراً ماشعرت بالرضا في تمهيد الطريق للذين جرى إصدار العفو عنهم، وتزويدهم بسلاح الأمل في البدء مجدداً، وبفرصة في إسهامات إيجابية من قبلهم للمجتمع. بيد أن أكثر اللحظات حرجاً، بالنسبة لي، كان البحث في إمكانية تقديم طلب عفو عن رئيس الوزراء السابق، سينوفاتس، الذي حوكم، كما هو معلوم، بسبب شهادة الزور التي أدلى بها في الجلسة «الشهيرة» لرئاسة الحزب الاشتراكي في مقاطعة بورغن لاند، والتي حاول فيها توجيه تهمة النازية لي شخصيا. وبما أن أحداً لم يتقدم بطلب العفو، سواء المستشار أو وزير العدل أو أي عضو في الحكومة، بل حتى المحكوم عليه، فقد أراد سينوفاتس أن يعاد إليه الاعتبار، ولم يكن معنيا بإصدار العفو عنه. على أن مسؤوليتي الشخصية، في هذا المجال، كانت محصورة في مجال إصدار العفو فقط، أما مسألة إعادة الاعتبار فلا شأن لي به.

وعندما أصبح الحكم الصادر بحق المستشار السابق ساري المفعول، وذلك اعتباراً من الخامس من نيسان (أبريل) ١٩٩١، تقدم كل من رئيس الوزراء ورئيس البرلمان بطلب رد الاعتبار لسينوفاتس. وإذا أبديت تفهماً لهذه الخطوة انطلاقاً من روح الزمالة الحزبية ومكانة رئيس الوزراء السابق، فإنني، في الوقت ذاته، لا أستطيع أن أتفهم كيف أن أحداً لم يفكر، قط، بتقديم «رد اعتبار» لضحيته السابقة، من جراء تشويه السمعة الذي لحق بي وبات معروفاً في أروقة المحاكم؛ وهو ماينبغي أن يتأملوا فيه أكثر من اللازم، وخصوصاً أن تشويه السمعة هذا كان بمثابة العكازة التي اتكأ عليها المؤتمر اليهودي العالمي في تهجماته عليّ.

وفي منحى آخر، كان على الرئيس مهمة التوقيع على مشاريع القوانين المقترحة على مستوى الاتحاد، والتدقيق، مسبقاً، في مقدار انسجامها مع مواد الدستور. وبالتالي، فإن مراجعة هذه المشاريع لم تكن تتعلق بالشكل فقط، بل كان على مكتب الرئاسة أن يرصد، في حالة الشك، بما يشبه نظام الإنذار المبكر، مدى تطابق المشاريع مع الدستور، من أجل توفير الكثير من الوقت والجهد المبذولين إذا ماتم طعن لاحق بها في المحكمة العليا. في هذا المجال أستخدمت أساليب مشابهة في التطبيق كما ذكرت سابقاً، أي لما استخدمته بشأن منح الألقاب والتعيينات، وهي الاستعلام المبكر والدقيق كي لاتصل الأمور، في مابعد، إلى تناقض غير مرغوب به مع الهيئات المشرّعة للقانون.

في هذا السياق، يجب أن تكون التطورات الأخيرة التي وقعت في جنوب أوروبا وشرقها قد فتحت أعين الجميع على ضرورة عدم إهمال الأمن في المجال العسكري؛ إذ لايمكن للمرء أن يفعل مثل آخرين رفعوا الحياد منذ أعوام مديدة إلى مستوى العقيدة السياسية من جهة، وأهملوا الالتزام

الواضح بالقانون الدولي الناتج عن الحياد من جهة أخرى(*). ففي الوقت الذي نرى فيه هؤلاء يتحدثون عن الحياد كأداة أثبتت «بريقها» في الماضي - وهو مالاينبغي التنازل عنه، الآن، بسهولة - نرى، أيضًا، كيف أغفلوا، عن قصد، أننا لم نطالب، لحسن الحظ، بإثبات الوجود العسكري للحياد. وإذا ماكان الإبقاء على القوة الدفاعية للجيش الاتحادي بحالة ضعف أمرًا مقصودًا، أقله من الجانب السياسي، فإن ثمة شكًا في أن يفي هذا الجيش إنْ جدّ الجدّ بالتزاماته العسكرية، كما هو وارد في قانون الحياد.

ومايمكن أن يقال، هنا، هو أن الأزمة التي شهدتها منطقة البلقان استلزمت دفاعًا نمساويا مناسبًا وعلى مستوى الحدث، حين قامت شعوب يوغسلافيا السابقة بتصفية حساباتها باللجوء إلى القوة، وبعد تردد طويل باللجوء إلى الوسائل السياسية؛ ذلك أن على المتشككين والأيديولوجيين والحالمين، على حد سواء، أن يعلموا أن العلاقات المتغيرة في وسط أوروبا تتطلب من النمسا، أيضًا، أن تغير من سياستها الأمنية؛ إذ على النمسا، والحالة هذه، إما أن تعتمد على نفسها أو أن تسهم بالجزء المتوجب عليها في النظام الدفاعي الشامل. ولقد كنت أرى، كرئيس للدولة، ببالغ الأسى، وضع الجيش الاتحادي الذي يشكو، بشدة، من عوز مالي ومادي. وعلينا أن نكون شاكرين للقدر لأن جيشنا لم يوضع على محك التجربة نتيجة التقليص الحاد في جاهزية الاستعداد.

ففي بلد صغير مسالم كالنمسا، تضمحل الثقة بالنفس للدفاع عن الوطن عند الملأ بسهولة. وعليه لم أكن أفوّت مناسبة، سواء في خطبي أو في مناقشاتي، في الدفاع عن الجيش والالتزام بالدفاع عن البلاد بشكل صادق وشامل، بل كنت أغتنم فرصة الأوامر اليومية وأداء القسم العسكري، كمناسبات، لأعبر، من خلالها، عن تضامني مع القوات المسلحة (**). بيد أن من المؤكد أن استعداد الجمهرة الغفيرة من النمساويين لدعم الدفاع العسكري عن الوطن، كما تشير استطلاعات الرأي إلى ذلك بوضوح، لم يلق استحقاقًا كافيًا من لدن المسؤولين في هذه الدولة. على أنني أجد ضروريا، والحالة هذه، أن أتصدى لهذه التساؤلات بروحية صادقة ومن دون تحفظات مسبقة؛ وهذا يعني، تحديدًا، أنه طالما لم يتخذ الأمن الأوروبي المشترك شكلاً واضحًا بعد، فإن على النمسا ألاّ تتخلى عن الحياد. ولكن إذا ماجرى الترتيب لذلك(***)، فإن دول المجموعة ستقدم، بالطبع، حماية وأمنًا للجمهورية النمساوية بصورة أفضل من مسارها الحالي المعزول. ومابنبغي عمله، اليوم، هو طرح الموضوع

(*) وهو، بالتحديد، خلق جميع المقومات للدفاع العسكري الذاتي عن الوطن بصورة فعالة.

(**) ذات مرة، طرح نائب حزب الخضر، بيلتس، دعوة إلى مقاومة مثل هذه الأوامر اليومية، إلاّ أن المجندين لم يأخذوا هذه الدعوة على محمل الجد، وأعلن هو نفسه، في مابعد، أنها لاتعدو كونها مجرد دعوة «رمزية».

(***) ونأمل أن تكون النمسا مشاركة في مرحلة التخطيط.

للمناقشة الصريحة، من أجل تجنب الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى الحكومة، إذا ما انتهجت خطا سياسيا بصورة مفاجئة ومن دون حوار مسبق، ذلك أن مناقشة الأمن الأوروبي ليس أمرًا مهمًا، فحسب، بل صحيحًا أيضًا؛ إذ لاوجود لأمن نمساوي داخل الاتحاد الدفاعي الأوروبي من دون مقابل. وبالتالي، فإن مسؤولية الحزبين الكبيرين هي أن يطرحا جانبًا الشكوك المتبادلة التي عفا عليها الزمن، وأن يؤكدا على روحية أكثر من ٤٠ عامًا من الوعي الديمقراطي الإيجابي للقوات المسلحة.

وبما أن النمسا ككيان هي دولة اتحادية، فإنها تعيش في إطار مقاطعاتها. وفي وقت كهذا، على وجه الخصوص، حين يبرز تمثيل الدول الأوروبية القومية المرتكزة على الصيغ الفيدرالية في إطار مواردها المالية بهدف إقامة جبهة موحدة ضد «مركزية بروكسيل»(*)، فمن الجدير بنا أن نستلهم هذه المبادئ، هنا، في بلدنا، أكثر من أي وقت مضى. ومماهو جدير بالذكر، على هذا الصعيد، أن «واجبات» رئيس الدولة في علاقته بالمقاطعات لم يضع لها الدستور أي ضوابط محدّدة، بالرغم من أن قسم اليمين لرؤساء المقاطعات في حضور الرئيس، حسب الفقرة ١٠١ للدستور الانحادي، يتضمن الفصل بين سلطة الإتحاد وسلطة المقاطعات بصورة قانونية. على أن الرئيس يبدو للعيان، من خلال جولاته المتعددة في المقاطعات، أنه لايمثل حكومة وحدة مركزية، بل لم يخطر لي، مرة واحدة، فكرة أن بمستطاعي الإحاطة بما يدور من شؤون وشجون في عموم البلاد. ولكنني، في المقابل، كنت أستجيب لدعوات المشاركة في احتفالات أو معارض أو مهرجانات مدرسية، إلخ. كما خصصت أيامًا محددة لمناقشة شؤون المقاطعات، من أجل الاطلاع، عن كثب، على سير الأمور فيها، وهو ماأثبت جدواه.

ومن البديهي أن يحافظ رئيس الدولة على اتصال مستمر برؤساء المقاطعات. وفي هذا الصدد، كنت أدعو هؤلاء المسؤولين، بصورة منتظمة، في قصر الهوف بورغ، إضافة إلى دعوات مماثلة كنت أبعث بها إلى رؤساء البرلمانات المحلية، لأن تفكيري كان منصبًا، بالأساس، على أن مايصلح للاتحاد يجب أن يتعمّم على المقاطعات، ذلك أن السيادة تعني أن الشعب وممثله المنتخب، مباشرة، هما اللذان يكلفا الحكومة القيام بالمهام وليس العكس. من هنا، كنت أشجع ممثلي المقاطعات، باستمرار، على الدفاع عن حقوق مقاطعاتهم وسيادتها في وجه الاتحاد الأوروبي. لأن أوروبا موحّدة، لكيْ تكون مقبولة ومحفزة للمواطنين، هي تلك التي تحافظ على تعدد الألوان، وليست ذات اللون الواحد.

وفي الإجمال، كانت مقابلاتي مع المسؤولين والمدرّسين والطلاب، وجمهرة من المواطنين من فئات وأعمار مختلفة، بمثابة إغناء لخبراتي، إضافة إلى تعميق نظرتي إلى المشاكل، مما ساهم في جعل

(*) عاصمة الاتحاد الأوروبي (المترجم).

قراراتي قريبة من الواقع(*). بل أكثر من ذلك، كانت حصيلة جولاتي في البلاد إدراك تلك الروح السليمة في فهم الأمور، التي تتمثل في أن الجمهور لم يخضع لأحكام مسبقة، مثل التي نجدها في مراكز السلطة. وهذا كان، بحد ذاته، مدعاة لإنشراحي، خصوصاً في جولتي الأخيرة عبر البلاد قبل انتهاء فترة رئاستي.

ولما كانت فقرات الدستور الإتحادي من المواد المنفّرة للقراءة، وخصوصاً لدى المواطنين النمساويين، وبالتالي ليس رئيس الدولة، بالنسبة لهم، تلك الجهة المسؤولة وذات الصلاحيات المحددة، بل هو سلطة يلجأ إليها المواطن عندما يرى أن ثمة خطراً محدقًا سواء لجهة المصلحة العامة، أو عندما يقف إزاء مشكلة شخصية لايجد لها مخرجاً. أما مؤسسة مايطلق عليه اسم «الممثل القانوني» من أجل حل مشاكل الشعب، فإنها مؤسسة حديثة العهد. من هنا، يلعب رئيس الدولة، بالنسبة للعديدين، دوراً فوق الممثل القانوني، وخصوصاً عندما تعلن المؤسسات والدوائر الرسمية عن عدم قدرتها على الإسهام في حل المشاكل التي تواجه هؤلاء، عندها لايجدون أمامهم من بد سوى طرح همومهم أمام رئيس الدولة.

ولاريب، فإن هذا التصور ليس مجرداً، وإنما يمكن البرهنة عليه من خلال نتائج استطلاعات الرأي العام المتعددة التي جرت بين العامين ١٩٧٤ و ١٩٨٤، حين رصده فيلن في سؤاله «ماإذا كان على رئيس الدولة تفهم مشاكل الناس»، فكانت الإجابة تاكيد ٩ من ١٠ أشخاص على أهمية هذا الأمر. بل إن هؤلاء طالبوا، بوضوح، بـ «أن تكون هموم ومطالب الناس»، بالنسبة للرئيس، على مستوى أعلى في الأهمية، حتى من واجبه في تمثيل البلاد تجاه الخارج.

على هذا الأساس، حاولت جاهداً، طيلة فترة إدارتي، أن أكون عند حسن ظنّ المواطنين، وخصوصاً أن سلفي، كيرخ شليكر، قد أرسى، لأول مرة، قاعدة فتح باب الرئاسة أمامهم، وحافظت، بدوري، على هذا التقليد، بل بذلت جهداً من أجل تثبيته. وهكذا، كان مقر الرئاسة يعج بالالاف من الأشخاص الذين تشغلهم هموم مختلفة. وفي حالات كثيرة، كان في استطاعة مساعديّ تقديم المساعدة المباشرة، من دون المرور بالإجراءات البيروقراطية المتّبعة، بل حتى دون الحاجة إلى مقابلتي الشخصية. ولكن، عندما كان ثمة مَنْ يسعى إلى تقديم طلب مقابلتي مباشرة، كنت، من جهتي، ألبي لديه هذه الحاجة. وكان مفهوماً لديّ أن هناك مَنْ يتبرم ويندب، أو مَنْ يحاول الخوض في تفاصيل متشعبة نتناول تصرفات خاطئة لأشخاص آخرين، أو مَنْ يستعرض أفكاراً لتصحيح الكون، وكنت لا أتوانى حين أرى مطلبًا مبرراً في السعي إلى تتبع آثاره، ولكنني كنت، في الوقت ذاته، أشير إلى أن

(*) وفي هذا المجال، يسعدني أن أرى خلفي في الرئاسة يسير على النهج ذاته، بإصرار والتزام شخصي.

تحقيق الاختراعات أو مشاريع استثمار خيالية للغابات الاستوائية ليست من اختصاص الرئيس. غير أن مثل هذه الحجج لم تكن تلقى، إلاّ ماندر، آذانًا صاغية.

ولكن، على الرغم من ذلك ، عليّ هنا، أن أستلفت النظر إلى أن العديد من الحالات التي عُرضت أمامي، مما تتعلق، أساسًا، بمطالب ومصائر، تبرر، بحق، تدخل الرئيس الشخصي. ويمكن للمرء تصور مقدار الجهد المبذول، وخصوصًا أن كل مقابلة تستغرق ربع ساعة في حدها الأدنى، وبعضها يستغرق وقتًا أطول. وفوق هذا وذاك، كنت مواظبًا على المقابلات بصورة منتظمة، إضافة إلى جولاتي في المقاطعات، في هذه الآونة، للاطلاع، عن كثب، على المشاكل التي تعترض سبيل المواطنين. كما أن أبواب قصر الهوف بورغ كانت مشرعة في وجه سيل الوفود سواء كانوا نمساويين، كطلاب المدارس، أو من الأجانب، للخوض في نقاشات مسهبة. وكان من بين الأجانب رجال أعمال أمريكيين وألمان ويابانيين، إضافة إلى حجاج بولونيين وأسبان ونواب برلمانيين سويسريين، بل حتى أطفال كروات لاجئين. وفي خضم هذا التدفق، كنت أحيط الزوار النمساويين ـ الذين تحفّظوا في خلال الحملة الانتخابية في الإدلاء بأصواتهم لصالحي ـ بعناية خاصة، كي لا أترك مجالاً لسوء الفهم. وفي منحى آخر، كنت أحيل الإلتماسات إلى مدعي الشعب العام الذي كان، بدوره، مسؤولًا، فقط، عن سير الأجهزة الإدارية ومراقبتها؛ فغالبًا ماكانت حاجة المواطن إلى استعلامات قانونية صحيحة، كي يتمكن من تجاوز الأزمة التي تمسك بخناقه، إلاّ أن بعض الحالات كانت تستدعيه بالفعل مراجعة بعض الدوائر والتدقيق في بعض القرارات؛ وفي هذا الخصوص، كان دافعي، في الإجمال، هو أن لانقصّر في مدّ يد المساعدة للأشخاص الذين تجاوزوا القانون إذا ماكان ثمة أمل في تغيير مجرى حياتهم وإعطائها معنى جديدًا.

في إطار دافعي هذا، كانت تصلني، بين الحين والآخر، بعض الشكاوى تتعلق بالتمييز في مخصصات تقاعد ضحايا الحرب والملاحقين سياسيا، فأشرت إلى تدقيق نظام التعويضات هذا وتحسينه. وقد راعى المشرع القانوني توصيتي، في هذا الشأن، وجرى، بالفعل، تعديل قانون التقاعد. كما سعى ممثلون عن الغجر لدى سلفي في الإحتجاج على التمييز الذي يلحق بأبناء جنسهم. وفي ذلك الحين، أشار الرئيس، كيرخ شليكر، إلى عدم حدوث أية ملاحقات لهذه الأقلية منذ قيام الجمهورية النمساوية. أما تلك الملاحقات التي وقعت في العهد النازي، فلايمكننا، بأي حال، ترحيل جرائر ذلك العهد لهذه الجمهورية. وهكذا، عندما عُرضت عليّ شكوى مماثلة، قمت بإستقبال ممثلي هذه الأقلية، ونصحتهم بتأسيس هيئة من أجل تمثيل مصالحها(*) ، بل طلبت من موظف مختص السعي من أجل

(*) وفي الواقع، أقيمت هذه الهيئة، في مابعد.

توفير فرص عمل لأفراد هذه الأقلية. وبالإضافة إلى ذلك، توجه إليّ مغتربون نمساويون بمشاكلهم التي تتصل، عموماً، بشؤون التقاعد. وفي هذه الحالة، أيضاً، لم أدخر جهداً في متابعة شؤون المغتربين النمساويين من أجل ضمان حقوقهم في بلدهم الأصلي.

لقد قطعت على نفسي عهداً، في خلال الحملة الانتخابية، بمساعدة المواطنين المحتاجين من دخلي الخاص الذي هو عبارة عن مخصصي التقاعدي من الأمم المتحدة. ومنذ البدء، تدفق علي ملتمسو المساعدة المالية؛ وهكذا، اتخذت، في العام الأول لرئاستي، الإجراءات اللازمة من أجل استحداث مؤسسة مهمتها الإشراف على توزيع المساعدات. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، قمنا بفتح حساب مصرفي، كي نتمكن من صرف المبالغ المقررة لهذا الغرض؛ وكنّا، مساعديّ وأنا، نحاول، قدر الإمكان، ألاّ نتصدى، فقط، لظواهر العوز المالي، من خلال تقديم التبرعات المالية، بل كي نزيل أسبابها ما أمكن، أو على الأقل الحد منها. وفي هذا الصدد، لايسعني إلاّ التعبير عن خالص تقديري لمساعدي للشؤون الاجتماعية، كلاوس سيبال Klaus Sypal، لتفانيه في العمل ولروحه الإنسانية العظيمة.

ولاناتي بجديد، حين نقول، إننا نعيش في عصر تدفق الكلمات بلاحدود؛ ذلك أن الكلمات التي تنهال من كل حدب وصوب أضحت طوفاناً حقيقيا، بدءاً من أجهزة الراديو، مروراً بأجهزة التلفزيون، وانتهاءً بأطنان المنشورات التي تطمر البشرية. ومالايمكن إغفاله، هو أن المقدرة على الكلام هي السمة العليا للإنسان، ولكن ماهو جدير بالتفكير، اليوم، هو ذلك الاستغلال المتزايد للخطابة، والكيفية التي تؤهلنا لأن نكون، بالأحرى، أكثر تسامحاً في التعبير، وأقل عدوانية في اختيار الألفاظ، سواء في النقاش العلني أو الخاص. وتكتسب هذه الظاهرة في بلدنا خصوصية، حيث نلمس أن قسوة التعابير في البرلمان أشد، بمالايقاس، حتى مما لدى الديمقراطيات الغربية المجاورة لنا. وعليه، فإن مراعاة التسامح في أساليب التعبير قد تكون مفتاحاً لحل بديل في خفض حدة التوترات والنزاعات التي لاطائل تحتها.

لقد ولّى ذلك العهد الذي كان الجمهور فيه يتوقع من خطب السياسيين أن تنم عن بلاغة متقنة وعبارات براقة، ولم يتبق في الذاكرة من هذه الخطب سوى بعض «هفوات اللسان». وفي أيامنا الراهنة هذه، فإن اللهجة المنبرية تعتبر بغيضة إلى حد ما، ولكن هذا الأمر ليس سوى الوجه الآخر من العملة، ذلك أن الخطب العلنية هي إحدى ميزات رئيس الدولة منذ العهود الخوالي، وأن استهلاك الكلمة، راهناً، من خلال شلالات من الجمل ذات المضمون الخاوي، لم يستطع أن تغير من ذلك أبداً؛ فعندما تصمت السياسة، تنهار المصلحة العامة.

وفي خلال سنوات رئاستي الست، لم أستطع أن أحصي الخطب التي ألقيتها، ولا يتسع المقام،

هنا، لتكرار ماأتيت على ذكره فيها. ولكنني، من خلال مراجعتي لفهرس الخطب المهمة التي ألقيتها في المناسبات السياسية والاجتماعية المختلفة (*)، خرجت بانطباع مفاده أنني لم أستبعد الخوض في أي موضوع مهم، وأن العديد من العبارات التي وردت في تلك الخطب جرى تنقيحها، مراراً، عن قصد، بغية، إيضاح الفكرة ماأمكن. وفي هذا الخصوص، أود الإعراب عن تقديري للعديد من المساعدين الذين لم يتوانوا في توجيه الانتقادات أثناء منافشاتي المثمرة معهم في سياق الإعداد والتحضير، وبشكل خاص، الناطق الإعلامي البروفيسور هانتس نويسباومر Heinz Nußbaumer، الذي أقدّر صفاءه الذهني ومشاعره العفوية.

ولايمكن، بالطبع، التنبؤ بالأثر الذي تتركه عبارة أو أخرى. ولكنني في خطبتي التي ألقيتها في العاشر من آذار (مارس) ١٩٨٨، بمناسبة مرور ٥٠ عامًا على دخول القوات الألمانية إلى النمسا، إعتذرت، رسميا، بصفتي رئيسًا للجمهورية، عن جرائم النازية، وتحدثت بصراحة، عن «الضحايا والمذنبين» من النمساويين، آنذاك، وأضفت، بصورة لاتقبل التأويل، «أننا نريد أن نعطي الانطباع بأنه ليس لنا أي علاقة بما حصل». إلاّ أنني لم أتلق ردا على ذلك، لا في النمسا ولا في أي مكان آخر من العالم. ولكن، عندما تحدث رئيس الوزراء فرانتسكي، بالعبارات نفسها تقريبًا، بعد مضى عام، وأشار إلى النمساويين كـ «ضحايا ومذنبين»، وُصف، في الداخل والخارج، على حد سواء، بأنه «كان مقنعًا كرجل دولة»، حيث وجه الكلمات المناسبة في المكان المناسب (إسرائيل). أما عزائي الوحيد فهو أن فرانتسكي كان قد تحدث في حضور البرلمان النمساوي باللهجة ذاتها، ولكنه لم يلق أي اهتمام بذكر. وهكذا، تُسمع بعض الكلمات، فقط، عندما يرغب المرء في سماعها.

❁❁❁

(*) قام صديقي هانس ساسمان Hans Sassmann، مشكوراً، بجمع هذه الخطب، وأصدرها في كتاب، تحت عنوان «علام انتظار قدومي؟» عن دار نشر Styria في العام ١٩٩٢.

■ الفصل الخامس ■

الطـور الثاني للحملة

لايمكن أن يكون رئيس الدولة إلاّ موضع الاهتمام والشخص الأساس الذي تتناقل شاشات التلفزيون صوره من المطارات، وقاعات المغادرة، محاطًا بالشخصيات البارزة سواءً بين الممرات أو الصالونات وبأجهزة الميكروفونات وبالمصورين. وهذا هو مايستدعي الحديث، الآن، عن الوضع الدستوري «الجاف»، حيث تحدد المادة ٦٥ من الدستور الاتحادي مهام رئيس الدولة بأنه الشخص الذي يمثل بلاده تجاه الخارج، ويقبل اعتماد السفراء الأجانب، ويعيّن سفراء وقناصل بلاده، وبالتالي، فإن مهام الرئيس، هنا، مرسومة سلفاً. وكـ «تجسيد للدولة»، على الرئيس أن يضفي، بتوقيعه على المعاهدات الدولية الفعالية القانونية لها. أما الزيارات الرسمية فليس لها ذكر حرفي في هذه المادة، إلاّ أنها، من دون شك، تابعة لـ «تمثيل البلاد تجاه الخارج»، وكان تتابعها عبر تاريخ المنصب مختلفًا من فترة إلى أخرى؛ ففي الفترة التي تلت الحرب وحتى توقيع المعاهدة التي تم بموجبها جلاء القوات الحليفة وقيام الجمهورية الحالية، كانت الزيارات نادرة، ولكنها تضاعفت مرات عدة بعد ذلك التاريخ.

إلاّ أن ثمة أمرًا غير عادي طرأ في فترة رئاستي، تمثّل في تصرف دولة صديقة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي أدارت الظهر للشكل الرسمي في تعاطيها ليس مع الدولة النمساوية، بل مع رئيسها المنتخب بصورة حرة. ولئن لم يمنع هذا الأمر رئيس الدولة عن القيام بواجباته، فإن ذلك أوجد، من دون شك، صعوبات لاحصر لها. وكان الأمر كله يدور حول القائمة الشهيرة المسماة «قائمة الأشخاص غير المرغوب بهم» بالنسبة لسلطات العدل الأمريكية.

هذه «القائمة» ليست سوى سجل لأسماء الأشخاص الذين لايسمح لهم بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية لاعتبارات مختلفة، من بينها الشك باشتراكهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بجرائم النازية خلال العهد الهتلري. أما مرجعية هذه التعليمات الخاصة فتعود إلى مايسمى بـ «تعديل هولتسمان» Holtzman - Amendment، الذي أدخل في العام ١٩٧٨ على قانون الهجرة والجنسية، وصيغ بأسلوب غامض متعمد. فقد ورد في هذا التعديل، مثلاً: «أن كل مَنْ أمر أو سبب أو ساعد أو

شارك بأي شكل في اضطهاد شخص ما لسبب عرقي أو قومي أو ديني أو سياسي» يندرج في هذه القائمة، من دون أن يتوافر برهان أو دليل، بل يكفي «مظهر شك ما».

أما كيفية التعامل مع هذه الاتهامات، فإنها كانت مفصلّة، بشكل وافٍ، في نشرة وزارة العدل الأمريكية التي عرضت حالتي بصورة تستحق عليها الثناء. ففي مثل هذه الحالات، تستند الحجة، غالباً، على الخدمة العسكرية في إطار وحدة معينة تكون قد خاضت، بصورة ما، عمليات حربية جرت في نطاقها، وهي في حالتي (هيئة الأركان اح) في إطار الفرقة العسكرية E، مع الإشارة الصريحة إلى أن الأشخاص المذكورين لا ينبغي أن يكونوا مستهدفين كمجرمي حرب أو أنهم ارتكبوا جرائم في حق الإنسانية.

وليس ثمة شك في أن هذه الإفتراضات تنطوي على إستنتاجات تثير الريبة. فمن وجهة نظر قانونية، يثار التساؤل في صدقية إصدار السلطات قراراً ينطوي على حكم مسبق، لا يستند إلاّ على تكهنات، دون أن ترى من واجبها الإتيان ببرهان واحد على صحة هذا الحكم. وبدلاً من مبدأ الحجة على مَنْ ادعى، فإن الآية تنعكس بحيث يصبح المتهم هو الطرف المكلّف بإثبات براءته. وما تجدر ملاحظته، هنا، هو أن الأخذ بهذا الأسلوب في التطبيق يعني أنه سوف يتم التسلل خلسة، بصورة مرفوضة، من المسؤولية الفردية إلى الجرم الجماعي.

هذه المفارقة هي التي لفتت انتباه أحد الأصدقاء، ذات مرة، وأشار إلى أنني الضحية المناسبة لأنني لم أرتكب شيئاً. أما القبول بـ «الحالة الحقوقية السابقة» المسماة «حالة كورت فالدهايم»، فإن درساً واحداً يمكن أن يستخلص منها، وهو أنه بالإمكان اللجوء إلى هذه التراكيب كي يغدو ممكناً وضع كل فرد من قوات الدفاع الألمانية في «قائمة الأشخاص غير المرغوب بهم». ويبدو أن اختياري لأداء هذه المهمة ككبش فداء، كان يعني، بالدرجة الأساس، أن أغدو مثلاً يتّعظ الاخرون به.

ولم يكن من المستغرب أن يعترف وزير العدل الأمريكي، إدوارد ميس Edward Meese في حديث مع المستشار فرانتسكي بأن تدبيراً كهذا يمكن أن يشمل الآلاف من النمساويين ووضعهم على هذه القائمة. وهو الأمر الذي حثّ العديد من المواطنين على التعبير عن احتجاجهم من خلال برقيات أرسلوها إلى السلطات الأمريكية، من بينهم النائب البرلماني مروان شلوسر Marwan Schlosser، والأستاذ الجامعي فريتس باشكه Fritz Paschke. كما قام كلٌّ من رئيس البرلمان في مقاطعة شتاير مارك فرانتس فيجارت Franz Wegart ورابطة العسكريين القدامى، بحملة لجمع تواقيع للغرض نفسه. بل إن الصحافي النمساوي بيتر لنجينس Peter M. Lingens - الذي لم يكن، يوماً، من المعجبين بي - كتب في مجلة «بروفيل» أنه بات في الإمكان إدراج اسم والده في القائمة المذكورة، تماشياً مع المنطق نفسه، «على الرغم من أنه غامر بحياته في معارضته لهتلر، ولكنه، مع ذلك، كان على الجبهة الألمانية الشرقية».

ولايخـفى أن النظام المتبع في الولايات المتحدة الأمـريكيـة بشـأن المناصب العليـا للمسـؤولين السياسيين يلقي بظلال من الشبهات على هذا الأسلوب الفريد من نوعه الذي جرى اتباعه. فمعروف أن الشـخص المسؤول في وزارة العدل، نيل شير Neil Sher، الذي سيصبح في مابعد رئيسًا لمكتب التحريات الخاصة OSI، كان صديقًا ومديرًا سابقًا لروزنباوم الذي أرسله المؤتمر اليهودي العالمي إلى ڤيينا لتقصي «قضية فالدهايم». وحسب وصف روزنباوم نفسه، فإن شير «عُرف عنه أنه من أكثر ملاحقي مجرمي الحرب جلدًا وثباتاً»؛ وقد ألمح شير إلى أن المؤتمر اليهودي العالمي كان مـهتماً، لاعتبارات مالية، بأن تتولى جهات رسمية في الولايات المتحدة الأمريكية بعضاً من نشاط هذه المنظمة ونفقاتها الخاصة، وكتب، في هذا السياق: «لواستطعنا دفع وزير العدل إلى فتح هذه القضية، فإن التحقيقات سوف توكل، حتماً، إلى مكتب التحريات الخاصة، وتحديداً إلى أولئك الناشطين الأكفاء، وهم زملائي السابقين؛ وبهذا يصلنا الدعم المالي في البحث عن الحقيقة حول فالدهايم». وتدفع هذه الصيغة إلى استنتاج مفاده أن عدداً من هؤلاء الناشطين قد عمل، ولو بصفة غير رسمية، لحساب المؤتمر اليهودي العالمي. ويبدو أن مساعد المدعي العام في وزارة العدل، مارك ريتشاردز Mark Richards قد لعب دوراً كبيراً في التستر على هذه المكائد.

وبالفعل، فقد تحققت الغاية هذه، حيث تم تكليف مكتب التحريات الخاصة بالتحقيق، بناءً على خطاب وجهه المؤتمر اليهودي العالمي، في هذا الصدد، في آذار (مارس) ١٩٨٧ إلى وزير العدل، ميس. ومن جهتي، ألححت على تبين الموقف سريعاً؛ إذ لم أكن أتصوّر ـ بالرغم من سنواتي العديدة التي قضيتها في الولايات المتحدة الأمريكية ـ أن ترجح كفّة دوافع السياسة الداخلية، من دون أن يغيب عن بالي، للحظة، مقدار القوة التي يتمتع بها اللوبي اليهودي، الذي جعل هدفه وضع اسمي على قائمة المراقبة مهما كلفه ذلك. لكن بعض المطلعين في الإدارة الأمريكية، من بينهم مستشار الأمن القومي الأسبق للرئيس ريغان، بيل كلارك Bill Clark، ظلوا متمسكين برأيهم القائل بأن الإدارة لايمكن أن تقبل مثل هذه الطريقة في السلوك.

وفي مابعد، أطلعتني مصادر موثوقة على محادثة جرت بين كل من ميس ووزير الخارجية جورج شـولتس George Shultz من جهة، ورئيس المؤتمر اليهودي العالمي، برونفمان من جهة أخرى، قبيل قرار وضعي في لائحة المراقبة بوقت قصير، شكا خلالها الوزيران من أن المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية لم تقدّر مساعيهما بمافيه الكفاية، فكان جواب برونفمان العبارة التالية فقط: «في انتخابات الرئاسة في العام ١٩٨٨ سنتصرف حسبما تتصرفون». وعندما سأله ميس «عما ينبغي عليه أن يفعله»، أجابه برونفمان إن وضع فالدهايم على قائمة المراقبة سيكون بمثابة الإشارة المفيدة في هذا الاتجاه. وقد علمت، لاحقاً، عن طريق أصدقاء مشتركين ماعاناه ميس نفسيا من جراء

هذا المأزق؛ إذ إن ميس إلتقى، قبل أسبوع واحد فقط من صدور هذا القرار، صدفة، في مصعد وزارة الخارجية، بسفيرنا في واشنطن وخلفي في منصب الرئاسة، كلستيل، وطمأنه بأنه لم يتخذ، بعد، أي قرار في هذا الشأن.

كان كلستيل، آنذاك، على وشك مغادرة واشنطن نتيجة تعيينه أمينًا عاما في وزارة الخارجية، ولكنه أجّل سفره، وقام بكل مافي وسعه كي لاتبقى المصالح النمساوية في ذلك الموقف الحرج من دون رعاية، وهو، بذلك، ناقض، بشكل يبعث على الارتياح، الوضع في أثناء الحملة الانتخابية العام ١٩٨٦، حيث جرى الإيعاز إلى البعثات النمساوية في الخارج، عن طريق ماسمي بـ «مرسوم الصمت»، بتحويل كل سؤال يتعلق بمرشح الرئاسة فالدهايم إلى مكتبي الانتخابي في ڤيينا، مما حال بينهم وبين إمكانية الدفاع عني.

ولم يمض سوى وقت قصير، حتى تداولت وسائل الإعلام الأمريكية تقارير صحافية تتهم ميس بالتورط في حالات رشوة. وتحت هذا الضغط، استسلم وزير العدل ووافق على وضع اسمي في قائمة المراقبة. وهو الأمر الذي دفع بأحد مسؤولي الإدارة إلى القول: «لقد وضعوا فالدهايم، حقا، في قائمة المراقبة. يا له من قرار أحمق لايصدق». أما الرئيس رونالد ريغان، الذي كان لينًا في إدارة شؤون الحكم، فلم يكن مشاركًا في صنع القرار، ولم يطّلع عليه إلاّ في فترة لاحقة، وبصورة عرضية، وهذا، أيضًا أحد التفاصيل المميزة.

وهكذا، عندما حاول وفد حكومي أميركي في ڤيينا، في العام ١٩٨٧، «شرح» موجبات القرار، سعى ممثلون رسميون نمساويون للاطلاع على الأدلة المدعاة، ولكن لم يسمح لهم بذلك، وجاءت التعليلات واهية. فقد صرح ميس، في مابعد، للمستشار فرانتسكي بأنه لايمكن للنمسا وضع نفسها قاضيًا تجاه قرار أصدرته وزارة العدل الأمريكية. أما الوثائق التي اعتمد مكتب التحريات الخاصة عليها في إصدار توصيته، في هذا الشأن، فلم تنشر إلاّ في آذار (مارس) ١٩٩٤، أي بعد سبع سنوات، وبسبب إلحاح وزيرة العدل الجديدة في إدارة الرئيس الأمريكي، بيل كلينتون Bill Clinton، السيدة جانيت رينو Janet Reno. كما قام مواطنان أمريكيان هما جون مابوثر John R. Mapother وستيفان نيفاس Stephen E. Nevas - وكان الأول، في السابق، أحد أفراد السفارة الأمريكية في ڤيينا، وخدم في المخابرات المركزية - برفع دعوى ضد حكومتهما، مستندين إلى «قانون حرية تداول المعلومات»، ومطالبين بإعلان أسباب إتخاذ هذا الإجراء، الذي بدى لهما غير مفهوم؛ وجاء تحركهما مستقلاً عن المساعي التي بذلتها أنا شخصيا، إضافة إلى مساعي حكومتنا في هذا السبيل. ومما ينطوي على مغزى هو محاولة كل من نيل شير ومكتب التحريات الخاصة بذل كل مافي وسعهما، حتى اللحظة الأخيرة، لإعاقة نشر الوثائق، حتى بعد أن أصدرت المحكمة الأولية قرارها في هذا الشأن؛

BUNDESMINISTERIUM
FÜR
AUSWÄRTIGE ANGELEGENHEITEN WIEN.

DVR: [illegible]

Zl.800.59.07/363-I.3/86

Präsidentschaftskandidat
Dr. Kurt Waldheim, sogenannt
"Schweigerlaß"

R u n d e r l a ß

an die

österreichischen Berufsvertretungsbehörden und Kulturinstitute

im Ausland

Da einige österreichische Tageszeitungen über einen angeblichen "Schweigerlaß" zum Thema Waldheim berichtet haben, wird zur Klarstellung folgendes mitgeteilt:

Am Tag nach der Veröffentlichung der Anschuldigungen gegen Präsidentschaftskandidat Dr. Kurt Waldheim im "Profil" und der "New York Times" wurde den Vertretungsbehörden in den am meist betroffenen Ländern die Weisung erteilt, im Falle von Anfragen sich der Stellungnahme zu enthalten und an das Büro von Dr. Waldheim zu verweisen.

Die in einigen Tageszeitungen aufgestellte Behauptung, daß über Ersuchen von Dr. Waldheim ein Schweigeerlaß an die Vertretungsbehörden ergangen wäre, entspricht nicht den Tatsachen. Das Ersuchen des Büros von Dr. Waldheim bezog sich niemals auf den mit Runderlaß Zl.800.59.07/83-I.3/86 vom 10. März 1986 zur Kenntnis gebrachten Text des Briefes von Dr. Kurt Waldheim an den Präsidenten des World Jewish Congress Bronfman.

Wien, am 7. April 1986
Für den Bundesminister:
Peterlik m.p.

F.d.R.d.A.:

توضيح من وزارة الخارجية النمساوية لما يسمى (أمر الصمت أو قانون الصمت) في قضية فالدهايم

EDWIN MEESE III

7 June 1989

Dear Mr. Waldheim:-

I thank you for your message and for the greetings conveyed personally through our friend.

Through faith in Christ we are united in fellowship and strengthened in our earthly struggles.

May God bless you and your family.

Sincerely, Edwin Meese III

رسالة من وزير العدل الأمريكي دفيد ميز الذي وضع فالدهايم على لائحة المنوعين من دخول أمريكا موجهة إلى فالدهايم يقول فيها بارك الله فيك وفي عائلتك

فقد استأنف مكتب التحريات الخاصة التابع لوزارة العدل الحكم. وبعد مماطلة دامت طويلاً، أمرت محكمة الاستئناف بنشر الوثائق الخاصة «بالجانب التاريخي» للقضية فقط، وليس «التقييم» والملاحظات التي جرى تدوينها من جانب السلطات. وبعد ذلك، أصدرت وزيرة العدل، من جانبها، قراراً بنشر الملف كاملاً، ولكن بعد أن تمت صياغة الملاحظات كما يشاء مكتب التحريات الخاصة، وبعد إيصاله إلى إدارة تحرير صحيفتي «نيويورك تايمز» و «واشنطن بوست».

ومما لاشك فيه أن روزنباوم كان على علم مسبق بذلك، إلاّ أنه، في المقابل، لايتورع، في كتابه، عن القول بأن توصية مكتب التحريات الخاصة إعتمدت في العام ١٩٨٧، بصورة رئيسية، على نظرية وحدة مجرمي الحرب، التي كانت المحكمة الأمريكية العليا قد أجازت صلاحيتها قبل نحو خمس سنوات، وهذا معناه، صراحة: أن كلّ مَنْ خدم في وحدة من قوات الدفاع واتهم بالضلوع في جرائم حرب، يمكن إدراج اسمه على قائمة المراقبة، من دون أدلة على تورطه شخصيا. وهو ماأكده، أيضاً، وزير العدل، ميس، للمستشار فرانتسكي على هامش زيارة الأخير لواشنطن في أيار (مايو) ١٩٨٧ في تشديده على «أن تهمة جريمة حرب لم ترد مطلقاً، بل لم تكن موضوع بحث في هذه القضية»، وأن الجرم الشخصي لايلزم توافره كي يدرج الاسم على قائمة المراقبة.

هكذا، كان من شأن هذا القرار منع رئيس دولة منتخب ديمقراطيا وتربط بلاده مع الولايات المتحدة الأمريكية علاقات صداقة تقليدية من الدخول إليها، في الوقت الذي يفتح الرؤساء الأمريكيون فيه أذرعهم ترحيباً بالعديد من الحكام الديكتاتوريين الذين يخرقون حقوق الإنسان ويرتكبون المجازر الجماعية. وهذا واحد من الدلالات الواضحة على ازدواجية المعايير الأخلاقية. وإذا ماتجاوزنا هذا المأخذ، ونظرنا إلى الأمر من زاوية مختلفة، فإننا نجد أن دولة ديمقراطية كالولايات المتحدة الأمريكية، لاتتورع عن إقامة علاقات دبلوماسية مع هؤلاء الحكام الديكتاتوريين (وهو، بالتأكيد، أفضل من شن الحرب عليهم)، إلاّ أن ماهو ملفت حقا، في شأن القرار الذي اتخذ ضدي، على الرغم من وجود سند له في القوانين الأمريكية السائدة، أنه يخالف القواعد الدولية المعمول بها ومبادئ حقوق الإنسان التي تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بها أيضاً.

بيد أن المفاجأة كانت في حقيقة وقوف وزير الخارجية، شولتس، إلى جانب قرار قائمة المراقبة أيضاً، الأمر الذي بدا لي، للوهلة الأولى، كأنه موقف غير مفهوم. فقد كان عليه، بحكم منصبه، أن يشير إلى أن مثل هذا القرار بمثابة إهانة لشعب بأكمله. إلاّ أن ماحصل هو عكس ذلك تماماً، فقد علمت السفارة النمساوية من مصدر دبلوماسي وثيق الصلة بماجرى في الإجتماع الحاسم حين صوّت جميع رؤساء الأقسام في وزارة الخارجية ضد القرار، باستثناء شولتس. وعندما أبدى نائب شولتس، وهو جون وايتهيد John Whitehead، شكوكه، مراراً، في هذا الصدد، تعرض لتأنيب شديد

من رئيسه. كما أن مساعد الوزير لشؤون حقوق الإنسان، ريتشارد شيفتر Richard Shifter كان قد أظهر استياءه من المزايدات على صعيد السياسة الداخلية لرئيسه، مع العلم بأن هذا الفييناوي الذي أضطر للنزوح من مدينته في ريعان شبابه، نتيجة أصله اليهودي، وفقد العديد من أقاربه في معسكرات النازية، كان له الحق، قبل غيره، في دعم مثل هذا القرار، ويسهل تفسير دوافعه كذلك. وهذا برهان ساطع على خطأ «التعميم على المهاجرين» تجاه وطنهم السابق. ومما يجدر ذكره، هنا، الإشارة إلى أن شخصًا بوزن كيسنجر وخبرته حرص على الابتعاد عن المشاركة في هذه الحملة ضدي، إلاّ أنه كسياسي واقعي محنّك لم يمنحني أملاً في رفع ذلك القرار أو إلغائه.

ويمثل هذا الموقف اليائس تحدث مع ابني غيرهارد، بعد قرار قائمة المراقبة، كل من الرئيس السابق، كارتر، ووزير الخارجية الأسبق في إدارة ريغان، الكسندر هيغ Al Haig ووزير الخارجية الأسبق سيروس فانس Cyrus Vance، ووزير العدل الأسبق رمزي كلارك Ramsey Clark، عندما قابلهم خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية. وكان الانطباع السائد لدى الغالبية التي إلتقى بها ابني هو أنه على الرغم من التفهم لبطلان الاتهامات الموجهة إلي كافة، فإن أحدًا لايجرؤ على إثارة النقاش في هذا الموضوع الشائك، ذلك أن لوبي المناصرين يتمتع بثقل يُحسب له ألف حساب.

وإذا ماجرى تحليل بسيط للخسائر والأرباح، في هذا الشأن، فإن النتيجة الوحيدة التي يتم التوصل إليها هي الوقوف في مواجهتي؛ فليس ثمة مَنْ يثير الشك في صحة موقفي، إلاّ أن المرء يصطدم، دائماً، بالاعتراض بأن النظام السائد والإطار القانوني له لايمكنّا من إصلاح هذه الغلطة. وإذا ما وقف سياسي أمريكي واحد إلى جانب رئيس الدولة النمساوي، فإن رد فعل الناخبين سيكون، في أحسن الأحوال، اللامبالاة وعدم التقدير. أضف إلى ذلك، سيواجه كل مَنْ يجرؤ على الشك بحكمة مكتب التحريات الخاصة وقراره بقائمة المراقبة بعداء مرير من فئة ذات نفوذ متعاظم من صناع الرأي العام.(*)

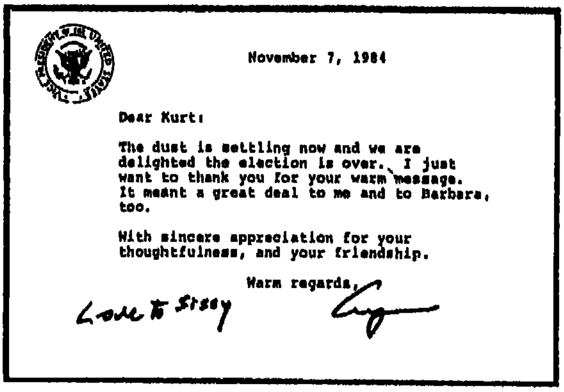
فضلاً عن ذلك كله، كان ثمة خيبة أمل كبيرة لي من ردود فعل أشخاص معنيّين؛ فسفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، آرثر غولدبرغ Arther Goldberg، الذي كان التفاعل بيني وبينه على مستوى عالٍ أثناء عملي كأمين عام كما كان جاري عندما انخرطت في التدريس في جامعة جورج تاون في واشنطن، تهرّب من الإجابة عندما سألته، هاتفياً، في بداية الحملة ضدي، عن سر وقوفه إلى جانب قرار القائمة؛ فقد كان المرء يتوقع منه كعضو سابق في المحكمة الأمريكية العليا معرفة وتقديراً لمبادئ القوانين الدولية. لكنه ردّ على توضيحاتي، بحزم، زاعمًا أن لديه «براهين» بأن

(*) أظهرت استطلاعات الرأي أن قرار قائمة المراقبة لاتدعمه غالبية، إلاّ أن الذين يعتقدون ببراءتي كانوا، أيضاً، أقلية: فالعديد من الذين تم استجوابهم ردوا كلمة واحدة: «لاأعرف ....».

الاتهـامـات الموجـهـة ضـدي صـحـيـحـة. ولما عـرضت عليـه أن أطلعـه على مـالديّ من أدلة تفنّد تلك الإفتراءات، لم تعد له رغبة في الاستماع، وأنهينا محادثتنا بعبارة: «إتفقنا على إختلاف أرائنا». وفي محـادثة أخرى لغولدبرغ مع ابني غيرهارد، في مسكنه في واشنطن، تبين لي، بوضـوح، أنني عاجـز عن الإتيان بشيء في وجه الإنطباعـات المشوّهة لفـتـرة خدمـتي في الجـيش، التي أشاعـهـا مكتب التحريات الخاصة، حتى عند حقوقيين مثل غولدبرغ؛ وكنت، بالفعل، متروكًا لتعسف سلطة من دون قواعد نظامية للاستماع أو للاستئناف.

وبعد انتخاب جورج بوش رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، وجهت إليه كتابًا خطيا، وقد أصبح أقوى رجال العالم الحر سلطة. وكانت تربطني به صداقة عميقة منذ الفترة التي كنا فيها، نحن الاثنان، سفيري بلدينا لدى الأمم المتحدة في السبعينيات. وعندما استلم منصبه كنائب للرئيس ريغان، أرسل لي ولزوجتي خطابًا وديا يشكرنا فيه على تهنئتنا له.(*)

أما الآن، فـقد حـاولت أن أشرح له، في رسالة بخط يدي، أن الاتهامـات الموجـهـة ضـدي لاتعدو كونها تلفيقًا لتشويه سمعتي خلال الحملة الانتخابية. وبالطبع، لم يجب بوش على هذا الخطاب مطلقاً، بل على الرغم من أنني كتبت إليه خطابًا خاصـا ـ أي أنني تجنبت استـخـدام الأوراق الرسمية ـ فلقد تلقيت ردا من وزير العدل الأمـريكي، أُبلغت فيه، بكل برود، الأسف على استحالة التدخل في الشأن القانوني الذي لايجيز، لأي كائن كان، إلغاء القرار الخاص بقائمة المراقبة.



November 7, 1984

Dear Kurt:

The dust is settling now and we are delighted the election is over. I just want to thank you for your warm message. It meant a great deal to me and to Barbara, too.

With sincere appreciation for your thoughtfulness, and your friendship.

Warm regards,

Love to Sissy

رسالة شكر من چورج بوش إلى فالدهايم من عام ١٩٨٤ بمناسبة إعادة انتخابة نائبًا للرئيس الأمريكي

(*) وكتب: أود أن أشكرك على رسالتك الودية التي عنت الكثير لي ولبربارة، مقدراً، بإخلاص، اهتمامك وصداقتك.

EMBASSY OF THE
UNITED STATES OF AMERICA

Vienna, Austria

June 10, 1986

His Excellency
Kurt Waldheim
President-Elect of the
Republic of Austria

Dear Mr. President-Elect:

I am pleased to transmit to you the enclosed congratulatory message from President Reagan on the occasion of your election as President of the Republic of Austria.

Sincerely,

Ronald S. Lauder
American Ambassador

Enclosure

June 9, 1986

His Excellency
Kurt Waldheim
President-Elect of the
Republic of Austria

Dear Mr. President-Elect:

Best wishes on the occasion of your election. It is an appropriate moment for me to extend, for myself and the people of the United States, best wishes for the peace and prosperity of the people of Austria during the period of your presidency of the Republic.

Sincerely,

/S/ Ronald Reagan

رسالة تهنئة أوصلها السفير الأمريكي في النمسا من الرئيس ريجن إلى فالدهايم بمناسبة انتخابه رئيسًا للجمهورية.

في هذا المجال، أشارت السفيرة الأمريكية السابقة لدى النمسا، هيلين فان دام Helene von Damm إلى أنها لم تكن، في البداية، من المعجبين بي، حتى دنت ساعة «المطاردة المسعورة» على حد قولها، ولاحظت: «أن إحساسي بالعدالة جعلني، بين ليلة وضحاها، من المؤيدين له؛ إذ مهما كانت التهمة الموجهة إلى الرئيس فالدهايم، فإنني وجدت الحملة ضده وضد النمسا شرسة للغاية، ولاتتناسب، بحال، مع أي ذنب لم يثبت أساساً. وكأي مسؤول مثّل بلاده، دائماً، بفخر، أصبت بصدمة وتأثرت بعمق من قرار القائمة الذي منح التشهير شرعية لايستحقها، وأساء إلى العلاقة الودية بين البلدين، التي سادت عقوداً من الزمن. وفي الإجمال، كان القدر، هذه المرة، رحيمًا معي، حيث لم يضطرني للدفاع عن هذا التصرف الأمريكي، لأنني كنت سأعجز عن القيام بذلك. واليوم، أضم صوتي إلى صوت القائلين بأن قانون قائمة المراقبة يناقض دستورنا الأمريكي الذي يرسي البناء القانوني على أساس البراءة حتى ثبوت التهمة».

ثمة فصل محزن آخر يتعلق، أساساً، بحكومات الغرب الديمقراطي، التي تمثلت الموقف الأمريكي، من دون مراجعة نقدية، ورأت أن علاقتها بواشنطن تُلزمها، من حيث المبدأ، بأن تتجنب، قدر الإمكان، رئيس دولة النمسا المنتخب، حتى بعد نشر نتائج التحقيقات للجنة دولية من المؤرخين، وأخرى حكومية بريطانية. ولكن، مع ذلك، لايمكن إغفال أن الضغط الشديد الصادر عن أوساط إعلامية معينة ساعد، بشكل أو بآخر، على إملاء هذا الموقف، بالرغم من أن جزءًا كبيرًا من التحليلات الصحافية، في هذا الشأن، لم يكن سوى تكرار ممل ونقل غير دقيق لتهم سبق تفنيدها. بيد أن هذا لم يمنع مجلة «الإيكونوميست» Economist البريطانية الأسبوعية من أن تنشر، في العام ١٩٩٥، في قسم «التحقيقات الخارجية»، مقالاً ركّز على كوني خدمت في وحدات الصاعقة الألمانية. ولئن كانت التوابل التي أضيفت إلى هذا السرد الطويل والملّ قد ساعدت، بطريقة ما، على فتح شهية القارئ لفهم المزيد من الخزعبلات الفظّة والمكشوفة، فإن أيّ مطّلع يسهل عليه دحضها. وعلى سبيل المثال، ذكر أنه تمّ عرض وثيقة مدعاة على «لجنة المؤرخين»(*) ورد فيها اسمي إلى جانب رتبتي العسكرية وهو لم يكن مألوفاً، بتاتاً، لدى قوات الدفاع الألمانية، ولكن يبدو أن أحداً ما لم يكن يريد أن يترك الموضوع للصدفة. أما مجلة «شبيغل» الألمانية فإنها، وقعت هي الأخرى، ضحية هذه الفبركات التي لايحتاج المرء إلى كثير عناء في كشفها، وكان هذا ـ كما ذكر رئيس تحريرها، آنذاك، بوميه Bohme ـ من أفدح الأخطاء التي ارتكبها في حياته الصحافية بمجملها، لكنه، مع ذلك، يستدرك في القول، إن «روح العصر» هي التي قادته، أيضاً، إلى ذلك الطريق المسدود، حين اعتقد مثل آخرين غيره بماتراءى له أنه مناسب «للحبكة الصحافية».

(*) سنأتي فيما بعد إلى الحديث عنها.

Office of the Attorney General
Washington, D.C. 20530

September 20, 1989

Dear Mr. President:

President Bush asked me to thank you for your handwritten personal letter of April 16th.

The President read your letter with deep personal interest and asked that very serious consideration be given to the points you raised.

The United States government has concluded that the watchlist decision is well founded in U.S. law, and that the changes you propose would simply not be in the best interests of U.S.-Austrian relations.

The President joins with you in placing great importance on the traditional friendship and close ties between our countries. He is gratified that the relationship between Austria and the United States remains strong.

Sincerely,

Dick Thornburgh
Attorney General

His Excellency
Dr. Kurt Waldheim
President of the Republic
of Austria Vienna

جواب وزير العدل الأمريكي تورن بورج بطلب من بوش على رسالة فالدهايم الشخصية.

ثمة تزويرات فظّة ومتعمدة أخرى، منها تلك الرسالة المختلقة التي قيل أن وزير الخارجية، موك، بعث بها إلى رئيسة الوزراء البريطانية، آنذاك، مارغريت ثاتشر Margaret Thatcher، ونشرتها صحيفة «جيروزاليم بوست» Jerusalem Post الإسرائيلية؛ إذ لم يجر نفيها إلاّ بعد مماطلة طويلة وبعد تدخل مكتبنا الصحافي مراراً. وبالتالي لم يكن مستغرباً القول إن زمام المبادرة، في هذا الشأن، ظل في يد أعدائي سواء في الداخل أو في الخارج، وأن تلقى الدعاية السلبية المستمرة أرضًا خصبة لدى مسؤولي الحكومات الغربية، وهو ماكان يطمح إليه النمّامُون من مختلف المشارب والانتماءات.

ولما كان الأمر كذلك، فإن أحداً من السياسيين الغربيين لم يجرؤ على الإتصال بي، بل تفادى، في الأساس، القيام بذلك، من دون أن يتسلح بأي دليل محدد، كي لايغدو، بدوره، هدفًا للهجوم عليه من قبل وسائل الإعلام في بلاده. وفي هذا السياق، همست ثاتشر في أذن شخصية يهودية تدخلت لمصلحتي بعد نشر تقرير لجنة الحكومة البريطانية الذي كانت محصلته الإجمالية إيجابية بالنسبة لي: «إننا نعرف أن ذلك غير صحيح، ولكن اللقاء به سيكون خبرًا سيئاً».

في البداية، كان في وسع المرء أن يفرط في إبداء التفهم للمأزق الذي وضعت الإدارة الأمريكية نفسها فيه، وأن يتسلح بحجة مفادها أن قائمة المراقبة ليست سوى إجراء انتهزه البعض، لاعتبارات السياسة الداخلية، إلاّ أن كبار السياسيين يعون، تماماً، طبيعة القرار المشبوهة، وعليهم أن يتصرفوا في ضوئها، وهو ماأشارت إليه تحفظات الخبراء، جميعاً، في وزارة الخارجية عندما جرت مناقشته باستفاضة. وعليه، كانت سيكولوجية اللغة التي استخدمها المسؤولون الأمريكيون في محادثاتهم مع وزير الخارجية النمساوي، موك، على هامش زيارته لواشنطن في نيسان (أبريل) ١٩٨٧، تتلخص في أن حظر الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية يعد خطوة منعزلة، لاتمس، بتاتاً، الاحترام الواجب إبداؤه تجاه رئيس الدولة النمساوية، ولم يكن ثمة حديث عن مقاطعة ما. ومايمكن استخلاصه، هنا، أن ثمة علائم مايسمى بتأنيب الضمير تكاد تستشف، بوضوح لدى بعض الدوائر في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد كان القرار، بالنسبة لها، يسبب حرجاً، وكانت تبدو سعيدة إذا ماأمكنها تجنب النقاش حوله.

لكن الأمر إكتسب دينامية ذاتية كان من الصعب التحكم بها، حيث تفشى في واشنطن، بصورة مفاجئة، تفكير مفاده أن صورة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى قد تتعرض للاهتزاز، إذا ماسعت دولة أخرى إلى تقييم القرار المنفرد كما هو حقا، أي مجرد حركة في لعبة شطرنج السياسة الداخلية، لاعلاقة لها بالأعراف الدولية ولا بالحقيقة. يومذاك، لم يدع السياسيون الأمريكيون الأمر يبقى مقصوراً على قرار قائمة المراقبة الموجّه ضدي، بل حاولوا التأثير على دول صديقة لدفعها إلى الوقوف في وجهي. وفعلت واشنطن، في هذا السبيل، كل ماباستطاعتها كي تعيق أداء مهامي؛ فقد

Telegram

His Excellency Turgut Ozal
Prime Minister of Turkey
Basbakanlik, Bakanliklar
Ankara, Turkey

Dear Mr. Prime Minister:

As members of Congress who value Turkish-U.S. relations, we are appalled and shocked at the news that Kurt Waldheim will be received by you early in November. The American people and the American Congress have expressed their view of Waldheim by banning him from even visiting the United States. We wish to see Turkish-U.S. relations strengthened, and receiving Waldheim would have a very negative effect. We urge you to cancel the meetings.

Tom Lantos
Benjamin A. Gilman
Lawrence J. Smith
Mel Levine
Edward F. Feighan
Gary L. Ackerman
Wayne Owens
Robert Torricelli

Members, Subcommittee on Europe and the Middle East
United States Congress

السيد توم لانتوس ونواب آخرون في مجلس الشيوخ يحتجون على زيارة فالدهايم لتركيا ويطلبون إلغاءها

أعاقت زيارة كانت مقررة لي إلى دول غرب أفريقيا، حيث أبلغني رئيس جمهورية ساحل العاج، فيلكس هوفويه ـ بوانيه Felix Houphouet - Boigny قبل يومين، فقط، من سفري، أنه يطلب آسفًا تأجيل الزيارة لأسباب طارئة. وعندما أعلمني سفيرنا في السنغال أن زيارتي إلى داكار قد أصبحت موضع تساؤل، اتصلت برئيس الجمهورية، عبدو ضيوف Abdou Diouf الذي ربطتني به علاقة خاصة أثناء عملي في الأمم المتحدة، وألغيت الزيارة من طرفي، وإتفقنا على القيام بها في وقت لاحق ضمن جولة أعتزم القيام بها في غرب أفريقيا. وقد اعتذر الرئيس بأنه ورعايا بلده يكنّون لي احترامًا كبيراً، إلاّ أنه يرجو أن أتفهم وضع بلاده تجاه ماأسماه بـ«الظروف المعروفة».

ومما له دلالة، على هذا الصعيد، أن سفيرنا في داكار أبلغني، بعد بضعة أيام من إلغاء زيارتي المقررة، أن مسؤولاً مختصًا في وزارة الخارجية الأمريكية سلّم الحكومة السنغالية شيكًا بمبلغ كبير من الدولارات لدعم التنمية في البلاد. وتشير هذه القصة، بوضوح، إلى الحد الذي استشرت فيه حملة التشهير بي على الصعيد الدولي: فأن يجد رؤساء أفارقة ممن كانت تربطني بهم صلات ودية أنفسهم في هذا المحشر الضيق إنما يمنح الإدارة الأمريكية شهادة جديرة بالتساؤل. بل أكثر من ذلك، فقد مارست جهات أميركية رسمية الضغط على تركيا، إضافة إلى ما مارسه نواب في الكونغرس من أمثال النائب توم لانتوس Tom Lantos، الذي لم يحصل في مداخلاته إلاّ على شهرة سلبية. صحيح أن زيارتي إلى تركيا تمت، إلاّ أن المقابلة الرسمية مع رئيس الجمهورية، كنعان إفرين Kenan Evren نقلت من العاصمة أنقرة إلى إسطنبول، بعد أن قام عضوان من مجلس الشيوخ وستة نواب أمريكيين بالضغط، بلا حياء، على الحكومة التركية، وهذا، في حد ذاته، غنيٌ عن أي تعليق. إلاّ أن الرئيس التركي يستحق خالص تقديري، لأنه قاوم، من دون تردد، الضغوط الشديدة من أجل سحب الدعوة الموجهة إليّ لزيارة بلاده، على الرغم من استعراض الفئة المضادة لفالدهايم عضلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية. وعندما لم يُجدِ ذلك نفعاً، وقف المتظاهران اللذان اعتدت عليهما من قبل، وهما الحاخام فايس Weiß، واليسارية الألمانية بياته كلارسفلد Beate Klarsfeld أمام الفندق عند وصولي إلى إسطنبول، إلاّ أن الشرطة التركية أبعدتهما عن المكان بعد دقائق قليلة. وعندما قدمت مجموعة من البرلمانيين النمساويين إلى الكونغرس الأمريكي احتجاجًا خطيا على تصرف بعض أعضائه، ونداءً بإعادة النظر بموقفهم، فإنها لم تتلق أي رد يذكر.

وعلى عكس تلك الدول التي لم تجرؤ على دعوتي لزيارتها بسبب الضغط الأمريكي، وجدتُ لدى دول عدم الإنحياز والدول العربية أبوابًا مفتوحة على مصراعيها وكرم ضيافة نابعين من القلب، حتى لدى المحسوبين، سياسيا، على الولايات المتحدة الأمريكية؛ بل أظهر العرب، بوضوح، أنهم لايأبهون بالمقاطعة التي فرضتها واشنطن عليّ، وكنت أُقابل، دائماً، ليس فقط بكل آيات الإحترام، بل بالحماس

أيضاً. ولاغرابة في أن العديد من هذه الدول يعتبر، كمنتج للنفط، غنيا ومستقلا نسبيا، مما جعلها لاتلين للضغوط التي كانت تسبب وجع رأس لدول أخرى من المجموعة الدولية.

فعندما حاولت جماعات أمريكية منها أعضاء في الكونغرس منع زيارتي إلى تونس في العام ١٩٩٠، صرحت الحكومة التونسية، باختصار ووضوح: «إننا نقدّر الأمين العام السابق للأمم المتحدة ورئيس جمهورية النمسا الحالي، ولهذا دعوناه، بكل سرور، لزيارتنا».

ومما يلفت الانتباه، هنا، أن واشنطن لم تكن تكتفي بإبقاء قرار قائمة المراقبة الذي يصعب تفهمه فحسب، بل إنها كانت تدق الطبول في الخارج أينما حللت، أيضاً. وقد يجد هذا السلوك تفسيره في أن الولايات المتحدة الأمريكية ربما كانت مدفوعة من قبل اللوبي المعادي. وقد يلقي تدخل العديد من أعضاء الكونغرس في إعاقة زيارتي لأنقرة، الذي ذكرناه للتو، ضوءاً له دلالته على منطق هذه السياسة. وإذا ماكانت بعض الدول الغربية قد خضعت، بطريقة أو بأخرى، إلى هذا الضغط المعادي، على الرغم من التفسيرات الموضوعية للحالة، فإن دولاً أخرى لديها اعتزاز بالنفس لم تقبل بوسائل الضغط الرخيص هذه، وبالتالي فإن محصلة الحساب كانت سلبية للطرف الأمريكي.

كان الإتصال نشطًا بصديق قديم هو الملك الأردني حسين، ذلك الحاكم الذي أفلح بحنكته السياسية وبشجاعته، عبر عشرات السنين، في التغلب على واحدة من أصعب المهام السياسية في العالم. لقد تعرفت على الملك حين كنت سفيراً في الأمم المتحدة ووزيراً لخارجية بلادي، وقابلته عندما أصبحت أميناً عاما للمنظمة الدولية مراراً، والتقيته، كذلك، مرتين، في ظل ظروف مأساوية، خلال حرب الخليج التي وضعت الأردن في موقف صعب للتوفيق بين جارين قويين هما العراق والمملكة العربية السعودية. تمت زيارة الملك الأولى، خلال فترة رئاستي، في شباط (فبراير) ١٩٨٨. وكان برنامج زيارة الملك يتضمن زيارة مدينة إنسبروغ Innsbruck. وبالفعل، قطعنا رحلتنا عبر التيرول في عربة صالون تابعة للسكك الحديدية النمساوية. ولدى وصولنا المحطة، كان في استقبالنا رئيس المقاطعة، ألويس بارتل Alois Partel، فيما لفت نظري بعض المتظاهرين الذين كانوا يطلقون هتافات معادية أثناء استعراضنا لحرس الشرف. في بادىء الأمر، لم أكترث للضجيج الصادر من هؤلاء المتظاهرين، حتى تبّين لي أن ثمة عملاً منظّمًا تم بمساندة قوى يسارية ألمانية. عندها، فقط، رجوت رئيس المقاطعة وسلطات الأمن التدخل وإبعاد المتظاهرين حفاظًا على أمن الملك الضيف، بيد أن مطالبي، في هذا الشأن، لم تلق أذنًا صاغية، وبدت قوات الأمن وكأنها مشلولة.

وبالرغم من أن الملك لاحظ، تماماً، مايحدث، إلاّ أنه أبدى موقفًا رائعًا في تجاهل هؤلاء، حتى عندما اقتربوا منه بصورة تدعو، فعلاً، إلى القلق، ومن دون أي إعاقة من رجال الأمن، فقمنا بقطع الجولة بعد أن بلغت حداً إقتربت معه من «السقف الذهبي» لها. وصحبت الملك إلى مقهى قريب، حيث

مكثنا وقتًا هناك، تناولنا خلاله القهوة، حتى تمكّنا، فيما بعد، من العودة إلى الفندق بصحبة قافلة من سيارات الحراسة. ولما فتحنا تحقيقًا بغية محاسبة إدارة الأمن عمّا حدث، كان الذريعة الجاهزة هي أن التعليمات التي تلقوها من فيينا تقضي بأن لايتعرضوا للمتظاهرين. وكان مما له دلالة، أيضاً، هو توقيت إجازة مدير الأمن مع موعد زيارة الملك. وقام الأخير بتصرف منطقي وحيد هو سحب الأوسمة الأردنية التي تمنح، في العادة، في مثل هذه المناسبة لمدير الأمن في مقاطعة التيرول ومدينة إنسبروك احتجاجًا على ماحصل.

كانت زيارتي للبابا يوحنا بولس الثاني، نوعًا ما، عبارة عن خرق لجدار تشويه سمعتي. وكان على البابا، في المقابل، أن يتحمل اللوم الشديد الذي وجهه إليه كل من المؤتمر اليهودي العالمي ومنظمات أخرى، لكنه ظلّ قويّ الشكيمة، ولم يتأثر بمثل هذه الطلقات الطائشة. على أنني لاحظت، خلال لقاءات عديدة معه، أن البابا لايرى في مهمته سوى أنها سلطة أخلاقية، وحين وجد أنه من الحكمة استقبالي، فقد عنىَ، أساساً، أنه توصل إلى نتيجة مفادها أن التهم الموجهة إليّ غير صحيحة. ولايمكنني إلاّ أن أكون ممتنا لهذه الزيارة التي ساعدت في رفع معنوياتي. ولكن، خلافًا لموقف البابا، لم يسعدني موقف الحكومة الإيطالية؛ إذ بالرغم من الإتصالات العديدة التي أجراها سفيرنا فردريك فروليشتال Friedrich Fröhlichsthal، من أجل ترتيب زيارة مجاملة عادية للرئيس الإيطالي كوسيكا Cossiga، خلال وجودي في حاضرة الفاتيكان، فإن ذلك لم يتم، حيث كان الضغط الأمريكي، على مايبدو، هو العامل الحاسم في هذا السياق.

من جانب آخر، قدّرت كثيراً موقف المستشار الألماني، كول، الذي وقف، بكل وضوح، إلى جانبي في الحملة الإنتخابية، وخصوصًا في المقابلة التي أجريت معه في مدينة سالزبورغ، حين شدد في قوله لصحافي يعمل في التلفزيون النمساوي: «إذا ماكنت نمساويا فإنني سأعرف لمن أمنح صوتي». وقد جرى انتقاد هذه المقابلة، على الفور، من قبل خصومي السياسيين في الداخل، في الوقت الذي كان فيه التلفزيون النمساوي يبث المواقف الناقدة لأصوات أجنبية لاتتمتع بالشهرة المطلوبة، وفيما تحمّل المدير العام للتلفزيون غيرد باخر Gerd Bacher تقريعًا لسماحه ببث تصريحات المستشار كول الإيجابية تجاهي.

وخلال إجازتي الصيفية السنوية في سانت جيلغن St. Gilgen الواقعة على بحيرة فولفغانغ Wolgang، كان المستشار كول، في العادة، يقوم بزيارتي في بيتي المطل على بحيرة آتر Atter. ولم تكن لقاءاتنا ذات منحى رسمي، بل اتسمت بالطابع الودي، مما يمنح فرصة أكبر لحوارات فكرية جديرة بالتأمل. ولما كانت أزمة البلقان تقف، في السنوات الأخيرة، على رأس قائمة الأولويات، فقد كان كول متحفظاً، في البدء، بعض الشيء، تجاه مستقبل سلوفينيا، التي كان يتطلع لانفصالها عن

يوغسلافيا، كما نحن في النمسا، كأمر مفروغ منه. وقد برهن التطور اللاحق للأحداث على أن سلوفينيا قادرة على الصمود اقتصاديا، نتيجة موقعها الجيوسياسي وتماسكها العرقي، إضافة إلى الفرصة التي كانت بلغراد تبحث عنها، كي تبرهن على حسن نواياها. كما وجدنا، في حينه، أن من الضروري الاعتراف بكل من سلوفينيا وكرواتيا.

من جهتي، أطلعت المستشار الألماني، في إحدى اللقاءات، على نتائج رحلتي إلى إيران في العام ١٩٩١، وعن المشاكل السياسية التي يعاني منها الرئيس الإيراني، علي أكبر رفسنجاني، وخصوصاً من تيار المتشددين في بلده، إضافة إلى تصديه لمشاكل اللاجئين والأسرى. وأوضحت، كذلك، أن الرئيس الإيراني سيصطدم بمقاومة أقل بشأن سياسة الانفتاح على الغرب التي كان ينتهجها بجهد كبير، وكان لبون، كما يبدو، دور رائد في هذا الشأن. وكان تقديري عظيماً للمعلومات التي زودني بها المستشار كول في شأن الوضع السوفياتي السائد، بالنظر إلى محادثاته الهاتفية مع الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف، حول تطورات الوضع هناك، وخصوصاً مايتعلق منها بصيرورة الوحدة الألمانية. وكان شرحه الواضح والرزين للأحداث، في مثل هذه الظروف الحرجة، بمثابة بوصلة هادية ومرشدة لتوجهاتي المستقبلية. وفي هذا السياق، نفى المستشار الإشاعات التي روجت، آنذاك، والقائلة بأن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران كان يحاول جاهداً إعاقة الوحدة الألمانية. ولم يفتنا، بطبيعة الحال، التحدث، أيضاً، عن دخول النمسا المزمع في السوق الأوروبية، وكنا، هو وأنا، متفقين في شأن إقصاء المخاوف داخل السوق مما يسمى بـ «معسكر الناطقين بالألمانية». أما موضوع الحياد النمساوي الحساس فقد تطرقنا إليه بصورة هامشية.

وفي محادثاتنا الثنائية، أيضاً، أشار المستشار كول إلى أنه لن يدّخر جهداً من أجل ترتيب مايلزم لزيارة مرتقبة أقوم بها لبلاده، تأجلت أكثر مما يجب من جراء رفض رئيس الدولة، ريتشارد فون فايتسيكر Richard von Weizsäcker، المستمر لإتمامها. ولكن بدلاً من هذه الزيارة، جرى تنظيم زيارة لي في أيار (مايو) ١٩٩٢، إلى ميونيخ، بدعوة من كلية بيوتنغر، وهي عبارة عن مجلس لدعم الأفكار الدستورية للدولة. ومما لاشك فيه أن التعامل الودي الذي صادفته هناك، خفف، إلى حد كبير، من المرارات التي ولدتها في نفسي أماكن أخرى، سواء لجهة التعامل الفظ أو انعدام المشاعر؛ فقد جاء المستشار كول بنفسه خصيصاً من بون لاستقبالي في مطار عاصمة مقاطعة بافاريا، وأقام دعوة غداء على شرفي شارك فيها، كذلك، رئيس وزراء المقاطعة، ماكس شترايبل. من هنا، انهال وابل من سهام النقد على المستشار الألماني من كل حدب وصوب، مما جعله يستشيط غيظاً في رده على تساؤلات الصحافيين، حين أكد، بقول لايخلو من حدّة، أن دعوة أي كان أمر يعنيه لوحده. وفي حينه، علّق حاكم مدينة ڤيينا، تسيلك - الذي لم ينخرط يوماً في الحملة ضد فالدهايم - بأسلوبه الودي المباشر فقال إنه «لمن السخف، بعد ست سنوات، القيام بمسرحية كهذه».

DAS

Peutinger-Collegium

- GESELLSCHAFT ZUR FÖRDERUNG DES KONSTITUTIONELLEN STAATSGEDANKENS -

BEEHRT SICH

AUS ANLASS DER VERLEIHUNG DER

GROSSEN EHRENKOLLANE DES PEUTINGER-COLLEGIUMS

AN S. EXCELLENZ
DEN HERRN BUNDESPRASIDENTEN DER REPUBLIK ÖSTERREICH

DR. KURT WALDHEIM

ZU EINEM FESTAKT
IM MAX-JOSEPH-SAAL DER RESIDENZ ZU MUNCHEN
MIT ANSCHLIESSENDEM EMPFANG IM VIERSCHIMMEL-SAAL

AM FREITAG, DEN 27. MÄRZ 1992
UM 16.00 UHR

HÖFLICHST EINZULADEN.

EINGANG IM KAPELLENHOF (TOR RESIDENZSTRASSE)
PARKMÖGLICHKEIT IM APOTHEKENHOF
(ZUGANG MARSTALLPLATZ)

ES WIRD GEBETEN, DIESE KARTE AM EINGANG VORZUWEISEN
(ÜBERTRAGUNG IST NICHT MÖGLICH)
ANTWORT AUF BEILIEGENDER KARTE ERBETEN - DUNKLER ANZUG/UNIFORM

دعوة جمعية بويتنجر الألمانية للرئيس فالدهايم لإلقاء محاضرة ولتقليده وسام شرف

THE AMBASSADOR
OF JAPAN

His Excellency
Dr.Kurt WALDHEIM
President of the Republic of Austria

HOFBURG
1010 Wien

November 27, 1990

Dear Mr.President,

On the eve of my departure for Japan I should like to express my most sincere feeling of gratitude for Your Excellency's gracious invitation to lunch of November 26.

It was the honour one could hardly dream of. And I hardly deserve it. I take it as an expression of Your Excellency's warm sentiments to our Imperial Family and the Japanese people.

Please accept, once again, the sincere thanks of the Japanese Government for Your Excellency and Lady Waldheim's attendance at the Enthronement Ceremony. I was happy to learn that, during the whole function, justice was done to the Head of State of the Republic of Austria, the honourable member of the community of nations.

In closing, I pledge to Your Excellency, that I shall further strive for the betterment of Japanese-Austrian relations.

Yours faithfully,

Kazutoshi Hasegawa
Ambassador of Japan to Austria

السفير اليابانى يقول بعد زيارة فالدهايم لليابان

أما رئيس الدولة الألماني فلم يكن متعاونًا ألبتة، أقله في سلوكه نحوي. لقد تعرفت على فايتسيكر، للمرة الأولى، أثناء عملي في الأمم المتحدة في بداية السبعينيات عندما زارني مع الوفد الألماني المرافق بصفتي أمينًا عاما للمنظمة الدولية. وفي مابعد، التقينا، في العام ١٩٩٠، في طوكيو، على هامش الإحتفالات التي أقيمت بمناسبة تتويج القيصر الياباني، وكانت محادثاتنا، في الإجمال، ودية. وقد تطرقنا في سياق الحديث إلى اللقاء الرسمي المرتقب في ألمانيا، إذ إنه دعاني إلى لقائه. بعد فترة وجيزة من انتخابي للرئاسة، وكان هذا تقليداً درج الرؤساء في ألمانيا والنمسا على اتباعه منذ أمد بعيد. وجرى التنويه خلال الحديث إلى أن اللقاء سوف ينعقد، هذه المرة، في ألمانيا، لأن اللقاء السابق بين الرئيس الألماني وسلفي كيرخ شليكر جرى في مدينة أنسبروك النمساوية. غير أن الرئيس ذكر، بصورة مواربة، أن ثمة بعض الإيضاحات الضرورية التي تستدعي أن تؤجل بلاده اللقاء، وقال بأنه سيعلمني، لاحقاً، بعد جلاء الصورة، بموعد لقائنا. غير أني لم أتلق شيئًا منذ ذلك الحين حتى صيف ١٩٩٠. ففي هذا الصيف، أُعلن عن اجتماع ثلاثي سينعقد بيننا، الرئيس الألماني وأنا مع الرئيس التشيكوسلوفاكي، فاتسلاف هافل Vaclav Havel، في مدينة سالزبورغ النمساوية. أما فكرة اللقاء فكانت من بنات أفكار حاكم المقاطعة هانس كاتشتالر Hans Katschthuler، فهو الذي طلب من هافل إلقاء كلمة افتتاح مهرجانات المدينة الموسيقية. وقد قام هافل - كما علمت لاحقًا - بالاتصال بالرئيس الألماني وعرض عليه فكرة لقائنا معًا في سالزبورغ. ووافق فايتسكر على هذا الاقتراح، وحظي الاقتراح بتشجيع من بعض الجهات الغربية، بل حتى من الرئيس الإسرائيلي هيرتسوغ الذي استحسن، من جانبه، الفكرة. وهذا ما أطلعتني عليه مصادر عليمة. وهكذا تم اللقاء فعلاً، لكن، ليس من دون بضع طلقات طائشة من لوبي برونفمان، وكذلك ليس من دون مظاهرة خبيثة للحاخام الأمريكي، فايس، داخل قاعة الاحتفالات في سالزبورغ.

وليس ثمة شك في أن الرئيس الألماني وأنا نشترك في نقاط تقاطع عديدة. وقد كنت أظن أن هذا المسؤول سيكون أكثر تفهمًا من غيره لوضعي، بسبب تجربته العسكرية الشبيهة، إلى حد كبير، بتجربتي: فقد كنّا، هو وأنا، ضابطين في جيش الدفاع الألماني، كما انبرى هو، أثناء محاكمات نورنبرغ Nürnberg الشهيرة، كمحامٍ شاب، للدفاع عن والده الذي كان متهمًا باعتباره «مجرم حرب» لأنه شغل، في العهد النازي، منصب وكيل وزارة الخارجية. بيد أن الانطباع الذي تولّد لديّ هو أن فايتسيكر كان، بالأحرى، عرضة لضغط شديد؛ ذلك أن أول اقتراح ملموس لتحديد تاريخ الزيارة في العام ١٩٨٧ تقدم هو به، بل سعى إلى اللقاء بي، بالرغم من الاتهامات المعروفة الموجهة إليّ منذ فترة طويلة. ولكنني توصلت إلى قناعة مفادها أن اللوبي الأمريكي حصل على معلومات، بشكل مبكر، عن نوايا اللقاء، وعمل، جاهداً، على إلغائه. على أن ثمة اشارات متفاوتة يمكن استشفافها، في هذا

Der Präsident
der
Bundesrepublik Deutschland

Bonn, den 20. Januar 1992

An den
Bundespräsidenten
der Republik Österreich
Herrn Kurt Waldheim

Wien

Sehr verehrter Herr Bundespräsident,
lieber Herr Waldheim,

herzlich danke ich Ihnen für die guten Wünsche, die Sie meiner Familie und mir zum Jahreswechsel übermittelten und die ich aufrichtig erwidere. Gesundheit, Kraft und gutes Gelingen wünsche ich Ihnen, zumal im Blick auf die unmittelbar vor Ihnen liegenden Monate in Ihrem Amte.

An unsere Begegnungen und Gespräche im Fernen Osten und in Salzburg erinnere ich mich mit Dankbarkeit. Es

رسالة الرئيس الألماني ڤايس إيكر أمل آن يستمر اتصالنا الشخصي في المستقبل.. هرا..

war für mich sehr interessant, mich mit Ihnen dank Ihrer großen Erfahrungen über die raschen Veränderungen, die auch unsere Länder berühren, austauschen zu können. Ich hoffe auf eine Fortsetzung unseres persönlichen Kontaktes in der kommenden Zeit und bin mit meinen besten Wünschen und

Mit herzlichen Grüßen

Ihr Richard Weizsäcker

رسالة شكر من مدير أكبر بنك نمساوي للرئيس فالدهايم لمساعدته في الحصول على عقود من الشرق العربي

الإطار، تقود إلى أن بعض الجهات الأمريكية كان معنيا، ولو جزئيا، بأن يأخذ شخص له وزن الرئيس الألماني زمام المبادرة في تطبيع العلاقات معي، في الوقت الذي يستطيع فيه المسؤولون في واشنطن تحصين أنفسهم في شأن الموافقة على اللقاء أو حتى النصح به، في وجه اللوبي الإسرائيلي القوي في الكونغرس وفي دوائر أخرى.

وبالطبع، لايغيب عن البال حقيقة أن نقادي لاحظوا أن ثمة فارقًا حاسمًا بيني وبين فايتسيكر، وهو أن الأخير اعترف بأخطاء الماضي النازي، بمافيها تورط عائلته فيه، وكان يعلنها، في مناسبة أو غيرها، على الملأ، بل لم يدع في تصريحاته العلنية مجالاً للشك في استنكارها وفي تأكيد نواياه الديمقراطية الحقيقية. وفي هذا الصدد، يُطرح، في المقابل، سؤال عمّا إذا كان على المرء أن يعترف عن إثم لم يقترفه، إذ لم يكن هو أو عائلته، في أي يوم من الأيام، نازيين، بغضّ النظر عن «الإرث الثقيل المشترك» للنمسا في العهد النازي، الذي تحدثت عنه، بشكل مسهب، في خطابي الموجّه إلى الشعب النمساوي؟.

وعلى كل حال، لم يكن الرئيس الألماني هو وحده الذي تجاهل هذا السؤال وأدار ظهره له، بل إن رئيسة البرلمان الألماني ريتا سوسموت Rita Süssmuth، اعتزمت هي الأخرى زيارة ڤيينا ثم تراجعت، في مابعد، عن القيام بالزيارة، عندما أبلغها رئيس البرلمان النمساوي، هاينتس فيشر، ببرنامج الزيارة، حسب مقتضيات البروتوكول، التي تتضمن، من بين أمور أخرى، زيارة رئيس الدولة والمستشار ورئيس البرلمان ووزير الخارجية. في هذا الشأن، تساءلت سوسموت عما إذا كانت زيارة فالدهايم «ضرورية»، لأنها لاترى، في الواقع، سببًا لمقابلتي، وتذرعت بأن وفداً برلمانيا سويسريا زار ڤيينا من دون أن يلتقي بالرئيس، وغاب عن ذهنها أن هذا الوفد قام، بالفعل، بزيارة مجاملة لي؛ فارتأت، من طرفها، أن تلغي زيارتها إلى ڤيينا، من دون إبداء الأسباب، وهي ربما كانت مكرهة على فعل ذلك. وما أود التذكير به هنا أنني استوعبت جيداً سلطة الإكراه، ولكنني لم أكن أستوعب هؤلاء الذين يستسلمون، بسهولة، أمامها، ويتحدثون، في المقابل، عن الجرأة الشخصية.

ولايغيب عن البال أن الرئيس الألماني وسوسموت لايمثلان القاعدة، سواء بالنسبة إلى السياسيين الألمان عموماً، أو بالنسبة للحزب المسيحي الديمقراطي CDU بصفة خاصة، حيث كانت أبواب قصر الهوف بورغ مفتوحة على مصراعيها لطيف واسع من السياسيين الألمان، من أمثال أحد قادة الحزب المذكور، كارل لامرس Karl Lamers، ورئيس البرلمان السابق، الفرد دريغر Alfred Dregger، والرئيس الأسبق كارشينس Carstens، وهو من الرعيل الأول، خفيف الظل وصديق حميم للنمسا، إضافة إلى رهط كبير من الضيوف الجديرين بالتقدير، من أمثال وزير الخارجية السابق هانس ديتريش غينشر Genscher، ورئيس وزراء مقاطعة نوردراين - فيستفالن Nordrhein Westfalen، يوناس راو Johannes

Rau، ورئيس الحزب المسيحي الديمقراطي الأسبق ووزير شؤون عموم ألمانيا، راينر بارتسل Rainer Barzel، ورئيس المحكمة الدستورية الاتحادية والرئيس الحالي للدولة الألمانية رومان هيرتسوغ Roman Herzog.

ولئن أحصينا زياراتي إلى خارج النمسا، فلن تكون المحصلة بأي حال سلبية، وذلك خلافًا لما درجت بعض وسائل الإعلام على وصفها به. فخلال فترة حكمي التي استمرت ست سنوات، زرت مامجمله ١٧ دولة في ثلاث قارات، فيما قام سلفي، كيرخ شليكر، بـ ٢٣ زيارة في ثلاث قارات، ولكن خلال فترة حكم إستمرت ١٢ عاماً. أما الرئيس الأسبق، يوناس، فقد قام خلال فترة حكمه التي استمرت ٩ سنوات بزيارة ١٦ دولة. أما الرئيسان كارل رينر وثيودوركورنر، فلم يسجّلا أي زيارة رسمية إلى الخارج. ومايبدو مثيراً للسخرية، في هذا السياق، أن يحاول البعض الإشارة إلى أن لائحة الزيارات لم تدرج دولة بعينها، مغفلاً حقيقة أنها ربما كانت، في الأحوال العادية، مدرجة في جدول الأعمال. ولكن ما أن أعلنت واشنطن غاية سياستها الرسمية، حتى حذت دول غربية أخرى حذوها من دون الأخذ بعين الاعتبار مقدار القناعة الداخلية لها، ومن دون مبررات مقنعة. ولم يكن من النادر أن يُرفض طلب الزيارة مشفوعًا بعبارة صامتة وغير رسمية، تتضمن رجاء التّفهم...

وبصورة مغايرة لموقف بعض الدول الغربية، كان موقف دول في مناطق أخرى من العالم أكثر تفهماً، حيث تلقت أنباء الحملة المنظمة ضدي وضد بلدي بروح تملؤها الثقة، إدراكًا منها بهشاشة هذه الاتهامات، أقله لشغلي، ردحًا من الزمن، منصبًا في قمة المنظمة الدولية. فكانت الدعوات توجّه إليّ من كل حدب وصوب: من دول البحر الأبيض المتوسطية إلى دول آسيوية أو مؤسسات دولية في جنيف. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، أي بعد مضيّ عام على تسلمي الرئاسة، دعاني الرئيس الباكستاني، ضياء الحق، للقيام بزيارة رسمية، في إشارة واضحة منه للفت نظر المجتمع الدولي إلى التقدير الذي يكنّه لشخصي. وقد تناولت المباحثات الثنائية العلاقات الاقتصادية التي تربط بلدينا وإمكانية تطويرها، إضافة إلى الصراع طويل الأمد مع الهند حول إقليم كشمير والحرب الأهلية الدامية في أفغانستان. وفي هذه المناسبة، جرى اصطحابي في جولة تفقدية لمعسكر للاجئين في بيشاور قرب الحدود الأفغانية، في وقت كانت تجري فيه أعمال إرهابية ضد المدنيين. كما تفقدت معسكرًا للاجئين يدار من نمساويين، كان الازدحام فيه شديداً، لكن إدارته كانت تخفف وطأته. أما زوجتي التي تفقدت الجانب النسوي من المعسكر، فقد رأت، بأم عينيها، الحالة البائسة لنساء وأطفال المعسكر، وارتأت، من جهتها، إمكانية تقديم المزيد من المساعدات لهؤلاء الذين كانوا لايتوانون في إلقاء أنفسهم على أقدامها، طالبين منها النجدة والعون. في هذا الشأن، أبدى الرئيس ضياء الحق تحفظًا حيال عودة قريبة للاجئين إلى أفغانستان. لكن نظام ضياء الحق التسلطي كان موضع خلاف،

وخصوصًا أن كثيرين لم يغفروا له قراره القاضي بإعدام الرئيس السابق، علي بوتو، والد رئيسة الوزراء اللاحقة بنازير بوتو، فقد بدت الهوة واضحة، بشكل جليّ، بين الجنرالات، من جهة، وبين الحركة الاشتراكية الليبرالية التي أسسها علي بوتو من جهة أخرى.

في آذار (مارس) ١٩٨٩، لبيت دعوة سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، لزيارة هذه الدولة الخليجية، أي قبل عام ونصف من بدء الغزو العراقي للكويت، ورافقني وفد اقتصادي كبير، لأن العديد من الشركات النمساوية كان مهتما، في الحقيقة، بالحصول على عقود من هذه الدولة التي تتمتع بسمعة طيبة على الصعيد التجاري. وتركز الاهتمام، أساساً، في قطاع بناء منشآت تحلية المياه، وبيع سيارات من إنتاج شركة Steyr - Daimler - Puch التي برهنت على قدرتها في السير في المناطق شديدة الوعورة، إضافة إلى مقاومتها العالية. وفي الواقع، استطعنا التوصل إلى توقيع العديد من الصفقات التجارية الملموسة، كماهو الحال في زيارتي للكويت في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨، التي برهنت على جدواها بالنسبة للاقتصاد النمساوي. ولم يبخل ممثلو الشركات في التعبير عن امتنانهم لي لمساعدتهم في هذا الشأن، حيث أدركوا التأثير الحاسم للعلاقة الشخصية برؤساء الدول والحكومات في صنع القرار الاقتصادي، سواء لجهة الحصول على العقود أو لأمور أخرى.

في هذا الخصوص، وفرت لي زيارتي للمملكة العربية السعودية، في حزيران (يونيو) ١٩٨٨، فرصة سانحة للتطرق إلى الأوضاع السائدة في منطقة الخليج العربي، وفي الحصول على معلومات قيّمة من مصادرها الأصلية. وكان لقائي بالملك السعودي، فهد بن عبدالعزيز، وحديثه معي من الأمور التي أثّرت فيّ بعمق؛ فهو بالرغم من صوته المنخفض والمتحفظ، حيث لم يكن سهلاً عليّ متابعة شروحه، فإنه كان، دائماً، في منتهى الأدب. وهو يعد من الحكام القلائل ذوي الموقف الواضح في الشؤون الدولية، إضافة إلى ثباته عليها. ومالفت نظري، أكثر من أي شيء آخر، هو طلبه، منذ أمد بعيد، أن يخاطب باسم «خادم الحرمين الشريفين»، بدلاً من «جلالة الملك»، مما استوجب وقتًا للتعود على هذه التسمية، التي تشير، في الوقت نفسه، إلى المكانة العظيمة التي يوليها البيت السعودي، لأساسها الديني العميق. وعلى أي حال، فقد رسّخت محادثاتي القناعة بأن العاهل السعودي من المدافعين الأشداء عن الحقوق الفلسطينية والعربية، ولايرتضي أيّ تنازلات.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه، لبيت دعوة كل من الحكومتين السورية والكويتية في زيارة لبلديهما. ولم يكن الإستقبال الودي الذي حظيت به مقتصرًا على المستوى الرسمي فحسب، بل على المستوى الشعبي كذلك، وهو الأمر الذي ولّد في نفسي انطباعًا إيجابيا بالغ الأثر. ففي سوق مدينة دمشق كنت، على سبيل المثال، أجد صعوبة حقيقية في دفع ثمن الأشياء التي أرغب في

DR. GUIDO SCHMIDT-CHIARI
VORSITZENDER DES VORSTANDES
DER CREDITANSTALT-BANKVEREIN

WIEN, 23. Juni 1988
A-1010 SCHOTTENGASSE 6
TEL. 531 31/1001

Sehr geehrter Herr Bundespräsident!
Lieber Freund!

Deine gewichtige Fürsprache und Deine große Umsicht bei den Verhandlungen in Saudi-Arabien haben es ermöglicht, daß Steyr-Daimler-Puch ein Auftrag auf Lieferung von 345 Spezialfahrzeugen an die Saudi-Arabische National Guard zugesprochen wurde. In einer Zeit, in der die LKW-Industrie weltweit mit großen Absatzschwierigkeiten kämpft, kommt einem solchen neuen Geschäftsabschluß umso größere Bedeutung zu.

Diese Gelegenheit nehme ich gerne wahr, um Dir, sehr geehrter Herr Bundespräsident, für Deine erfolgreiche Intervention meinen persönlichen Dank auszusprechen und verbleibe

Dein ergebener

Herrn Bundespräsident
Dr. Kurt Waldheim

Wien

احتجاج الخبير البلجيكي عضو لجنة المؤرخين على تحوير النص الذي كتبه

شرائها، لأن البائعين كانوا، في الإجمال، يعبرون في أحاديثهم عن امتنانهم لدوري الشخصي عندما كنت أميناً عاما للأمم المتحدة. كما أنني مازلت أذكر إقامتي قبل سنوات عدة في قصر الضيافة القديم في دمشق، حيث كانت تنقصه وسائل الراحة والتكييف المركزي، خصوصاً في الأوقات التي ترتفع فيها درجات الحرارة، لكن الكرم وحسن الضيافة كانا يعوّضان كثيراً عمّا أشرت إليه من مشاكل. إلاّ أن هذه المرة كانت مختلفة، تماماً، حيث مكثنا، زوجتي وأنا، في قصر الضيافة الفخم الذي لايخشى المرء مقارنته بما هو عليه الحال في المضافات الرسمية الغربية.

أما المحادثات مع الرئيس السوري، حافظ الأسد، فكانت تسير، في الإجمال، على منوال ثابت، حيث يجلس المرء إلى جانب الرئيس، تفصله عنه طاولة صغيرة يوضع عليها القهوة والشاي، وهي من التقاليد الشرقية، وينضم إلى المحادثات، في العادة، وزير الخارجية ومترجم كفء، وفيما يبدو فإن الرئيس الأسد أبوي المظهر، يتحدث بصوت منخفض ومتحفظ، وهو يرى من الضرورة البدء بمقدمة تاريخية طويلة لدى تناوله لأزمة الشرق الأوسط، التي هي حديثنا المركزي، مشيراً فيها إلى مبادئ حقوق الشعوب وميثاق الأمم المتحدة. وكان يتطرق، دائماً، في زياراتي العديدة كلها، للحديث عن مطلب الانسحاب الشامل للقوات الإسرائيلية من مرتفعات الجولان، وهو ليس مستعداً للتنازل عن سنتيمتر واحد من الأرض السورية، رافعاً شعار «الأرض في مقابل السلام»، وأن ليس ثمة تسوية لهذا الصراع إلاّ على هذا الأساس.

وبالطبع، لم تكن هذه التعابير غريبة على مسامعي كرئيس دولة نمساوي؛ إذ طالما كان الرئيس الأسد يرددها، باستمرار، خلال زياراتي المتعددة إلى دمشق كأمين عام للأمم المتحدة، وهي الزيارات التي كانت تتركز، بالدرجة الأساس، على تمديد فترة بقاء قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مرتفعات الجولان. ولم يغب عن بالي، للحظة، تلك المقترحات التي أطلقها الرئيس الأسد في تأكيداته المستمرة بأنه لن يوافق على تمديد فترة بقاء تلك القوات في سوريا، إلاّ إذا كان قرار الأمم المتحدة المتعلق بهذا الشأن يشير إلى ضرورة إستئناف المفاوضات بين الأطراف المتنازعة من الأجل البحث عن حل سلمي للأزمة. لكن إسرائيل حاولت، من دون جدوى، من خلال تحرك كيسنجر، إعاقة لقاءاتي الشخصية بالأسد، من أجل الإعداد لاقتراح في هذا الشأن، حيث اتفقنا في دمشق على مسودّة قرار عادل لطرفي النزاع، وهو قرار مازال صالحًا حتى يومنا هذا. وكان دور كيسنجر، في هذا الاتجاه، كبيراً، ذلك أن حنكته السياسية وبرودة أعصابه في التعامل مع أزمات ملتهبة أخرى، ذللتا كثيراً مهمة التوصل إلى خطوط إتفاق أولية. واتخذت العلاقات السورية ـ الإسرائيلية، منذ ذلك الوقت، منحى جديداً. ولست بحاجة إلى التأكيد على أهمية تطوير هذه الخطوط العامة في أي مبادرة لاستمرار المفاوضات في الشرق الأوسط؛ ذلك أن الاختراق الذي حققه الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني، غيّر

مـجرى الأمـور، وأشـاع أمـلاً في أن تصل المفاوضـات السـورية ـ الإسـرائيليـة إلى حل، بالرغم من النكسـات الأخيرة، ذلك أن نشدان الحل هو مسـألة جوهرية، ومن دونه لن يكون ثمـة سـلام دائم في منطقة الشرق الأوسط.

كـان الأمر في الكويت مـخـتلفًا بعض الشيء، حـيث كـانت الأولوية في مـحـادثـاتي مع المسـؤولين الكويتيين تتركز على تطوير العلاقات الاقتصادية بين بلدينا. ولم يكن أمـير البلاد الشيخ أحمد الجابر الصباح غريبًا عليّ، فقد عرفته، عن كثب، من خلال زيارات سابقة، وعليه لم تكن عـلاقتي به رسمية فقط، بل شخصية أيضـاً. ولعل أهـم مظاهر هذه العـلاقة يتجلّى واضـحاً، في سياق الحـادثة التـالية: فبعد انقضاء اليوم الأول من المفاوضـات الثنائية، التقيت بأحد أعضاء الوفد، وهو رجل أعمال شـهير، وصـارحني باديًا على مـحياه التذمر بأنه لم يستطع، حتى هذه اللحظة، الفوز بأي عقد سـواء بقطاع بيع السـيـارات أو بمشـاريع تحلية الميـاه، لأن «أبواب الطرف المفـاوض الآخـر» مـاتزال مـوصـدة في وجـهه. ومن جـهتي، فقد هدّأت من روعـه ونصـحـته بالتـحلّي بالصبر كي تسنح لي الفرصـة، قريباً، للتحدث مع المسـؤولين المعنيين في هذا الشـأن. ولم يدم هذا الأمـر طويلاً؛ ففي الأمـسـية نفسـهـا كنت مدعوا على مأدبة عشاء أقامها الأمير على شرفي، وسنحت الفرصة للتحدث مـعه بإسهاب، مرة أخرى ـ بعد سلسلة الاجتماعات التي عقدت قبل الظهر بين وفدي البلدين ـ عن مطالب ورغبات الاقتصـاديين النمساويين. من جـهته، وعدني الأمير بالتدقيق بهذا الأمر، وأخذ هذه المطالب بعين العطف. وفي اليوم التالي، إلتقيت رجل الأعمال هذا ليخبرني أن الأبواب فتحت على مصراعيها، منذ هذا الصبـاح، في وجهه، وكان متفائلاً، إلى حد كبير، من أن الصفقة ستتم، بشكل إيجابي. أما النتائج التي ظهرت، في مابعد، فلم تكن بعيدة عن توقعه.

ومـايمكن أن يقـال، هنـا، هو أن الكويت بهرتني كـثيـرًا في التـخطيط المديني للبناء وفي نظافـة أحيائها القديمة والحديثة، على حد سـواء ـ أي قبل الإجتياح العراقي بفترة طويلة ـ وكانت المسـاحات الخضراء تبهج عين الناظر، سـواء في داخل المدينة أو ماحولها، فتزود مياهها من منشآت تحلية مياه البـحـر، التي سـاهمت في إقامتها شركات نمساوية نالت تقدير المسؤولين الكويتيين. وبالرغم من أن التـهديدات العـراقيـة كانت تحـوّم في جو مـحـادثاتنا الثنائية، فـإن الجانب الكويتي لم يُبـد إلاّ النزر اليسير من الاهتمام بها، فيما كانت الحياة في البلاد تسير بصورة طبيعية.

أمـا جولة العمل التي قمت بها إلى تركيا، فقد ذكرتها في موقع آخر من هذا الكتاب. ومـافـاتني ذكره هو تلك الحفاوة التي أُستقبلت بها من قبل الرئيس التركي، إيفرين، في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨. لقد أتاحت زيارتي الفرصة لتبادل الآراء، بإسهاب، على مـائدة عشاء حضرهـا وزير

الخارجية، مسعود يلماز، الذي أصبح، فيما بعد رئيساً للوزراء(*) ، وكان الشغل الشاغل للمسؤولين الأتراك هو الجهد الذي تبذله بلادهم، منذ أمد بعيد، لدخول السوق الأوروبية المشتركة، إلاّ أن الدول الغربية لاتبدي أية رغبة لقبول عضويتها في داخل السوق، على الرغم من تقدير عضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) كحصن لابد منه لحماية الحدود الشرقية.

وكانت زيارتي إلى قبرص، في طريق عودتي من أبوظبي إلى ڤيينا، بمثابة تغيير مطلوب؛ فمن جهة، كانت تربطني بالرئيس السابق، جورج فاسيلو، علاقة وطيدة، وخصوصاً أنه من المواظبين على زيارة ڤيينا؛ ومن جهة أخرى، كان ثمة مايمكن التحدث عنه في خصوص المشكلة القبرصية المستعصية على الحل. وهو، على أية حال، ماقمت به، أيضاً مع الرؤساء القبارصة، بدءاً من الأسقف مكاريوس وانتهاءً بالرئيس الحالي، غلافكوس كليريدس. فمن المعروف أنني التقيت، مراراً، بكل من كليريدس وغريمه التركي، رؤوف دنكتاش، في كل من قبرص وڤيينا ونيويورك، بغية إيجاد حل لهذه المشكلة، من دون أن نتمكن من كسر الجليد، بل إننا، كنا نظنّ، في كل مرة، أننا أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من الحل، إلاّ أن المفاوضات كانت تصل بين الطرفين المتنازعين إلى طريق مسدود، لأسباب تبدو، في الغالب، نفسية. وفي الواقع، تملّكني شعور مفاده أن الطرفين المتنازعين على وشك توقيع اتفاق بينهما، في منتصف السبعينيات، بعد مفاوضات عسيرة، استمرت حتى ساعات الصباح الأولى بين الأسقف مكاريوس ودنكتاش. وجرى الاتفاق، مبدئيا، على مخطط للحل من عشر نقاط، ولكنني ما أن غادرت قبرص حتى انهارت المفاوضات من جديد. ويبدو لي أن الأمر بحاجة إلى الكثير من الصبر والتأني في المفاوضات، إضافة إلى رغبة سياسية حقيقية من أجل إخراج المفاوضات من عنق الزجاجة، والتوصل إلى حل مقبول لدى الطرفين.

وفي مطلع كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٩، لبيت دعوة لزيارة تونس، كانت مزمعة منذ وقت طويل. وبالرغم من تدخل اللوبي الأمريكي لإعاقتها، فإن مضيفي الرئيس، زين العابدين بن علي، تمسك باستضافتي. وكانت تتردد على لسان مساعديه الجملة التالية: «إننا دولة مستقلة، تقرر أن تدعو مَنْ نشاء». ومما لايخفى أن المحادثات الثنائية انصبت، بصفة أساسية، على أزمة الشرق الأوسط، حيث أبدى مضيفي تحفظاً إزاء التوصل إلى حل بالرغم من الإشارات الإيجابية التي أظهرتها الأطراف المتنازعة. لكنه، في المقابل، أكد على دعمه لحل سلمي يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي.

ومما تجدر ملاحظته على صعيد علاقات النمسا ببعض الدول الاسيوية هو رغبة الأخيرة في إقامة علاقات وثيقة مع بلادي؛ وإحدى هذه الدول هي إيران، التي رأت في هذه العلاقة مايساعدها على

(*) مايجدر ذكره، هنا، أن يلماز الذي كان طالبًا في كلية القديس سانت جورج النمساوية في إسطنبول، يتحدث اللغة الألمانية بطلاقة، الأمر الذي ساعد في تيسير التفاهم من دون مصاعب تذكر.

الخروج من عزلتها الدولية. ولما كان وزير الخارجية، موك، واحداً من السياسيين الأوروبيين القلائل الذين تربطهم علاقة متينة بنظيره الإيراني، علي أكبر ولايتي، فإن النمسا بدت، بالنسبة لطهران، كجسر لابد منه للعبور نحو الغرب، إضافة إلى أن النمسا تتمتع، منذ وقت بعيد، بعلاقات اقتصادية واعدة مع إيران. وعلى هذا الأساس، كثّف وزير الخارجية الإيراني زياراته إلى فيينا، بل وجهت إليّ الدعوة، مراراً، من أجل القيام بزيارة رسمية لإيران، ولقيت تشجيعاً مستمراً من موك نفسه. وهكذا، بعد تردد دام طويلاً، قررت، في العام ١٩٩١، القيام بتلبية هذه الدعوة، التي لم تنظر إليها الكثير من العواصم الغربية، وخصوصاً واشنطن، بعين الارتياح، في الوقت الذي تناست فيه الدور الذي لعبته كأمين عام للأمم المتحدة، في العام ١٩٧٩، للإفراج عن الرهائن الأمريكيين المحتجزين في طهران، وكنت على وشك المخاطرة بحياتي خلال وجودي هناك، باعتباري «اليد الطولى» للأمريكيين، وتلقيت من الحرس الثوري الإيراني إهانات لا توصف، من جراء إصراري على إطلاق سراح الرهائن الدبلوماسيين الأمريكيين المحتجزين بصورة مخالفة للقانون، بل تمادى بعض أفراد هذا الحرس في طرحي أرضاً.

على الرغم من ذلك، فإن هول المفاجأة كان صاعقاً لوزير الخارجية موك ولي شخصيا، عندما أبلغ إلينا الرئيس الإيراني، رفسنجاني، في حضور وزير خارجيته، ولايتي، في حوار مغلق، أن السفير السويسري، الذي كان يمثّل المصالح الأمريكية في إيران، تلقىّ من واشنطن أنها لاتحبذ التفاوض معي بشأن إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين أو الأوروبيين المحتجزين، بل إنها ترغب في تسوية هذا الأمر بنفسها؛ وهو مثال ساطع يبيّن مدى تغلغل اللوبي اليهودي في مراكز القرار في واشنطن، حيث لايتردد حتى في التدخل في القضايا الإنسانية. وعليه، كانت خيبة أملي كبيرة، كدبلوماسي محترف، وخصوصاً في تلك الحكومات التي إنجرف بعضها وراء ضجيج إعلامي مضلّل، فيما انساق البعض الآخر مكرهاً، وتغافل الجميع كيفية الخروج من الأزمة بالشكل الدبلوماسي السليم.

ومهما كان الأمر، فقد توقفت في طريق عودتي من طهران في دمشق، بناءً على رغبة الرئيس السوري، الأسد، كي أطلع منه، شخصيا، على تطورات الوضع السائد في الشرق الأوسط، في ضوء حرب الخليج التي كان أوارها قد انطفأ للتو، والتي لعب الأسد، خلالها، دوراً حكيماً، في وقوفه إلى جانب معسكر الحلفاء الغربيين والأمريكيين في مواجهة الرئيس العراقي، صدام حسين، واكتسب بذلك، بعد أعوام عديدة من المجابهة، «ثقة» واشنطن. وقد استنتجت، خلال محادثاتي مع الرئيس الأسد، أن ثمة بداية حقيقية لإنقشاع «غيوم» العلاقات الثنائية السورية ـ الأمريكية، وبداية خلق أسس جيدة للشروع في مفاوضات مثمرة بين الجانبين، بالرغم من الانتكاسات والتسويفات التي تعترض سبيلها. وبما أنني من العارفين بذهنية الأسد، فإن ثمة شك ساورني في ما إذا كان مستعداً لتقديم تنازلات في هذا الشأن أم لا.

وفي الختام، لابد لي أن أستعرض، في كلمات معدودة، الزيارات الدولية المعاكسة، باتجاه قصر الهوف بورغ في ڤيينا؛ إذ إن كثيراً من الشخصيات رفيعة المستوى، من مختلف أرجاء المعمورة، وجدت طريقها، في السنوات الست لحكمي، إلى قصر الهوف بورغ، منها مَنْ كان يخشى الإعلام، ومنها مَنْ تجاهله الإعلام عن قصد. وتحتوي قائمة الزوار أسماء رؤساء دول وحكومات ووزراء وقادة سياسيين، لاينتمون إلى بقع جغرافية مختلفة فقط، بل إلى مواقع سياسية متنوعة أيضاً. وأخص، هنا، بالذكر، على سبيل المثال لا الحصر، الرئيس الأرجنتيني، كارلوس منعم، والملك الأردني حسين، والرئيس المصري، حسني مبارك، ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق، إدوارد هيث، ووزير خارجية كل من إيطاليا جوليو أندريوتي، وألمانيا غينشر. وإذا كان من الصحيح القول، إن العديد من ممثلي دول رفيعي المستوى قاموا بزيارتي وتجنبوا، ماأمكنهم، السياق البروتوكولي الرسمي، فإنه صحيح، أيضاً، أنهم عبروا عن امتنانهم لاستقبالي لهم في مكتبي، وعن تقديرهم الشخصي وتقدير حكوماتهم لي، كي يستطلعوا رأيي في شؤون معينة. ومن جهتي، سررت، أيضاً، لمثل هذه الزيارات، بالرغم من علمي المسبق بالطرق الملتوية التي يلجأ إليها الدبلوماسيون في تحقيق مبتغاهم. وبالطبع، لم يخل الأمر من مفارقات، في هذا الشأن، فقد إستقبلت في مكتبي مبعوثين لمراكز سياسية مضادة لي. وفي الغالب بتسلل هؤلاء في عتمة الليل، بعيداً عن الأضواء، حينما يظنون أن في الإمكان توظيف علاقاتي الحميدة مع حكومات ورؤساء دول مختلفة. وكنت، في الإجمال، أحافظ على طابع سرية هذه الزيارات؛ إذ إن الكشف عنها سيفضح، بالضرورة، المعايير الأخلاقية المزدوجة في شأن المقاطعة المعلنة ضدي.

كان الإستثناء الوحيد الذي أثلج صدري، في هذا الصدد، موقف زوجة الرئيس الفرنسي السابق، السيدة دانييل ميتران؛ فهي امرأة ذات توجهات تقدمية، ومعروفة بسبب مشاركتها الفعالة في المقاومة الفرنسية خلال الاحتلال الألماني لفرنسا في الحرب العالمية الثانية. بل أن هذه السيدة أسست اتحاداً ذا تأثير فاعل للدفاع عن الحقوق الخاصة والعامة للشعوب، حمل اسم «فرنسا الحرة». وبعد مرور عام على إنتهاء فترة حكمي، إلتقيت بالسيدة ميتران في ڤيينا، في العام ١٩٩٣، على هامش مؤتمر حقوق الإنسان، في حفل إستقبال في السفارة الفرنسية. وعلى الرغم من محاولة بعض معارفها المحيطين بها عرقلة اللقاء بيننا، وخصوصاً إذا كان مدعمًا بالصور، فإنها تجاهلت ذلك كله وصافحتني على مرأى من الحضور، وقالت بصوت مرتفع وواضح: «إنني لا أرى سبباً يدعو لتجنب رئيس دولة سابق انتخب بصورة ديمقراطية لبلد تربطه أواصر صداقة مع فرنسا».

في صيف ١٩٨٦، طرحت فكرة تشكيل لجنة خبراء تضم إخصائيين دوليين للقيام بفحص الاتهامات الموجهة ضدي، بناء على اقتراح تقدم فيزنتال به، والذي كان لديه اعتقاد ثابت بإمكانية الخروج بنتائج مشجعة. على هذا الأساس، اغتنمت فرصة أول مؤتمر صحافي عقدته في الحادي

عشر من تموز (يوليو) ١٩٨٦، بالتصريح، في سياق ردي على سؤال يتعلق بهذا الشأن: «إنني، من حيث المبدأ، أؤيد فكرة تعيين لجنة من الخبراء والمؤرخين العسكريين تأخذ على عاتقها مهمة وضع النقاط على الحروف، فليس لديّ ما أتستر عليه. ولكن يبدو لي أن ثمة صعوبات تنظيمية وإدارية إضافة إلى تركيبتها الداخلية قد تحول، جميعها، دون قيامها».

ربما كانت هذه نبوءة من دون قصد مني لما ستجري عليه الأمور فيما بعد، وخصوصًا عندما اتخذت الإدارة الأمريكية قرارها بوضعي على لائحة غير المرغوب في دخول الولايات المتحدة الأمريكية وما أحدثه من تغيير جذري في المسار. ففي السابع من أيار (مايو) ١٩٨٧، توجهت للمستشار فرانتسكي بطلب خطي بتكليف لجنة دولية للبحث في هذا الشأن. وكان موقف المستشار إيجابيا، واقترح ألاّ يتم اختيار أعضاء اللجنة من قبل الحكومة النمساوية كي تتجنب أي مظاهر للتأثير على عملها، بل مال إلى الرأي القائل بتكليف مؤرخ معترف به دوليا، تقع على عاتقه مهمة اختيار أعضاء اللجنة الآخرين. وكان فرانتسكي قد اقترح، في بادئ الأمر، تكليف أحد الضباط البريطانيين التابعين لأكاديمية سانت هيرست Sandhurst العسكرية، إلاّ أن أحدًا من ضباطها لم تكن لديه الرغبة في القيام بمثل هذه المهمة الشائكة. وفي خاتمة المطاف، وقع الاختيار على البروفيسور السويسري المتقاعد، هانز رودولف كورتس Hans - Rudolf Kurz، الذي كان موظفًا في مديرية الدفاع، ثم تقلّد، في مابعد، منصب الناطق الصحافي للوزير. إلاّ أن الرجل، إضافة إلى كونه ليس معروفًا كمؤرخ عسكري، كان مواطن دولة لم تشترك في الحربين العالميتين، مما جعله يفتقر للخبرة اللازمة عن الحرب والنظام الديكتاتوري، ولكنه، من جانب آخر، كان يتمتع بسمعة طيبة كشخص مستقيم، ويبدا، بعد جهود مضنية للحكومة، على أنه الرجل المناسب للقيام بهذه المهمة.

من هنا، قررنا، المستشار فرانتسكي وأنا، ترشيحه كرئيس للجنة، وتركنا له حرية اختيار أعضاء اللجنة الآخرين، حسب إجتهاده الشخصي. وقام كورتس، من جهته، بإختيار الدول التالية كممثلة في اللجنة وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، اليونان، يوغسلافيا، ألمانيا، وبريطانيا، إضافة إلى اقتراحه عضوًا نمساويا فيها، وهو المؤرخ الشهير مانفريد راوخن شتاينر Manfried Rauchensteiner.(*) وكانت وجهة نظري في خصوص المشاركة النمساوية في اللجنة أنها ليست مشروعة فقط، بل ضرورية أيضاً. إلاّ أنه سرعان مابدأت تظهر ردود الفعل إزاء هذه المشاركة، وخصوصًا بعد أن هدد عضو اللجنة الإسرائيلي، يهودا فالاخ Jehuda Wallach بالإنسحاب في حال وجود مشاركة نمساوية في إطار اللجنة. وعلى هذا الأساس، تنازل راوخن شتاينر عن عضويته في اللجنة. وهكذا، لم تكن النمسا مطّلعة، رسميا، على النتائج الأخيرة لعمل اللجنة، ولم يكن

(*) أصبح، فيما بعد، مديرًا للمتحف الحربي.

بمستطاعها، كذلك، في سياق المشاورات الداخلية للجنة، أن تلح على الالتزام بالتوكيل الممنوح لها
ومما يجدر ذكره، هنا، أن المشاركة النمساوية في اللجنة لم تكن نزوة طارئة، بل كانت، بالأحرى
مطلبًا منطقيا؛ فمن جهة، تألفت اللجنة بطلب من النمسا، التي تحملت تكاليف باهظة من أجل عقدها
كما أن وجود ممثل نمساوي فيها يسمح له، من جهة أخرى، التأكد من تمسك الأعضاء الآخرين
بجوهر الموضوع قيد البحث: ماإذا كان ثمة ذنب ناجم عن تصرف شخصي مني خلال مدة خدمتي
العسكرية أم لا.

ومهما كان الأمر، فقد تشكلت اللجنة، في خاتمة المطاف، من الأعضاء التالية أسماؤهم: كورتس
(الرئيس، سويسرا)، فالاخ (إسرائيل)، جين فبلكنهويتسن Jean Vanwelkenhuyzen (بلجيكا
جيمس كولنز Jean Collins (الولايات المتحدة الأمريكية)، مانفريد مسرشميت Manfred
Messerschmit (ألمانيا) وجيرالد فليمينغ Gerld Fleming (بريطانيا). وقد استطاع مسرشميت، فيما
مابعد، أن يستقطب ألمانيًا يقيم في اليونان هو هاغن فلايشر Hagen Fleischer باعتباره «خبيرًا
دائمًا» في اللجنة. وكان مفترضًا أن يشارك روبرت وولف Robert Wolfe من الولايات المتحدة
الأمريكية، وهو الذي كان مديرًا للأرشيف الحربي في واشنطن، باعتباره مرجعًا في المجال الذي
هيأت اللجنة نفسها للغوص فيه، إلاّ أنه لم يحصل على موافقة السلطات للمشاركة في أعمال اللجنة
ربما لمعرفته العميقة، في هذا الشأن، الأمر الذي يشكل خطرًا محتملاً على التوجه العام للجنة، و
حل محل وولف، هذا، جنرال متقاعد، كرئيس للجنة التاريخ العسكري، وهو لاحول له ولاقوة في إم
مافي جعبته على أعضاء اللجنة الآخرين، لكنه كان جديرًا بالحصول على الثقة لموضوعيته، على الر
من أنه لم يتمكن، في غضون السنوات السابقة، من التحدث باللغة الألمانية، ولم يستطع، بالتالي،
يتابع، عن كثب، مناقشات اللجنة الشفوية.

وقبل انتهاء أعمال اللجنة بشهور، طغى التلفيق وخرق قاعدة الالتزام بعدم الإدلاء بآراء ع
ماعداهما. وكانت التصريحات التي تتلقفها وسائل الإعلام متناقضة في الغالب، فيما توالت المقابلا
الواحدة بعد الأخرى. وقد تبيّن، بوضوح، أن اثنين أو ثلاثة من بين أعضاء اللجنة كانت لهم الغلبة ،
المداولات الداخلية؛ وإذا ما استعرنا مصطلحات مفاوضات نزع السلاح، فإننا في مواجهة «صقو
و«حمائم». وقد يتراءى للبعض، لأول وهلة، في ضوء تقدير سطحي، أن الألمان كانوا هم الطرف س
العريكة، وأن الأمريكيين، وبخاصة الجنرال كولنز، والبلجيكيين هم الطرف الأكثر تشددًا. إلاّ أن الا
كان على العكس من ذلك تمامًا، فقد كان الألمان هم «الصقور»، والآخرون هم «الحمائم»، ذلك
هؤلاء «الحمائم» كانوا، بصورة أو بأخرى، مشلولين نتيجة عدم إتقانهم اللغة الألمانية، بالصورة ا
يجيدها الطرف الآخر المتمثل أساسًا في محيط مسرشميت، الذي أطلق، في خريف ١٩٨٧، وعز

بترقب أحداث مثيرة، من بينها إستدعاء شاهد في هذه القضية، لم يظهر له أي أثر حتى يومنا هذا. كما تحركت اللجنة، قبل انتهاء أعمالها بفترة قصيرة، على مستوى آخر، انصب، أساساً، على تشكيل بعثة لامعنى لها، ترأسها الممثل البلجيكي في اللجنة، للسفر إلى بنيالوكا Banja Luka في يوغسلافيا، بغية تقصي حقيقة وثيقة أُكتشف، في مابعد، أنها كانت مزورة، ولكن أحدًا ما قام بتحريف الجزء من التقرير الذي دوّنه رئيس البعثة البلجيكي، وأدخل تعديلات جوهرية عليه لم تكن لصالحي مطلقاً، كما تبين لاحقًا أنه استغل غياب الرئيس، بل تصرف حتى دون إذن منه.

وهكذا، في الثامن من شباط (فراير) ١٩٨٨، قدمت اللجنة تقريرها النهائي للحكومة النمساوية، فيما جرى تسريب بنود كثيرة منه إلى الصحافة قبل ذلك بأيام، وبصفة خاصة تلك البنود التي بدت وكأنها صالحة لإثقال كاهلي. وقد أخبرني رئيس اللجنة، كورتس، بأنني «لن أكون راضيًا عمًا ورد في التقرير»، ولكنني، على العكس من ذلك تماماً، كنت راضيًا عن النتائج التي توصلت إليها اللجنة، وخصوصاً أن النتيجة الجوهرية لبحوثها كانت تصب في خانتي، بالرغم من كل محاولات التحريض التي أشاعها عضو اللجنة مسرشميت؛ إذ لم تستطع اللجنة إثبات حالة واحدة من التهم، تؤكد مسؤوليتي الشخصية في المشاركة بجرائم حرب. ولم أكن، كما أكد تقرير اللجنة، مشاركًا في تنفيذ أوامر أو نشاطات مخالفة للقانون، بل لم أكن أمتلك، لا على الأرض اليوغسلافية ولا اليونانية، أثناء الحرب، الحق في إصدار أوامر من شأنها تنفيذ هذه النشاطات. أما تقليدي ميدالية نسونيمير الفضية Zwonimir في كرواتيا، فإنها لم تؤخذ كدليل على دور نشط في أثناء الحرب.

وعلى عكس التأكيدات الواضحة المدرجة في القسم الرئيسي للتقرير والمواقف المتخذة تجاه كل تهمة، استخدمت اللجنة في «الخلاصة الختامية» لغة تنمّ عن عدوانية شديدة تتناقض مع الحقائق التاريخية التي لم تطعن اللجنة نفسها بها. وهذا التناقض بدا واضحاً للعيان، حين أكدت اللجنة، في خاتمة التقرير، أنها حصلت «على المساعدات اللازمة من الجهات النمساوية» التي سعت، جاهدة، إلى تحقيق مطالبها جميعًا، وخصوصًا المتعلقة منها بالحصول على معلومات ووثائق. أما بالنسبة لشخصي، فقد ذكرت اللجنة بأنني كنت مستعداً للإدلاء بأية معلومات كانت، ولكنني لم أسهم، بمافيه الكفاية، في النتائج التي توصلت اللجنة إليها. وفي الإجمال، ادعت اللجنة أنني كنت «واحدا» من أكثر ضباط الأركان علمًا بمجرى الأحداث على ساحة الحرب في البلقان؛ وبالطبع، لم يجر ذكر هذه الخلاصة من باب المديح، ولكن في سياق توجيه اللوم، حيث ينطوي هذا على معنى محدد وهو أنني كنت على دراية بممارسات غير شرعية لقوات الاحتلال الألمانية، من دون أن أقدم على أي نشاط مضاد؛ ذلك أن الحقيقة الثابتة هي أنني لم أكن أمتلك أي صلاحية لأصدار أوامر. ولكن اللجنة قامت

بليّ عنق هذه الحقيقة، وأشارت إلى أنني انطلاقًا من منصبي في الجيش لم يكن لدي القدرة على التمرد على هذه الأوامر، وبالتالي فإنه لايمكن، بأي حال، التغاضي عن الأحكام المسبقة للجنة في «الخلاصة الختامية» لتقريرها.

ومن المحزن، بالفعل، معرفة ذلك المقدار من التلاعب السهل بتهم تستند إلى مواد إعلامية جاهزة: فمَنْ الذي يهتم، اليوم، بالتعديلات التي أدخلت على تقرير البلجيكي؟ ومَنْ الذي لاحظ حيرتي إزاء التصرفات المتناقضة لمسرشميت. لقد أثّر هذا الرجل على القواعد المتعارف عليها لتعيين اللجنة تأثيراً شديداً. وكان هو، شخصياً، قد أبلغ إلي، في العام ١٩٨٦، بصفته أحد كبار مؤرخي الإرشيف العسكري في فرايبورغ Freiburg، أن ليس ثمة أي أسس لاتهامي بمسؤولية شخصية. وهو، نفسه، الذي يحاول في العام ١٩٨٨، كعضو في لجنة التعقب، أن يظهر بدور المدعي العام في الشؤون الأخلاقية.

بعد صدور التقرير، حاول كل من الخبير في شؤون حقوق الإنسان، البروفيسور فيليكس إرماكورا Felix Ermacora،(*) وأحد الناشطين في جبهة المقاومة خلال الحرب، السفير لودفيك شتاينر Ludwig Steiner، سبر غوره، وتوصلا إلى نتيجة مفادها، «أن التقرير ذا الـ ٢٠٠ صفحة ينطوي على أحكام منحازة ومختلفة، ويقود إلى نتائج متناقضة وغير منطقية». أما الخلاصة التي انطوى عليها منطق التقرير، فتبدت في أن اللجنة، بدلاً من الأخذ بأن البريء هو ذلك الشخص الذي لم يقترف أي ذنب، شككت بهذه المقولة، وابتكرت صيغة أخرى تشير إلى أن «مجرد الاقتراب من تصرف ما ينتج عنه، بالضرورة، ذنب ما». وعليه، تأكد هذان الشخصان اللذان سبرا غور التقرير من أن هذه الصيغة ليست سوى حل وسط، لجأت اللجنة إليها كي تراعي الأصوات المعارضة، إلاّ أن ذلك كان مدخلاً مناسباً لذوي الميول السياسية المختلفة لخرق التقرير والإضرار بصدقيته العلمية.

وبعد فترة وجيزة من نشر التقرير، اعترف رئيس اللجنة، كورتس، في مقابله له، بأن ثمة قضايا كثيرة كان «ينبغي التغاضي عن ذكرها في التقرير»، ولكنه أقدم على تنازلات، في هذا الشأن، حفاظاً على «وحدة الكلمة داخل اللجنة». من هنا، قام العديد من الخبراء بانتقاد أعضاء اللجنة للاجتهادات والآراء الشخصية التي جرى تثبيتها في التقرير، وهي لاتنم إلاّ عن تجاوز للصلاحيات المعطاة لهم. وأحد أبرز تلك الإجتهادات الرأي القانوني الذي أدلى به مدير معهد الحق العام التابع لجامعة فرايبورغ، البروفيسور جوزيف قيصر Joseph Kaiser حيث لاحظ أن التوكيل الذي منحته الحكومة

(*) لقد بذل البروفيسور القانوني النمساوي ارماكورا Ermacora جهدًا كبيراً، بصفته مبعوثًا خاصا للأمم المتحدة لمراقبة انتهاك حقوق الإنسان، الذي رافق الحرب الأهلية الأفغانية البشعة. وكان هذا المبعوث - الذي كرّس نفسه، منذ أن كنت أمينًا عاما للمنظمة الدولية، مكافحًا من أجل توطيد حقوق الإنسان - ناكراً لذاته، ودفع حياته ثمنًا للمبادئ التي آمن بها، حين كان يقوم بآخر مهمة له في كابول، حيث داهمه المرض، ولم يمهله كثيراً، ووافاه الأجل، بعد فترة وجيزة من عودته إلى وطنه.

Déclaration

Par la présente, je tiens à déclarer qu'au cours de recherches auxquelles j'ai contribué sur le passé de Mr. le Président Waldheim, je n'ai jamais trouvé de documents établissant que'il aurait pris la décision ou eu l'intention de s'affilier au NSDAP. Dans la mesure où les sources accessibles m'ont permis de me faire une opinion, le Dr. Kurt Waldheim m'est apparu comme un patriote autrichien, catholique convaincu, même militant avant l'Anschluß, mais nullement un Nazi, ni avant 1938 ni dans la suite pendant laquelle il a imposé une sourdine à ses convictions.

Puisque telle est la conclusion de racherches que j'ai menées sans idée préconçu ni intention, je considère comme un devoir de probité intellectuelle d'en autoriser la publication. Mais le même devoir me fait obligation d'affirmer que sur tous les autres points je suis solidaire des conclusions de la commission dont j'ai eu l'honneur de faire partie.

Jean Vanwelkenhuyzen

وزير العدل البريطاني السابق لورد راولنزون يقول إن تحقيقات تليفزيون التيمز أشارت إلى مدى خطأ الاتهامات الموجهة لفالدهايم

النمساوية للجنة ينص على تقويم «ماإذا كان هناك جرم يتحمله الدكتور فالدهايم خلال مدة خدمته العسكرية في الحرب أم لا». وبدلاً من ذلك، انصرفت اللجنة إلى تقييم موقفي قبل وبعد ضم النمسا لألمانيا، وكذلك عضويتي في منظمات نازية، والنظر في أطروحتي المقدمة لنيل درجة الدكتوراه، إلخ، بحجة «أن هذه المسائل قد تمّ تسليط الأضواء إعلاميا، عليها، إضافة إلى أن ثمة جهات عدّة يهمها معرفة المزيد عني».

في هذا السياق، كتب البروفيسور قيصر، بأنه كان على الحكومة النمساوية رفض التقرير، باعتباره لايتطابق مع صيغة التوكيل الممنوحة للجنة. أما السياسي الألماني التابع للحزب الديمقراطي المسيحي، برونو هيك، Brunoheck فكتب تعليقًا نشرته مجلة German Comments الصادرة باللغة الإنجليزية، في نيسان (أبريل) ١٩٨٨، تطرق فيه إلى ادعاء «اقتراب تصرفاتي، في أثناء الحرب، من الإثم الأخلاقي»، قائلاً: «إن علينا ألاّ ننسى حقيقة أننا، جميعاً، نتصرف في مجرى حياتنا اليومية، بصورة أقل أو أكثر، نكون فيها قاب قوسين أو أدنى من اقتراف الإثم»، وأضاف: «لقد اقترب الذين حرروا التقرير النهائي للجنة بصورة تدعو للقلق من ارتكاب إثم»، ذلك أنهم لجؤوا إلى استنباط استنتاجات ختامية وتقييم أشخاص، مما لم يكن، على أي حال، من أختصاصهم، أو حتى في إطار التوكيل الممنوح لهم».

لم يقتصر النقدعلى هؤلاء فقط، بل صدر عن أعضاء اللجنة نفسها كذلك؛ فقد كتب العضو البلجيكي مقالاً في المجلة الشهرية « Le Revue Generale»، ذكر فيه أن أحد مساعدي فالدهايم اتصل، هاتفيا، به بعد نشر التقرير، ليسأله عن سبب اتهامه الرئيس النمساوي بانتسابه للنازية، بالرغم من علمه أن ذلك مخالف للحقيقة، فأجاب: «إنني لم أفعل ذلك مطلقاً» فقام، على الفور، بالاطلاع على الملخص النهائي للتقرير، ليكتشف هو نفسه أن مساعد فالدهايم الذي إتصل به كان محقاً، ذلك «أن ماورد في التقرير المنشور لم يكن، قط، هو مادونته، بل إن ثمة أحداً ما إستبدل العبارات بصورة عكست، تماماً، المعنى الذي قصدته»، ولكنه، في المقابل، تحفظ على ذكر اسم شخص بعينه من أعضاء اللجنة ممن يطالهم الشك في القيام بذلك، ومن دون أن يتنصل، شخصيا، مما ورد في التقرير، معلنًا على الملأ: «إنني لا أستطيع إلاّ أن أعبر عن دهشتي».

ومن جهتي، لم أستطع، أنا أيضاً، إخفاء دهشتي؛ ولكن مما تجدر ملاحظته، هنا، أنه بسبب طبيعة الأسئلة العدائية التي طرحت عليّ من بعض أعضاء اللجنة، ونظرًا لما كان يتسرب من معلومات خلال المرحلة الاستشارية، فإن هذه الدهشة سرعان ماتتبدد؛ إذ لايمكن للمرء أن يتوقع شيئًا آخر من تلك اللجنة. كما لم يكن من المستغرب على أحد أن نصطدم، المستشار فرانتسكي وأنا، من جديد، بشأن تنازله، منذ البدء، عن وجود عضو نمساوي في اللجنة. فقد كانت وجهة نظر المستشار، في هذا

الشأن، تتلخص في أنه في حال الإصرار على إنضمام عضو نمساوي إلى اللجنة، فإن هذه الخطوة سيجري تقييمها في الخارج على أنها محاولة للتأثير على عمل اللجنة، لكن النقاش تطور، في مابيننا، وتحوّل إلى مشادة حادة وقاسية. ولأنني كنت على علم مسبق باحتمال أن يفلت زمام النقاش، فقد استشرت، قبل ذلك، الخبير بالتشريع الدستوري البروفيسور غونتر فنكلر Günhter Winkler، كـي أسبر غور الحيّز القانوني المتاح لي على هذا الصعيد. وبالطبع، لم يكن هدفي إقالة الحكومة، كما اتهمني بعض المعلقين، آنذاك، بنشدانه، ولكنني علمت من فينكلر، لاحقاً، أن المستشار فرانتسكي اقترح على رئاسة الحزب الإشتراكي فكرة استقالة الحكومة، لكنها استبعدت هذه الفكرة كليا؛ وفي هذا الصدد، لايمكنني إطلاق حكم لاحق على هذا المسلك، من دون معرفة مسبقة بخلفياته ومدلولاته. ومن جهتي، وهو ماأريد تكراره، هنا، مرة أخرى، أنني لم أفكر، مطلقاً، بتقديم استقالتي، ولم أناقش هذا الأمر مع آخرين، وهو أمر طبيعي، ذلك أنه بناءً على براءتي من كل إثم، لم أر أي سبب موجب، في إطار الحملة الموجهة ضدي، لأن أخلي الساحة، وأشيع لدى أصدقائي الشكوك في أمانة موقفي، إضافة إلى أنني أردت أن أوضح حقيقة أن الرئيس النمساوي جرى انتخابه من قبل الشعب النمساوي، وفق قواعد ديمقراطية، وليس من الخارج. وأخيراً، كنت ومازلت مقتنعًا بأن استقالتي كانت ستلحق الضرر ببلدي أكثر بكثير من بقائي في سدة الحكم حتى نهاية الفترة المحددة دستورياً.

وفي سياق الضجة الإعلامية العالمية التي إنطلقت حول «قضية فالدهايم»، برزت إلى العلن فكرة تقديمي إلى المحاكمة، ولكنها، هذه المرة، متلفزة. ولم تنبع هذه الفكرة من فراغ، بل كردة فعل على «أسلوب» لجنة المؤرخين. فبالإضافة إلى القناة التلفزيونية البريطانية الخاصة «Thames Television» ، سعت واحدة من كبريات المؤسسات الأمريكية الخاصة وهي « Home Box Office»، المتخصصة بأفلام الإثارة، إلى القيام بإنتاج مشترك في هذا الخصوص. وعليّ، هنا، الاعتراف بأنه لم يكن لديّ، في خاتمة المطاف، أي إحساس بالبهجة، بل لم تكن لديّ الرغبة، أساساً، في المثول أمام محكمة كهذه: فما الذي يتوقعه المرء من كومة قطع إلكترونية غير مرتبطة بقواعد محاكمة قانونية، بل بسنن وسائل الإعلام التي تنادي بالتبسيط والإثارة والمغالاة في تشخيص الأمور؟.

وهكذا، في حزيران (يونيو) ١٩٨٧، أي بعد قرابة شهرين من اتخاذ القرار الأمريكي بإعتباري من الأشخاص غير المرغوب بهم، زارني المنتجون التلفزيونيون في قصر الهوف بورغ، وبعد مضى عام وُضعت اللمسات الأخيرة على الإنتاج. كما قام المخرج، جاك سالتمان Jack Saltman، فيما بعد، بإصدار كتاب عن تجربته، في هذا المجال، تحت عنوان: «كورت فالدهايم: حالة استجوابية؟». وعلى عكس تخوفاتي، احترم المخرجون القواعد الإعلامية، ولم يعرضوا محاكمة شكلية، في حلقات عدة، بل وضعوا الوثائق كاملة في يد قاضي التحقيق، السير فريدريك لاوتون Frederick Lawton، وهو رئيس

FROM
RT. HON. LORD RAWLINSON OF EWELL P.C.,Q.C.
TEL: 01-499 6422

STANDBROOK HOUSE
2 OLD BOND STREET
LONDON W1X 3TB

5 October 1988

H.E. Der Bundespraesident
Ballhausplatz
1010 Vienna
Austria

Dear Herr Bundespraesident,

I have just received your letter of September 15 which came to me through George Weidenfeld.

I am most grateful to you for writing in such generous terms over my part in the Thames Television production. While having initial doubts as to the programme, I was impressed by the thoroughness with which the company made their preparations and I knew that there would be a fair hearing. Altogether we studied some 10,000 pages of documents and the statements of about 4 score "witnesses".

I was glad to have been able to play a part in demonstrating the invalidity of the allegations, and by the end of the actual hearing I felt confident that the judges would come to a proper conclusion.

I appreciate what you write concerning the publicity given to the result or outcome, but it would seem to me that the programme did have the effect of clearing the air and demonstrating to all fair-minded people how false were the allegations.

Yours sincerely,

Peter Rawlinson

النتائج الختامية للجنة تقصي الحقائق التابعة لوزارة الدفاع البريطانية

سابق لمحكمة القضاء البريطانية العليا، وفي إطار هيئة مؤلفة من خمسة أشخاص شملت قضاة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وكندا وألمانيا الاتحادية. وقام بدور «المدعي العام» - وهو ما أعطى الأمر بعض الجدية - آلان ريان Allen Ryan، المدير السابق لمكتب التحريات الخاصة التابع لوزارة العدل الأمريكية، والمسؤول عن القرارات الخاصة بلائحة الأشخاص غير المرغوب بهم. أما «محامي الدفاع» عني، فكان وزير العدل البريطاني للأعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٤، اللورد بيتر راولنسون Peter Rawlinson.

ومايمكن أن يقال، هنا، أن المؤسسة التلفزيونية لم تبخل بالمال أو الجهد، بل بذلت ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً في إحضار الشهود الذين لديهم الإستعداد للمثول أمام الهيئة للادلاء بشهادتهم في ستوديو التلفزيون في لندن. وهكذا، أدلى ٣٨ شاهداً، على مدى تسعة أيام، في خمسين ساعة، بمافي جعبتهم من أقوال. وفي ما كان البعض منهم لايجافي الحقيقة في أقواله، «كان البعض الآخر يختلق أكاذيب وافتراءات ما أنزل الله بها من سلطان، ولاتنطوي على أي قدر من الحقيقة، بل هي مفضوحة حتى لدى أكثر فئات الشعب سذاجة»، وهو مارصده سالتمان في كتابه، بعد انتهاء تصوير الحلقات، حيث نقرأ كيف أن صحافيًا إذاعيًا متمرسًا فوجيء من مطالبة رجل القانون بالمجيء ببراهين على التهم المنسوبة إليّ أرقى بكثير من تلك التي يرتضي الصحافيون بها؛ «وكم من برهان نشرته الصحف كمانشيت لم يصمد، للحظة، أمام تدقيق هذه الهيئة». وماهو أكيد أن المدعي العام، ريان، تبنى إطار عمل يستند على الجرم الجماعي، من دون أن يقر بذلك علناً، في حين عبّر محامي الدفاع البريطاني عن رأي مفاده أن كل ماجرى، حتى الآن، ليس أكثر من حكم إعدام لسمعة إنسان بريء؛ ذلك أن الأحكام المسبقة لوسائل الإعلام تذكرنا بالجملة الشهيرة: «اشنقوه، في البداية، ومن ثم حاكموه».

وفي الختام، تم تجهيز فيلم مدته ثلاث ساعات ونصف، بعد مونتاج الخمسين ساعة في الأستوديو. وجرى بث البرنامج التلفزيوني في وقت متزامن، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا ونيوزلندا وبعض الدول الأوروبية ومنطقة الشرق الأوسط. ولكي تتجنب إفشاء الأسرار، اجتمعت لجنة التحكيم في اليوم الأخير للإرسال كي تعلن نتيجة حكمها، وهي: أن الحكام الخمسة من الدول المختلفة توصلوا إلى نتيجة واحدة هي «أنه لم توضع بين أيديهم أية براهين تثبت أن الضابط فالدهايم قام بأي من جرائم الحرب التي يتهمه الادعاء العام بها». كما أشار رئيس المحكمة، لاوتون، بوضوح، إلى أنه «لايمكن، بأي حال من الأحوال، اتهام أحد بجرائم حرب، لمجرد علمه بأن آخرين ارتكبوا هذه الجرائم، أو لأنه انخرط في نشاط ما معهم؛ فالشك ليس سوى عدم معرفة، أما ضعف الذاكرة أو الخطأ فهما ليسا ببرهانين كافيين للذنب»؛ وبالتالي، لم تقدم أية براهين

عن معرفة فالدهايم لحالات جرائم حرب أكيدة، كما أنه لم يكن بمقدوره أن يحاول منعها. وفي الإجمال، ليس ثمة محكمة تستطيع أن تعبّر، بأوضح مما عبّر عنه رجل القانون البريطاني المتميز.

ولما جرى عرض الفيلم، كنت أقوم بزيارة رسمية للمملكة العربية السعودية، ومازلت أحمل في ذاكرتي، حتى اليوم، الصورة الحيّة للحظة التي هتف فيها السفير المرافق لي، جورج هينغ Georg Hennig بالنتيجة السعيدة، قائلاً: «في خاتمة المطاف، بشرى سارة، أيها الرئيس». وكان هذا الأخير من أكثر مساعديّ إخلاصاً، وكان خير معين لي في الساعات القاسية، وتميّز في كثير من المواقف بالفطنة والأدب ورهافة الحس.

على أن الأمر لم يقتصر، في بريطانيا، على جهات خاصة بذلت جهدًا لتفنيد التهم الموجهة إليّ، وأصبحت مضربًا للمثل في «النزاهة»، بل إن سكرتير رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، ونستون تشرشل Winston Churchill، الذي خدم في هذا المنصب سنوات طويلة، السير جون كولفيل John Colville، توجه، هو الآخر، إلى القراء عبر رسائل كتبها، في هذا الخصوص، مدافعًا عني ضد التهم الموجهة إليّ، وضد الإعلام المنحاز.

وفي منحى آخر، طالب البرلمان الحكومة البريطانية استيضاحًا من أجل معرفة مصير ١٤ جنديا بريطانيا وقعوا في أسر الجيش الألماني في اليونان وفي الجزر اليونانية، بناءً على نتائج استطلاع أجرته وزارة الدفاع البريطانية. ومما يجدر ذكره، هنا، أن هؤلاء الجنود وقعوا، بالأحرى، أسرى كـ«قوات من الكوماندوس»، الذين يشار إليهم، في اللغة الدارجة، باعتبارهم قوات خاصة، يزاولون المهام الموكلة إليهم متنكرين بملابس مدنية، وكانوا يُصنفون كأسرى ينطبق عليهم أمر هتلر الصادر في الثامن عشر من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢، القاضي بإعدامهم. وفيما بعد، قامت اللجنة الحكومية البريطانية بإضافة أعداد من الأسرى لاتندرج في إطار «قوات الكوماندوس» المذكورة أعلاه، وبذلك بلغ عدد المفقودين عشرين شخصاً.

كما أشارت هذه اللجنة إلى أن اسم فالدهايم المدرج على قوائم مجرمي الحرب «لم يرد في التحقيقات التي قامت بها جهات بريطانية أو فرنسية أو أمريكية»، بل ورد، في العام ١٩٤٨، في مصادر يوغسلافية ؛ كما استقيت هذه المعلومة من اعترافات أسير حرب ألماني قام بتشويه سمعة ٣٧ شخصاً، من بينهم فالدهايم. وفي نهاية المطاف، توصل البريطانيون إلى الخلاصة التالية. لقد تمّ التدقيق في التقرير اليوغسلافي من قبل مسؤولين في الدائرة القانونية التابعة للجيش، وهم على دراية عميقة بكل مايتعلق بقوانين وجرائم الحرب، وكانت النتيجة التي توصلوا إليها هي أن ليس ثمة سبب يبرر محاكمة كورت فالدهايم كمجرم حرب، استناداً إلى الحالات التي قاموا بالتدقيق فيها، وفي ضوء

E X C E R P T S

Statement by Mr. Archie HAMILTON,
British Minister of State for the Armed Forces
in the House of Commons on Tuesday 17 October 1989

"The Report indicates that Lieutenant Waldheim knew of the capture of the British Servicemen and the possible fate of Commandos', but no evidence has come to light to indicate that as a junior staff officer he had the power either to order or to prevent that fate or indeed to affect the outcome in any way. Knowledge in such circumstances is not itself a crime. Her Majesty's Government has accepted the findings of the report."

Report of the Ministry of Defence
Legal Conclusions

10. Legal conclusions

10.1 Given that much of the evidence has concerned war crimes, it has been necessary to evaluate this evidence from the legal point of view. Therefore, the Review team's historical work has been considered by officers of the Directorate of Army Legal Services who are well versed in the Laws of Armed Conflict and of War Crimes. They reached the conclusion that the evidence available in connection with the cases which they have examined provided no grounds for suggesting that Kurt Waldheim should have faced charges of war crimes in those cases. In the light of his residual responsibility in war crimes matters, the historical Review and annexes were passed to the present Director of Army Legal Services (DALS) who gave the following advice:

> I have considered carefully both the contents of the documents which were submitted and of this Review. At all material times, for the purposes of this Review, the then Lieutenant Waldheim was a mere junior staff officer. There is no evidence here, in my opinion, of relevant delegated executive authority or of any causative, overt act or omission from which his guilt of a war crime may be inferred.

The opinion of DALS endorses the statement made by The Foreign Secretary in 1986 that:

> whatever suspicions the circumstances give rise to concerning the fate of the British servicemen in question, neither the Ministry of Defence's records nor the papers you have provided can be regarded as offering evidence of any criminal activity on the part of Lieutenant Waldheim in relation to those men.

العناوين الرئيسبة في جريدة مدينة چرانس حول تحرير الرهائن من العراق

الدلائل المتاحة بين أيديهم. بل أكثر من ذلك، توصل المدير الحالي للمكتب القانوني للجيش البريطاني إلى نتيجة مفادها: « أن الضابط السابق، فالدهايم، كان ضابط أركان صغير، ولايوجد، هنا، في رأيي، أي دليل على تكليفه بمهام خطيرة، أو تنفيذه لمهمة، أو حتى إهماله لأمر، يمكن أن يكون ذريعة نشتق منها إدانته بجرائم حرب».

ربما تنطوي هذه اللغة القانونية على بعض التعقيد، ولكنها، في المقابل، واضحة لأي كان؛ فالتعابير التي اختارها القضاة للوصول إلى الحقيقة تتحدث عن نفسها. ففي السابع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٩، أبلغ وزير الدولة البريطاني لشؤون الدفاع، أرشي هاملتون، Archic Hamilton مجلس العموم بهذه الحقائق جميعها، وأضاف: «إن حكومة صاحبة الجلالة تعلن، من جهتها، موافقتها على النتائج التي تم التوصل إليها». فهل نطلب الكثير إذا ماقسونا على أولئك الذين فتحوا أبواقهم، في البدء، أكثر ممايجب، وتداروا بالصمت بعد أن توضحت الأمور؟ إلاّ أننا لن نتوقف عند هذه المفارقات، ففي أقسام عدة من الحملة يمكننا استخلاص عبر إعلامية، ومنها تلك المحاكمة التلفزيونية؛ فقد كان مخططًا لها في المنطقة الأنجلو- ساكسونية بمجملها القيام بإعادة بث «محاكمة فالدهايم»، ولكن، حين أُعلنت براءتي، «شطب» الإرسال، فوراً، من البرامج التلفزيونية للإعلام الحر! وهذه هي الأخلاق الإعلامية!.

وفي ختام هذه التأملات أريد، هنا، أن أستعيد كلمات قالها الطبيب النفسي المعروف، ومؤسس مدرسة العلاج الفيزيائي، فيكتور فرانكل Viktor Frankl، الذي فقد أعضاء أسرته جميعهم في معسكرات الاعتقال، وعانى، هو نفسه، الكثير ولسنوات عديدة في تلك المعسكرات؛ فقد قال، في الثاني من آذار (مارس) ١٩٨٨، في ساحة دار البلدية في ڤيينا، بمناسبة الذكرى الخمسين لاختفاء النمسا من على الخارطة، إنه «لايوجد ذنب جماعي، ولكم أن تصدقوا أنني لم أتفوه بهذا الأمر اليوم لأول مرة، بل دأبت على تكراره منذ اليوم الأول من إطلاق سراحي من معسكر الاعتقال. وأعتقد، جازماً، بأن اتهام النمساويين من الرجال والنساء، مابين عمر الصفر والخمسين، بالذنب الجماعي هو جريمةٌ وجنون؛ أو دعوني أوضح ذلك من خلال الطب النفسي، لربما يصح القول بأنه جناية، إنْ لم يكن ضربًا من الجنون، أو عودة، من جديد، إلى الأيديولوجية النازية، ولكن هذه المرة، بطابع عشائري. وعليّ أن أبيّن الأمر لهؤلاء الذين يحملون اعتقاداً يرى أن على المرء أن يشعر بالذنب لجرم لم يقترفه، أو لأمر أهمله بنفسه، ولكن ليس لأمر يحمله الآباء والأجداد في ضميرهم. وأعتقد، جازماً، أن ضحايا الاضطهاد الجماعي سيكونون في طليعة مَنْ يوافقني الرأي، إلاّ إذا كانوا قد قرروا، من حيث المبدأ، دفع الشباب طراً إلى أيدي النازيين القدامى والجدد». ويتابع فرانكل قائلاً: «في الواقع لايوجد إلاّ (صنفين) من البشر: مخلص وغير مخلص. أما التمييز العنصري فهو يخترق الشعوب

والأحزاب والتجمعات المختلفة. أما المخلصون فهم، في الإجمال، قلّة وسيبقون كذلك. أما الخطر فيكمن في مكان آخر؛ وخصوصًا في ظل حكم أو نظام سياسي يجعل غير المخلصين يطفون على السطح، وتستلم النخبة السيئة مقود الأمور. وهنا، بالضبط، يكمن الخطر الحقيقي، الذي لايمكن لأي شعب أن يكون في مأمن منه، بل أتجرأ على الإدعاء بأن كل شعب قادر، من حيث المبدأ، على القيام بهلوكوست». أما استنتاج فرانكل فهو: «هناك، من وجهة نظري، نموذجان من السياسيين، أو دعوني أسميه نوعين من السياسيين: الأول يعتقد بأن الغاية تبرر الوسيلة - الوسائل جميعها بمافيها الإرهابية - بينما يبقى الآخرون واعين للحقيقة القائلة بأن هناك وسائل بإمكانها أن تنزع قدسية الأهداف. وهذا النوع من السياسيين الذي يستجيب إلى صوت العقل، في وسط كل الضجيج والصخب في هذا اليوم من شهر آذار (مارس)، يستجيب، أيضاً، إلى مطلب هذه الذكرى التي لايمكن إلاّ أن تردد: ياذوي الإرادة الطيبة لتلتحم أيديكم بعضها ببعض فوق كل خندق وقبر».

❁❁❁

الفصل الخامس

ذروة الحكم ونهايته

في الوقت الذي كانت أنظار الرأي العام فيه مشدودة، بصورة متزايدة، باتجاه التحولات في أوروبا الشرقية، هذه التي بدا مسارها الفعلي كي تعود أدراجها إلى وحدة المصير والقيم الأوروبية، إندلعت أزمة حادة في منطقة الشرق الأوسط، التي كانت تُعدّ، منذ وقت طويل، برميل بارود السياسة الدولية، وبالتحديد في الخليج(*)، حيث كانت قد انتهت للتوّ حرب دامت طويلاً بين العراق وإيران وخلّفت خسائر كبيرة في الأرواح لدى الطرفين.

في هذه الأثناء، لم يكن يشغلني، قبل بدء العطلة الصيفية للعام ١٩٩٠، سوى الافتتاح الرسمي، في نهاية تموز (يوليو)، لمهرجانات سالزبورغ الموسيقية. وقد انتقلنا بعد الافتتاح، زوجتي وأنا، كأي سنة خلت، إلى منزلنا الصيفي على بحيرة أتر. إلاّ أن الحياة الهادئة لم يكن لها أن تستمر طويلاً؛ ففي مطلع آب (أغسطس)، قامت القوات العسكرية العراقية بغزو الكويت. وكان توقّع الرئيس العراقي، صدام حسين، أن القوتين العظميين وحلفاء الكويت الغربيين سيكتفون بإصدار البيانات التي تشجب عدوانه، أو حتى باللجوء إلى مقاطعة اقتصادية غير فعالة. بيد أن نهاية «الحرب الباردة» أفرزت تعاملاً مختلفًا في العلاقة بين القوتين العظميين: ففي السابق، كان حق النقض (الفيتو) السوفياتي حاضرًا، مثل عبارة آمين في الصلاة، ضد أي مشروع يتقدم الأمريكيون به إلى مجلس الأمن الدولي؛ أما اليوم، فقد إختفى هذا التقليد، مما سمح لمجلس الأمن الدولي بإصدار قرار بالإجماع يؤكد على إرسال قوات عسكرية دولية إلى منطقة الخليج، وبات إندلاع المواجهة العسكرية قاب قوسين أو أدنى من التحقق.

وفي مواجهة ذلك، أعلنت الحكومة العراقية قرارها القاضي بمنع السفر إلى الخارج، وشمل ذلك

(*) للمرء حرية الاختيار في تسميته بـ «الفارسي» أو «العربي».

رعايا الدول الأجنبية، ومن بينهم مايقرب من مائة نمساوي كانوا يعملون كمهندسين وأطباء وفنيين ورجال أعمال، وكانوا، من الناحية الرسمية، على الأقل، «ضيوف الحكومة»، ولكنهم كانوا، في الحقيقة، عبارة عن أسرى أو رهائن. وفي وقت لاحق من تطور الأزمة، عرض الرئيس العراقي خطة تقضي بوضع الأجانب في أماكن معرضة للخطر من أجل منع الحلفاء من قصفها بالطيران؛ وللمرء أن يتخيل الوضع الذي باتوا فيه، إضافة إلى أقاربهم في الوطن الذين كانوا، من جهتهم، شديدي القلق على حالتهم، وخصوصًا أن الوسيلة الوحيدة المتاحة للاطمئنان عليهم كانت المكالمات الهاتفية المقتضبة والخاضعة بدورها للمراقبة والتنصت. ولم يكن من المستغرب أن يلجأ بعض هؤلاء الأقارب إليّ، منذ الأيام الأولى لغزو الكويت، في شدتهم هذه، طلبًا للمساعدة، حيث كان معروفًا، على نطاق واسع، أنني من خلال منصبي السابق كأمين عام للأمم المتحدة كنت قد تعرفت على صدام حسين شخصيا. إلاّ أن السؤال الذي كان مطروحًا، بصورة ملحّة، هو ماإذا كنت قادرًا على أداء هذه المهمة بنجاح كي أظفر بعودة النمساويين إلى وطنهم أم لا.

أما بعض الأقارب الذين تقاطروا من أجل التماس مساعدتي، فقد كست الدهشة وجوههم، عندما حصلوا على إذن فوري بمقابلتي في المنزل الصيفي، ووجدوا برفقتي موظفًا إداريا واحدًا، بدلاً من الحماية المشددة التي تخيلوا أنها محيطة بي. وكان واضحًا، بالنسبة لي، مقدار قلق هؤلاء على مصير فلذات أكبادهم هناك، مشفوعًا برجاء مساعدتي الشخصية في هذا الشأن. ولم يغب عن بالي، للحظة، أن أي محاولة للوصول إلى إطلاق سراح النمساويين قد تبوء بالفشل، إضافة إلى ماتنطوي عليه من مخاطر سياسية، ولم أجد بالتالي أي تشجيع يذكر في تحملي عبء هذه المهمة. بل إن الكثير من السياسيين المعنيين، وحتى أصدقائي المقربين، كانوا، من جهتهم، مترددين في دفعي للقيام بهذه المهمة العسيرة، من بينهم المستشار فرانتسكي. وإذا كان ثمة وجه حق في ترددهم هذا، فإن حياة مائة مواطن نمساوي، بالنسبة لي، كانت أكثر أهمية، وخصوصًا إذا ما لاحت بارقة أمل، ولو ضئيلة، في انتشالهم من منطقة الخطر. وكانت وجهة نظري هي أنني لن أتخلى عن أداء هذه المهمة، وذلك كي أبرهن، الآن، على التزامي بالعهد الذي قطعته على نفسي، إبان الحملة الانتخابية، بأن أكون رئيسًا نشيطًا.

على هذا الأساس، أجريت اتصالاً هاتفيا من مقر إقامتي الصيفي بصديقي القديم الملك الأردني حسين، والتمست منه التدخل بغية تسهيل هذه المهمة. وفي هذه الفترة، كان التحليق في الأجواء العراقية محظوراً، ولم يعد هناك طيران مباشر إلى بغداد، بل كان عليّ السفر إلى عمّان على متن «الخطوط الجوية النمساوية»، ومن ثم اللجوء إلى وسيلة أخرى للوصول إلى بغداد. من جهته، أبدى الملك حسين استعداده الفوري لوضع طائرته الخاصة تحت تصرفي، ووعدني بأنه لن يدّخر جهدًا في

المساعدة. ومازلت أذكر، تمامًا، تلك التعليقات الناقدة من قبل بعض السياسيين النمساويين التي تزامنت مع بدء رحلتي قبيل ظهيرة الرابع والعشرين من آب (أغسطس) ١٩٩٠. وقبل ذلك بيوم واحد، زارني المستشار فرانتسكي، كعادته في كل عام، في مقري الصيفي، لإغناء حواراتنا في شؤون شتى، فأطلعته على اعتزامي السفر إلى بغداد للإسهام في إطلاق الرهائن. وكان المستشار مصغيًا، في بادئ الأمر، لاقتراحي هذا، ومن ثم أبدى شكوكه في نجاح مثل هذه المهمة، ولكنه، في المقابل، لم يبد أي إعتراض على سفري. ومما تجدر ملاحظته هنا هو أنني شخصيا كنت مدركًا، تمامًا، للمخاطر الكبرى المترتبة على هذه الرحلة، ولكن بالنظر للمصير المتوقع للرهائن المعنيين، إضافة إلى الإلتماسات المتعددة لأقاربهم، فقد كان نداء الواجب هو المحرك في دفعي للقيام بهذه المحاولة. وعندما وصلت مساء ذلك اليوم إلى عمّان، مع مستشاري الخاص، السفير جورج هينغ، إضافة إلى بعثة صغيرة، كان في استقبالنا في المطار الملك حسين شخصيا، بالرغم من أنها لم تكن زيارة رسمية، وهذه، بحد ذاتها، كانت لفتة كريمة من جانبه. وعندما اصطحبني في الطريق إلى مقر إقامتي، تحدث الملك عن الجهود التي بذلها لتجنب الخيار العسكري لأزمة الخليج، إلاّ أنه لم يستطع وقف تدهور الوضع. وفي مايخصّني، كان في جعبته خبرًا مفاده أن بإمكاني من أجل متابعة الرحلة إلى بغداد أن أختار بين طائرتين: الأولى أردنية، والثانية عراقية، وأن الرئيس العراقي لايمانع في استقبالي، بل يعرض وضع طائرته الخاصة تحت تصرفي. وكانت هذه إشارة تنطوي على أن ليس ثمة موقف مسبق رافض إزاء طلبي، وهو مايؤكد حقيقة أنه لم يكن لديّ، قبل الإقلاع من فيينا، أي تأكيدات حول نجاح مهمتي. وهذا ما لم أكن، أنا شخصيا، أتوقعه، بعكس الشائعات اللاحقة والقصص الخبيثة التي حيكت، والتي تتناقض، في الإجمال، مع العقلية العربية وأسلوبها في المساومة، وهو الدرس الذي استقيته من إحتكاكي بها على مدار سنوات طويلة. فكل شيء كان مرهونًا باللقاء.

لقد لمست، مرارًا، أن كل شيء في العالم العربي رهين بالعلاقات الشخصية، وسنحت لي الفرصة كي أجير هذه العلاقات، في إطار من الثقة المتبادلة، في خدمة البشر، وخير مثال على ذلك محاولتي التوسط في أزمة الرهائن الأمريكيين المحتجزين في إيران في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩. حيث خاطرت بحياتي، إلاّ أن المخاطرة لم تمنعني من المحاولة، مرة أخرى، والوساطة في إنقاذ الرهائن المحتجزين في العراق.

وهكذا، قبلت، في اليوم الثاني لوصولي إلى عمّان، العرض العراقي في أن أتابع الرحلة إلى بغداد على متن الطائرة العراقية، كي أتجنب أي انطباع بفقداني للثقة. وفي بغداد، قمت بجولة استطلاعية في أرجاء العاصمة. ولربما أراد صدام حسين الذي استقبلنا هو شخصيا في المطار أن يطلعنا على حقيقة أن عاصمته، بالرغم من الحرب ضد إيران التي استمرت سنوات، لاتزال في حالة حسنة. وفي

القصر الجمهوري، بدأت المفاوضات، حيث لم أشأ أن أرتكب خطأً بالبدء بموضوع الرهائن، فباشرت الحديث بآراء عامة حول الأزمات التي تعصف بالمنطقة، وشددت على الضرورة الملحة لمنع تصعيد النزاع العسكري. ومن جهته، شرح صدام حسين وجهة نظره حول موضوع الكويت، وحول المطالب العراقية، في هذا الشأن، مسترجعًا تاريخ القضية وإشكاليتها منذ الحقبة الاستعمارية. بيد أنني سارعت إلى طرح وجهة نظر القانون الدولي في هذا الخصوص، متسلحًا ببعض السلطة الأخلاقية، وخصوصًا أن لدى صدام حسين فكرة مسبقة عن أنني لست الوحيد الذي يفسر هذا الموقف ضد بلاده من منظور القانون الدولي، وأن دفاعي عن وجهة النظر هذه ينطلق من المعيار نفسه عندما أدنت، بشدة، كأمين عام سابق للأمم المتحدة، قيام إسرائيل، في العام ١٩٨١، بمهاجمة المفاعل النووي العراقي وتدميره، بغض النظر عن محاولات البعض تبرير مثل هذا العمل العسكري.

وبعد أخذ ورد داما طويلاً عن الأوضاع العامة، تحوّل مجرى الحديث إلى موضوع المواطنين النمساويين المحتجزين . كان هؤلاء، حتى هذه اللحظة، في مواقع آمنة، ولكن ثمة رغبة جامحة لديهم في ألاّ يجدوا أنفسهم مقحمين في نزاع عسكري لاطائل تحته. وفي هذا المضمار، كانت إجابة الرئيس العراقي، في بادئ الأمر، مبطّنة ببعض الجمل العامة، لكنه أشار في مجرى حديثه إلى أنه يتفهم مطلبي هذا، وعلينا في المقابل أن نبدي التفهم للمطالب العراقية، ونفى وجود أي خطر يحدق بالمواطنين النمساويين.

وبعد ساعات عدة من المحادثات، دعينا إلى مأدبة غداء، حيث جلس إلى جانب صدام حسين نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي، طارق عزيز، إضافة إلى عدد من الجنرالات، فيما جلس إلى جواري وزير الخارجية، موك، الذي انضم إلى الوفد النمساوي بعد استكمال جولة رسمية له في المنطقة. وقبيل انسحابنا من المأدبة، ذكر الرئيس العراقي لي، بصورة تلقائية، أن العادات العربية تفترض تقديم هدية للضيوف الأعزاء، وكان شاغله هو نوع الهدية التي ستسعدني أكثر، وتوصل إلى نتيجة إهدائي أبناء جلدتي النمساويين الذين مازالوا موجودين في العراق، إلاّ أن ترتيب هذا الأمر سيستغرق بعض الوقت، لاعتبارات تنظيمية، كي يجري تأمين مغادرتهم البلاد. وبينما كان صدام حسين يستطرد في كلامه، بان الارتياح، بصورة واضحة، على وجه الوفد المرافق لي، فقد بلغنا، أخيرًا، الهدف الأساس من رحلتنا. ومن جهتي، عبّرت عن ابتهاجي بهذه الخطوة وامتناني لهذه «الهدية»، ولكنني، مع ذلك، أردت أن أستشرف إمكانية عودة النمساويين إلى وطنهم في صحبتي. فأوضح الرئيس العراقي أنه من الصعوبة بمكان تحقيق مثل هذا الأمر، لأن النمساويين موزعون على مدن البلاد المختلفة، فبعضهم يقيم، على سبيل المثال، في الموصل التي تقع في شمال العراق، والبعض الآخر في البصرة التي تقع في الجنوب، الأمر الذي يستوجب نقلهم، على الأقل، في

الحافلات إلى بغداد؛ وعليه، ارتأى بقائي في العاصمة العراقية يومين أو ثلاثة أيام، كي تتم عملية تجميع هؤلاء، جميعًا، في بغداد. بيد أنني لم أكن على استعداد بالطبع للإقامة، هنا، طوال هذه المدة، خصوصًا إذا ماأخذنا في الحسبان إمكانية تقلّب مزاج الرئيس العراقي فجأة، فذكّرته بأن عليّ أن أكون موجودًا في اليوم التالي في ڤيينا من أجل محادثات مهمة، ورجوته أن يسعى ماأستطاع إلى ذلك سبيلاً كي يُمكّنني من العودة، في مساء هذا اليوم، مع مواطنيّ النمساويين إلى بلدي. عندها، التفت صدام إلى مساعديه العسكريين للتحدث معهم في هذا الشأن، وأعلن، بعد مضي وقت قصير، استعداده لتلبية رغبتي هذه، أيضًا، وأشار إلى أن المواطنين النمساويين سيؤتى بهم على متن طائرات عسكرية إلى بغداد. وهكذا، تجمع الحشد، في ساعة متأخرة من الليل، في مبنى السفارة النمساوية، فيما بدا الاضطراب على البعض ودموع الفرح في عيون البعض الآخر.

كنت في غاية الانشراح والكل ملتف حولي. وكان من بين هذا الحشد شاب خطب فتاة أيرلندية لم يشأ أن يتركها بمفردها في العراق، فأصدرت تعليماتي للسفارة من أجل إصدار جواز سفر نمساوي لها، باعتبارها متزوجة من مواطن نمساوي. وعندما اجتزنا نقطة مراقبة الجوازات في المطار، دفعنا بطفلين لمرافقتهما. ومن الطرائف التي لاتنسى أن راهبًا كان في معيّتنا على متن طائرة الرئيس المسلم أخذ ينشد، بعد الإقلاع: «أيها الرب الكبير .. إننا نقدسك». وفي العاصمة الأردنية، كانت في انتظارنا طائرة الخطوط الجوية النمساوية. وما إن هبطت الطائرة في مطار شفيخات في ڤيينا، حتى بدأ الجميع، فجأة، بأداء النشيد الوطني. لقد كان، بالنسبة لي، حدثًا مؤثرًا في أن أرى هذا العرفان العفوي بالجميل، وأن ألمس هذه الروح الوطنية لأبناء بلدي في طريق عودتهم، سالمين، إلى أرض الوطن.

في عمّان، كان في انتظاري فريق من مراسلي شبكة التلفزيون الأخبارية الأمريكية .C.N.N، الذين كان وقع نبراتهم مهذبًا، غير أن أسئلتهم لاتنم إلاّ عن العداء، خصوصًا في استفسارهم عما إذا كنت سهوت، خلال مهمتي هذه، عن مقاطعة الأمم المتحدة للعراق؛ فأشرت، بصدق، إلى أن الرئيس العراقي لم يطلب منا أي عمل بالمقابل، ولا نحن تقدمنا بعروض في هذا الشأن، فقد كانت مهمة إنسانية، قمت بها من أجل خدمة أبناء بلدي، ولاعلاقة لها، من قريب أو من بعيد، بموقف الحكومة النمساوية. كما أن الشعب النمساوي، من جهته، أبدى تفهمًا عاليًا لهذه المهمة، وعبّر عن ذلك من خلال الكم الهائل من رسائل الإمتنان التي تلقيتها بعد عودتنا. ولابد لي من الاعتراف بأنني شعرت بارتياح عميق حين اكتشفت العدد الكبير من الشخصيات التي استقبلتنا في المطار لدى عودتنا وتقدمت بالشكر لي، وهي ذاتها الشخصيات التي ودعتني قبل الإقلاع وداعًا لاينطوي على تعاطف يذكر.



HEUTE

KLEINE ZEITUNG

am Sonntag

Leserdienst, Radio, TV
Seiten 18/19, 20, 32, 46/47

Waldheims Triumph: Alle Österreicher frei!

Alle Österreicher im Irak kehren heim! Und zwar ohne Bedingungen. Präsident Saddam Hussein bezeichnete die Freilassung als „Gastgeschenk für Waldheim."

BERICHTE SEITEN 2 BIS 5

Schlagzeile der Grazer »Kleinen Zeitung« über die Befreiung der Geiseln im Irak.

briefe nach unserer Heimkehr zeigte – auch richtig verstanden. Ich gestehe, daß es mir eine stille Genugtuung war, als ich entdeckte, wie viele Persönlichkeiten mir beim Empfang auf dem Flugplatz Wien-Schwechat dankten, ja

لقد أظهر استطلاع للرأي العام أن ٨٩ بالمائة من النمساويين رأوا في رحلتي أنها صحيحة تمامًا، و١٠بالمائة على أنها صحيحة نوعًا ما، و ١بالمائة اعتبرها خطأ. أما إنتقادات الدول الأخرى لهذه الخطوة، فقد رفضها ٦٩ بالمئة من النمساويين، باعتبار أنها «غير محقة». أما أجمل امتنان لمجهودي فهو الذي عبرت عنه الفتاة الأيرلندية، شاريل ماسر Cheryl Masser التي غادرت بغداد، بعد أن تزوجت من صديقها النمساوي، حيث قالت: «ثمة في العالم، اليوم، الكثير من الناس الذين بإمكانهم مساعدة الغير، بيد أنهم لايفعلون، وليس كورت فالدهايم سوى حالة استثنائية».

لكن الأمر كان مختلفًا، أقله بالنسبة لوسائل الإعلام ولبعض السياسيين الأجانب الذين صبّوا سهام نقدهم عليّ، بعد عودتي من العراق، مدّعين أنني قمت «بخلخلة التحالف الدولي، وإهمال الرهائن من الجنسيات الأخرى، إضافة إلى تزكية صدام حسين». وخرجت إحدى الصحف اليسارية الألمانية الكبرى بعنوان: «فالدهايم يدنّس شرف أوروبا». ولكن سرعان ما انخفضت حدّة النقد، بعد أن قام كل من المستشار الألماني السابق ويلي براندت، ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق هيث، بزيارة العاصمة العراقية في محاولة مماثلة تستهدف إفراجًا عن رهائن بلديهما، وكانا قد اتصلا هاتفيا بي للاستعانة بخبرتي في هذا المجال. إلاّ أن صدام حسين أقدم، قبل اندلاع الحرب بفترة وجيزة، على إطلاق سراح جميع الرهائن من الأطفال والنساء، على اختلاف جنسياتهم ومن دون تمييز؛ وأشار دبلوماسيون عراقيون إلى «أن هذه الخطوة جاءت نتيجة الزيارة التي قام بها الرئيس النمساوي إلى بغداد»(*).

وقبل أن تصبح حرب الخليج حقيقة دامية، انطلقت في جولة إلى الشرق الأوسط، للمرة الثانية، في منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، وهي الجولة التي كان مخططًا لها منذ أمد بعيد، وخصوصًا لسلطنة عُمان، ولكني توقفت في طريقي إلى هناك في القاهرة، لبضع ساعات، من أجل زيارة الرئيس مبارك، الذي كان رأيه على قدر كبير من الأهمية، وخصوصًا على صعيد البحث عن حل سلمي للأزمة العراقية، بعد أن بات الوضع في الخليج، نتيجة المساعي الفاشلة، على وشك الانفجار. وقد استقبلني الرئيس المصري، كعادته، بمنتهى الحفاوة، وأطلق العنان لأفكاره، فى حديث ثنائي، عن الوضع المتأزم في المنطقة، وأعرب عن موقفه المتشائم تجاه بعض زملائه من الرؤساء العرب، كما استطرد في

(*) قام نواب من الكونغرس الأمريكي بجس النبض في خريف العام ١٩٩٠، حول إمكانية إطلاق سراح الرهائن. وفي هذا الخصوص، تحدثت مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة في جنيف، صدر الدين خان، عن الجوانب الإنسانية لهذه المهمة. أما خان الذي كان مؤهلاً لبشغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة، وفشل بسبب إستخدام السوفيات حق النقض (الفيتو)، فقد استطاع، من خلال عمله كمبعوث خاص للمنظمة الدولية مختص بشؤون اللاجئين، في أثناء رئاستي، أن يحقق نجاحات باهرة، انطلاقًا من قدرته على حل مشاكل اللاجئين الدولية.

الحديث عن الجهود التي بذلها من أجل عقد مؤتمر في جدة، يضم إلى جانب صدام حسين كلاً من الملك السعودي فهد، والملك الأردني حسين. واستخلصت من حديث الرئيس مبارك أن البعض ارتأى عدم إدانة الرئيس العراقي في غزوه الكويت، كي لايجهض المؤتمر المزمع عقده في جدة، إلاّ أن الرئيس المصري لم يلتزم، من جهته، بعدم إدانة العدوان العراقي، بل لم يكن يستطيع تجنب ذلك، باعتباره مخالفًا لموقف الدول العربية والمجموعة الدولية في آن.

جاء امتناع صدام حسين عن المشاركة في المؤتمر بمثابة رصاصة الرحمة على مساعي الوساطة التي تبنتها دول المنطقة. وبالرغم من أنني بقيت على صلة بالرئيس المصري، منذ أمد بعيد، فإنني لم أره في أي وقت سابق بالحالة الانفعالية التي كان عليها في تلك اللحظات العسيرة؛ ذلك أن الحساسيات العربية ـ العربية المعروفة، والتي لاتخلو، إجمالًا، من بعض النزاعات الشخصية، أدت إلى استبعاد هذه الفكرة الطيبة، وفتحت الباب على مصراعيه للنزاع العسكري. ولابد لي من القول، هنا، إن صراحة الرئيس المصري معي إنما كانت دليلاً على ثقته الكبيرة بشخصي، وذلك بالإضافة إلى تأثير اللقاءات العديدة التي جمعتنا معًا عندما كنت أمينًا عاما للأمم المتحدة.

كانت رؤية مبارك لمجرى الأحداث بمثابة البوصلة المرشدة لتحركي، وخصوصًا أنني عزمت، بعد ختام زيارتي الرسمية إلى سلطنة عُمان، على التوقف في العاصمة الأردنية للتشاور مع الملك حسين، كي أستكشف الإمكانيات التي قد تؤهلني للقيام بمحاولة جديدة مع بغداد. إلاّ أن حواري مع العاهل الأردني أظهر لي صورة أخرى، وهي فقدان الثقة بين الزعامات العربية. وكان فقدان الثقة هذا، وخصوصًا في اللحظات الحرجة، بمثابة عبء يقيّد فاعلية الجسد العربي؛ وبالتالي ليس الأمر مفاجئًا حين نرى الخصم يستغل غياب الثقة وروح التعاون بين الدول العربية.

ومهما يكن الأمر، فقد طغت مواضيع الحرب المرتقبة بين الحلفاء والعراق على ماعداها، خلال زيارتي لسلطنة عُمان. وانصب الحوار، سواء مع الجهات الحكومية أو الفعاليات الرسمية الأخرى، على هاجس ماإذا كان الرئيس العراقي سيقدم على تنازلات أم لا، في ضوء زيارتي الأخيرة إلى بغداد، وإفراجي عن الرهائن النمساويين، حيث أشيع في أوساطهم انطباع مبالغ فيه بقدرتي على التأثير في القرار العراقي. وفي هذا المضمار، حثني البعض، راجيًا، على أن أقوم بزيارة ثانية إلى بغداد بغية إقناع القيادة العراقية بإصدار «إعلان نوايا» Absichterklarung بأنها تزمع الانسحاب من الكويت.

واللافت للنظر، حقا، هو أن جو التوتر الذي كان سائدًا في السلطنة لم يمنعني من رؤية الجمال الأخاذ لهذا البلد. فقد هيأ لي السلطان قابوس برنامجًا حافلاً للإقامة في تلك الربوع؛ طفت في أنحاء مختلفة من البلاد، وشاهدت مسابقات للخيول والجمال، كانت، بالنسبة لي، لحظات لاتنسى من المتعة.

كما تركت شبكة المواصلات الحديثة، البرية منها والبحرية، انطباعًا حسنًا في نفسي. أما محادثاتي العديدة مع السلطان قابوس ووزرائه فكانت منصبة على المجال العراقي - الكويتي؛ وكنّا جاهدين لتحليل الموقف الذي بات أكثر خطورة، من أجل التفكير بمبادرات للإسهام، بصورة أو بأخرى، في البحث عن مخارج للحل تستبعد المواجهة الدامية. وقد عززت هذه التأملات من عزمي على التوقف، ولو فترة قصيرة في العاصمة الأردنية، والتباحث مع كل من الملك حسين وولي العهد الأمير حسن، بشأن إمكانية الاتصال بصدام حسين أو بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية طارق عزيز. وهكذا، تمكن الأمير حسن، في مطار عمّان، من ربطي هاتفيا مع بغداد، ولكن ليس مع الرئيس العراقي الذي لايجيد التحدث باللغة الإنجليزية - وأنا بالطبع لا أجيد التحدث باللغة العربية - بل مع نائب رئيس الوزراء طارق عزيز. وقد استمرت المكالمة الهاتفية مايقرب من النصف ساعة حاولت خلالها أن أقنع محدثي بخطورة الموقف وجديته، وأن على القيادة العراقية ألاّ تستسلم للوهم «بأن الأمريكيين وقوات الحلفاء ليسوا جديين في تهديداتهم بالتدخل». وتساءلت في المكالمة عن السبب الذي يدفع بصدام حسين إلى أن يصل بالنزاع إلى هذه الحرب الانتحارية، التي لايستطيع، بحال، أن يكسبها، وأن الخروج من هذا المأزق يقتضي من صدام، على الأقل، أن يعلن، صراحة، نيته الانسحاب من الكويت، من أجل منح فرصة لحل النزاع بصورة سلمية من خلال التفاوض. إلاّ أن رد عزيز كان ينطوي على الكثير من القضاء والقدر؛ فهو لم يناقض أقوالي، بصورة مباشرة، إلاّ أنه أوضح لي، في المقابل، أن بحوزتهم معلومات تفيد بأن الهجوم الأمريكي واقع لامحالة، وأن على العراق الصمود، وعدم خلق الانطباع لدى الطرف الآخر بالضعف أو التخلي عن المواقع التي جرى تهيئتها بصورة محكمة.

بيد أن الأمر لم يطل حتى بدأ هجوم الحلفاء الذي قاد إلى الانهيار التام لجيش الاحتلال العراقي في الكويت، بل جعلوا منه عبرة لمن يعتبر، إلاّ أنهم لم يستطيعوا إخماد حريق الخلافات القائمة، حيث توقفت الحملة العسكرية الأمريكية وقوات الحلفاء على أبواب العاصمة العراقية، من دون إحداث خسائر جسيمة لبغداد، ومن دون إنهاء عهد صدام حسين. وإذا ماشئنا تقويم أزمة الخليج، فعلينا، في البدء، الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن ترسيم الحدود بين العراق والكويت، الذي جرى في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بصورة عشوائية، وضع النواة الفعلية للنزاعات اللاحقة المتكررة بين العراق وإمارة الكويت، إضافة إلى أن أهمية هذه المنطقة تكمن في ثروتها من الاحتياطي النفطي وفي موقعها الإستراتيجي على الخليج.

لقد استوعب العالم بأجمعه حقيقة أن القوة والحرب ليستا سوى امتداد للسياسة، ولكن بوسائل أخرى، إلاّ أنه من المهم التمسك، قدر الإمكان، بالهياكل الضرورية للأمم المتحدة التي يُصار من

خلالها، بعد القيام بـ «ضربة» عسكرية، إلى إيجاد صيغة ما للتعامل بين الأطراف المتنازعة، بأشكال متحضرة. ولايخفى أن دولاً صغيرة، مثل النمسا، بحاجة إلى اللجوء لحل الخلافات بالصورة المذكورة أعلاه، أكثر بمالا يقاس من حاجة الدول الكبرى.

وفي الإجمال، كنت مع الرأي القائل بأن لايكون منصب رئيس الدولة بمثابة كاتب عدل حكومي، بل ينبغي له أن يكون رئيسًا نشيطًا، وبالتالي فإن مهمته ليست محصورة بتمثيل البلد في الخارج فحسب، بل لابد له أن يتخذ مواقف من الخلافات السياسية الداخلية، أيضًا. ولكنني أسارع إلى التوضيح، كي لايساء فهمي، إن مصطلح السياسة الداخلية لايعني، ألبتة، الصراعات الحزبية اليومية؛ فعندما يلقي رئيس الدولة بثقله السياسي في ساحة الوغى كلما هبت زوبعة في فنجان أو ارتفع الموج قليلًا، فإن رأس ماله سوف يتآكل سريعًا. إنّ على الرئيس أن يتدخل، فقط، عندما تُهدد المبادئ الأساسية لسياسة الدولة بالغرق في بحر الأمواج المتلاطمة.

وأميل إلى الاعتقاد بأنني بقيت متمسكًا بهذا الشعار، ولم أكن متحيزًا لأي حزب. وفي هذا المضمار، شكى السكرتير العام لحزب الشعب، هيلموت كوكاشكا Helmut Kukacka، من أنني نادراً ما أتصل بحزبه؛ وبإمكان المرء، هنا، أن يقيِّم هذه الشكوى بإعتبارها مديحًا. ولكنني، في المقابل، كنت على علاقة سياسية وإنسانية متميزة مع رئيس حزب الشعب، وزير الخارجية، موك، ولم تكن معرفتي بموك طارئة، بل إنها تعود لعشرات السنين، ولكنني تعرفت عليه أكثر، عن كثب، عندما كان مديراً لمكتب المستشار الأسبق، جوزيف كلاوس Josef Klaus، في الأعوام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩. كما أصبح، بعد إعادة تأليف الحكومة، وزيرًا للتربية والتعليم في العام ١٩٦٩، وكنت، أنا شخصيا، في الحكومة نفسها وزيرًا للخارجية مابين العامين ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠. بيد أن إعفاء كبار السياسيين من مناصبهم، ليس سوى فصل عويص.

وفي خلال فترة رئاستي، طُرحت فكرة تشكيل آخر للحكومة، في إثر الانتخابات البرلمانية التي جرت في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠، بصورة بدأ معها أقطاب حزب الشعب في التفكير بائتلاف حكومي جديد. فتوجَّب عليّ، في هذه الحال، دعوة كل من المستشار ونائبه، وأبديت رغبتي في البدء بالمفاوضات الإئتلافية، والوصول إلى قرار نهائي، بأسرع وقت ممكن، وأن تُشكّل حكومة قادرة على النهوض بمهامها. ولما بدأت المباحثات بين الحزبين الكبيرين، انفجر النزا ع، في أحد المواضع الحساسة حول شخص وزير العدل، إيجموند فوريغر Egmont Foregger، وما إذا كان هذا المسؤول غير الحزبي سيبقى حاملاً حقيبة العدل أم لا. ومن جهتي، فضلّت الصمت، ولم أقحم نفسي في هذا الملف الشائك، ليس بسبب قلة تعاطفي مع هذا الوزير الذي أكنّ له تقديرًا صادقًا ـ وكان ضيفًا كريمًا يزورني، باستمرار، لنتبادل الرأي في أمور العفو عن السجناء ـ بل لأن تدخلي، في

هذا النزاع الناشب، قد يفسّر على أنه تحيّز، لن يكون هذا التفسير بالتالي عاملاً مساعداً في تشكيل الائتلاف.

ويبدو أن سعييّ لأن أكون موضوعيا ومتوازنًا كان على النقيض، تمامًا، من موقف خصومي المتعصب والمغرض في آن؛ إذ لم تبطل الافتراءات والتهكمات الصادرة، جميعها، من منابع غير صافية بل عدائية، حتى أن بعض دوائر بلديات ذات أغلبية اشتراكية كانت تتجاهل تعليق صور الرئيس في مكاتبها، وهو، بحد ذاته، إنتهاك لعادة محترمة ومطبقة، بدقة، في النمسا، حتى ذلك الحين. كما قامت وزارة التعليم التي يشرف عليها الحزب الاشتراكي بتوزيع «حقيبة إعلامية» على المراكز التعليمية، لتعريف الطلبة، على اختلاف مستوياتهم، بالتهم الموجهة ضد رئيس الدولة، ولكنها تجاهلت اطلاعهم، في المقابل، على الحجج التي تفنّد تلك التهم. وفي تموز (يوليو) ١٩٩٠، كتب بيتر لنجينس، في جريدة «صحافة الأسبوع» Wochenpresse مايلي: «إن مَنْ يمد يد المساعدة لكورت فالدهايم سيجد نفسه، ببطء ولكن بشكل أكيد، في صف أولئك الذين يقاومون خداع شعوب بأكملها من خلال إعلام مضلل».

وفي سياق آخر، حاول بعض الأشخاص البروز إلى العلن، بصورة مستمرة، عن طريق مطالبتي بالاستقالة. وكانت المبررات متعددة الجوانب. فبالإضافة إلى أولئك الذين لافائدة من إصلاحهم - والذين دمغوني بتهم النازية وجرائم الحرب، وأداروا ظهرهم لكل الحقائق - كان هناك آخرون لهم مبررات مختلفة. ففي مقال ظهر في جريدة "Salzburger Nachrichten"، بمناسبة نهاية السنة ١٩٨٧ - ١٩٨٨، وكأنه خطاب موجه إلى رئيس الدولة، جرى التركيز على ضرورة «التخلي عن الرئاسة»، ليس لأنني اقترفت جرمًا ما، بل لأنني «تعاملت مع الأمر باستخفاف»، وكانت «خطيئتي الحاسمة تكمن في أسلوب التعبير». إضافة إلى هؤلاء وأولئك، استند آخرون على تقرير لجنة المؤرخين كذريعة للمطالبة باستقالتي، من دون إراقة ماء الوجه، وطالما رُدّ إلى اعتباري.

أكثر من ذلك، أطلق الحزب الاشتراكي تلميحات إلى حزب الشعب تفيد بأنه سيرضى بمرشح آخر ينتقيه الأخير، كي تسهل عليه عملية خلعي من المنصب. وكان حزب الشعب يرضخ، أكثر فأكثر، لمطلب ضغط الرأي العام. وفي هذا الخصوص، نشرت صحيفة «فرانكفورتر ألجماينه» Frankfurter Allgemeine، في الثامن عشر من شباط (فبراير) ١٩٨٨، مقالاً بعنوان: «رئيس حزب الشعب، موك، يجابه مشكلة صعبة». كما أن وسائل الإعلام النمساوية، سواء المرئية أو المكتوبة، قد غيّرت إتجاهها إلى خط مجابهة مع فالدهايم، ولم تبذل أي جهد للحفاظ على مظهرها الموضوعي أو المتّزن، وبالتالي لم يكن مستغربًا أن يجابه حزب الشعب ضغوطًا كبيرة، تتزايد يومًا بعد يوم، بل إن الضغط بدأ يعطي بعض الثمار، حيث نشرت مجلة «بروفيل» مقالاً عن اجتماع داخلي للحزب، ارتفعت فيه أصوات

تطالب بالانفصال عن فالدهايم. وإذا مااستبعدنا بعض الأحلام التي لعب فيها نسج الخيال دوراً، فإن الحقيقة هي أن عدد أنصاري بين صفوف حزب الشعب راح يتناقص باضطراد. ومما له دلالته، على هذا الصعيد، هو الاقتراح الذي تقدم به رئيس البرلمان، فيشر، كـ «حل ثالث»، يقع بين الاستقالة وبين الاستمرارية، وهو «انتزاع بعض صلاحيات الرئيس»، حيث لاقى قبولاً لدى بعض الأوساط القيادية في حزب الشعب، إلاّ أن صفحته طويت، بسرعة، بعد أن قدّم كبار الخبراء القانونيين تفسيرات مفادها أن الأخذ بهذا الاقتراح هو بمثابة خرق لبنود الدستور الاتحادي.

ومن جهتي، فقد راجعت موضوع إستقالتي بمالها وماعليها، بالرغم من تصميمي على إنهاء فترة رئاستي الأولى على أقل تقدير. وفي اعتقادي، الآن، أن قراري هذا كان سليماً، كما تبين في مابعد، حيث لم يلحق بقائي في سدة الرئاسة أي ضرر بالنمسا. ومما لايطاله الشك، هنا، أن الإحصائات التي نُشرت، بعد فترة إنتهاء رئاستي التي استمرت ست سنوات، قد بددت كل المخاوف التي راجت ومفادها أن «مشكلة فالدهايم» ستجلب في ثناياها الضرر الفادح لعلاقات البلاد الإقتصادية مع العديد من الدول التي ترتبط النمسا بها. ولقد أظهرت الإحصائات، بوضوح، ازدياد حجم الصادرات وانتعاش قطاع السياحة، بالرغم من الإنتكاسة القصيرة الأجل التي أصيب بها هذا القطاع من جراء حرب الخليج، بل حتى أن دولة كالولايات المتحدة الأمريكية التي ساهمت وسائل إعلامها في الحملة ضدي، وكانت إدارتها رازحة تحت تأثير هذه الحملة، كان التعامل معها يسير بصورة حسنة، ذلك أن الآراء المنشورة لاتعبّر، دائماً، عن المصالح العليا. أما الدول الأخرى التي لم تُتخذ القرارات الاقتصادية فيها من النخبة الحاكمة، فقد جلبت سمعتي كأمين عام سابق للأمم المتحدة المزيد من العقود المهمة معها. وباختصار، «لم تبق أحوال النمساويين عند نهاية فترة رئاسة كورت فالدهايم على ماكانت عليه، إذا ماقارناها بأحوال مواطني الدول الأخرى التي صدرت عنها، منذ العام ١٩٨٦، عبارات التهديد»، حسب ماكتبه البروفيسور والعالم الاقتصادي غيرهارد سايخت Gerhard Seicht.

أكثر من ذلك، فقد أكد رجل الأعمال النمساوي تورستن هارتمان Thorsten Hardtmann الذي كان يرافقني في زياراتي الرسمية كعضو في الوفد الاقتصادي على «أن هذه الزيارات كانت ذات تأثير إيجابي على الاقتصاد»، حيث «جلبت عقوداً بالمليارات، وكان من الصعب حصول النمسا عليها، لولا الجهد الذي بذله الرئيس في هذا السبيل». كما تؤكد رسائل كبار مدراء الشركات والمؤسسات النمساوية هذا الانطباع. وعلى سبيل المثال، بعث كل من المدير العام لشركة سيارات Steyr - Daimler - Puch -، أوتو فويزارد Otto Voisard، والمدير العام لمصرف Creditanstalt، غيدو شميت - شياري Guido Schmidt - Chiari برسائل امتنان لدعمي المطلق لهما، في حصولهما على عروض مغرية في السوق الآسيوية.

ولاريب في أن بقائي في السلطة حتى نهاية فترة رئاستي، وفّر على النمساويين عموماً، وعلى حزب الشعب، بشكل خاص، صراعات جديدة لاطائل تحتها. ولو إفترضنا جدلاً أنني أرفقت استقالتي بنداء موجّه إلى أصدقائي وأنصاري طالباً منهم تفهم هذه الخطوة، فإن كثيرين ستصيبهم خيبة أمل واستنكار، ولما عاد بالإمكان منع تفاقم الغضب والاستياء من «التدخل الأجنبي». أما أولئك الذين يتعاطفون معي لشعورهم بوحدة المصير، وأعني «جيل الحرب» بالذات، فإنهم سيخالون أنفسهم وكأنهم تركوا للأقدار. كما سيفسر آخرون استقالتي بأنها اعتراف متأخر بالذنب أو بتأنيب الضمير. ومهما يكن الأمر، فقد كان سينجم عن هكذا خطوة تبادل للتهم والتهم المضادة، وستتعرض البلاد، مرة أخرى، إلى هزّة لم أكن أتمناها، بل على العكس من ذلك تماماً، كان هدفي الوحيد هو ترسيخ الاستقرار أكثر من أي وقت مضى، بل أردت أن أسامح وأغفر ولم أشأ بث الفرقة، وهو الموقف الذي اعترف به حتى خصومي المعروفين، باعتباره لاينطوي على أي مساومة.

ومايتوجب قوله هو أن موقفي هذا لم يسهّل انتخاب خلفي فحسب، بل إني أعطيته زخماً جديداً أيضاً. فلو قدمت استقالتي، لقام حزبا الائتلاف الكبيران، كما أشيع وقتها، بالاتفاق على مرشح جديد، وجرى تصنيف الانتخابات على أنها لاتعدو أن تكون تصديقاً على ماتم الاتفاق، ديمقراطياً، عليه، سواء من حيث الشكل أو المضمون. إضافة إلى ذلك، برزت مؤشرات محاولة العودة، من جديد، بانتخابات الرئاسة، كي تغدو من مهام البرلمان، استناداً إلى حقيقة أن الانتخابات الشعبية لم تبرز، كما يبدو، النتيجة السياسية المتوقعة. وهذا الهاجس كان يبلبل أفكاري إلى حد كبير، لأن البرلمان كان قد اتفق في العام ١٩٣١ وفي العام ١٩٤٥ على حل كهذا. ولكننا - والحمد لله - لانعيش، اليوم، في فترة الأزمة الاقتصادية للعام ١٩٣١، ولا في مرحلة مابعد الحرب، وبالتالي لايمكن التسامح، بأي حال، مع أولئك الذين يحاولون جاهدين سلب رئيس الدولة الوزن الذي منحه إياه الدستور، من أجل اعتبارات انتهازية داخلية. وهكذا، فبانتهاء فترة رئاستي بصورة طبيعية، فإن الأمور ستأخذ مجراها الذي أقره الدستور. وبالتالي، ترشح لشغل المنصب أربعة مرشحين من بينهم امرأة، ونجح كليستل بأكثرية واضحة ليصبح رئيساً جديداً للدولة. وتدل المؤشرات جميعها على أن قراري هذا كان مفيداً للنمسا.

ثمة أمر آخر أود التطرق إليه، وهو خيار إعادة ترشيحي، مرة أخرى، لانتخابات الرئاسة للعام ١٩٩٢، وكانت حظوظ نجاحي، نظريا على الأقل، كبيرة. فبعد عملية إنقاذ الرهائن الناجحة في آب (أغسطس) ١٩٩٠، قامت مجلة «بروفيل»، المعروفة بعدم تعاطفها معي، بنشر خلاصة استطلاع للرأي أجرته لمعرفة مقدار حظوظي في الفوز بتجديد الرئاسة، فكانت النتيجة أن ٥٥ بالمائة من الناخبات والناخبين أيدوا إعادة انتخابي من جديد، وهذا يفوق النسبة التي حصلت عليها في انتخابات العام

١٩٨٦. كما كان يشار في اللقاءات الشخصية - التي غالبًا ماكانت تتم من دون تخطيط مسبق - إلى إمكان الاعتماد على مؤازرة شرائح لايستهان بها من الشعب، بل إن العديد من المواطنين كانوا لايخفون مطالبتهم في مثل هذه المناسبات بتجديد ترشيحي لانتخابات الرئاسة المقبلة.

وفي أواخر خريف ١٩٩٠، قمت بزيارة طوكيو بناءً على دعوة الحكومة اليابانية لي للمشاركة في حفل تنصيب الإمبراطور الياباني وزوجته. وعلى الرغم من أصوات الشؤم والتهديدات التي أطلقها المؤتمر اليهودي العالمي، والتي استطالت بصورة لامثيل لها، مدعية أن زيارتي لليابان «ستلطخ سمعة هذا البلد على المستوى الدولي»، فقد استقبلت استقبالاً وديا وحافلاً، سواء من الحكومة أو من رئيس البرلمان أو حتى من الإمبراطور وزوجته. والتقيت هناك بكل من الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي، والرئيس الألماني، وملك السويد، والرئيس الفنلندي، والبرتغالي، والبرازيلي، والأيسلندي، إضافة إلى شخصيات عديدة من أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. وكانت الأحاديث تدور، في الإجمال، حول قضايا الساعة، ولم أشعر بأي تحفظ تجاهي من أي من الذين قابلتهم، بل على العكس من ذلك تمامًا، كان انطباعي أن العديد من قادة الدول المجتمعين في طوكيو أبدوا إنشراحهم في تلك اللقاءات، بعيدًا عن ضغوط اللوبي المعروفة. وفي رسالة امتنان وجهها إليّ السفير الياباني في ڤيينا، ذكر هذا أن بلاده تشعر بالارتياح «لأن رئيس جمهورية النمسا، وعضو الشرف في الأسرة الدولية» كان له، في هذه المناسبة، «حظوة إنصافه مما ألمّ به». وكان دافعي هو، أيضًا، تخفيف القيود عن عزلتي. ولطالما كنت في تمام الصحة والإقبال على العمل، فإنني أردت أن أستغل الشهور المقبلة المتبقية لإعادة النظر والتفكير، في ضوء دراسة مستفيضة للواقع، فيما إذا كنت سأقرر إعادة ترشيحي لدورة ثانية للرئاسة أم لا، ووضعت نصب عينيّ الإعلان عن قراري هذا في صيف ١٩٩١.

وعلى الفور، بدأ الحدس الإعلامي في تفسير أقوالي هذه، واستقراء ماإذا كان هذا القرار قد اتُّخذ في الواقع، وفي ما إذا كان «سيرشح نفسه» أو «ليس لديه الرغبة في ترشيح نفسه». وفي الوقت ذاته، بدأ الترويج لأسماء مرشحين محتملين، بدءًا برئيس المحكمة التشريعية العليا، لودفيك أداموڤيتش، Ludwig Adamovich، وانتهاءً برئيس بلدية ڤيينا الإشتراكي، تسيلك. ومرة أخرى، رفض موك، بحزم، المشاركة ببورصة الأسماء، وارتأى، من جهته، انتظار قراري، ومؤازرتي في حال الإعلان عن ترشيح نفسي للرئاسة من جديد.

في هذه الأجواء، كتبت جريدة الحزب الاشتراكي في مقاطعة ستيريا «العصر الجديد» Neue Zeit، في الخامس من شباط (فبراير) ١٩٩١، قائلة: «إن الخوف من إمكانية إعادة ترشيح» رئيس الدولة «مازال كبيراً». كما استغلت بعض وسائل الإعلام أقوال بعض كبار المسؤولين كدليل في بورصة

المضاربات سواء مع أو ضد إعادة الترشيح. وفي هذا الخصوص، وجد خلفي، كليستل، الذي كان، يومذاك، سكرتيرًا عاما في وزارة الداخلية، نفسه في وضع محرج، نتيجة تسريب معلومات لأحاديث كانت تدور وراء الكواليس؛ إلاّ إننا سارعنا، بعد حوار ودي، إلى إغلاق هذا الملف. وفي هذا الوقت بالذات، أي في الشهور الأولى من العام ١٩٩١، بدأ قراري بالتبلور، ولكنني أردت، في بادئ الأمر، الالتزام بالمخطط الزمني المحكم التخطيط، واحتفظت بقراري هذا سرًا، حتى على أفراد أسرتي المقربين، ولم أشأ إعلانه حتى قبل عطلة الصيف السياسية، كي لايتكرر خطأ الإعلان المبكر عن ترشيحي، كما جرى في العام ١٩٨٥.

وبالطبع، لم أرغب في إضافة عبء آخر على المؤتمر العام لحزب الشعب، الذي كان مقررًا عقده في النصف الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٩١، حيث كان التنافس على أشده على موقع رئاسة الحزب، بعد أن «أنهك» رئيس الحزب، موك، الذي خلف، بدوره، جوزيف ريجلر Josef Riegler، وكان كل من برنهارد جورج Bernhard Görg، وإيرهارد بوسك Erhard Busek مرشحين محتملين لخلافة موك. وبما أن على المندوبين إنتخاب مرشحهم لرئاسة الحزب، فقد كنت حريصًا، في هذه اللحظة، على ألاّ يدور بخلدهم طرح سؤال عن مرشح رئاسة الجمهورية. وهكذا، في الحادي والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٩١، أبلغت الجمهور بقراري، وذكرت أنه «بعد موازنة مسؤولة بين مصالح الجمهورية النمساوية في خضم تجارب السنوات الأخيرة، وبين تصوراتي المستقبلية الشخصية، قررت ألاّ أتقدم، من جديد، بترشيح نفسي لانتخابات رئاسة الجمهورية». ولقد اتخذت قراري هذا في أسبوع حافل بالأحداث السياسية: فهناك أولاً اجتماع المؤتمر العام للحزب الاشتراكي في مدينة لينز؛ وكان هناك، ثانيًا، صراع الاقتراع في حزب الشعب في قصر الهوف بورغ؛ وكان هناك، أخيرًا، أزمة سياسية في كرنتن، بعد التصريح الذي أطلقه رئيس حزب الأحرار، يورغ هيدر، وعبّر فيه عن تأييده «لسياسة العمل النظامية» في الرايخ الثالث، ووضع نفسه في مرمى نيران النقد. وفي هذا الشأن، فقد تلمست، شخصيا، الوضع المتأزم في تلك المقاطعة الواقعة في أقصى جنوب البلاد، عندما قمت بافتتاح معرض للمقاطعة في العام ١٩٩١، في دير القديس بولس في لافانتال Lavanttal، حين وقف، يومها، هيدر، وهو يقود فريقًا من المغنين رافقوا مراسم الافتتاح، فيما وقف في الجهة المقابلة خصومه في الحكومة المحلية.

لقد أدخل هيدر نفسًا جديدًا إلى الساحة السياسية النمساوية، فبالإضافة إلى كونه سياسيا معارضًا، فإنه محبٌ للجدل، إلاّ أنه كان يُعنى بالبلاغة ويدير الظهر للحقائق وللتاريخ وللإنصاف، بل يتصرف، في الغالب، بصورة غير دبلوماسية تحكمه الاعتبارات الدعاوية. وبما أنني كنت، في الإجمال، على استعداد لأن أضع خدماتي من أجل حل المشاكل المستعصية في السياسة الداخلية،

فقد حصلت على نصيبي من جراء هذا الوضع. وكانت وجهة نظري، في هذا المضمار، هي أن نداءات التهديد التي كانت تطلق من خلال وسائل الإعلام للتدخل بالسياسة الداخلية لمقاطعة كرنتن ليست بالأسلوب القويم. وإذا ماشئت الإيضاح بصورة أفضل، فإن هيدر لجأ إلى تلك الوسائل من أجل حثي على التدخل في السياسة الداخلية لتلك المقاطعة التي كانت على درجة عالية من التأزم، آنذاك؛ وكان يأمل، كما يبدو، بالبقاء في السلطة من خلال اتفاق حزبي. وبما أنني لا أحبذ الأساليب الملتوية في العمل، وخصوصاً في اللجوء إلى وسائل الإعلام، بغية الاتصال بالحكومات المحلية والمركزية، وبما أنني لست مخولًا، دستوريا، في هذه الشؤون، فقد تجاهلت هذا النداء. وفي النهاية، فقد هيدر مركزه كرئيس لمقاطعة كرنتن. وعندما أعلنت رغبتي في عدم تجديد ترشيحي للاستحقاق الرئاسي، علّق هيدر بكلمات لاتخلو من الشطط على موقفي هذا، ويبدو أنها كانت ردة فعل نتيجة سقوطه في الانتخابات المحلية.

ولاريب، فإن الانطباعات التي خرجت بها من هذا الأسبوع الحافل، شدّت من إعتزامي ألاّ أتعرض لحملة ثانية؛ وقد صار عليّ، عندها، انتظار ما إذا كان تصريحي هذا سيحترم من النقاد أم لا؛ بيد أنه لايمكنني الجزم بأن غيظ المتحاملين قد هدأ روعه. وبالرغم من ذلك، فقد سلك الإعلام، في تلك الفترة، طريقًا جديدة، وعبّر كثيرون عن رضاهم وتقديرهم، بل ارتياحهم، وكان يتسرب من خصومي، هنا وهناك، ومن وقت لآخر، بعض الاحترام. إلاّ أن اغتباطي كان كبيرًا من المقال الذي كتبه الممثل العالمي، السير بيتر أوستينوف، بمناسبة إنتهاء فترة رئاستي في الصحيفة الإنجليزية «الأوروبي» The European، في أيار (مايو) ١٩٩٢، والذي انطوى على الكثير من الدعابة؛ وأنا شخصيا، مدين لأوستينوف بالامتنان الشديد، وهو الذي ربطتني به صداقة، منذ أمد بعيد، تعود إلى فترة عملي في الأمم المتحدة، حيث سخّر قدراته لخدمة الأهداف الإنسانية، وبالأخص رعاية شؤون الأطفال في منظمة الـ UNICEF.

وفي الثامن من تموز (يوليو) ١٩٩٢، أفتتح البرلمان النمساوي جلسته الإحتفالية، بعد أن بلغت فترة حكمي نهايتها الحتمية. وقد أثرت فيّ، بصورة خاصة، الكلمة التي ألقاها رئيس البرلمان الاشتراكي، فيشر، الذي لم يكن، يومًا، أحد أنصاري، ولكنه يُعد، من دون شك، واحدًا من السياسيين النمساويين الذين لايمكن لأحد أن ينكر عليهم مستواهم الثقافي الرفيع. وفي كلمته، قال فيشر من على منصة البرلمان، مانصه: «إذا كان البرلمان، بهيئتيه التشريعية والتنفيذية، اليوم، في صدد وداع رئيس الدولة، فهو يكتسب، في هذه اللحظة بالذات، أكثر من الطابع التقليدي والاحتفالي؛ إذ يقتضي الأمر منا أن نقدم شهادة تنم عن معرفة، وبضمير حي، بهذا الفصل من تاريخنا المعاصر، من خلال الغوص في معنى بعض التساؤلات التي طرحت في السابق. وفي هذا السياق، أريد أن أقر بحقيقة

أنه قد لحق ظلم بالإنسان والرئيس كورت فالدهايم؛ وخصوصًا عندما يتهم بتصرفات، أو حتى أكثر من ذلك بجرائم حرب لم يرتكبها، حسب المراجع التاريخية، بمافيها تقرير لجنة رفيعة المستوى من المؤرخين. ويمكنني أن أضيف، في هذا الصدد، أن موقف بعض الهيئات الأجنبية أو حكوماتها لم يكن ليتسم بمقدار ما من العدالة، في ردة فعلها على سيرة حياة رجالات الدول. وبالرغم من ذلك كله، فقد مارس الرئيس كورت فالدهايم مهام منصبه بكل ضمير ودراية، ولم يدّخر جهدًا للحوار والوفاق، وكان جديرًا بامتنان الهيئات التشريعية التي أرفقها بتمنياتي الشخصية له بالسعادة والهناء في المستقبل».

ولايمكنني إلاّ أن أقدر حق التقدير تلك الكلمات التي تدل على مسؤولية رجل دولة؛ ذلك أن فيشر قد سمى الحقائق بمسمياتها بطريقة نزيهة، وبرهن، في هذه الساعة، على موقف إنساني باستطاعته، وحده، أن يقوّم الاعوجاج ويفتح الباب واسعًا لاستمرار التقليد الديمقراطي البنّاء في بلدنا، وبالتالي لاقت كلماته هذه استحسانًا منقطع النظير. أما رئيس هيئة المستشارين، هربرت شامبك Herbert Schambeck، ذلك الصديق القديم، فقد تحدث بعد أن أنهى فيشر خطابه، وكان أسلوبه يهز المشاعر الإنسانية من الأعماق، وبدا كأن كلماته تخرج من صميم القلب، خصوصًا حين تقدم بالشكر لي ولزوجتي ولعائلتي بكلمات لاتنسى، إذ قال: «أيها الرئيس، وهكذا تغلق دورة حياتك، بعد إختبار للسعادة والحزن، وللعدالة والظلم، وللحقيقة والكذب، وللاحترام وتشويه السمعة، في معاناة نادرة. وقبل عقود، ذكر السياسي النمساوي، يوليوس راب، Julius Raab، مرة، أن حياة السياسي تحفل بالتبجيل والأسى. وبالتالي فإن أحدًا من الرؤساء السابقين لم يعان من صحة هذه المقولة كما عانيت أنت وزوجتك وعائلتك الكريمة منها؛ وسيوضح التاريخ الحقيقة، وينطق بكلمة الحق التي لم يكن عصرنا هذا بقادر على نطقها».

وفي الحقيقة، ليس بمقدور أحد صياغة ماكان يدور بخلدي، بصورة أفضل من هذه الكلمات، وخصوصًا تلك الموجهة إلى زوجتي التي كانت رفيقة دربي منذ أمد بعيد، وتحملت الكثير من الإهانات، مثلما تحملتها أنا شخصيا. ولا أريد أن أتطرق، هنا، إلى ما يعنيه لي ولعائلتي، تحت وطأة شدة هذه الحملة وما رافقها من افتراء وإذلال، أن نجتاز ذلك كله من دون معاناة صحية أو نفسية. فقد كانت، في الحقيقة، أصعب المحن التي واجهتها في حياتي كلها، ولم أستطع تجاوزها إلاّ لأنني أتمتع بضمير صافٍ وأذود عن أفعالي تجاه الرب والعالم. إلاّ أن الأمر كان أكثر صعوبة بالنسبة لعائلتي التي كانت تثق تمامًا ببراءتي. ولكن علينا أن نتصور كيف سيواجه أحفادي أقرانهم في المدرسة، في ماإذا كان جدهم، كما تدعي وسائل الإعلام، مجرم حرب أم لا، وبالتالي لايستطيع أحد أن يشعر بمعاناتي النفسية من كل ذلك إلاّ مَنْ مر بمحنة مماثلة، ذلك أن السياسة غاشمة، ولاتعرف أي اعتبارات إنسانية، لأن قاعدتها هي الغاية تبرر الوسيلة، ولم يشذ خصومي، في حالتي، عن هذه القاعدة.

وفي كلمتي في حضور البرلمان، لم أشأ بل لم أستطع أن أتطرق لذلك كله، فقد كان هناك سلم أولويات، وخصوصًا مستقبل النمسا وأوروبا، إذ قلت في هذا المضمار: «كانت السنوات المنصرمة عبارة عن تحول تاريخي تغير، من خلاله، وجه أوروبا والعالم، وتغيرت كذلك وظيفة النمسا بصورة حاسمة؛إذ تعود الهياكل السياسية والمؤسسات، بمجملها، بجذورها إلى الساعات الأولى لإنبثاق الجمهورية الثانية التي أنشأنها سلطة قوى الاحتلال. ومهما كانت فضائل البناة، في ذلك العهد، الفضائل التي أكنّ لها تقديرًا عاليًا، فقد تحجّرت، بعد نصف قرن، الكثير من هذه المؤسسات، أو لم تعد تفي بالمتطلبات الاجتماعية لعالم تغير كثيرًا. وعليه، فإن نداءات التجديد في المجتمع إنما هي مؤشر هام على يقظة قوى التغيير. بل إنني أشعر بالغبطة عندما أرى أن العديد من الشؤون المهملة والأحوال السيئة قد حددت ونوقشت علنًا، وقادت، في خاتمة المطاف، إلى خطوات تجديدية ملموسة. ولم يكن دوري، في هذا الشأن، مكتفيًا بالوعظ، بل كنت أدعم هذه المبادرات مااستطعت إلى ذلك سبيلاً. وكنت أعلم أن عملية الإندماج الأوروبي ستتطلب أعمال تجديد تحت ضغط عنصر الوقت... ولايعلم أحد، اليوم، كيف سيكون وجه أوروبا في المستقبل، وماهو الدور الذي سيقع على عاتق النمسا. وعلى كل حال، ينبغي ألاّ يكون دور النمسا دور التابع، بل دور العضو المساهم بالتساوي في عملية التكامل الأوروبي. وليس على عملية الإنفتاح والتجديد الانتظار حتى تجد أوروبا شكلها الجديد، فسوف لايحمل أحدٌ عنا عبء هذه الانطلاقة الضرورية ... إنها مهمتنا وحدنا».

❁❁❁

الفصل السابع

انقلابات في الشرق

لم يحدث في التاريخ من قبل أن يشهد جيل واحد الانهيار التام لنظامين ديكتاتوريين كليي الجبروت والشمولية، تمكنا من ضم أجزاء كبيرة من العالم تحت سيطرتهما؛ فإمبراطورية هتلر «الألفية» لم تعمر أكثر من ١٢ سنة، وقد خلفت وراءها بحراً من الدماء. وذلك بدءاً بالهلوكوست الذي يعدّ من أكبر معسكرات الاعتقال لتصفية اليهود، إضافة إلى الفظائع التي ارتكبت في خلال الحرب، سواء في جبهات القتال أو في غيرها، مروراً بستالين وتصفيته للملايين من بني البشر فيما يدعى بـ «الحركة التطهيرية»، وانتهاءً بأولى اختبارات الرعب النووي. وعندما بدأت، في العام ١٩٨٩، أكبر إمبراطورية شيوعية مركزها موسكو بالتداعي مثل بيت من الكرتون، وقاد التداعي إلى تصدعات شديدة في داخل الكتلة الشيوعية، وفي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (باستثناء السلطة الشيوعية في الصين)، كانت نهاية هذا العملاق أقل توقعاً بكثير، ولكن، لسوء الحظ، أقل مأساوية من نهاية النظام الهتلري. ويبدو أن تقوّض الإمبراطورية الشيوعية الذي تم بصورة شبه صامتة كشف النقاب عن تداعٍ خلف الكواليس لم يكن باستطاعة أحد في الغرب، حتى ذلك الوقت، إدراكه من جميع جوانبه؛ إذ فقد الغرب، على حين غرّة، تلك المؤسسات التي مافتئت، منذ أمد بعيد، ترسم للخصم صورة تآكلت، اليوم، بصورة حادة.

وماهو أكيد أن روتينية السياسة الأوروبية التي مورست، منذ عقود خلت، قُلبت رأساً على عقب، بعد أحداث العام ١٩٨٩؛ ذلك أن نهاية تقسيم القارة، التي كررها الغرب، حتى الملل، وباتت مقولة سطحية، تحولت في إطار مبادئ الحرية والديمقراطية، بين ليلة وضحاها، ودون سابق إنذار، إلى واقع لم يحسب له حساباً: لقد انتهت الحرب الباردة، وخرجت الحشود إلى الشوارع، في العام ١٩٨٩، تعلن عن فرحتها في برلين وفي براغ وفي أماكن أخرى، متحدية أدوات القمع من أجل نشدان الحرية التي حُرمت منها ردحاً طويلاً من الزمن. لقد فتح هذا كله العيون، فجأة، صوب أوروبا جديدة قادرة على التغلب على نتائج الحربين العالميتين.

وفي وقت لاحق، بدا واضحًا للعيان مقدار التحديات الهائلة التي سببتها هذه التغيرات الجذرية سواء لنسق السياسة الدولية أو للصعوبات الجذرية للتكيف أو حتى للتغلب على المصاعب الجديدة التي لم ينتبه إليها أحد في الفورة الأولى للنشوة العارمة، أو لربما جرى التقليل من أهميتها؛ فبعد عقود من الجمود العقائدي، غابت، بطبيعة الحال، قدرة الإحساس التي لايمكن الاستغناء عنها لتوحيد أوروبا على الصعيدين الفكري والسياسي، إلاّ أن تداعيات الأحداث جاءت بالسرعة التي لم تتمكن عقول الأوروبيين وقلوبهم من استيعاب دروس تحولاتها السياسية.

والملاحظ أن زائريّ من دول حلف وارسو، سواء رئيس الوزراء الهنغاري، كارولي غروتس Karoly Grosz، أو نظيره التشيكوسلوفاكي، فاسيل بيلاك، Vasil Bilak اللذين استقبلتهما، في العام ١٩٨٨، لم تبد على محيا أي منهما مظاهر قلق تتعلق بنظام حكمهما. بل إن تشيكوسلوفاكيا وضعت، آنذاك، المصاعب في وجه ممثلي الكنيسة، الذين أرادوا الذهاب لبراغ من أجل المشاركة في مؤتمر كان مأمولاً انعقاده هناك، وحاولت، من جهتي، المطالبة بتقديم تسهيلات، في هذا المجال، إلاّ أنني لم أجد أذنًا صاغية، ذلك أن بيلاك كان يشتم، في كل مكان، رائحة التدخل الأجنبي، وقال، مخاطبًا النمسا، إن العلاقات بين الدول المتجاورة لايمكن أن تكون، دائماً، مثالية عندما نأخذ، بعين الاعتبار، الروابط التاريخية المعقّدة.

وما إن وصل غورباتشيوف إلى سدة السلطة في الاتحاد السوفياتي، حتى باتت كلمة «بروسترويكا» (أي التجديد)، تتردد على كل لسان. إلاّ أن العملية بدت للعديد من المراقبين ليس أكثر من حركة بندول تجري، بين الحين والآخر، في الأنظمة الشمولية، لكنها ربما كانت ذات أهمية لمحادثات نزع السلاح، من دون أن ينطوي ذلك على أي مغزى علماني لمصير أوروبا شرق جبال الألب وحتى نهر المارش. على أن علامات إستعادة الماضي ظهرت، فجأة، في صيف ١٩٨٩، بعد خمسين عامًا من اندلاع الحرب العالمية الثانية، التي انتهت بتقسيم أوروبا، وإقامة «الجدار الحديدي». لقد بدأت تلك الإستعادة، واضحة، في الدولة المجاورة لنا وهي تشيكوسلوفاكيا، فيما أطلق عليها بـ«الثورة المخملية». أما جمهورية هنغاريا الشعبية فكانت تسمى، دعابة، بـ «الكوخ المرح» للمعسكر الشرقي، لأنها كانت الهدف السياحي المحبب لمواطني ألمانيا الشرقية، الذين كانوا يلتقون بأقاربهم المقيمين في الغرب هناك.

في هذا الصيف، أبدى عدد متزايد من مواطني ألمانيا الشرقية إحجامهم عن العودة، مرة أخرى، إلى بلادهم، فيما تبنت السلطات الهنغارية، بصورة مثيرة، موقف الحياد تجاه هذا الحدث، بل إنها لم تتعرض إلى أولئك الذين حاولوا اجتياز الحدود بإتجاه الغرب، مستغلة حرية التنقل التي أشاعها غورباتشيوف؛ بل إنها جربت، للمرة الأولى، ماهو غير قابل للتصور في دولة شيوعية، بأن قدمت

مرشحين عديدين لانتخابات الرئاسة المزمع عقدها في العام التالي، وكان مرشح الحزب الشيوعي من خارج حلقة النظام. لقد كانت هذه، بالأحرى، خطوات صغيرة، إلاّ أنها، في جوهرها، معبّرة، وخصوصًا بعد أن وضع تصرف السواح الألمان الشرقيين السلطات الهنغارية على المحك، ومالت الأخيرة إلى مطالبهم. وعندما سأل صحافي وزير الخارجية الهنغاري، غيولا هورن، Gyula Horn عن الوعود التي قطعتها بون في مقابل فتح حدود بلاده، أجاب مسترجعًا تاريخ العلاقات بين الطرفين، هذه توقفت عند العام ١٨٦٦، بالرغم من أن هذا التاريخ يثقل كاهل النمسا، بعض الشيء، بأن بلاده «سددت دينًا قديمًا مع ألمانيا: فمثلما جلبت الوحدة الألمانية، في القرن الماضي، الحرية لهنغاريا، استطاعت حرية هنغاريا، اليوم، المساهمة في قيام الوحدة الألمانية».

هكذا بدأت المشاهد الدراماتيكية تترى: فقد اقتحم سواح ألمان شرقيون سفارة ألمانيا الاتحادية في براغ، واستمرت المفاوضات طويلاً بين براغ وبرلين وبون في شأن إمكانية ترحيل هؤلاء اللاجئين. وماكان يبدو، للوهلة الأولى، على أنه تدبير لأزمة طارئة أو حالة إنسانية استثنائية، انضح، خلال أسابيع معدودة، أنه ذو طبيعة مختلفة كلياً؛ فلم يعد لزامًا على مواطني ألمانيا الشرقية، بعد ٢٥ عاماً، الذهاب إلى هنغاريا أو إلى بورغن لاند للهروب إلى الغرب، ففي التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، انهار «الجدار الحديدي»؛ ومع حرية التنقل، أصبحت أيام الحزب الاشتراكي الألماني الموحد معدودة. وبعد فترة قصيرة من الزمن، تداعى نظام الحكم في براغ.

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، استقبلت في مكتبي رئيس الوزراء التشيكوسلوفاكي، ماريان كالفا، Marian Calfa، الذي تعود أصوله إلى الحزب الشيوعي السابق كزميله بيلاك، لكن التناقض بينهما كان كبيراً. وكان الموضوع المطروح على طاولة الحوار هو العلاقات بين غرب أوروبا ودول «المعسكر الشرقي» التي كانت سائرة باتجاه التخلص من إساره. وفي هذه المرة، لم يتحدث ضيفي عن التدخل غير المشروع للغرب، أو عن المنفيين السياسيين وأعوانهم، بل جرى التطرق إلى موضوع مغاير تماماً، له أهمية حاسمة بالنسبة إلى العلاقات بين شطريْ أوروبا، اللذين ظلا منفصلين طيلة خمسين عامًا خلت. وفي هذا الشأن، طالب كالفا الغرب بتفهم الخصوصيات والصعوبات التي تجابهها بلاده، حالياً، ولم يكن يرمي، مطلقاً، من وراء هذه التصريحات، إلى التعبير عن الرغبة في العزلة والتطور المنفصل عن الغرب، بل ركّز، في ندائه، على الجوامع المشتركة للتاريخ الأوروبي بمجمله، وألح، كذلك، إلى أن السوق الأوروبية ليست مقتصرة على أوروبا الغربية لوحدها، بل على هذه أن تأخذ هؤلاء الجيران الجدد بعين الإعتبار، وألاّ تدعهم لوحدهم من دون أن تمد لهم يد العون.

في هذا السياق، أود أن أشير، باقتضاب، إلى أمر تكرر، مؤخراً، الحديث عنه بكثرة، وهو مايسمى بـ «وحدة الدانوب»، التي يجري التلميح إليها، بين الفينة والأخرى، كصدى متأخر

للإمبراطورية الهابسبورغية السابقة. ومهما كانت هذه الأفكار منعشة للذاكرة الجماعية، فإنني، شخصيا، لم أر فرصة حقيقية لتحقق هذا الأمر على أرض الواقع. أقول هذا كشخص تشربت عائلته مُثُل تلك الحقبة وقيمها وتراثها، وأسبغت عليها إجلالاً تستحقه. وقد عبّرت، من جهتي، كرئيس للدولة، عن تعاطف داخلي في الإحتفاء بجنازة القيصرة تسيتا Zita في فيينا. بيد أن مَنْ يحاول، اليوم، التفكير بإحياء الصيغة السياسية القديمة لأوروبا الوسطى، وإعطاءها زخماً سياسيا جديداً، فإنه لم يأخذ بعين الاعتبار إلاّ المقدار الضئيل من الاعتبارات النفسية والعادات والحساسيات التاريخية بين الشعوب التي تسلطت عليها أضواء التاريخ من جديد. فبقدر الحنين الذي ينظر من خلاله العديد من سكان هذه البلاد للإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية، ويسبغون عليها أحكامًا منصفة قدر تقديرهم للمكاسب التي جنوها من التعايش المشترك في ظلها، فإن أحدًا لايخامره أدنى شك في أن هذه الشعوب لاترغب في إحياء «وحدة» كهذه من دون أسس حقيقية للتعاون الاقتصادي والحضاري في مابينها؛ وبالتالي، فإن القناعة سائدة لدى هذه الشعوب بأنها ترغب في العيش لوحدها، ولكن ليس في عزلة بل بتعاون مفيد مع النمسا، إضافة إلى هدف التقارب السريع من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية الأخرى.

إن قناعتي، في هذا المضمار، هي أن ثمة ديناميكية تمدّد الاتحاد الأوروبي باتجاه الشرق لاتخطئها العين، بل إن هذه الديناميكية أقوى دفعًا بكثير مما قد يظن البعض. وفي الجهة المقابلة، تسعى معظم الدول المتحررة من الشيوعية للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، يبقى التطور في روسيا ذا شأن حاسم في هذه العملية؛ فإذا أفلت زمام السيطرة على الوضع السائد هناك، فإن النتائج سوف تكون وخيمة ليس على باقي دول أوروبا الشرقية فحسب، بل على النمسا أيضاً.

ولايفوتني، وأنا أرسم صورة متفائلة عن التطور اللاحق في دول شرق أوروبا المجاورة، ذكر الحوادث الدامية في البلقان، التي أشاعت رعبًا لانظير له، وانسداداً لآفاق هذا التطور. ويبدو أن سبب تفجّر هذا الصراع، إضافة إلى عدد كبير آخر من الصراعات المندلعة في أطراف مجال السلطة الروسية من مولدافيا إلى أرمينيا، يكمن، بالدرجة الأساس، في شهية الحاكمين للسلطة، وليس فقط في نفسية تلك الشعوب. فبالاستناد إلى المبدأ القائل: «انقذ نفسك إذا ما استطعت إلى ذلك سبيلا»، سعى العديد من الزعماء الشيوعيين إلى إنقاذ جلدهم بالهرب، وكان أن تحصنوا، من جهتهم، بالقومية، ذلك أن ترويج الشعارات القومية، التي كانت محظورة في العهد الشيوعي، صار فرصة ذهبية للحصول على الشرعية في حقبة مابعد الشيوعية. وليس بجديد القول بأن قمع التعبير عن المصالح والأماني القومية بقسوة لايعني، بالضرورة، إلغاءها، بل إن تلك المشاعر تنطلق، من جديد، في أقرب فرصة تتاح لها، وهو مابدا واضحاً، الآن، بجلاء.

لقد كان تيتو واعيًا لحقيقة إمكان تصدع تجربته التاريخية في إطار الاتحاد اليوغسلافي، تحت نذير الشيوعية، وقد لاحظ ذلك، ذات مرة، حين قال، ولو ببعض التهكم «إنني أحكم بلداً بأبجديتين وثلاث لغات وأربعة أديان وخمس قوميات، تعيش، جميعها، في ست جمهوريات، محاطة بسبعة جيران، وعليها التعايش مع ثماني أقليات». وكان على الحزب والمؤسسة العسكرية والجهاز الحكومي ربط هذه الدولة المفككة عرقيا بالملقط، فصمد هذا البناء عقوداً من الزمن، وكان صموده، من بين أمور أخرى، سببًا للقطيعة بين تيتو وستالين في العام ١٩٤٨، حين تراءى للبعض أن ثمة عدوا مشتركًا متربصًا بالوحدة اليوغسلافية قابعًا في موسكو. إلاّ أن غياب هذا التهديد المحتمل عجّل في ظهور العوامل الكامنة للتفكيك. فبعد مضي عقد على وفاة تيتو، بدت مظاهر النزاع العسكري واضحة للعيان، لكنها قوبلت باستخفاف، لأن لا أحد في أوروبا كان مهيئاً، في الواقع، لتقبل مثل هذا التطور.

أما جذور هذا النزاع فتكمن، بالطبع، في التاريخ البعيد لنشوء الشعوب الثلاثة التي تجمعها اللغة نفسها وتطورها. وعندما زارني وزير الخارجية الكرواتي، سيباروفيتش، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، علّل الوضع المتوتر هناك بأنه مرآة لصراع الشرق والغرب، ولم يكن خافيًا عليّ، أنه أراد التلميح ليس فقط إلى تناقض حكومته مع الحرس الشيوعي القديم، لأنه أضاف: «إن صراع الشرق والغرب امتداد لحدود قديمة»، بل أراد التعبير عن شعور الكروات الكاثوليك بانتمائهم للغرب، منذ مئات السنين. وكان الصرب الأرثوذكس على العكس من ذلك، فهم، بإصرارهم على الكتابة بالأحرف الكيريرلية(*)، مازالوا يعتبرون أنفسهم تابعين لـ «روما الشرقية» كممثلين لمذهب مسيحي غير ملحق بأي مركز غربي. وعليه، فإن خطر التصدع في يوغسلافيا يسير، في الإجمال، على طول خط الحدود الحضارية والدينية القديمة بين غرب روما الكاثوليكي وشرقها البيزنطي (والعثماني لاحقاً).

أما مسلمو يوغسلافيا السابقة فهم، إجمالاً، أحفاد المسيحيين أتباع مذهب آريوس، الذي نددت به الكنيسة كمذهب مضلّل، لأنه ينفي طبيعة المسيح الإلهية. وبعدما فتح المسلمون بلادهم، دخل هؤلاء في الدين الجديد، وهي الخطوة التي لم يسامحهم عليها مسيحيو المذهب الشرقي؛ بالرغم من ذلك، علينا القول، إن إسلامهم الذي تبنوه كان منفتحًا ومتحرراً ومتسامحاً. ولقد ترك الرئيس البوسني، عزت بيجوفيتش، Izet Begovic، الذي زارني في ربيع العام ١٩٩١، انطباعًا عميقاً، وقد جاء مصطحبًا ابنته الجذابة التي قامت، في الوقت ذاته، بدور الترجمة بيننا. ولقد تخوف البعض، بحق، من أن تصعيد الحرب سينهي جو الانفتاح، هذا، ويعطي النزعات المتعصبة زخمًا كبيراً.

وفي جمهورية الصرب، برزت إلى السطح، منذ الثمانينيات، نزعة قومية أخذت حدتها في التزايد،

(*) أي الأحرف الروسية (المترجم).

يومًا بعد يوم. وعندما اندلعت الحرب، كان الجيش اليوغسلافي الاتحادي رأس الحربة في التصد عسكرياً، للطموحات السياسية لكل من سلوفينيا وكرواتيا. وفي المقابل، لم تكن ثمة قوات سلوفينية كرواتية على أراضي جمهورية الصرب. وقد قامت الأخيرة، بعد إعلان قيام يوغسلافيا الجديدة (صربيا ومونتينغرو)، بسحب الوحدات العسكرية المرابطة في كل من هاتين الجمهوريتين ومن البوس أيضاً، فيما تبعثرت وحدات الجيش الاتحادي، لكنها حاولت جمع شتاتها في جمهورية الصر ووضعت نفسها تحت «تصرف» الحكومة المركزية هناك.

كان تقدير القيادة السياسية والعسكرية الصربية، لهشاشة ردة فعل الغرب صحيحًا منذ البد وكانت الحجة التي استند الغرب إليها في تبرير عدم قدرته على التدخل وادعائه بأن اعتراف ألما والنمسا المبكر بسلوفينيا وكرواتيا والبوسنه ومقدونيا هو السبب في إندلاع شرارة الحرب الدموية ا البلقان حجة لامنطقية. وهذا الادعاء، لاينطوي، ببساطة، إلاّ على تهريج، وذلك حين يفترض الصرب سيتخلون عن أهدافهم التوسعية بمجرد الإحجام عن الاعتراف باستقلال هذه الدول من ق المجموعة الدولية.

بيد أن الأحداث التي تلت أثبتت، بالملموس، خطل هذا الادعاء؛ فالعدوان الصربي كان من العذ لدرجة إضطر معها سياسيون بعيدو النظر مثل موك في النمسا ووزير الخارجية الألماني، هان ديتريش غينشر، إلى الإسراع في الاعتراف بالكيانات الجديدة، وبذلك منحا هيئة الأمم المتحدة الغط القانوني اللازم للتدخل في الصراع الناشب. فمن دون هذا الغطاء، لاتمتلك المنظمة الدولية أ تفويض لإقحام نفسها في الحرب الأهلية الدائرة رحاها هناك؛ ذلك أن دولة مستقلة وعضواً ف المنظمة الدولية تستطيع أن تستدرج الأخيرة، نظريا على الأقل، إلى الدفاع عنها بكل السبل المتا ضد أي عدوان تتعرض له، وإذا لم تفعل ذلك أو قصّرت في القيام بعمل ما، مبررة ذلك بغياب ع الدول الأوروبية الغربية، فهذا، بحد ذاته، هو جوهر الفضيحة وليس الاعتراف الذي كان الغرض م إعاقة هذه الفضيحة.

ومما هو جدير بالذكر، هنا، أن قرار النمسا وألمانيا بالامتناع، في بادئ الأمر، عن المشاركة ف عملية السلام العسكرية للمنظمة الدولية في يوغسلافيا، حسب اجتهادي، كان صحيحاً؛ وهما الدولت الأوروبيتان اللتان تملكان المعرفة الكافية بهذه البقعة المتأزمة من العالم، ولن يقبل أحد تبريره التدخل باعتباره جرى لأغراض إنسانية وقانونية، بل إن الهمس المضاد سوف ينطلق في التركيز عا مشاعر الانتقام لجروح تاريخية، وهو ماجرى تداوله في عواصم غربية عديدة. وكان الصرب، بطبي الحال، سيتلقفون هذه الدعاية بكل رحابة صدر. إلاّ أن مايشعرني بالأسى هو أن الدولتين اللتين ك بإمكانهما أن تسيّرا الأمور، وأعني، هنا، بريطانيا وفرنسا، كان ينقصهما الإرادة والقدرة عا

استيعاب أخطاء التجارب السابقة، أو لربما، بصورة مبسطة، كانت تنقصهما المعرفة كي تتصرفا بشكل سليم وبالوقت المناسب.

وإذا ماتجاوز المرء أسلوب الإدانة، فإن عليه أن يذكّر بأن المشاكل أكثر تعقيداً وهي تضرب جذورها عميقًا في التاريخ، ولايمكن بالتالي لأي وسيط استيعابها على الفور. وفي هذا السياق، كان لتردد الولايات المتحدة الأمريكية في القيام بتدخل عسكري جديد ومباشر، بعد تجربتها في كل من فيتنام والصومال، مايبرره. كما عبّر السلوك الأوروبي الغربي في جنوب شرق أوروبا عن قدوة ممكنة في أعين الروس بإزاء التردد الأمريكي. وبالرغم من التعاطف مع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإن علينا ألاّ نغفل حقيقة أن سلوفينيا ربما كانت تجسّد الحالة المثالية لدولة قومية ذات وحدة عرقية متجانسة، وهي، بذلك، تقف وحيدة بين دول يوغسلافيا السابقة، هذه الدول التي تبدو أقرب للعبة الروسية المسماة «ماتيوشكا»، حيث تُحشر كل دمية صغيرة في داخل دمية أكبر منها، أي أن الجمهوريات الأعضاء في الاتحاد اليوغسلافي لم تكن ذات وحدة عرقية صافية كالدولة ـ الأم. فجمهورية الصرب التي تُضيّق الخناق، الآن، على الأقلية الألبانية في إقليم كوسوفو Kosovo، لايمكنها أن تلعب دور المحامي المدافع عن حقوق الأقليات الأخرى. وإذا ماوافق المرء على المطالب المشروعة للسلوفينيين والكروات بإقامة كيانات مستقلة، كتطبيق حيّ للحق الأساسي للشعوب، فإنه لايستطيع أن يغضّ الطرف عن تفهم قلق بلغراد لحماية الأقليات الصربية في الدول المستقلة حديثة العهد! فلو قام الكروات، منذ البدء، بتفهم أكبر للأقلية الصربية ومنحها مزيداً من الضمانات الدستورية، لجرى، على الأقل، سحب البساط من تحت أقدام الصرب وإفشال مساعيهم التوسعية.

ويبدو أن تخطيط حدود جديدة، كما يرد، مراراً، في المفاوضات حول تقسيم البوسنه، وكما هو مقرر في اتفاقية دايتون، ليس كفيلاً، وحده، بترسيخ الحل الدائم والمستمر، وخصوصاً أن المنظمة الدولية نفسها حذرة في التعامل مع مسألة إعادة تخطيط الحدود ومراعاة الكثير من الدول الأعضاء، لمعرفتها المسبقة، بأنها ستفتح، بذلك، صندوق العجائب. ومن هنا، قررت منظمة الوحدة الأفريقية، على سبيل المثال، قبل سنوات عدة، عدم تغيير الحدود التي وضعتها الدول الاستعمارية، في السابق، بصورة تعسفية، لأن تصرفًا كهذا من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه لحروب مدمرة للقارة السوداء. أما في الحالة اليوغسلافية الملموسة، فإن ما لايمكن تجنبه هو عدم القدرة، في خاتمة المطاف، على ابتكار حلول قومية صرفة لكل المشاكل على أراضي الاتحاد السابق؛ ذلك أن الدول التي سوف تقام هناك لايمكنها أن تحظى بسلم أهلي من دون منح ضمانات سخية لحق العيش للأقليات الأخرى، وخصوصاً بعد السنوات الفائتة من الحرب الدامية. فقد كان ممكنًا إيجاد حل من دون حرب وبعد نقويض النظام الشيوعي مباشرة، من خلال منح حقوق سخية للأقليات، وإقامة حكم ذاتي

حقيقي لها. أما الآن، فإن الأمور أصبحت، بسبب هيجان العواطف وتيارات اللاجئين الهائلة من جراء الحرب المريرة، أكثر تعقيداً.

ولايخفى أن كلّ مَنْ يريد السلام في البلقان، لابد أنه سيهلّل لاتفاقية دايتون. وفي هذا الصدد، لايمكننا إلاّ أن نتسلح بالنقد تجاه الاستكانة السلبية الأوروبية؛ فمع ضرورة مراعاة موقف كل بلد على حدة من الأزمة، فإن مهمة الدول الأوروبية بصفة عامة، والاتحاد الأوروبي، بصفة خاصة، كانت التدخل في الوقت المناسب، لأن الأزمة هي، في المقام الأول، أزمة أوروبية. لكن الأمريكيين بادروا، نتيجة الضغوط الداخلية والزخم الذي انطوى عليه دورهم في الشرق الأوسط، بخطوات حاسمة للتدخل العسكري، مضافًا إليه الضغط السياسي لدفع الأطراف المتنازعة إلى التفاوض على حل في دايتون في ولاية أوهايو، مما يلزمنا تقديم الإمتنان لدورهم الذي وضع حدا لإراقة الدماء. والسؤال، عما إذا كان ثمة سلام وطيد وحقيقي في هذه المنطقة التي بليت، في الإجمال، بداء الحروب أم لا، سيبقى عالقًا من دون إجابة، إلاّ بعد انسحاب القوات الأمريكية والدولية من البوسنه. بيد أن أي دارس متمعن لتاريخ هذه المنطقة، في القرن الماضي، ستنتابه الشكوك في إمكان الاستقرار والتعايش؛ ذلك أن الكثير سيبقى بيد الإرادة الغربية، وخصوصًا الأمريكية، لإبقاء قواتها العسكرية في البوسنه طالما أنها ستكون ضرورية لتثبيت دعائم السلام هناك.

وفوق ذلك كله، يحوم السؤال المهيمن على ماعداه، وهو: كيف ستكون الأوضاع في روسيا؟. لقد قال رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، ونستون تشرشل، ذات مرة: «إن روسيا عبارة عن سر مغلق بداخل لغز ومحاط بأحجية»، ومازال لهذه الحكمة الموجزة راهنية شديدة، وهي تكتسب صدقية أكثر فأكثر، اليوم أكثر من أي وقت مضى. فثمة فرق لاتخطئه العين بين الديمقراطيات الحديثة في أوروبا الشرقية وبين روسيا، ذلك أن تاريخ الإمبراطورية الروسية لم يأخذ الفردية في حسبانه في إطار التركيبة الاجتماعية، ولم يعط أي وزن حاسم للمبادرة الشخصية أو المشاركة في القرار في المجتمع الروسي. ولم يكن بالمستغرب على أحد أن يخلص المؤرخ الروسي، يوري أفاناسيف، Juri Afanasiew إلى استنتاج مفاده، أن المجتمع الروسي لم يتغير، بصورة جوهرية، خلال الحكم الشيوعي؛ وبالتالي، لم تستطع الثورة «المحافظة» الأخيرة، أن تتجاوز الإرث القديم، الذي يقوم على التسلط والحكم الاستبدادي ويحتقر الفرد، بدلاً من أن يسعى إلى تغييره.

وفي الإجمال، يواجه المسؤولون الروس صعوبة كبرى عندما يحاولون قيادة المجتمع نحو التحول الديمقراطي، وجعل الإصلاح الاقتصادي مستساغاً، عن طريق الاعتماد على الإبداع والمبادرة والمسؤولية الفردية. وفي الإجمال، يدور جدل واسع في الغرب بين المدارس التي تحاول أن تستخرج من البلبلة السائدة معطيات تشير إلى الاتجاه المستقبلي لروسيا. ويعتقد الكثير من النقاد بأن

محاولات التجديد في روسيا مهددة بالفشل، لأن الغرب لم يدعم، بصورة فعالة، إعادة البناء؛ في مايدّعي آخرون أن ليس ثمة تجديد، في الواقع، بل هناك، فقط، حديث عن التجديد. ويراهن البعض الثالث على التحول العضوي «السريع» للنظام الجديد، بينما يرى آخرون أن التحولات تجري «ببطء كبير»، ويشيرون، في هذا الخصوص، إلى أن النظام لم يبدأ، بصورة جدية، في عملية الخصخصة، ولم تتحول الأرباح المتحصلة التي غنمتها المؤسسات الخاصة إلى استثمارات جديدة، بل إنها سخرت للمضاربات في بورصة المصارف الغربية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه، مرة أخرى، هو: كيف ستكون الأوضاع في روسيا؟.

في الغالب، ثمة مشهدان بارزان للعيان: أولهما إيجابي، ويتضمن تطور روسيا إلى دولة ديمقراطية ملتزمة بحرية الاقتصاد وتعدد الأحزاب والاعتراف الشامل بحقوق الإنسان، وتعددية سياسية وحزبية يتنافس فيها الجميع من اشتراكيين وديمقراطيين وشيوعيين سابقين وأحرار ومحافظين وقوى وطنية على كسب ثقة الناخبين ويتحول جهازا الشرطة والقضاء من آلة في يد سلطة شمولية إلى جهازين لدولة القانون، وتمتين العدالة الدستورية التي سعى الرئيس الروسي، بوريس يلتسن، إلى إدخالها، إضافة إلى إقامة سياسة خارجية مبنية على تعاون وثيق مع الغرب. وفي إطار هذا المشهد، سوف يرتفع مستوى المعيشة بصورة بطيئة، ولكن أكيدة، وسيعمّ الرضا الذاتي. ولكن عليّ الاعتراف، هنا، أن على المرء ألاّ يكون مفرطًا في التفاؤل في تقديره لسيادة هذا المشهد في السنوات المقبلة.

أما الثاني البديل، فهو التطور باتجاه دولة تسلطية، إنْ لم تكن شمولية. وفي إطار هذا المشهد، سيتسلم الجيش السلطة إما بصورة مباشرة أو ربما بالمساعدة، على الأقل، في إقامة نظام متعاطف معه، كي يتمكن من التحكم بمقود السلطة، وسيصار إلى تقوية عمل جهازي الشرطة والقضاء، باعتبارهما جهازين تابعين للسلطة. مصحوبًا بدفق هائل من الدعاية الوطنية للتغطية على الأوضاع الاقتصادية المتردية. وستبدأ اللعبة بإبراز «الهوية الروسية» التي ستُبهّر بالنظرية التآمرية القديمة ضد «روسيا الأم». وستوضع الكنيسة الأرثوذكسية التي ضعفت سلطتها، في الغالب، لأسباب عديدة، والتي مازالت بمثابة المرجع الأخلاقي، في خدمة مؤسسة الدولة. وسيطالب العقائديون بـ «طريق ثالث»، كبديل عن الماركسية التي تخثرت عبر العقود المنصرمة وعن الرأسمالية اللاإنسانية للغرب «المنحط»، وسيطالبون «بتجديد لايحمل، بين طياته، الهوية الغربية». وسيقود هذا الاتجاه، على صعيد السياسة الخارجية، إلى التزام عسكري أقوى مع رابطة الدول المستقلة GUS لصالح هيمنة روسية واضحة. أما على صعيد السياسة الدولية، فستلعب روسيا دورًا أكثر استقلالية إذا ماقورن بدورها في السنوات الماضية، لأنها تريد، هنا، أن تعبّر، بصورة واضحة، عن تميّزها عن الغرب بصفة عامة،

وعن الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة. وستجلب سياسة موسكو للغرب صعوبات إضافية تندرج في إطار التكيف على صعيد التوجهات والافتراضات المستقبلية.

ثمة مشهد أخير لايمكن استبعاده تمامًا عنوانه: «التداعي» و«الحرب الأهلية»، حيث ستحاول بعض الأقاليم الانفصال، عندما تزداد السلطة المركزية ضعفاً، ليس فقط داخل رابطة الدول المستقلة فحسب، بل داخل روسيا ذاتها أيضاً؛ وستبدأ، عندها، عملية «التطهير العرقي» بصورة لاسابق لها، وستجري عمليات اقتلاع الأقليات الروسية من مناطق آسيا الوسطى، وستتبادل مع أقليات تقتلع من مناطق مختلفة، للبرهنة على «الصفاء العرقي» للأقاليم والدول. وسيحاول الحكام المحليون صوغ سياسة خارجية واقتصادية مستقلة، وسيتحالفون، سياسيا، من أجل تحقيق هذا الغرض، مع شركاء خارجيين.

في بادئ الأمر، لاتمثل تركيبة كهذه تهديداً مباشراً لأوروبا أو للولايات المتحدة الأمريكية. إلاّ أن اللجوء المتزايد إلى السياسة غير المنضبطة في المجال الروسي سيقود، حتماً، إلى عدم الاستقرار وفقدان الأمن، وسيشعر بعض الجيران الصغار، أكثر فأكثر، بتهديدات تحدق بكياناتهم. وحينما تتمكن الزعامات الانفصالية من امتلاك أسلحة نووية، فإن العالم سيجد نفسه، كرّة أخرى، قابعًا على برميل بارود.

لقد كان تدخل موسكو العسكري في الشيشان بمثابة إنذار مبكّر ليقظة هذه النزعات. ويبقى الشك هو سيد الموقف في ما إذا كان الإنجاز العسكري الروسي في المجابهة هناك قد أحرز تأثيراً على إخماد الحريق كليا، أم أن الجذوة مازالت تحت الرماد. أما بالنسبة للمراقبين، فإنه كان مثيراً لهم أن يروا أن قطاعات مهمة من الجيش الروسي لم تكن متفقة في الرأي حول جدوى التدخل العسكري. ومما هو مؤكد أن هذا التدخل قد ألحق بسمعة موسكو ضرراً كبيراً في الخارج، بالنظر إلى وحشيته وخرقه الفاضح لحقوق الإنسان.

وبالنظر إلى ميوعة الوضع وانعدام الإطمئنان لمنهج موسكو، فإن الكثيرين تبنوا البديل النحس، وهو ترك روسيا في حالة من التعويم، كما هو حاصل اليوم، تنطق بالديمقراطية وسياسة السوق الحرة وإصلاحات أخرى كثيرة، مع الحفاظ على البنى القديمة، بمافيها الاستمرار في الحفاظ على قطاع اقتصادي عام مترهل، يشمل المصارف المؤممة والصناعات الثقيلة والمناجم وطرق المواصلات، وربما فروع اقتصادية أخرى، بمافيها المزارع الجماعية، مع تركيز على تصنيع المنتجات الاستثمارية وصناعة الأسلحة. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه لايمكننا وصف هذا النظام بأنه ديمقراطي حقيقي ولا بأنه ديكتاتوري فعلي. فمازال هذا النظام يتخبط في أزمات من أجل البقاء.

وفي الواقع، يغلب الظن بإن الوضع المقبل في روسيا سيضم خليطًا غير متجانس من عناصر

المشاهد سابقة الذكر، أو ربما ينفتح على تطورات جديدة لم تخطر على بال أحد؛ ذلك أن عجلة التاريخ لاتدور آليا وبصورة أوتوماتيكية، فهي خاضعة، بصورة أو بأخرى، لقرارات ذاتية بشرية، مهما كانت الضغوط الخارجية التي تستجيب تلك القرارات لها موضوعية. ولاريب، فإن سياسة غربية راشدة تستطيع أن تؤثر في إيجاد الرجل المناسب في المكان المناسب من أجل نشدان التحول غير المتوقع. بيد أنه من الواضح أن الغرب راهن، طويلاً، على غورباتشيوف الذي أنجز القطيعة الفاصلة مع السلطة الشيوعية؛ كما راهن، بعد ذلك، على يلتسن، الذي لم يكن ثمة بديل عنه. أما اليوم، فلا أظنّ أن يلتسن سيتمكن، على المدى البعيد، من الإمساك بزمام الأمور، فهو ليس تلك الشخصية الفريدة التي تحتاجها البلاد للخروج من محنتها الراهنة، كما أن سياسة الشدة واللين التي يتبعها جعلت البلاد تنتقل من أزمة إلى أخرى، إضافة إلى حالته الصحية القلقة، وبالتالي، فإنه سيترك المسرح السياسي عاجلاً أم آجلاً.

ومهما كان الأمر، فإن على الغرب إدراك حقيقة أن التعددية السياسة والديمقراطية والسوق الحرة لايمكن زرعها بين عشية وضحاها في أرض لم تتعود عليها من قبل. فالبلد الذي قضى ٧٠ عامًا تحت هيمنة مطلقة للديكتاتورية الشيوعية، ولم يعرف، قبل ذلك، تحت حكم القياصرة، إلاّ نظمًا استبدادية، لايمكنه أن ينقلب، خلال فترة زمنية قصيرة، إلى نظام جديد تماماً. بل إن عملية التحول هذه ستستغرق عقوداً كاملة، هذا إذا ما نجحت العملية في الأساس. أما دول أوروبا الشرقية، فإنها عرفت وعاشت في مراحل من تاريخها علاقات ديمقراطية، بالرغم من ارتباطها، في الإطار الاقتصادي، بمنظمة التعاضد الاقتصادي (كوميكون)؛ وبالتالي، كان من السهل دفع عملية التحول، بالرغم من التسلط الشيوعي الذي استمر عقوداً من الزمن. إلاّ أن الأمر ليس كذلك في دول الإتحاد السوفياتي السابقة، ولذلك، فإن الشك في إمكان نجاح عملية التحول هناك وارد لامحالة.

وينطوي طموح التجديد في الغرب على أمرين أحلاهما مرّ: الأول، هو أن الإجراءات اللازمة لمساعدة الاقتصاد الروسي، على المدى البعيد، للوقوف على قدميه، لاتجد تأييداً شعبيا لها، على المدى القصير، لأن القاعدة العريضة من الشعب لاتلمس سوى الانحدار الفعلي في حالتها المعيشة، بالرغم من كل الوعود البراقة. وبالتالي فإن شكوك هذه القاعدة في النهج الإقتصادي الجديد، ستزداد، وستحمل الشكوك القاعدة العريضة على أن تدلي بأصواتها الانتخابية لمجموعات أخرى. وطالما أن الغرب لايمنح رواد التجديد فرصة قطف ثمار جهودهم، فلايمكن، بأي حال، إشاعة الازدهار؛ فيالها من حلقة شيطانية شريرة!.

في ظل هذا الوضع، ليس بالمستغرب أن ترتفع الأصوات مطالبة بالسير على الخطى الصينية، التي استطاعت تحرير الاقتصاد ولكنها حافظت، في الوقت ذاته، على نظام الحكم الاستبدادي، فيما

اختارت روسيا، حتى اللحظة، الاتجاه المعاكس. وتنطوي التجربة الصينية على إغراء ما، ذلك أن على المرء إدراك أن التجديد الذي يُملى على شعب من فوق أو من الخارج لايمتلك مقومات الاستمرار. ففي ظل النظام الديمقراطي، لايمكن تجنب المهمة العسيرة، على المدى البعيد، وهي كسب الغالبية للاقتراحات التي تنطلق من فوق. أما الديكتاتور، فإنه، وإنْ تستر تحت مسمى «مهذب»، لن يتخلى عن السلطة، ولن يعود، كما في العصور الغابرة، بعد نصف عام، إلى محراثه، فداءً لمصلحة الوطن.

وفي خاتمة المطاف، لايستطيع أحد أن يسلب الشعب الروسي قراره. لقد تعرفت على هذا الشعب، عن كثب، كجندي في الجيش الألماني، في بادئ الأمر، خلال الحملة العسكرية على روسيا في العام ١٩٤١. وفي ذلك الحين، استقبلنا فلاحو أوكرانيا وروسيا البيضاء، وقدموا لنا الخبز والملح، ربما بقصد السعي إلى التخلص من الهيمنة الروسية. إلاّ أن القوات الألمانية قامت، بعد ذلك، بإرسال رجال المخابرات (الغستابو) وأعضاء الحزب النازي، الذين سرعان مافقدوا هذا التعاطف، بيد أن هذا أمر ينطوي تحت إطار الحرب التي كانت سائدة، آنذاك، على الجبهة الروسية.

ثمة تجارب مماثلة صادفتها، شخصيا، سواء كسفير أو كوزير للخارجية أو حتى كأمين عام للمنظمة الدولية، ولكن هذه المرة، مع دبلوماسيين روس. واكتشفت أن ما لا يطيقه هؤلاء هو الغطرسة الغربية، حيث تميل سياسة الغرب، تقليدياً، إلى فقدان الحس، وهو الأمر الذي لاينطبق على روسيا وحدها فحسب، بل على الشعوب الأخرى التي ألقى بها سوء الطالع، لعقود خلت، خلف الجدار الحديدي أيضاً. وفي هذا الشأن، علينا ألاّ ننسى الصعوبات الجمّة التي عاناها سياسيو ألمانيا الغربية وخبراؤها الاقتصاديون، بعد سقوط جدار برلين، في اختيار الكلمة المناسبة والتصرف الملائم إزاء سكان ألمانيا الشرقية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن علينا أن نحذّر مما يسمى بالعجرفة الغربية؛ ذلك أن الفرق بين الاتحاد السوفياتي وروسيا يكمن، فقط، في الصيغة السياسية، كالفرق بين قوة عظمى وقوة كبيرة. فالشعب الروسي يمتلك المقدرة في أن يبقى كبيراً وقوياً، ولايمكننا أن نستهين بتاريخه وحضارته، وقبل كل شيء قوته الذاتية؛ أنه لأمر علينا أن نخشى عواقبه في أن نساوي بين تقوّض إمبراطورية، أي الإمبراطورية السوفياتية، والافتقار إلى قوة التجديد للشعب الروسي؛ فهو مازال قادراً على القيام بتقلبات مفاجئة.

❁❁❁

■ الفصل الثامن ■

العالــم في ثـــورة

اكتسب التحول في جميع مجالات المجتمع وفي السياسة الدولية تسارعًا جعل أي محاولة تنبؤ، مهما كانت متوازنة، تنطوي على مقدار كبير من الحذر. فلنبدأ بأوروبا التي لايعتبرها الجيوسياسيون Geopolitiker قارة، بل جزء من كتلة الأورال تدين بتسميتها هذه لخطأ ارتكبه الجغرافيون القدماء الذين ظنّوا أن بحر قزوين هو عبارة عن خليج تابع للمحيط الشمالي، والقوقاز هي المعبر البري الوحيد إلى آسيا. وبالرغم من التصور «الخاطىء» للقارة الأوروبية، فإن هذا «الخطأ» استطاع أن يبرهن ليس، فقط، على قدرته على العيش والبقاء، بل على قوة تاريخية أيضًا . وبالطبع، لم تكن أوروبا مهد البشرية، فهذا اللقب، حسب رأي العلماء، يجب أن يكون من نصيب أفريقيا، باستثناء بضع مئات من السنين كانت آسيا فيها مهد الحضارات الرائدة لهذه المعمورة، بدءًا بالشرق الأوسط بحضارته السامية في العصور الغابرة، وانتهاءً بالحضارة الصينية وتراثها الممتد منذ آلاف السنين. ومع ذلك، فليس ثمة قارة استطاعت أن تطبع العالم المعاصر بميسمها، سلبًا أو إيجابًا ، كأوروبا. ولايختلف اثنان في النظر إلى عالم القرن العشرين بإعتباره موروثًا غربيا بجدارة؛ أفرز ماهو إيجابي، وأعني به تصورات الديانة المسيحية ومبادئ الحرية، وماهو سلبي، عندما نتأمل الأيديولوجية الاستبدادية بصراعاتها كثيرة الضحايا التي تمثل جزءًا جوهريا في تاريخ قرننا الحالي، وهي، في الوقت ذاته، جزء من مدنيتنا الأوروبية، وهو الوجه الآخر للعملة.

إن «الحرب الأهلية الأوروبية» التي استمرت ٣٠ عامًا ، تخللتها فترات انقطاع بين العامين ١٩١٤ و١٩٤٥، تبعها انشطار القارة بإقامة الجدار الحديدي، فانحدرت بأوروبا من قمة المجد، في نهاية القرن الماضي، إلى هاوية كان سكانها السبب في بلوغها. إلاّ أن هذه المذلّة منحت حافزًا للتهيئة الموفقة لإقامة اتحاد أوروبي. ولايغيب عن الذهن أن عملية الوحدة الأوروبية كان لها ملهمون تاريخيون، من أمثال الحاكم الألماني كارل الكبير، أو ذاك الذي يسميه الفرنسيون شارلمان، اللذان هما، بحق، المؤسسان للاتحاد الأوروبي الثاني، إذا ماسلّمنا بأن يوليوس قيصر هو المؤسس للاتحاد الأوروبي الأول.

ويغض النظر عن التعددية اللغوية والحدودية، فإن العالم الغربي هو مجموعة سياسية حضارية للمسيحية الأوروبية. وقد كان هذا العالم يوما ما، متضامنًا من خلال الدين الواحد واللغة اللاتينية، ووجد نفسه في مواجهة عدو مشترك، لمدة ألف عام، هو الإسلام، منذ الحصار الأول لإسطنبول في العام ٦٧٣، وحتى الحصار الثاني لڤيينا في العام ١٦٨٣. بل أن هذا التناقض كان يقف، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، خلف المحاولات السياسية العديدة للقوى المسيحية من أجل خلق سلطة أوروبية موحّدة وتقويتها. ففي كتابه المعنون بـ «الإمبراطورية»، نادى أليغييري دانتي(*) بفكرة إقامة إمبراطورية أوروبية تحت قيادة أحد قياصرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة (**).

إن قائمة الأسلاف الروحيين لأوروبا الموحدة تضم عددًا كبيرًا من الأشخاص المبشّرين، منهم، على سبيل المثال لا الحصر، وليام بن، ڤولتير، باسكال، ديسكارت، فيكتور هوغو، غوته، كانت، شوبنهاور، ونيتشه (الذي إستخدم مصطلح «اتحاد الدول الأوروبية»)، إضافة إلى بنديتو كروسه، وبرناردشو، وآخرين.

ولايمكنني أن أغفل، كنمساوي، ذكر مواطن كبير سخّر حياته كلها من أجل هدف تحقيق الوحدة الأوروبية، وهو، ريتشارد كودنهوف كاليرغي Richard Coudenhove Kalergc، الذي ولد في طوكيو، ابنًا لدبلوماسي نمساوي، ودرس في ڤيينا، وكان يجمع في شخصه مواطنة دول أوروبية عدة، من بينها النمسا وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا وسويسرا، لكنه عاش، خلال الحرب العالمية الثانية، في الولايات المتحدة الأمريكية، إلاّ أنه لم يتوان، في كل محطات حياته الصاخبة، في الدعوة إلى هدف إقامة أوروبا الموحّدة. ففي العام ١٩٢٢، أسس كاليرغي في ڤيينا حركة الوحدة الأوروبية، ونظّم، في العام ١٩٢٦، في العاصمة النمساوية، أول مؤتمر لهذه الحركة.

إلاّ أنه كان لزامًا وقوع مصيبة كبرى جديدة، وهي الحرب العالمية الثانية، كي تتبع أوروبا الخطوات الجادة على طريق الوحدة. وغنيّ عن البيان أنه يتوجب علينا أن نعيد سرد خطوات تطور هذه الفكرة بالتفصيل، بعد إنضمام النمسا إلى الاتحاد الأوروبي في العام ١٩٩٥، انطلاقًا من البرلمان الأوروبي للعام ١٩٤٩، مرورًا باتحاد الأمن الذي فتح الباب على مصراعيه من أجل إقامة منظمة دفاعية أوروبية وصولاً إلى معاهدة روما للعام ١٩٥٧. وكان الدافع، هذه المرة، ليس عالم الإسلام، كما في السابق، بل العدو المشترك في الشرق، الذي أثر على عملية الإندماج ومنحها الزخم المطلوب، أي العالم الشيوعي. كما وقف في خلفية التحرر الأوروبي شيء من التحرر الأطلسي؛

(*) كبير شعراء إيطاليا (١٢٦٥ ـ ١٣٢١)، وصاحب ملحمه «الكوميديا الإلهية Divina Commedia». (م)

(**) وأضيف إليها لاحقًا الشعب الألماني.

فأوروبا لم تشأ أن تقع تحت هيمنة القوة العظمى الصاعدة، أي الولايات المتحدة الأمريكية، بل سعت، في إطار الاتحاد، إلى زيادة وزن الحلفاء الأوروبيين وزيادة تأثيرهم.

كانت أوروبا على قاب قوسين أو أدنى من تحقيق هذا الهدف، إلاّ أن التغييرات الجذرية التي حصلت في شرقها بعثت الأمل في تحقق عملية توازن، كحصيلة لجمع هذين التطورين معًا : فأوروبا التي كانت تدعى، قبل عقد من الزمن، بـ «القارة المتحجرة»، أعلنت عن نهضتها، من جديد، من خلال المجهود الذي بذلته، بل إن القارة «العجوز» إرتفعت إلى مستوى تحدي «العالم الجديد»، وكذلك تحدي «النمور» الآسيوية، ووقفت في المنافسة العالمية، بقوة وديناميكية جديدة.

كان غرضي من هذا العرض التاريخي السريع والمقتضب التذكير بأن الاندماج الأوروبي لم يكن، بحال، وليد العصر الحديث، كما أنه ليس موضة مهمتها التصدي للشيوعية، لتبطل بفقدان عدوها. وإذا كان كبار المفكرين الأوروبيين قد بشّروا بهذه الفكرة منذ ألف عام، فلا يمكننا التحدث عن عقدة ما إزاء عملاق صناعي، ونبدأ بمحاربته حسب المقولة المضللة القائلة: «كل ماهو صغير ليس بالضرورة أن يختبئ تحت جناح الأكبر منه»؛ فالدول الصغيرة يمكنها أن تمتلك نفوذًا أكبر مما تسمح به مساحتها وعدد سكانها، وهي، أيضًا ، ليست سهلة الانقياد، بيد أنه يمكن إدارتها بصورة أكثر فاعلية من الدول العملاقة التي لايمكن الإمساك بها بسهولة، سواء من خلال قوالب دستورية أو من خلال المؤسسة العسكرية أو حتى الشرطة، إذا كان مواطنوها لايرغبون في العيش معًا . وفي المجال الاقتصادي، أثبت التطور الحالي أن ضمّ عدد من المؤسسات الصغيرة من شأنه أن يعطي مردودًا اقتصاديا أكبر، بصورة أوتوماتيكية، من خلال توحيد الجهود، فيما إهتزت، في أيامنا هذه، مؤسسات اقتصادية عملاقة.

في سياق هذه التجارب العيانية، لايمكننا، بأي حال، أن نتمسك بالقرار المعاكس، باعتبار أن الصغر شيء قيّم ويستحق زيادة قيمته الأيديولوجية، وكل كبير، مهما علا شأنه، علينا، من حيث المبدأ، رفضه. غير أن الأمر يبقى متعلقًا بنوعية الاندماج وبالتوازن بين الحكم الذاتي وتفاعل الأجزاء المندمجة بعضها بالبعض الآخر. ففي الاقتصاد، على سبيل المثال، نلمس تمركزًا للمؤسسات من خلال اندماجها في مؤسسة كبرى. ولكن ثمة عملية معاكسة تسعى إلى تقسيم المؤسسة الكبرى إلى مؤسسات صغيرة، وخلق لامركزية، ليس عن طريق تهشيم المؤسسة الكبرى، بل في تقسيمها، في أغلب الأحيان، إلى وحدات صغيرة يسهل الإشراف عليها، وتتمتع باستقلالية القرار والبنية، من خلال الحفاظ على إدارة واحدة.

وينبغي أن يستمر الاندماج الأوروبي على الوتيرة ذاتها؛ ذلك أن على الوحدة الكبرى (وهي، في هذه الحال، المؤسسات الأوروبية في بروكسيل)، أن تنظم مالايمكن للوحدات الصغيرة (أي الدول

الأعضاء والهيئات المحلية) تنظيمه بصورة أفضل. وليس من قبيل الصدفة أن تنبثق من داخل الاتحاد الأوروبي مستشارية للمقاطعات، أو أن يجري تشجيع التجمعات الإقليمية داخل الاتحاد الأوروبي، مثل التجمع القائم بين دول «البنيلوكس» Benelux، الذي يضم بلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ. وفي السياق ذاته، يمكن للنمسا أن تسعى إلى تعاون يتعدى حدودها، سواء في مجال بلدان جبال الألب أو الدانوب، دون أن يعني ذلك أنها أدارت ظهرها لفكرة الاتحاد الأوروبي. وعليه، فإن السؤال عما إذا كان علينا السعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أم البحث عن سبل التعاون مع دول أوروبا الوسطى، كان، من حيث الأساس، خاطئًا ؛ فالمسألة المطروحة ليست هذا أو ذاك، بل كليهما معًا ؛ إذ أن الوصفة الناجعة للنمسا يجب أن تكون في إرساء المركبة، بثبات، في الغرب، كي تتمكن، في مرحلة لاحقة، من التأثير في الشرق.

وإذا ماتمّ الإصرار على هذه الأفكار الإضافية داخل الاتحاد الأوروبي، فإن ذلك يضمن للدول الأعضاء عدم فقدان هويتها الوطنية أو الحضارية؛ ولاينبغي الاستهانة بهذا الهاجس فهو، بالنسبة للنمسا، من العوامل المهمة جدا ، ويمكن للنمسا أن تفخر بالجهود المضنية التي بذلتها للنهوض، من جديد، بعد الدمار الهائل الذي سببته الحرب العالمية الثانية لها. ولكن، لابد لي، في هذا المقام، من إبداء التفهم لرغبة الشعب النمساوي، الذي لم يكن، بالرغم من إدراكه لضرورة الاندماج الأوروبي، على استعداد للتضحية بعملته الصعبة ودوره الرائد والسبّاق في سياسة المحافظة على البيئة، إضافة إلى أسلوبه المعيشي الخاص.

لقد عاشت رؤية الدولة الأوروبية الواحدة مرحلة تآكل ليس بسبب الصحوة القومية، بل من خلال معرفة الواقع بأن أوروبا بإصرارها على توحيد المعايير ستصبح قارة فاقدة المعالم والقوة والجذور. وعليه، ظلّ الدانماركيون في الاتحاد الأوروبي دانماركيين، وكذلك اللوكسمبورغيون، مثلما بقي أهل التيرول وفورالبرغ في النمسا يتميزون عن أهل ستيريا والنمسا السفلى، وسيظلون متميزين بالرغم من انضوائهم، منذ أكثر من خمسة قرون، تحت لواء دولة واحدة. إن عامل الثقة بالنفس هو أكبر ضمانة من أجل التميّز، الذي استطاع أن يثبت حضوره في كلّ المقاطعات النمساوية ويساعد على تكوين شعور بالعزة النمساوية التي لن تتآكل من خلال وجودها داخل الموزاييك الأوروبي.

ولم يكن محض صدفة أن تأخذ معاهدة ماستريخت بمبدأ المعونات المالية؛ فهذا المفهوم يعود، في أصوله، إلى علم الاجتماع الكاثوليكي، الذي قدّره رواد فكرة الإتحاد الأوروبي، من أمثال إديناور وشومان، خير تقدير. لقد استُخدم هذا المفهوم، للمرة الأولى، في «دار المعارف» من قبل البابا بيوس الحادي عشر في العام ١٩٣١. وإذا ماكانت السياسة الاقتصادية في قائمة أولويات الاندماج الأوروبي، فإن هدف هذه السياسة أمر أكثر من مجرد وحدة جمركية وتوحيد أسعار صفقات تجارية:

فمن خلال تشابك الصناعات الأساسية للدول الصناعية المهمة في أوروبا سيغدو خطر اندلاع حرب بين هذه الدول من مخلّفات الماضي؛ وبالتالي، لم يكن من العبث أن يُطرح إنشاء اتحاد المناجم والحديد والصلب، منذ البدء، على رأس جدول أعمال الاندماج الأوروبي، ذلك أن الاستثمار المشترك للفحم والحديد سيجعل من «العدوين التاريخيين»، ألمانيا وفرنسا، شريكين، على المدى القصير، ولكنهما سيصيران حليفين على المدى البعيد.

لقد أثبتت هذه الفكرة ليس صحتها فحسب، بل جدواها، أيضًا ، إذ أصبحت إقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي، التي كانت في السابق ست دول وصارت الآن خمسة عشر، مترابطة ومتكاملة بصورة وثيقة أكثر من أي وقت مضى، وبات شبح الحرب بين الدول الأعضاء مستبعدًا كليا . والراهن، إن المرء قد يتذمر من السلوك المتردد لسياسات الاتحاد الأوروبي إزاء الدول المتحاربة التابعة ليوغسلافيا السابقة. بل يستنكر السلبية وعدم الفاعلية للدول الأعضاء فيه حيال هذه المسألة؛ وهذا أمر مفهوم، إلاّ أن على المرء أن ينظر إلى الوجه الإيجابي للصورة، ذلك أن الحرب في البلقان اندلعت، فقط، لأن هذه الدول ليست أعضاء في الإتحاد الأوروبي؛ فالحرب بين أعضاء هذا الاتحاد لن تقع على أحسن تقدير، وكذلك الأمر بالنسبة للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو): فاليونان وتركيا، على سبيل المثال، لو لم يكونا عضوين في هذا الحلف، لكانا قد اشتبكا، منذ أمد بعيد، في مواجهة عسكرية حول قبرص. وهكذا، بات في الإمكان حصر الصراع العسكري في قبرص، والبحث عن حل للمشكلة عن طريق مفاوضات طويلة، بقيت حتى اليوم من دون نتيجة، ولكنها، على الأقل، سلمية. ولما كان الأمر كذلك، فإن جمهورية الصرب لم يكن في واردها، من حيث الأساس، أن تتشنّ حربًا ضد إحدى دول يوغسلافيا السابقة لو أن هذه الأخيرة كانت عضوًا في الاتحاد الأوروبي، وهي لايمكنها أن تُقبل فيه طالما أنها لم تستوف شروط العضوية.

ومما يجدر ذكره، هنا، أن إستيفاء شروط العضوية للانخراط في الاتحاد الأوروبي يستوجب، من حيث المبدأ، ألاّ تكون الدولة متخلفة اقتصاديا ، لأن ذلك لايمنحها الحق في طلب المساواة مع دولة متقدمة إضافة إلى أنها استكملت شروط الديمقراطية؛ إذ لايمكن قبولها باعتبارها طالبًا نجيبًا في الدفاع عن حقوق الإنسان. وعليه، فإن طالبي الانتساب للاتحاد الأوروبي ملزمون بتحقيق مسبق للعديد من الشروط الضرورية، كي يتمكنوا من الإنضواء فيه كأعضاء كاملين. وهذا الأمر يجيب، بصورة غير مباشرة، على السؤال الانتقادي الذي يشير إلى أن لدى الاتحاد الأوروبي معيارًا ثابتًا هو المكسب الاقتصادي، وقيمة عليا هي النمو الاقتصادي، ويتغافل، في الواقع، عن الوجه الآخر للعملة، وهو عدم منح العضوية إلاّ للدول ذات النظام الديمقراطي الحر والقضاء المستقل والمؤسسات القانونية الأخرى والاعتراف الصريح بحقوق الإنسان والارتباط الملزم بقواعد حل الخلافات بصورة

سلمية. وفي اعتقادي، لايوجد في العالم بأجمعه هيكل اندماجي على هذه الشاكلة، وخصوصًا لجهة شروطه القاسية لقبول العضوية فيه، بحيث يصح أن نطلق عليه اسم «عصبة القيم»، وهي العصبة التي لم تفشل سوى مرة واحدة وبشكل مؤلم: إن مأساة يوغسلافيا ينبغي ألاّ تتكرر مرة ثانية.

إن النواة الإنسانية الواعية، ذات الطابع الأوروبي، ليست سوى احترام تعدد وجهات النظر، بغية تسخير ماهو مشترك بينها، كقيم جوهرية، وصبّها في إطار الجهود الجماعية من أجل التقدم الإنساني وترسيخ دولة القانون. وإذا كان التسامح لايعني، بالضرورة، اللامبالاة، فإن احترام وجهات النظر الأخرى لايعني، أيضًا ، عدم الإكتراث بوجهات نظر غيرها (وهي، في خاتمة المطاف، ضد القناعة الذاتية)؛ وبالتالي، فإنها تعني إمكان حل الخلافات من دون أن تكتسب طابعًا عنيفًا ، واعترافًا بالمنافسة السلمية للأفكار في مجتمع ديمقراطي تعددي، حيث تُتخذ القرارات اليومية بالأغلبية، دون مباغتة الأقلية في القضايا المصيرية بقرار الأغلبية، بل من خلال ترسيخ قوانين عادلة لضمان حق الأقليات في تقرير المصير. ومن خلال هذه الأسس، ثمة إمكانية واسعة لإقامة صرح أوروبي من دون أن تتعرض الشعوب والدول الصغيرة للخطر.

في هذا الخصوص، أود أن أتطرق إلى أحد المبررات الجوهرية لانضمام النمسا إلى الاتحاد الأوروبي. لقد كان ثمة خشية سائدة من علاقة النمسا مع ألمانيا، وخصوصًا القول بأن انضمام النمسا سيجعلها لقمة سائغة لألمانيا لابتلاعها مجددًا . وعلى الرغم من كل التجارب المريرة خلال الحكم الهتلري، وزيادة عنفوان الشعب النمساوي في الثقة بالنفس خلال فترة الجمهورية الثانية، فإن البعض يحاجج بإمكان حصول ردّة مؤسفة باتجاه النازية، وما تنطوي عليه من نتائج غير سارة، مستلهمًا الأمر من ذكرى تاريخية لايمكن محوها، بسهولة، من كتب التاريخ، وهي أن جميع الأحزاب النمساوية وافقت، بعد الحرب العالمية الأولى العام ١٩١٨، على ضم الجمهورية النمساوية، وهي جمهورية ماتبقى من أراضي الإمبراطورية، إلى ألمانيا، بُغية تأسيس «جمهورية النمسا الألمانية»، بيد أن اقتراح الضم جوبه من القوى العظمى بالرفض.

وفي العام ١٩٤٥، لم يشك أحد بصواب قرار الحلفاء بإعادة إحياء النمسا كدولة مستقلة، في الوقت الذي كان فيه شعور النمساويين بالارتباط بألمانيا أقوى مماهو عليه الآن، وذلك من خلال المصير المشترك لكلا البلدين المدمرين، وحاجتهما القصوى إلى إعادة البناء انطلاقًا من نقطة الصفر. وبالرغم من التجربة المغايرة عن العام ١٩١٨، لم يخطر ببال أحد أن إعادة البناء هذه ستجري بصورة أفضل من خلال الوحدة مع ألمانيا؛ فقد إنطلق الجميع، بحماس وبروح وطنية، للعمل من أجل تحرير النمسا من حطام الماضي، وبنائها ماديا وفكريا . وامتلك النمساويات والنمساويون، على حدٍ سواء، بعض الشعور بالهوية الذاتية التي غذاها بعض السياسيين بصورة ذكية، من دون أن

يتولد عنها أي ردة فعل تجاه ألمانيا. وعلى سبيل المثال، أطفأ المستشار النمساوي، آنذاك، راب، المعروف بتعلّقه بوطنه، بعض النزاعات الأكاديمية بجملة تقبلها الجميع، حين قال: «إن الألمانية هي لغتنا الأم، ووطننا النمسا هو أرض الآباء». وفي الجهة المقابلة، كانت شخصية أديناور قوية، كأول مستشار بعد الحرب، في بون، وهو لم يدع مجالاً للشك في إلتزامه بتعهد بلاده احترام إستقلال النمسا، من دون أن يعني ذلك وقوف ألمانيا مكتوفة الأيدي في عملية تطوير البلاد اقتصاديا وسياسيا وعسكريا . ولمّا تبنت النمسا، في العام ١٩٥٥، مبدأ الحياد العسكري، أعربت ألمانيا، بعد تردد، عن تأييدها لهذا القرار، ولم تقحم الوضع النمساوي، حتى من خلال هفوة لسان، في مخاطر هي في غنى عنها. أما الاتفاقية النمساوية ـ الألمانية التي وقعت في العام ١٩٥٧، فإنها تتعلق، أساساً، بالممتلكات، لكنها خلقت أسساً جديدة ومتينة لتعميق العلاقات المتبادلة بين الطرفين.

إن الحوار الودي سياسيًا ساعد، بصورة لامثيل لها، على تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين. ولايخفى على أحد حقيقة أن أكبر نصيب للسياحة النمساوية يشغله، صيفًا شتاءً ، منذ أمد بعيد، السواح الألمان؛ ولايستبعد أن يكون العامل اللغوي، أو «القرابة اللغوية»، قد لعبت دوراً مميزاً في هذا الخصوص. ولقد قال كارل كراوس Karl Kraus، ذات مرة، متهكمًا ، بأن «مايميز النمساويين عن الألمان هو اللغة المشتركة»، ذلك أن نحو ٤٠ بالمائة من الصادرات النمساوية تتوجه إلى ألمانيا، ونصف واردات النمسا تأتي من هناك، في الوقت الذي قررت فيه النمسا، في السنوات الأخيرة، السعي إلى الظفر بعضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي.

وهذا التشابك للاقتصاد النمساوي مع نظيره الألماني، منذ عقود، كان عنوان كتاب الإعلامي النمساوي، أوتو شولمايستر، Otto Schulmeister، الذي نُشر قبل سنوات باسم «الضم الثاني»(*)، من دون أن تنطلق مشاعر الغضب ضده. وفي سياق تجربة الاتحاد الأوروبي ذاتها، نرى أن ارتباط اقتصاد أيرلندا الصغيرة ببريطانيا كان أكبر قبل انضمام الأولى لعضوية الاتحاد؛ فالاندماج يحمل، في طياته، التبعثر.

ولم يقتصر الأمر على هذا الكتاب فقط، فقد كانت تنطلق، بين الحين والآخر، تعليقات إعلامية تستشعر مخاوفها، وخصوصاً في ضوء تشابه الموقف السياسي، الألماني والنمساوي، من التطورات الأخيرة في منطقة البلقان. بل لقد لاحظ البعض أن ثمة «حلف ألماني» آخذ بالتبلور. وفي الحقيقة، إن تصور وجود ثأر تاريخي ألماني ـ نمساوي من جراء ماحصل في الأعوام ١٩١٤ ـ ١٩١٨ في الحرب العالمية الأولى هو مجرد هراء، مثل الادّعاء القائل بأن الولايات المتحدة الأمريكية ابتغت، من خلال تحديدها لاستيراد السيارات اليابانية، الانتقام من طوكيو لمشاركتها هتلر في الحرب العالمية الثانية.

(*) إشارة إلى أن الضم الأول جرى في العام ١٩٣٨ (المترجم).

وبالطبع، فإن أوروبا الغد سوف تقرر الآمال والتطلعات والأهداف، بصورة مختلفة عن أوروبا الأمس. وهذا، في خاتمة المطاف، إنجاز يستحقه سياسيو أوروبا (رجالاً ونساءً)، فهم الذين حققنوا تاريخ السوق الأوروبية المشتركة والاتحاد الأوروبي، لاحقًا، بآفاق أمل جديدة. وعلى النمسا بالتالي مهمة مؤازرة ماهو قيّم لألمانيا، ليس كجار وصديق فحسب، بل كشريك في عصبة الاتحاد الأوروبي، وكأداة لازمة لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية لأوروبا المستقبل.

لقد أظهرت النمسا، من خلال تطور الجمهورية الثانية، أنها تعلمت الكثير من نتائج الحرب العالمية الأولى، حيث سادت مظاهر العوز والحرب الأهلية. أما اليوم فتتبوأ النمسا، كما تؤكد التقارير الدولية، المرتبة السابعة في الناتج الإجمالي العام، والمرتبة الثانية فيما يتعلق بنوعية الحياة، والمرتبة الرابعة في النشاط الاقتصادي. وهذه «الشهادة» التي نتقدم بها إلى الاتحاد الأوروبي ينبغي أن تكون حافزًا على الاستمرار في نهج إصلاح موازنة الدولة وتقوية مركز النمسا الاقتصادي، بمساهمة نمساوية جماعية.

وفي الختام، إن على النمسا أن تقوم بدور المحامي عن شعوب وسط أوروبا وشرقها في داخل الاتحاد الأوروبي، تلك الشعوب التي لاتتحقق لها، اليوم، شروط العضوية الكاملة للانتساب، ولكنها تسعى، جاهدة، لتوفيرها، وهي جديرة بهذه العضوية ليس، فقط، لأنها تنتمي، جغرافيا، للقارة الأوروبية. ومن هنا، وجد بعض الرافضين لعضوية النمسا مبررًا، حيث يسوق هؤلاء حجة مفادها أن أوروبا أكبر من الاتحاد الأوروبي، وعليه فإن دول «العالم الثاني» لايمكنها أن تبقى خارج الاتحاد، وعلينا أن نتضامن معها في البقاء، أيضًا، خارجه. بيد أن نتيجة ذلك لايمكن أن تكون في التلكؤ بانضمام النمسا إلى الاتحاد الأوروبي، بل على العكس من ذلك تمامًا، يقتضي الأمر الإسراع في اكتساب العضوية الكاملة، وترك الباب مفتوحًا على مصراعيه للدول الجديدة في جنوب شرق أوروبا في بذل الجهد لإكتساب هذه العضوية. وفي الإجمال، أعلنت النمسا عن موقف واضح إزاء ذلك، يمكن لأصدقائنا في شرق ووسط أوروبا الاعتماد عليه.

إن تداعي الإمبراطورية الشيوعية المفاجئ وغير المتوقع، الذي قادته موسكو، أثّر بصورة مباشرة، على غياب قطب مركزي في السياسة الدولية. وقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، بين ليلة وضحاها، القوة العظمى الوحيدة في الساحة. ولاريب في أن روسيا ظلت، نوعًا ما، قوة عظمى جديرة بالاعتبار، وتمتلك قدرة ردع كبيرة من خلال قوتها العسكرية، ولكن قدرتها على التأثير في كل بقعة من بقاع العالم، سياسيا واقتصاديا وعسكريا، قد ضعفت إلى حد كبير، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية ـ أو بتعبير أعم الغرب ـ كسبت «الحرب الباردة»، وتحدّث البعض، في لحظات النشوة الأولى لانهيار «إمبراطورية الشيطان»، كما درج ريغان على تسميتها، عن «نهاية التاريخ»،

وبدء نظام عالمي جديد. ومهما كانت هذه الصياغات حسنة النوايا، فإنها ليس، إلاّ بالكاد، عادلة في ضوء الواقع الجديد، بل ربما لاتكون صالحة إلاّ لإثارة الأحقاد. ويبدو تعبير «المخاض الجديد» أكثر ملاءمة لوصف الوضع الراهن. فمما لاشك فيه أن لدينا الأسباب الموجبة، كأنصار لنظام اجتماعي حر ومستقل، كي نحيي سقوط النظام التسلطي، إلاّ أن صرخات الفرح المتسرعة ليست بالسبيل المثالي كي نقدّم، من خلال هذه الفرصة، ماهو أفضل للبشرية.

وإذا كان علينا أن نحيي التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالديمقراطية وحقوق الإنسان التي تعبّر عنها التحركات السياسية الخارجية لواشنطن، بشكل أو بآخر، فإن على المرء أن يتساءل، بروح انتقادية، في ضوء خبرته المتواضعة بما يجري هنا وهناك، عما إذا كانت مثالية واشنطن البعيدة عن الواقع، في بعض الأحيان، قد قادتها، في الغالب، إلى ابتكار أساليب خيالية وضالة في آن، ذلك أن التشريعات الديمقراطية تحتاج، من أجل إرسائها بثبات، إلى قبول عام، فهي ليست مواد قابلة للتصدير مثل الغسالات وموسيقى البوب.

ويبدو أن تشرشل كان محقا في تصريحه المبهم، حين ذكر أن الديمقراطية ربما تكون أشكالاً تأتي في الدرجة الثانية وأخرى في الدرجة الثالثة من حيث السوء، فلربما تصبح ديمقراطية «صافية ونقية»، إن أُدخلت على شعب، بين عشية وضحاها، أشد خطراً من ذلك الخليط الذي يجمع بين ديمقراطية برلمانية وتشكيلات تقليدية تعتمد أسلوب التفكير المتوارث والتطبيق العملي. وكمثال على هذا الخليط، يمكن، في المجال العربي، ذكر المملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عُمان، فقد قدّم لي كلّ من الملك حسين والسلطان قابوس، اللذين أعرفهما عن كثب وأقدرهما عالياً ، خدمات جليلة من خلال السياسة الحكيمة التي ينتهجانها، بل إنهما تركا في نفسي انطباعًا إيجابيا ، لدى اتصالاتي المتكررة معهما، لمواقفهما العقلانية، إضافة إلى الواقعية السياسية التي يتسمان بها، والتي تجلّت واضحة في أثناء نقاش معهما، في فترة رئاستي، حول أزمة الشرق الأوسط وأزمة الخليج. فكلاهما يتمتعان بتحصيل علمي مرموق إكتسباه في بريطانيا، ولكنهما استطاعا أن يدمجا ذلك التحصيل بإمكانات بلديهما بصورة عملية. إلاّ أنه يبقى القول، وخصوصاً في أنظمة الحكم «الكلاسيكية»، بأن لشخصية الحاكم تأثيراً كبيراً .

على أنني حين أستعرض هذه الأفكار، فإن هذا لايعني، بالضرورة، تعاطفي مع أشكال الحكم الاستبدادية، بل يعني إبداء التفهم لحقيقة أن الديمقراطية، بصورتها الأوروبية، آخذة في النمو، ولكن ببطء، وعليها أن تجتاز العديد من النكسات والتقلبات قبل أن تصل الشعوب لمرحلة النضج. بيد أن هذا النمو البطيء لايستهوي الأمريكيين الشماليين الذين اعتادوا على التأثير السريع. وهنا، بإمكان أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا وفي أماكن أخرى، ممن يمتلكون إحساساً أكبر بعملية

التطور التاريخي، أن يقدموا خدمات جليّ في صوغ أهداف السياسة الدولية. ففي بعض الدول، تبدو محاربة الفساد والتعذيب خطوات أكثر أهمية من تشكيل حكومة أكثرية وقواعد برلمانية.

ومن جهة أخرى، يقتضي الأمر التذكير بأن على مَنْ يدّعي وجود معايير سامية أن يرضى بأن تطبق عليه، أيضًا ، سواء تجاه الحكومات الأخرى، أو تجاه سياسته الداخلية ذاتها. وعلى سبيل المثال، إن مَنْ يستغل حادثًا فيه خرق لحقوق الإنسان كمأخذ ليشن هجومًا عنيفًا ، ويبدي، في حالات أخرى، نائيًا لالزوم له، يتعرض، هو نفسه، للتشهير به، باعتباره منافقًا أو باعتبار أنه يتلاعب بقيم مثلى؛ ذلك أن التهجم الانتقائي، مهما كانت دوافعه، سيقلل، في نهاية الأمر، من قيمة هذه المثل. وثمة تجربة، هنا، عايشتها بصفة شخصية، للإشارة إلى أهمية دور الإعلام في الدول الديمقراطية؛ إذ مازلت مقتنعًا بأن تحليلاً متزنًا لـ «قضية فالدهايم» كان سيوفّر «للمجتمع الإعلامي» رؤية مهمة من خلال الواقع، ذلك أن الأثر المدمّر للتهم الجديدة وغير الدقيقة (والتي لايستطيع القارئ تمحيصها أيضًا) التي كانت تنهمر كالسيل الجارف من كلّ حدب وصوب لم يكن مقدراً له الصمود، ولو إلى حين، سواء إزاء ماكنت، أنا شخصيا ، أنفيه، أو إزاء الدلائل المضادة والشهود، بل وحتى محتويات التقرير الموثّق للحكومة البريطانية، أو المحاكمة التي بثها كل من التلفزيون البريطاني والأمريكي.

وإذا ماعدنا إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء التطورات الجديدة للسياسة الدولية، علينا، منذ البدء، أن نستعد لتقبل حقيقة واحدة، وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية ـ كما ذكرنا للتو ـ ستبقى، ولو إلى حين غير معلوم، الدولة الوحيدة الحائزة على لقب قوة عظمى. وبالرغم من ذلك، يبقى، «انتصار» الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة، إلى درجة ما، إنتصاراً وهميًا : فالهيمنة الاقتصادية الأمريكية آخذة في التراجع باستمرار، ولايمكن لمكاسب الهيبة السياسية أن تغيّر شيئًا في هذا المجال. ففي عقد السبعينات، وبعد الضغط الذي تعرضت له القوات الأمريكية في فيتنام، انهار الدولار كعملة رائدة غير متنازع عليها. ومنذ عقد الثمانينيات، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية دولة غارقة في الديون، وهي تجابه، اليوم، عدداً كبيراً من المشاكل، بدءًا بالمشكلة العنصرية إلى مشكلة الهجرة، إضافة إلى مشاكل المناطق البائسة في أحياء المدن الداخلية، وانهيار الأمن الداخلي، والإدمان على المخدرات لدى فئات واسعة في المجتمع. ولايمكننا، والحال هذه، أن نحسد أي رئيس أمريكي على المهام الملقاة على عاتقه. أما بالنسبة لنا، كأوروبيين، فإن الأمر ليس مجرد شماتة، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية طبعت تطور عصرنا الحالي بطابعها، وكانت مهيأة لأن تلعب دوراً رائداً ، أو ربما حكم عليها القيام به. ومشاكل الولايات المتحدة الأمريكية، اليوم، قد تغدو هي ذاتها مشاكلنا في الغد، بل إن جزءًا منها أصبح اليوم بعضًا من مشاكلنا.

إن علينا أن نأخذ في الحسبان أن ضغط المشاكل الداخلية التي تواجهها الولايات المتحدة

الأمريكية سيمتص، في المدى المنظور، الكثير من طاقتها. فقد تقبّل الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش، هزيمة انتخابية كاسحة، على الرغم من الانتصارات التي حققها في حرب الخليج؛ وكان هذا الحدث الفريد من نوعه مؤشرًا واضحًا على هذا التطور. أما نجاح حزب بوش الجمهوري في إنتخابات الكونغرس في خريف ١٩٩٤، فإنه يبدو بمثابة المؤشر على زيادة وزن مستلزمات السياسة الداخلية، كأولوية، إزاء مقتضيات السياسة الخارجية. بيد أنه لايمكننا، هنا، استخدام تعبير الانعزالية، بالرغم من أنه بات في حكم المؤكد أن ثمة تحولاً في الرؤية العالمية الأمريكية يستوجب هذا القول.

أما العامل الآخر المتعلق بدور الولايات المتحدة الأمريكية الرائد في السياسة الدولية، فسنشير إليه من دون وجلٍ أو عواطف خادعة، وهو الآتي: منذ غياب شبح التهديد السوفياتي، تفككت الصلابة وتخلخل التماسك بين دول التحالف الغربي؛ إلاّ أنني أسارع إلى القول، كي لايساء فهمي، إن القصد ليس هو فقدان دور حلف (الناتو) فجأة ومن دون سابق إنذار، بل إننا لم نعد نرى، اليوم، تلك الدرجة من التماسك الداخلي التي كان الحال عليها قبل بضع سنوات، كما إن إرتباط الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من حلفائها السابقين بات أقل متانة من ذي قبل، وهو الأمر الذي تلاه المسؤولون الأتراك على مسامعي خلال زيارتي الأخيرة لأنقرة في خريف ١٩٩٣. ففي مؤتمر دولي حول الأمن والتعاون الأوروبي عُقد في الأناضول، طُرحت إمكانية تحديث نظام الأمن الأوروبي، ونوقشت، من بين أمور أخرى، إمكانية تضافر جهود كل من حلف (الناتو) وهيئة الأمم المتحدة، إضافة إلى منظمات أخرى، في مهام حفظ السلام، في الوقت الذي كانت فيه أزمة البوسنه في أوجها. وقد تذمر المبعوثون الحكوميون وعلماء السياسة، بمرارة، من فشل المجموعة الدولية في حل أزمة البلقان ومشاكل سياسية دولية أخرى راهنة.

وما أثار دهشتي، حقا، في خضم المناقشات التي كانت، في جانب منها، حامية الوطيس، هو الهجوم الذي شنّه المسؤولون الأتراك على سياسة الاندماج الأوروبي، حيث هتف أحد أعضاء الوفد التركي في القاعة، قائلاً: «أنتم أيها الأوروبيون الغربيون لاتتعاملون معنا بجدية، إلاّ إذا كان الأمر يتعلق بأمنكم! أما بالنسبة لحلف (الناتو)، فقد كنّا مفيدين، بمافيه الكفاية، كجناح دفاعي في الشرق، والآن، بعد أن تلاشى هذا الخطر، تغافل الحلف، هو الآخر، عن دورنا. وعندما يكون الأمر متعلقًا برغبتنا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، يدير المسؤولون ظهورهم لنا».

وبطبيعة الحال، فإن الأمر ذاته يصلح في الاتجاه الآخر: أي أن كلَّ مَنْ تابع الخلافات التي دبّت بين أعضاء حلف (الناتو) الأوروبيين وبين الولايات المتحدة الأمريكية في حرب البوسنه، مثلاً، لن يستطيع أن يغضّ الطرف عن الخلافات الفكرية والتصورات المتناقضة للأعضاء في داخل الحلف،

والتي قادت، باستمرار، إلى شلّ قدرتهم على اتخاذ القرارات. وملخّص مانرمي إليه هو أنه بالرغم من الهيمنة الأمريكية المطلقة، كقوة عظمى، ليس لدى الأخيرة القدرة على أن تلعب دور شرطي العالم، وليس لديها الرغبة في القيام بهذا الدور؛ حيث بدأت ترتسم لديها علائم التشديد على مصالحها القومية الخاصة، وراحت تنأى بنفسها بعيداً عن المصالح والمناطق التي تقع خارج هذا المجال. وليس في هذا الأمر سوء طالع للعالم، فما من أحد يتمنى السلطة المطلقة لدولة عظمى واحدة في جميع مجالات العلاقات الدولية، حتى وإنْ شارك، هو نفسه، هذه السلطة في الهدف عينه، ذلك أن السلطة المطلقة معرضة للفساد في صغار الأمور كما في كبارها.

في هذا السياق، يمكن تعديل هذا الشعار المستقبلي بآخر يرتكز، بالدرجة الأساس، على إقامة أحلاف تعاونية، طالما أن التحديات في مجال التسليح لاتتعلق بالحيازة النووية لطرف ما، بل توظف في برامج معونات التنمية (مثلاً لتجنب اضطرابات اجتماعية وهزات سياسية في مناطق متأزمة)، أو في مهام حفظ السلام (في قبرص، مثلاً). وبهذا المعنى، تستطيع دول متوسطة الحجم، بل وحتى صغيرة، أن تلعب دوراً ما في هذا المجال.

ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى لاغنى عنها، إلاّ أن مايجدر التشديد عليه، هنا، هو أن علينا توزيع العبء، من جديد، في إطار دول التحالف الغربي. ففي الإمكان، مثلاً ، توسيع مجلس الأمن الدولي أو تطوير منظمة الأمن والتعاون الأوروبي كي تغدو الذراع العسكري للاتحاد الأوروبي. إلاّ أن مثل هذا التطوير لاينبغي له أن يتم في اتجاه واحد، فهو يمثل، بالنسبة للحلفاء الأوروبيين، نمواً في السلطة والتأثير، بالرغم من أن آخرين يحاولون أن يتجنبوا، خجلاً ، النطق بهذه الكلمة. وعلى كل حال، فإن الأمر سيغدو مرتبطاً بتحمل مسؤولية أكبر سواء لجهة الإنفاق، أو لجهة الجهد المضاعف.

لقد تغيّر، منذ نهاية الحرب الباردة، وضع الدول المحايدة ووضع الدول غير المرتبطة بالأحلاف. ولما كانت الدول العظمى، في السابق، تبحث عن وساطة الدول الأوروبية المحايدة، مثل النمسا والسويد وفنلندا، فإنها، اليوم، ليست بحاجة إلى هذه الخدمات، بعد انتهاء المجابهة بين الشرق والغرب؛ فالدول العظمى باشرت عملية التفاوض مع بعضها البعض، سواء في موسكو أو في واشنطن أو في أي مكان آخر. واختفى، من جهة أخرى، دور دول العالم الثالث غير المرتبطة بالأحلاف وسياستها، التي كانت تتميز بموقفها المعادي للولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً في عملية التصويت في الأمم المتحدة. فقد أصبح هذا الموقف من مخلفات الماضي، فيما تحاول هذه الدول، اليوم، كسب ودّ الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة المتبقية، ولأن هذه الدول تدرك حاجتها للمساعدات الاقتصادية الأمريكية.

ولايغيب عن البال أن أحد الشركاء الواجب مقاسمتهم هو الخصم القديم روسيا؛ فالإمبراطورية

السوفياتية التي بشّرت بمفهوم السيطرة على العالم، وقد اقتضى هذا منّا التصدي لها، وعلينا الآن، في المقابل، أن نستلهم هذه التجربة التاريخية، كي لاتقودنا إلى تصرف مماثل، وهو أن ننكر، اليوم، على روسيا دفاعها عن مصالحها المشروعة. وعلى مَنْ يحاول منع إقحام روسيا في النظام الأوروبي الجديد ألاّ يستغرب إذا ما أحجمت الأخيرة عن إبداء أي روح للتعاون. بل بات من الصحيح، اليوم، ربط روسيا بالجهود المتعلقة بالنظام الجديد، سواء على صعيد البلقان أو في الشرق الأوسط؛ فشريك ذو ثقة بالنفس خير لمصلحتنا من منافس ذليل.

إضافة إلى مايقتضيه التنسيق السياسي للنظام العالمي الجديد، ينبغي أن نضع نصب أعيننا الديناميكية الإقتصادية للأقطاب الثلاثة في أمريكا الشمالية (أي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك)؛ فبالرغم من التأكيدات المتكررة التي تتعلق برفض فكرة إقامة حلف اقتصادي جديد، فإن على دول العالم الأخرى الحذر إزاء هذا الظهور المفاجئ لتلك المنطقة الاقتصادية، التي تبدو، في الإجمال، أكثر اتحاداً ، وبالتالي، لايمكن مواجهة هذا التحدي، بصورة فعّالة، إلاّ عن طريق الاتحاد والاندماج.

وإذا ماكان للمكسيك دور رمزي نوعا ما في هذا التشكيل، فإنها تمثّل، في الوقت ذاته، رمزاً للهوة القائمة بين الشمال والجنوب. ويمكن، على كل حال، مقارنة الوضع المكسيكي بالمصير العام لأمريكا اللاتينية. لقد استطاعت هذه الدولة أن تتقدم لاحتلال الموقع الثالث عشر في قائمة الدول الاقتصادية في العالم. إلاّ أن هذا النجاح الاقتصادي يبدو، أحياناً ، كأنه مثل حال البهلوان الذي يرقص على حبل من دون شبكة حماية؛ فأزمة المديونية والتوترات الاجتماعية، مثل تلك التي جرى قمعها في مقاطعة غيباس Chiaps، قد تقلب، بين ليلة وضحاها، قصة النجاح هذه بأكملها. وينطبق الأمر ذاته على البرازيل التي تمكنت من أن تصبح، في فترة قياسية، قوة إقليمية كبرى؛ فكل منهما دولة يتجاوز تعداد سكانها ١٠٠ مليون نسمة، وهما تمتلكان إمكانات اقتصادية كبيرة وطاقة صناعية متطورة، جنبًا إلى جنب مع المناطق السكانية البائسة الشبيهة، إلى حد كبير، بدول العالم الثالث، فهو خليط قابل للانفجار.

ففي خلال فترة عملي على رأس المنظمة الدولية، لم أدّخر جهداً من أجل احداث تقارب مابين الدول الصناعية في الشمال وبين الدول النامية في جنوب المعمورة. ولطالما أصبت بخيبة أمل من جراء التعنت وعدم إبداء الرغبة في نسج علاقات مابين الطرفين؛ فالنظام الاقتصادي الجديد الذي كانت الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تطالب به، مع تفهمي التام له، لم يكن واقعيًا ، بما ينطوي عليه من إلغاء شامل للمديونية وضمان معاملة تفضيلية غير تبادلية وتقديم ائتمانات توريدية بشروط امتيازية، إلخ، الأمر الذي رفضته الدول الصناعية وطالبت، من جهتها، بتطبيق سياسة

الخطوة خطوة، مع مراعاة قواعد السوق الاقتصادي الحر. ولم يغب عن ذهني، حتى اللحظة، ذلك النداء المشحون بالعواطف الذي أطلقته رئيسة الوزراء الهندية الراحلة، أنديرا غاندي، ورؤساء آخرون من دول العالم الثالث، في مخاطبتهم لأغنياء العالم، في مؤتمر الشمال - الجنوب الذي عقد في كانكون في المكسيك العام ١٩٨١. فقد رأت غاندي والآخرون أن على الأغنياء أن يعوا، في نهاية المطاف، حيوية هذه المسائل للحفاظ على السلم الدولي. إلاّ أن شيئًا من هذا القبيل لم يحصل، بل ذهب كلّ في طريقه من دون نتائج تذكر. ولئن كان الأمر كذلك، فقد اتّضح لي، خلال هذه السنوات العديدة، عدم إمكان بلورة نظام اقتصادي جديد من فراغ، بل يجب بلوغه عبر مفاوضات مستمرة وشاقة بين الطرفين، في سياق مقولة «خذ وطالب»، ذلك أن الاعتبارات الاقتصادية، بالرغم من أهميتها، لايمكنها أن تتخطى جوانب السياسة الاجتماعية والأخلاقية، ولايمكن، بأي حال، القبول بحقيقة أن طرفًا يتمتع بفائض فاحش، فيما يعاني الطرف الآخر من العوز والبؤس، وبالتالي، فإن الضرورة تستدعي تغيرًا جذريًا في طريقة تفكير الحكومات المعنية، ما أمكن السبيل إلى ذلك، كي يختصر العالم آلامًا وصراعات لاطائل تحتها.

وإذا ما التفت المرء بنظره صوب آسيا، فإن مايسترعي انتباهه هو ذلك التطور الذي أصابته بالمقارنة مع أي بقعة أخرى من العالم؛ فبينما تعاني المجتمعات الغربية، بمافيها الولايات المتحدة الأمريكية، من الركود الاقتصادي، بل حتى في بعض الأحيان من الانكماش، نرى أن العديد من الدول الآسيوية قد حققت معدلات نمو قياسية. ولقد أظهرت النتائج التي أحرزتها كل من سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ أن ليس ثمة «قدر» ما يجبر بلدًا ما على البقاء، طويلاً، في عداد العالم الثالث. بل أكثر من ذلك، اقتربت دول منظمة جنوب شرق آسيا (آسيان) ASEAN من «النمور الكبيرة»، يحققت هذه المجموعة، في الأعوام الأخيرة، معدلات نمو تجاوزت ٩.٨ بالمائة، وشرعت، من خلال إقامة مناطق تجارية حرة، في توفير الشروط اللازمة لنجاحات أخرى. ولايخفى، أن سكان هذه المنطقة، البالغ عددهم نحو ٣٠٠ مليون نسمة، كانوا، قبل ربع قرن، من أشد سكان العالم فقرًا.

أما عملاقا هذه المنطقة فهما، من دون شك، الصين واليابان، اللذان يطمح كلّ منهما إلى تشكيل مركز للاستقطاب. فالصين التي لعبت، منذ وقت طويل، دور «القوة الثالثة» في السياسة الدولية، دشّنت تقدمًا اقتصاديا باهرًا. واليابان التي ساهمت نجاحاتها في تبوئها، في القرون الماضية، المرتبة الأولى في المنطقة الباسيفيكية، باتت مرغمة، في بعض الحالات، وباختيارها في البعض الآخر، على وضع دورها السياسي الذي مارسته، على مدى نصف قرن، جانبًا. ولم يسهم في تطور اليابان الاقتصادي سوى الحظر الذي فرضه الحلفاء عليها بمنعها من إعادة تسلحها، مرة أخرى، إلاّ في حدود ضيقة، الأمر الذي أسهم في دفعها إلى تطوير اقتصاد ديناميكي من خلال استغلال هذه

الفرصة المتاحة. إلاّ أن مايجذب الانتباه، حقًا ، هو أن دولة تفتقر كليا إلى أية مصادر للمواد الخام، وتعتمد، بصورة أساسية، على إستعداد سكانها للكدح والتضحية، استطاعت أن تتبوأ مكانة في إنتاجها الاقتصادي لايضاهيها أحد. إن تنامي القوة الاقتصاديه اليابانية دفع الولايات المتحدة الأمريكية التي أملت شروط الاستسلام على اليابان، في العام ١٩٤٥، إلى إرغام حليفتها الأخيرة على المساهمة في تحمل العبء الكبير في الدفاع المشترك عن القيم والمؤسسات المشتركة. وقد استجاب البرلمان الياباني، مكرهًا ، تحت الضغط الدولي، إلى هذا المطلب، في العام ١٩٩٢، فأصدر «قانون التعاون الدولي من أجل السلام»، الذي بموجبه ستساهم طوكيو، مستقبلاً ، في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. كما قامت اليابان، أثناء حرب الخليج، بتقديم معدات وخدمات لوجستية للحلفاء بما قيمته ١٣ مليار دولار، بل كانت، في العام ١٩٩١، في رأس قائمة الدول المانحة للمعونات للدول النامية، حيث قدمت مساعدات قيمتها ١١ مليار دولار.

وتُبدي اليابان استعدادها، بصورة واضحة، لدعم المجهودات المشتركة للتحالف الغربي الذي تنتمي إليه، من دون تردد، منذ العام ١٩٤٥، ولكنها، في الوقت نفسه، تدافع عن مصالحها الاقتصادية، بحزم لايلين. وبإمكان الشركات النمساوية أن تتحدث عن صعوبات الاستفادة من السوق اليابانية، حيث لايزال الميزان التجاري النمساوي في حال عجز، حتى اليوم، مع اليابان. وفي العام ١٩٩٢، انبثقت لجنة لتطوير التجارة النمساوية - اليابانية، أطلق عليها اسم «لجنة القرن الحادي والعشرين»، مهمتها إيجاد توازن متماثل مابين اليابان، من جهة، وأوروبا وشمال أمريكا، من جهة أخرى: فهو البديل المنطقي الوحيد لمنع وقوع حرب تجارية بين تلك الأطراف، لاضرورة لها.

ولاريب، فإن قصة نجاح «النمور» الآسيوية أجهدت، إلى حدٍّ كبير، الشركات الأوروبية والأمريكية، لأن الأجور التي يتقاضاها العاملون في هذه الدول ظلت في أدنى مستوياتها، فاستطاعت ضمان إحراز قصب السبق في المنافسة مع الدول الصناعية المتقدمة. أما الآن، فقد أصبح السباق التنافسي أقل وطأة، لأن الأجور في العديد من الدول الآسيوية ارتفعت بصورة قياسية، ولأن دول أوروبا الشرقية التي مازالت مستويات أجور عمالتها ضئيلة، وخصوصًا بعد زوال الجدار الحديدي من وجه الغرب، وقد دخلت سوق المنافسة، فأصبحت أكثر تهديدًا من هونغ كونغ وتايوان.

على الرغم من ذلك، فإن الضغط الاقتصادي الآسيوي سيستمر بالتزايد في المستقبل في مجالات عديدة، وخصوصًا الصين، ذلك العملاق الاقتصادي، وهذه قصة نجاح فريدة، وخصوصًا حين يعلم المرء أن هذه الدولة مازالت وحدها - باستثناء كوبا وكوريا الشمالية - الدولة الشيوعية على وجه البسيطة. وبعدد سكان يقارب المليار ومائتي مليون نسمة، وبالرغم من مناعتها ضد المتغيرات السياسية، أقدمت الصين على مغامرة اقتصادية حصدت منها، حتى هذه اللحظة، نجاحات تفوق التصور.

إن الجملة السحرية «السوق الاقتصادية الاشتراكية» جرى صكّها في العام ١٩٩٣، نقلاً عن الدستور الذي أقر في العام ١٩٨٢. إن الأب الروحي لهذا التحرر الاقتصادي الاشتراكي ـ الشيوعي هو دينغ هسياو بنغ Deng Xiao ping، الذي بادر، في العام ١٩٧٨، إلى اتخاذ قرار تم بموجبه خلط أسس الاقتصاد المدار مركزيا مع أسس الاقتصاد الحر، وفتح الباب واسعًا في وجه اللامركزية من خلال إقامة وحدات اقتصادية يمكن ضبطها وتدار ذاتيًا ، واستطاع، بالرغم من عناصر المقاومة والتخريب لهذه السياسة، أن يختطّ هذا النهج. أما الانتقادات الغربية، فإنها رأت في هذه الرأسمالية التي «نصفها سمك ونصفها الآخر لحم» صعوبة تجذّرها في أرض الواقع، لأن الاقتصاد الحر لايمكنه أن يكون فعالاً بإضافة كلمة «اشتراكي» إليه، بل إن على المسؤولين الصينيين إما ترسيخ الديمقراطية في الحياة السياسية أو العودة، من جديد، إلى الاقتصاد الشيوعي الذي كان سائدًا من قبل. بيد أن علينا الانتظار، ومراقبة الصيرورة التي ستتطور وفقها مجريات الأمور. وفي قناعتي الشخصية، أن الصين ستسلك، يومًا ، الطريق الديمقراطية، بالرغم من صعوبة تحديد موعد قيامها، فذلك في علم الغيب.

ويمكنني الجزم من خلال انطباعاتي التي كونتها من زيارتي، في العام ١٩٩٤، للصين، بأن ثمة نهوضًا لايستطيع المرء وصفه. فالأرض تنبت المصانع والمساكن والمراكز التجارية الضخمة كالفطر، في كل مكان، وخصوصًا في «المناطق الاقتصادية الخاصة» في الجنوب، وهي، في الواقع، عبارة عن نتوءات محلية وقطرية رأسمالية في داخل الجسد الاقتصادي الشيوعي، فيما تسود المجتمع علاقات مرنة غاية في الغرابة. ذلك أن المنظر المألوف في النمسا، منذ بضع سنوات، وهو المكالمات الهاتفية بجهاز Handy، بات معمولاً به في الصين اليوم .أما برنامج مضاعفة الناتج الاقتصادي الإجمالي أربع مرات للفترة مابين ١٩٧٨ ـ ٢٠٠٠، فقد تم إنجازه في العام ١٩٩٤، حتى إن مركز البحوث الاقتصادي النمساوي المعروف عنه حذره في التقييم رأى في دراسة له «أن هذا الجهد يُعدُّ الأكبر من نوعه منذ بناء الأهرامات في مصر».

على أن المستقبل يبقى، حتى هذه اللحظة، غامضًا : فهل ستستمر القيادة الصينية، بعد مرحلة دينغ، بمتابعة النهج الاقتصادي الحر، أم أن ثمة نكسة ما ستحدث بكل ماتنطوي عليه من نتائج سلبية؟.

وإذا كان ثمة قدرة على الحدس، في هذا الشأن، فإنني أميل إلى الرأي القائل بأن القيادة المستقبلية الصينية ستختار الحل الوسط، الذي ينطوي على الجمع بين عناصر مهمة من النظام الاقتصادي الحر السائد في الغرب والحفاظ على النظام السياسي القديم، كي تتمكن من الاستمرار في بناء البلاد وتجنب عدم الاستقرار السياسي. فبالنظر إلى أهمية الصين الاقتصادية في العالم،

وخصوصًا الغرب، علينا أن نقبل بالصين كقوة اقتصادية عظمى، بالرغم من خرقها المستمر لحقوق الإنسان.

إن مَنْ يجول بنظره، اليوم، على خارطة العالم، ويُطلب منه أن يشير إلى أفقر قارة، فإنه لن يتردد طويلاً في الإشارة إلى أفريقيا. ففي القرن الماضي، تقاسمت الدول الأوروبية أراضي القارة. وخلال قرن من الزمان، قامت القوى الاستعمارية ببناء الطرق التجارية والمدارس والمستشفيات، وعيّنت إدارات فاعلة، وبالتالي لم يكن وجودها سلبيا تمامًا ، كما يذكر البعض، إلاّ أنها قصّرت في أمر واحد لايمكن إغفاله، وهو عدم تهيئة النخبة المتعلمة المحلية لإدارة بلادها بالاعتماد على نفسها. وهناك مثل بقى عالقًا في ذهني، مشبّع بالدلالة على هذا الحكم، إضافة إلى أمثلة أخرى كثيرة متاحة لكل مَنْ تابع صحف تلك الفترة. ففي عقد السبعينيات، قمت، كأمين عام للأمم المتحدة، بزيارة إلى غينيا، إثر محاولة انقلابية اتهم بعض القائمين على برامج التنمية من الفرنسيين والألمان بالتورط فيها. وتم إلقاء القبض عليهم. وقبيل مغادرتي نيويورك، طلبت مني كلّ من الحكومتين الفرنسية والألمانية توظيف مساعيّ من أجل إطلاق سراح مواطنيهما هناك، وهو، بالنسبة لي، شأن أود القيام به. وفي المطار، كان في استقبالي الرئيس سيكوتوري Sékou Touré شخصيا ، واصطحبني في السيارة التي قادها بنفسه، مسرعًا ، في وسط شوارع العاصمة، ملوّحًا بيديه للحشود التي اكتظت على جانبي الطريق. وكان عشرات الآلاف من الناس في انتظارنا، أيضًا ، في ملعب لكرة القدم، حيث ألقى سيكوتوري خطابًا مثيرًا ، فيما برزت أمام المنصة الرئاسية بضعة نساء فاتنات قمن بتأدية بعض الرقصات المتنوعة. وعندما أبديت أمام مضيفي بعض الملاحظات التي لا تخلو من ظرف، أشار الرئيس إلى إحدى النساء، وقال: «هذه زوجة أحد القادة الذي اضطررت لإعدامه لأنه كان خائنًا واشترك بالإنقلاب. أما هذه السيدة التي تبتسم، باستمرار، وتحاول إغرائي فهي أرملة وزير تحاول أن تغويني للتعبير عن مدى إعجابها بي». والتفت سيكوتوري صوبي قائلاً : «لابد أنك تدرك، الآن، مدى العدالة التي أتمتع بها، وإلاّ لما قامت هذه السيدة بمحاولة إغرائي».

والحق، فقد بذلت جهدًا كبيرًا من أجل ضبط النفس أمام محدثي إزاء هذه التقاليد الفظيعة، ولم أشأ الرد كي لا أعرّض مساعيّ لإطلاق سراح السجناء العاملين في برامج التنمية للخطر. وبالفعل، أطلق سراح هؤلاء الذين كانوا محتجزين تحت شروط غير إنسانية، وذلك بسبب تدخلي الشخصي، وبفضل المفاوضات المتسمة بالصبر والحنكة لمتحدثي السياسي الفرنسي، أندريه لوين، André (*) Lewin. كما كان في مقدوري مساعدة فرنسا في مكان آخر، لحل مشكلة إنسانية جدية، ويعود

(*) أصبح لوين، فيما بعد، سفيرًا لبلاده لدى النمسا، وكان صديقًا كبيرًا ومدافعًا عن بلدنا، ويعمل، الآن، سفيرًا لبلاده في السنغال.

الفضل في ذلك لعلاقاتي الطيبة في القارة السوداء، حيث تمكنت، في العام ١٩٧٧، من تحرير ثمانية مهندسين فرنسيين أسرتهم جبهة «البوليساريو» في الصحراء الغربية، وهم من العاملين في موريتانيا. ولن أنسى ماحييت منظر ذوي هؤلاء المهندسين، لدى وصولي إلى باريس قادمًا من الجزائر على متن طائرة خاصة، وتبادلهم العناق قبل عيد الميلاد بوقت قصير.

ليس شخص الرئيس سيكوتوري سوى مثال على السلوك المتناقض للعديد من الأفارقة الذين ينتمون إلى النخبة الحاكمة. إلاّ أن القارة لم تخلُ، مع ذلك، من رجالات دولة يتسمون بالثقافة العالية والتسامح والتمسك بالقيم الإنسانية، من أمثال رئيس ساحل العاج، بيوجني، الذي ظلّ وقتًا طويلاً عميدًا للدبلوماسيين الأفارقة، وكذلك الرئيس السنغالي، ليوبولد سنجور، Leopold Senghor، الذي لعب دورًا مهما في الدعوة إلى الحياد الإيجابي، وذاع صيته كشاعر وكفيلسوف. ومعلوم أن غالبية النخبة الحاكمة الأفريقية درست في الجامعات الراقية للقوى الاستعمارية السابقة، وحصلت على تأهيل عالٍ؛ وحين حصلت المستعمرات الفرنسية السابقة على الساحل الأفريقي الغربي على عضويتها في الأمم المتحدة، ساهمت، وإنْ بصورة غير مباشرة، في الإعلاء من شأن اللغة الفرنسية في المنظمة الدولية بصورة ملموسة. ولايغيب عن بالنا القول إن تلك النخبة التي راكمت ثقافتها في باريس وتحصيلها العلمي في السوربون ليست مؤهلة، بالضرورة، لتحمل أعباء المسؤوليات الحكومية.

أما الإرث الإستعماري الآخر الذي لايزال يضمر في داخله إمكانية التفجر فهو تخطيط الحدود. ففي الغالب، جرى رسم الحدود من قبل القوى الاستعمارية بصورة عشوائية، استنادًا إلى رؤية إستراتيجية أو جغرافية - أي في إطار خطوط العرض والطول - وأحيانًا جرى تخطيطها من أجل فصل قبائل متحاربة عن بعضها البعض الآخر. وعلى هذا الأساس، قررت منظمة الوحدة الأفريقية عدم فتح هذا الملف الساخن بعد الخلاص من العهد الاستعماري، إدراكًا منها بأن سابقة قانونية من هذا النوع ستجرّ آلافًا من الطلبات، والتي ستعقبها، بالضرورة، صراعات لاطائل تحتها.

ولم تكن غريبة تلك الموجة من الصدمات التي تلقتها بلدان القارة السوداء في إثر انهيار القوة السوفياتية؛ إذ يقال أن الرئيس الزائيري، موبوتو سيسي سيكو، انسحب من مأدبة عشاء في العاصمة كينشاسا، فور تلقيه نبأ إعدام الرئيس الروماني، نيكولاي تشاوتشيسكو، بعد أن دبّ الرعب في أوصاله. وفي الحقيقة، فقد انهارت السلطة الفردية للعديد من الرؤساء الأفارقة في الكاميرون والنيجر ومالي والغابون وليبيريا وبنين وتوغو والكونغو ومدغشقر. بل إن العديد من الرؤساء الذين حصلوا على مكانة دولية ومحلية، كالرئيس الزامبي، كنيث كاوندا، كان عليهم أن يعترفوا بأن عهدهم قد ولّى. أما الأحداث في كينيا، فقد هزّتني من الأعماق؛ فهذا البلد الجميل عاش فترة ازدهار حقيقية تحت حكم رئيسها الأول، جومو كينياتا، بعْد حصوله على الاستقلال عن بريطانيا؛ إذ مازلت أذكر تلك

الزيارات المتعددة التي قمت بها لكينيا بعد استقلالها، واكتشفت، بالملموس، الحماس الوطني لشعبها. وذات مرة، وصلت إلى العاصمة نيروبي فيما كان الرئيس كينياتا في جولة في إحدى المدن الصغيرة من أجل افتتاح معرض زراعي، فجرى نقلي، على الفور، بطائرة الهيليكوبتر الرئاسية الخاصة إلى هناك، وجرى الاحتفاء بي هناك من قبل حشد كبير من المواطنين. وعندما أشرف الاحتفال على الانتهاء، همس كينياتا في أذني قائلاً : «الآن، عليّ الذهاب إلى الحلبة كي أبدي إعجابي بالأبقار، هيّا نذهب سويًا ، فإن ذلك سيسر الحاضرين»، واستطرد في القول، مراوغًا : «إن التعامل مع الحيوانات أسهل عليّ من التعامل مع المبعوثين كثيري الطلبات. إننا سنرقص مع المواطنين وستجد متعة لاتوصف». ومن جهتي، لم أتردد في قبول الدعوة، فوجدت نفسي، بعد برهة وجيزة، في وسط حشود من الراقصين والمغنين الذين سحبونا، كينياتا وأنا، للدخول في حلبة الرقص. وبالنسبة إليّ، كانت هذه تجربة مؤثرة، وبدا على الرئيس الكيني الرضا، فأشار إليّ بالقول: «إنك ترى، الآن، هؤلاء المواطنين، كما هم على أرض الواقع، متآزرين برباط الصداقة، وهذا يمنحهم الأمان أكثر مما تمنحهم ساعات مملة من الاجتماعات». ولما كانت الأمور تجري على هذا المنوال، فإن المزاج الطيب كان حاضراً أبداً، فساعدنا على تجاوز الكثير من العقبات المضنية. أما اليوم، فإننا نرى ذبول حماس سنوات التأسيس التي عشتها خلال ترحالي في بلدان أفريقية مختلفة؛ فالحرب الأهلية والفقر يهيمنان على الكثير منها.

لقد ساعد تدهور أسعار المواد الخام وضخامة المديونية والفساد المستشري وتعاطي المخدرات وانتشار الإيدز في كل مكان من القارة السوداء على شيوع اليأس والقنوط ونمو روح العداء. وبالرغم من انتشار مرض الإيدز فإنه لم يصل، بعد، إلى وضع كارثي، ولكن إذا ماأضفنا إلى ذلك كلّه، مصيبة النمو السكاني الهائل الذي حوّل المدن الكبرى إلى أماكن للبؤس المدقع، فبإمكاننا تصور مقدار المأساة الأفريقية، من دون أن نعرف الكيفية التي نستطيع فيها دفع هذا البؤس عن الملايين أو، على الأقل، تخفيفه.

السؤال هو: هل يمنحنا جنوب القارة الأفريقية أملاً جديداً ؟ ففي هذه المنطقة بالذات، أثّر انهيار الإمبراطورية السوفياتية على الأنظمة السياسية القائمة، بصورة ملحوظة؛ فالاتفاق على انسحاب القوات الكوبية من الأراضي الأنغولية الذي وقّع في نيويورك، في العام ١٩٨٨، سرّع في إطفاء الحرب الأهلية، في العام ١٩٩١، ولو بصورة مؤقتة. ففي عقد السبعينيات، التقيت بزعيم حركة المقاومة الأنغولية، سافيمبي، على هامش مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، فترك لديّ، من خلال محادثاتي معه، الانطباع بأنه مقاتل لايلين، ولكنه بدا هادئًا ومعتدلاً ، ولم يكن مستعداً للتخلي عن هدفه في السيطرة على الحكم هناك. وعندما أشرت عليه بضرورة حل الأزمة مع الحكومة الأنغولية بزعامة، دوس سانتوس، عن طريق المفاوضات، أجاب بأن له الحق في

قيادة البلاد أو، على الأقل، المشاركة في السلطة؛ وفي إطار هذه الشروط، كان مستعداً للتفاوض. وقد جرت في النهر مياه كثيرة، منذ ذلك الحين، وتم التوقيع على العديد من الاتفاقيات، إلاّ أن أحداً لم يلتزم بها، الأمر الذي أدى إلى وقوع آلاف الضحايا. ولم تستطع الأمم المتحدة، حتى يومنا هذا، أن تنشر السلام في ربوع هذا البلد الذي عانى طويلاً .

في العام ١٩٩٢، تم التوصل إلى استقلال ناميبيا(*)، بعد مفاوضات عسيرة استغرقت سنوات عدة، اشتركتُ بها، باستمرار، كأمين عام للمنظمة الدولية. وأعقب ذلك التحول الدراماتيكي في سياسة جنوب أفريقيا على يد رئيسها السابق، دي كليرك، الذي هزّ الساحة السياسية هناك بصورة عنيفة. فهل سيقود النظام الجديد الذي يتزعمه نيلسون مانديلا بالتعاون مع دي كليرك، بذكاء وجرأة، إلى بر الأمان، أم أن المتطرفين من الجانبين، الأبيض والأسود، سيعاودون المجابهة حتى يستهلكوا ماتوافر من إرادة حسنة، ويصبح اللجوء للعنف آخر سبيل للسياسة في حياة جنوب أفريقيا اليومية؟.

ومهما يكن من أمر، فإن نتائج الانتخابات التي جرت في الرابع من أيار (مايو) ١٩٩٤، أشاعت الأمل باستمرار التعاون بين ممثلي التيارات الثلاثة التي تألفت الحكومة منها، بصورة تسمح بالقول، إن الكيان حديث العهد لهذه الدولة قادر على الحياة؛ وحين يستقر الوضع السياسي، فإن الأمل كبير في انطلاقة النموذج هذا باتجاه باقي القارة، ذلك أن هذا الإقليم الغني بموارده الخام وبنيته التحتية ورأسماله البشري سيغدو بمثابة الدينامو لباقي أجزاء القارة الأفريقية.

لايسمح المجال، في إطار التأملات هذه، بتمحيص دور الدين في السياسة على نحو واسع؛ بل من المستحسن، قبل الخوض بمشكلة مايسمى بـ «الأصولية» التي تعامل الأوروبيون معها، في الإجمال، بصورة مبالغ فيها، أن نؤكد أن العلاقة بين الدولة والكنيسة، أي بين السلطتين الدنيوية والروحية، لم تكن، بالأحرى، خالية، في إطار الحضارة الغربية، من التوترات والانفجارات والضلال والتجارب المريرة. إلاّ أن مما يدعو إلى السرور أن الكنيسة الكاثوليكية، بعد كلّ التجارب التاريخية، توصلت إلى قناعة مفادها أن العلاقة بين الكنيسة والدولة ليست علاقة آمر ومطيع، بل إن ثمة مقداراً ما من الواجب ملقى على عاتق كلّ منهما يجب احترامه، وهو الأمر الذي وضع حجر الأساس للاتفاقية البابوية الحديثة التي لم تعد مهمتها الحصول على إمتيازات من الدولة لصالح الكنيسة، بل الاتفاق على الدعم المتبادل لشريكين متساويين في خدمة البشرية.

أما في المحيط الإسلامي فإن الفصل بين الدين والسياسة ليس له تراث حتى يومنا هذا؛ كما لايوجد في الإسلام منظمة تمثّل السلطة الروحية تقف في مواجهة السلطة الدنيوية للدولة؛ فالدين والسياسة متحدان بصورة لاتقبل الفصل، وتشمل جميع مرافق الحياة. وفي إطار هذه «الصحوة»

(*) إحدى دول جنوب شرق أفريقيا والمستعمرة الألمانية سابقاً .

الراديكالية للإسلام، تشعر الدولة في العالم الإسلامي بأنها ملزمة بتبني قواعد وأسس الدين، من خلال تبني تطبيق «الشريعة»، الأمر الذي يضعها في مواجهة مع قواعد النظام القانوني المتعارف عليه في إطار المجموعة البشرية الدولية. أما الحكام المسلمون المعاصرون الذين عليهم أن يمسكوا العصا من الوسط، أي أن يوازنوا بين التزاماتهم الدولية ومتطلبات أولئك الذين ينادون بالحكم غير المشروط من خلال الرسالة، فإنهم، يقعون، في الغالب، بين جبهتي قتال.

وبالطبع، فإن المجابهة الناجمة عن ذلك ليست صراعًا بين المسيحية والعالم الإسلامي، بل هي صراع من أجل السلطة داخل الدول الإسلامية، والأنظمة الحاكمة تعي هذا الخطر تمامًا ، إلاّ أنها لاتتمكن، في الإجمال، من السيطرة على مقاليد الأمور؛ ذلك أن انتشار الفقر في مقابل الغنى الفاحش في هذا الجزء من العالم يعتبر الوجه الآخر للأساس الاقتصادي الاجتماعي للتطرف. ولما كان الأمر كذلك، فإن المستقبل، وحده، سيرينا ما إذا كانت الدول الخليجية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، قادرة على التعايش في خضم هذه التوجهات أم لا. كما أن على منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اللتين تخوضان مفاوضات سلمية في مابينهما مجابهة هذه المشكلة بصورة حادة. ويعزو البعض تفشي هذه الظاهرة إلى ارتكاس تجربة البلدان الإسلامية التي أخذت بنهج التغيير من فوق، والمثال الإيراني تحت حكم الشاه ساطع في دلالته؛ ذلك أن التغيير كان مفاجئًا وبإيقاعات سريعة، مما أفرز العديد من المشاكل، التي اعتبرها البعض بمثابة الداء. من هنا جاءت المطالبة بالعودة إلى صياغة نقية للعقيدة الإسلامية كبديل عن التغيير والاتجاه صوب الغرب.

ولايخال البعض أنني في وارد التجنّي على دين كبير وهام كالإسلام، الذي فاق عدد المنضوين تحت لوائه المليار نسمة، بل إني أحث الجهود للحوار واللقاء بين أقطاب الديانتين، الإسلامية والمسيحية. وفي هذا الصدد، لايمكنني إغفال الجهود التي بذلها ممثلون عن الكنيسة الكاثوليكية، وفي مقدمتهم الكاردينال، فرانتس كونيغ، Franz König، لتعميق لغة الحوار بين الطرفين، والتعرف عن كثب، على بعضهما البعض، والابتعاد عن مواقع العداء المتشنجة. ولايمكننا إغفال حقيقة أن القوى الإسلامية التي تدعم الحوار الديني بقلب مفتوح، لاتنحدر، بطبيعة الحال، من تلك الدوائر المتطرفة التي تبثّ الرعب في قلوب الأوروبيين.

ومما لاجدال فيه أن مفهوم الأصولية يكتسب أنصاراً له في إطار العشرين مليون مسلم الذين يعيشون، اليوم، في أوروبا؛ فالذين تنحدر أصولهم من البلقان ومن تركيا يربو عددهم على ٨ مليون نسمة، فيما يعيش الـ ١٢ مليونًا كعمال أو كلاجئين في دول أوروبا الغربية، ويشكلون ١٠ بالمائة من سكان فرنسا، و ٥ بالمائة من سكان ألمانيا وبريطانيا، أما في النمسا، فإن نسبتهم لاتتجاوز الـ ٣ بالمائة من السكان. إلاّ إنه ليس لأحد الحق في أن يجعل من هذه الكتلة البشرية هدفًا للعدوان .

والكراهية؛ إذ يقتضي الأمر منا أن نتعرف على أهداف القوى المؤثرة فيهم، ومعرفة السبل المثلى لمواجهتها. وما ينبغي التشديد عليه، هنا، هو ضرورة سيادة مفهوم التسامح والتعامل الإنساني مع أتباع الدين الإسلامي.

وإذا ماابتعدنا عن هذا المجال، ونظرنا إلى عالمنا بصورة شمولية، فسنجد أن واحداً من كل عشرين من سكان الأرض يعيش في فقر مدقع، بينما يسود الدول الصناعية شطط في الاستهلاك والجشع والمادية، وتتزايد الهوة باضطراد بين الغني والفقير، وتنهض، من جهة، أزمة الحفاظ على البقاء لدى الفقير، ومن جهة أخرى، يتزايد العدوان واللجوء إلى القوة بكل أشكالها؛ وهذا الوضع ليس وقفاً على العالم الثالث وحده فحسب، بل إنه أصبح، بشكل مكثف، من سمات الدول الصناعية أيضاً . أما تعبير «العالم الثالث»، فقد استخدمته، هنا، بتحفظ، لاعتبارات منطقية؛ فقد تمّ اللجوء، في السابق، إلى تقسيم العالم حسب الحدود السياسية إلى العالم الأول، وهو الغرب، والعالم الثاني، وهو الشرق، وباقي العالم أي العالم الثالث، الذي كان يطلق عليه، في السابق، اسم «البلدان غير المتطورة»، ولما كان كل بلد، في كل زمن، يخضع لعملية تطور مهما كانت ضئيلة ـ ونأمل أن نكون، نحن أيضاً ، لم نصل بعد إلى نهاية التطور ـ أطلق عليها تسمية أقل تمييزاً وهي «الدول النامية» مقارنة بالدول الصناعية، للدلالة على ماهو مطلوب منها القيام به كي تصل إلى مرحلة التطور. أما اليوم، فالكل يعلم أن أسلوب الحياة الذي نمارسه لايمكن قبوله لدى سكان المعمورة كلهم كما لايمكن لهم مجاراتنا فيه، فهذا الأسلوب سيقود، بالضرورة، إلى استنزاف موارد الأرض الاحتياطية وإلى فوضى بيئية. وسنكون قد بلغنا شأواً رفيعاً من الوعي إذا اعترفنا، منذ الآن، بأن ليس من الضروري أن يأتي يوم يعيش الجميع فيه كما يعيش الأمريكي والأوروبي، فمن حق الآخرين العيش بالكيفية التي عليهم العيش بها، كما نعيش نحن بالكيفية التي علينا العيش بها، أيضاً ، وذلك كي تبقى الأرض كوكباً لجميع البشر.

أما التصدي للإجابة عن هذا السؤال فهي الوظيفة الملحّة للعلم والبحث في السياسة والاقتصاد والهندسة وعلم البيئة لجميع البلدان. وكي نظفر بإجابات وافية، علينا أن نقوم بكل مايحقق لشعوب الأرض كافة الحد الأدنى من المستلزمات الأساسية لحاجات الإنسان وما يصون كرامته. ولئن جرى إنجاز الكثير، في هذا المجال، في العقود الأخيرة، فإن أي تقييم لما تمّ إنجازه لايستطيع إلاّ أن يصل إلى استنتاج مفاده أن الكثير مما أنجز كان خاطئاً ولم يأت بالنتائج المرجوة منه.

ومما يجدر ذكره، على هذا الصعيد، أننا حاولنا، بكل ما أوتينا من قوة، أن نساعد الدول الجديدة بالدعم، إلاّ أن الأساليب التي انطوى عليها الدعم كانت غير صحيحة، وبالتالي، علينا أن نكون أكثر فطنة في المستقبل؛ إذ لايمكن، منذ الآن فصاعداً ، غضّ الطرف عن فشل سياسة التنمية التي كانت

سائدة، فقد رأيت بأم عينيّ تآكل مصانع جاهزة للأسمنت أو آلات تصنيع الخشب على الأرض الأفريقية، لأنها شُحنت كمساعدات تنمية، في الوقت الذي تشكو فيه تلك البلدان من نقص فادح في الكوادر الهندسية والمؤهلة التي تستطيع إدارة هذه المعدات وتشغيلها. ففي ذات مرة، زارني رئيس جمهورية جيبوتي، وكان قد مضى على ابتعادي عن المنظمة الدولية وقت طويل، وفاتحني برغبته في توطيد أواصر العلاقات الاقتصادية بين بلدينا، وأنه يرنو إلى إقامة مصنع لإنتاج الأسمنت في بلده. ومن جهتها، أبدت شركات نمساوية عديدة الاهتمام بتنفيذ هذا المشروع، إلاّ أننا لم نستطع، في خاتمة المطاف، التوصل إلى اتفاق، وفشل المشروع لأن الرئيس الجيبوتي طلب مهندسين نمساويين للعمل في السنتين أو السنوات الثلاث الأولى لتشغيل المصنع، وتدريب الكوادر المحلية، إلاّ أن موازنة التنمية النمساوية، كما يبدو، لم تكن تفي بالغرض.

ولم تخلُ التنمية الزراعية، هي الأخرى، من أخطاء كارثية. فالعديد من الدول، كأفريقيا الاستوائية، التي حباها الله أرضًا خصبة، كان مكتفيًا ذاتيا من الغذاء في السابق، إلاّ أن الهِبات الأوروبية التي غزت أسواق تلك الدول، مثل المعلبات المصنعة، والتي توقفت، بعد أعوام، جعلت الأهالي يحجمون عن مزاولة نشاطاتهم الزراعية، وانفجرت مشاكل تموينية كبيرة. وبلغة الأرقام، بلغ معدل إنتاج المواد الغذائية في أفريقيا، في العام ١٩٩٢، ثلاثة أرباع إنتاج مطلع السبعينيات؛ وحسب منظمة الغذاء والزراعة الدولية FAO، فإن حوالى ١٢٠ مليون نسمة في أفريقيا يعانون، اليوم، من نقص التغذية.

وقد بات مفهومًا رفض هذه الدول لمنطق المساعدات التنموية هذه، ورفعها صوتها عاليًا للمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد، يضمن لها استمرارية الإنتاج، ويمنحها ضمانات من أجل تصريف سلعها المنتجة. بيد أن جوهر هذه السياسة لايختلف كثيرًا عما اتخذته الدول الصناعية من خطوات بشأن السياسة الزراعية، وهي ضمان مستوى محدد للأسعار والتسويق. وقد بدا واضحًا أن نظامًا كهذا إذا ماجرى تعميمه على أرجاء المعمورة، سيصعب تحمّل تكلفته العالية.

على أن مفهوم «الدول النامية» ينطوي على إشكاليات كثيرة، ومن بينها أنه ينحو باتجاه التعميم، فثمة فروق حقيقية، اليوم، سواء في أمريكا اللاتينية أو آسيا، بل إن هناك فروقًا كبيرة في مستويات النمو، الأمر الذي دفع بعض المنظّرين الاقتصاديين للحديث عن «عالم ثالث» و «رابع» و «خامس»، من دون أن تصل إلى نتيجة تذكر. ويمكن القول، هنا، أن الحل لايكمن في ابتكار تسميات كثيرة، بل في تطوير خطط لانتشال هذه البلدان من محنتها؛ ذلك أن نجاح سياسات تنمية فعالة يكمن، في الأساس، في القدرة على مراقبتها، وهو مايرفضه العديد من الدول باعتباره «استعمارًا جديدًا». كما أن الانتقادات تطال الشروط التي يضعها البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي للدول المدينة التي تضمن استثمارًا فعالاً لها، وتعتبرها نوعًا «من التدخل السافر في الشؤون الداخلية» لهذه البلدان.

كما أنه من المؤكد، أيضًا ، أن واضعي هذه الشروط لايستشرفون، دائمًا ، المشاكل الاجتماعية المترتبة عليها، ويغفلون حقيقة أنه بالإمكان تحميل سكان الدول المتقدمة بعض الغلاء في أسعار المواد الأساسية، وهو مالايمكن قبوله لنظرائهم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. لقد أثبتت الدراسات أن الجوع في المناطق البائسة من العالم ليس سببه، في معظم الحالات، نقص في المواد الغذائية، إنه ناجم عن ضعف القوة الشرائية لشرائح عريضة من المجتمع، لاتقوى على شراء هذه المواد.

من هنا، فإن الدعوة إلى مراقبة فعالة لها مايبررها، وبالتالي فمن المنطقي أن يطلب البنك الدولي. الذي يعتبر أكبر مصدر تمويل للدول النامية ويقدّم، سنويا ، قروضًا أكثر من ٢٠ مليار دولار ـ الحد من تسلّح الدول التي تلجأ إليه طلبًا للقروض. لقد تجاوز الإنفاق العسكري للدول النامية، في العقدين الأخيرين، الضعف في المتوسط، بالمقارنة مع الدخل القومي الإجمالي، وبلغ ماقيمته ١٧٠ مليار دولار، أي ٤ بالمائة من إجمالي الناتج القومي وقطاع الخدمات. وهذا يفوق، حسب تصور البنك الدولي، ضعف ماهو مخصص للأغراض العسكرية بالنسبة للدول التي تسعى إلى الاستدانة، إلاّ أن ثلثي الدول الأفريقية تتجاوز، اليوم، هذه النسبة.

وبالطبع، فإن أحداً لايتصور أن الحد من الإنفاق العسكري، وحده، كفيل بحل المشكلة، بل من الصحيح، أيضًا ، أن نسعى إلى ابتكار طرق وأساليب حيوية لتمويل المشاريع الحيوية، أي ليس تلك المشاريع باهظة التكاليف التي تبلى في رمال الصحراء، أو إقامة سدود ضخمة في أمريكا الجنوبية، تسببت في طرد الآلاف من الفلاحين من مناطق إقامتهم المعتادة. إن المشاريع الجديرة بالدعم والمساندة هي تلك البرامج التكنولوجية التي تتطلب جهداً بشريا مكثفًا ، وتجلب، من خلال تحقيقها، فرص العمل، وتوافر الغذاء للملايين من البشر، والتمسك بالحكمة القديمة القائلة بأن تقديم العون «من أجل العون الذاتي»، هذه التي لم تؤخذ، حتى اليوم، بصورة جدية. لقد حان الوقت للتفكير الواقعي في ضوء هذا المبدأ، الذي يمكنه أن يغدو قاعدة صالحة للاستعمال في أي نظام اقتصادي عالمي جديد، بمافيه الذي جرت المطالبة به، قبل ١٥ عامًا ، في مؤتمر كانكون في المكسيك.

ولايفوتنا، في هذا الصدد، الثناء على جهود منظمات تنمية خاصة ـ وهي في معظمها كنسية ـ عملت منذ عقود، في مناطق بائسة من العالم، وقدمت هناك خدمات جليّ، وطبقت، في الغالب، ماكانت تعدُ به، أي دعم البرامج والمشاريع الصغيرة التي تخضع للمراقبة، إضافة إلى القيام بترابط وثيق مع السكان المحليين بمد يد العون في مجالات التعليم والتدريب والمتابعة. ومن دون تعاون تنموي مع أولئك الذين سيستفيدون من المساعدة، فإن كل شكل مستقبلي لسياسة التنمية معرض للفشل.

من جهة أخرى، ينبغي التذكير بحقيقة أن الدول الغنية لايمكن، بحال، أن تتحمل مسؤولية إدارة الظهر للشعوب الفقيرة، بل إن عليها أن تبتكر السبل والوسائل المختلفة للحفاظ على بقاء هذه

الشعوب، وهو من صميم مصالحها الخاصة، وإلاّ فإن هجرة جماعية لايمكن تصوّر أبعادها ستدوس الدول الغنية، بكل مافي هذه الكلمة من معنى، وستحرمها الاستقرارالذي تنعم به حاليًا ؛ فإذا ماتضاعفت الهجرة التي نراها اليوم من الجنوب إلى الشمال، فستصبح، عندئذ، الأساطير التي تروّج في الكتابات الصحافية ونعتبرها محض خيال، حقيقة واقعة. وعلينا ألاّ نغفل حقيقة التزايد السكاني الذي لايعرف التوقف، فإذا ما استمر التزايد على ماهو عليه اليوم، نحو ٦.٢ مليار، فسيصير العدد، بعد مضي ربع قرن من الزمن، نحو ٨.٥ مليار نسمة. وستقود الكثافة السكانية المتزايدة في المدن الرئيسية التي هي، اليوم، بمثابة بؤر للبؤس والعنف، إلى نتائج لايمكن تصورها، إذا لم يتم التوصل، من خلال التربية والتعليم، إلى سبل تكفل خفض النمو السكاني بصورة اختيارية. ومن البديهي، في هذا المجال، أن تقدم الجماعات الدينية الكبرى مساعدات جلّى، من خلال بث وعي متزايد لدى كل مواطن على هذه الأرض باعتباره شريكًا في تحمل مسؤولية الحفاظ على كوكبنا هذا. ويحمل القادة الروحيون والمسؤولون السياسيون، على حد سواء، أطنانًا من المسؤولية، كي يقتربوا من ضمير كلّ منّا.

وعلى وجه التقريب، فإن هذه المشكلة ستنفجر في المستقبل القريب. وتبين الإحصائات المستقبلية أن عدد سكان الدول الإسلامية المطلة على البحر الأبيض المتوسط سيبلغ، في العام ٢٠١٥، حوالى ٢٧٠ مليون مسلم في مقابل ١٣٠ مليون مسيحي أوروبي. وإذا ما استمرت الفوارق الاقتصادية الشاسعة أو اتسعت، فإن علينا أن نتوقع زيادة في حركة الهجرة باتجاه أوروبا؛ تلك الهجرة التي عرّضت فرنسا، اليوم، إلى مشاكل وتوترات حادة. وهذا بحد ذاته، دافع أخر كي تقوم دول الشمال الغنية بالالتزام في تحمل المسؤولية من أجل خلق فرص معيشية متساوية، من أجل إعاقة هذه الهجرة الجماعية، وماقد ينتج عنها من عدم استقرار للقارة الأوروبية بمجملها.

لقد تم تجاهل العواقب الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التنمية، فيما كنت أشدد، دائمًا ، على الدعوة إلى عدم جلب الناس إلى العمل، بل إلى جلب العمل إلى الناس، ولايزال الباب مفتوحًا على مصراعيه لتصحيح الأخطاء في التفكير والتخطيط والبناء.

❁❁❁

الفصل التاسع

مستقبل الأمم المتحدة

«نحن شعوب الأمم المتحدة نتحد من أجل مستقبل أفضل»، تحت هذا الشعار جرت الاحتفالات، في العام ١٩٩٥، بالذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة. إنه نصف قرن من العمل الشاق وخيبات الأمل من جراء الصعاب الجسام التي تعترض طريق هدفها. إلاّ أن الفكرة العظمة التي تجلّت، بصورة معينة، ورافقت مجرى التاريخ منذ نصف قرن لاينبغي أن تضمر. وأجد نفسي فخوراً بأنه تيسر لي خدمة هذا الهدف مباشرة ولسنوات طويلة من حياتي العملية: سبع سنوات على ثلاث مراحل (١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ و ١٩٧٠ ـ ١٩٧١) كرئيس للوفد النمساوي لدى الأمم المتحدة، وكأمين عام للمنظمة الدولية. وإذا ماتطلّعت إلى الوراء، فإنه لزامًا عليّ القول: إنني لاأود أن أخسر يومًا واحدًا منها، حتى وإنْ كان بعضها أكثر من عاصف.

ففي خريف ١٩٨٤، كتبت مقالاً في المجلة الفصلية الأمريكية المرموقة «فورن أفيرز» Foreign Affairs، التي يصدرها معهد العلاقات الخارجية في نيويورك، وكان عنوانه «الأمم المتحدة: الصورة المعتمة»، أوضحت فيه: «أن عليّ أن أعترف بأن المنظمة لم تفلح بالرغم من جهودها وإخلاص نوايانا في أن تخترق عادات وطرق التفكير السياسية الموروثة من قرون، وأن تتعامل مع حقائق جديدة في وجودنا... إن عيوبها هذه تحدّ من قدرتها على العمل الفعال، وهي تُهاجم نتيجة الانتقاد القائل بأنها تنتج خطابات أكثر من الأفعال، وبأنها غير فعالة، ولايعبأ أحد، غالباً، بها، وأن النظام الذي يعطي صوتًا لكل دولة يفصل بين وزن الصوت والقدرة على العمل، ويسمح لدول العالم الثالث أن تسود في اتخاذ القرارات».

في هذا السياق، أودّ أن أشدد على القول، إنني كنت، دائماً، ومازلت حتى اليوم، مدركًا السهولة التي تتعرض فيها الأمم المتحدة للإنتقاد، وما يحزّ في النفس أن هذا الانتقاد لم يتغيّر، في جوهره، عبر العقود المنصرمة. وكم كنت أود، بالأحرى، أن أشهد لمن خلفني في المنصب بأن كل شيء قد تحسن في عهده، إلاّ أن الظروف لاتسمح بحكم متفائل كهذا، على الرغم من توافر المساعي الحميدة

لدى دي كويلار ومن بعده بطرس غالي. فقد تمت في عهد الأول تهدئة بؤر تأزم دولية عدة، بعد سنوات طويلة من النزاعات المريرة، مثل كمبوديا وجنوب أفريقيا. أما الثاني، فقد عاصر مشاكل العلاقات الجديدة بين الشرق والغرب، وتفاقم الأزمة المالية للمنظمة الدولية، ودأبه المستمر لحل هذه المسائل يستحق كل التقدير.

إن انهيار الإمبراطورية السوفياتية أيقظ، في البداية، آمالاً عريضة في فرص جديدة للأمم المتحدة، وبدا العمل العالمي الذي جرى التحضير له وتنفيذه بدقة ضد العدوان العراقي، في العام ١٩٩١، بمثابة مصداقية لتلك الآمال؛ إلاّ أن الحماس تبدد بعد ذلك، وعادت الحياة اليومية إلى الأمم المتحدة بأزمات جديدة وتشكيلات سياسية ومواجهات جديدة. وبالرغم من ذلك، فإن على المرء أن يتذكر أن الحياة اليومية هذه تنطوي على العديد من الأمور الحسنة والإيجابية التي قامت وتقوم المنظمة الدولية بها يومًا بعد يوم، بعيدًا عن الرأي العام الدولي، وغير متشكورة إلاّ من أولئك الذين يدينون لجهودها بحياتهم وحريتهم. ومن أجل إعطاء فكرة عن ذلك كلّه، أنتقي بعض الأمثلة لا على التعيين:

● برنامج التغذية العالمي للأمم المتحدة، وهو واحد من أكبر المولين (١.٧ مليار في العام ١٩٩٢) للمعونات للدول النامية، وثلث هذا المبلغ عبارة عن مساعدات طوارئ قُدمت إلى ضحايا كوارث طبيعية أو غيرها. ويقدّر عدد الذين استفادوا من معونات المواد الغذائية في العالم الثالث نحو ٤٢ مليون نسمة.

● برنامج مساعدة الطفولة للأمم المتحدة (يونيسيف) الذي يعرفه الكثير منا عن طريق بطاقات أعياد الميلاد الجميلة لفنانين مشهورين عالميا، يساعد الأطفال المحتاجين في حوال ١٣٠ دولة في العالم، وأهدافه الرئيسية هي: مكافحة الوفيات عند الرضّع والأطفال والأمهات، وتخفيض عدد المصابين بسوء التغذية، وتأمين الوصول إلى ماء صحي للشرب، وإقامة المنشآت الصحية.

● مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي انعقد في ڤيينا في حزيران (يونيو) ١٩٩٣، وشدد على عالمية حقوق الإنسان - وهو الأمر الذي كان موضع جدل - وعلى مبدأ أن موقع الصدارة في حقوق الإنسان يجب أن يكون الإنسان نفسه هو المستفيد الأول منها. وقد اشترك في هذا المؤتمر ممثلون عن ١٧٢ دولة ومراقبون عن ٩٥ منظمة دولية ومرافقون مستقلون من ٨٤٠ منظمة غير حكومية. وقد أكد المؤتمر، أيضاً، أن الحق في التطور هو حق إنساني، وأن التطور الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان مرتبطان بعلاقة متبادلة فيما بينهما، وأنه من الضروري إزالة أي أثر للتمييز القومي أو العنصري أو الديني أو الجنسي. ولربما أعتبر البعض أن ذلك كلّه هو فن خطابة على الورق، إلاّ أن الورق بإمكانه أن يغدو سلاحًا حيا، إذا ماعرفت قوى التقدم كيفية تجييره لمصلحتها.

ولعل تحقق الأمل الأساس لرئيس المؤتمر، ألويس موك، بعد نصف عام من اختتام المؤتمر، وتعيين مندوب سامٍ لحقوق الإنسان، يعتبر دلالة على حدوث تطورات معينة لم يعد بإمكان أحد إيقافها. وقد أسدى منصب المندوب السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خدمات جلّى لمئات الآلاف من هؤلاء المشردين، وساهم في التخفيف من آلامهم، وإني على ثقة بأن هذا المثال سيكون حافزًا للمندوب السامي لحقوق الإنسان. وفي هذا المجال، علينا ألاّ نغفل ظهور تيار عالمي واضح نحو إعلاء منزلة تطبيق حقوق الإنسان فوق مبدأ السيادة الوطنية. ففي الماضي، داست العديد من الدول حقوق الإنسان بأقدامها، وكانت تتصدى، دائماً، لكل محاولة تدخّل من الخارج، باعتبار أن هذا يتنافى مع سيادتها الوطنية التي تقرها شرعة الأمم المتحدة أيضاً. أما اليوم فلم يعد هذا ممكنًا بتلك السهولة، فلجان مراقبة دولية مثل «منظمة العفو الدولية» وغيرها تجمع وتنشر معلومات دقيقة ومفصّلة تشكّل أساسًا لمناقشة دولية، وفي أحيان كثيرة، لإجراءات دولية. وقد ازداد الميل في التفكير الحقوقي الدولي إلى أن الدول ذات الإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان لاتتمتع بسيادة كاملة، لأن دعامة أساسية من دعائم الشرعية تنقصها.

وبالطبع، فإن المجال، هنا، لايتسع لذكر النشاطات التي تقع على كاهل الأمم المتحدة. فإذا ماذكّرت بأن بعض المنظمات الخاصة للمنظمة الدولية مثل «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» IAEA ومنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة UNIDO ومقرهما فيينا، وكذلك منظمة الغذاء والزراعة الدولية FAO ومنظمة الصحة العالمية WHO ومنظمة التربية والثقافة والعلوم UNESCO وغيرها، تغطي مجالات مهمة من سياسة داخلية (عالمية) متضامنة، فإني أصل في النهاية، إلى استنتاج مفاده: أن منظمة الأمم المتحدة أفضل بكثير من سمعتها، وعلى كلّ مَنْ يسعى إلى إصلاح المنظمة أن يحرص على رفع المستوى ليس في أدائها فحسب، بل في الإعلام عنها للدول الأعضاء (وخاصة الكبرى منها) في إستخدام وسيلة السلام هذه، فإن هي لم تفعل، فإن الأمم المتحدة ستفشل أيضاً.

وهانحن نصل إلى موضوع إصلاح الأمم المتحدة (أو إعادة ترتيبها)، وأود، منذ البداية، أن أوضّح أن مهمتي لاتنحصر، ألبتة، في إسداء النصائح التي تنطوي على فذلكة إلى مَنْ شغل المنصب من بعدي؛ ذلك أن الأمم المتحدة، مثل أي منظمة كبرى، هي تشكيل يخضع لإصلاح باستمرار، ولايزال ماذكرته في كتابي «في القصر الزجاجي للسياسة العالمية» في العام ١٩٨٥، عن دور الأمين العام، صالحًا حتى اليوم، ذلك: «أنه لايملك أي سلطة مستقلة، ولا موارد كافية»، و«أن الخلاف المستمر حول الميزانية، كان، في ذلك الحين ولايزال حتى اليوم، أمرًا يدعو إلى الاكتئاب»، بل «غدا عجز المنظمة عن التسديد عبأً ثقيلاً يعطل عمل الأمانة العامة». ولاتختلف كلماتي هذه في وقعها كثيراً عن كلمات الأمين العام في تقريره عن عمله للعام ١٩٩٣، حين ذكر: «إن تزامن الصعوبات المستمرة لدى

بعض الدول في الوفاء بتعهداتها المالية مع الازدياد الهائل في نفقات المهام المناطة بالأجهزة المختصة، سيضع الأمم المتحدة أمام صعاب مالية جسيمة».

ومعلوم أنه حتى نهاية آب (أغسطس) ١٩٩٣، سددت سبع دول فقط، من بين ١٨٤ دولة، أقساطها للميزانية العادية ولمهام السلام حسب الأصول، فيما طلب الأمين العام لميزانية ١٩٩٤ - ١٩٩٥ زيادة متواضعة في الإيرادات (بمقدار واحد بالمائة) لابد منها، ولكن من أين ستأتي هذه إذا تقاعست الدول الأعضاء عن الدفع؟ لقد اضطر الأمين العام إلى التهديد بإجراءات تقشف قاسية في مجال اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي. وثمة لجنة خبراء دولية تمحّص ميزانية المنظمة الدولية، منذ العام ١٩٩٢، كي تتمكن من ضمان تمويل المنظمة على المدى البعيد. أما الحقيقة، فإن الأمم المتحدة تعاني، أكثر من أي وقت مضى، من هذه الضائقة.

ومما يجدر الانتباه إليه أن حركة الهجرة العالمية غدت مشكلة رئيسية لايمكن للأمم المتحدة أن تقف أمامها مكتوفة الأيدي؛ فهناك حوالى ١٠٠ مليون نسمة، أي ٢ بالمائة من سكان المعمورة، في حركة هجرة بشكل أو بآخر، وحوالى ١٧ مليون ينطبق عليهم تعريف اللاجئين، و ٢٠ مليونًا آخرين دفعهم سوء الحالة الاقتصادية في بلادهم إلى الهجرة، وهؤلاء هم الذين دأبت وسائل الإعلام على وصفهم بصفة «لاجئين اقتصاديين». وبالرغم من التقدير لحقوق هذه الملايين من البشر - فليس من أحد يُقتلع من وطنه بسهولة - إلاّ أننا لابد أن نتبيّن أن استيطانهم في البلاد ذات الوضع الاقتصادي الأفضل لايتم دون صعاب، وعلى مايبدو، اليوم، سترتفع أفواج المهاجرين والمغتربين إلى أضعاف مضاعفة، بكل ماتحمله معها من مشاكل ومخاطر. فبين العامين ١٩٨٠ و ١٩٩٢، تدفق على أوروبا، لوحدها، نحو ١٥ مليونًا من خارجها، وخلّف هذا توترات إجتماعية وسياسية وحضارية واقتصادية لم يتم التغلب عليها حتى الآن. فـ «المجتمع متعدد الثقافات»، الذي كثر النقاش حوله، تتأصل حدوده في الطبيعة الإنسانية، ولايمكن أن نفيد أحدًا إذا ماواصلنا الادعاء بأن حركة الهجرة هذه يمكن استيعابها بسهولة، فقط، عندما يتوفر حسن النية، فهذا غير صحيح؛ إذ لابد من مساعٍ دولية تساعد على زيادة الفهم والإحساس بهذه المشكلة وإدراك حدود الإستيعاب في الدول المستقبلة للهجرة. ولعل أهم من هذا كله هو القضاء على أسباب الهجرة.

ثمة مشكلة عالمية أخرى لايمكن التغاضي عنها أو الاستهانة بها، وهي النمو المتسارع لمعدلات التكاثر السكاني في العالم. وإذا ماكان تعبير «الانفجار السكاني» غير إنساني بطبيعته، إلاّ أنه يفرض نفسه لوصف تطور غير إنساني. وبالطبع لا يتعلق الأمر بما إذا كانت البسيطة تستطيع إعالة هؤلاء الناس وتغذيتهم كلهم، ذلك أنه حتى لو كان هذا الأمر ممكناً، من الناحية النظرية، فإنه لايمكن، بحال، التغلب على النتائج البيئية الوخيمة لاستمرار معدلات التزايد السكاني السريع، مثل ازدياد

تجفيف الأراضي، وارتفاع تلوث الماء والهواء بالمواد الضارة، واتساع ثقب الأوزون في الغلاف الجوي للأرض، وزيادة اختلال توازن الطبيعة الحيوي، فذلك كله يمكن أن يؤدي إلى كوارث لايستطيع أحد تقدير نتائجها. فمن دون المضي قدمًا في التصنيع، ومن دون التهجين المستمر للجينات الوراثية في النباتات الصالحة للمواد الغذائية، ومن دون التهافت على استغلال المواد الأولية ومصادر الطاقة، فإنه لايمكن إنقاذ هذه الكتل البشرية من الجوع والفاقة. ففي كثير من البلدان، تعرضت محاولات رفع مستوى الإنتاج إلى فشل ذريع نتيجة الزيادات العالية في معدلات النمو السكاني؛ وفي الآونة الأخيرة، حذّرت، أيضاً، شخصيات دينية من خطر هذه الزيادات. ولايسع الأمم المتحدة أن تغضّ الطرف عن هذه المشكلة المستفحلة، والتي لايمكن، بالطبع، حلّها بإيعاز من فوق، بل بتنمية الوعي عند السكان المعنيين. وفي مؤتمر القاهرة الذي عقد في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٤، بُذلت الجهود، من جديد، لمراعاة هذا الطلب، ولوحظ هناك التأثير المتنامي للمنظمات غير الحكومية، وتعاظم دور المرأة في حلّ مشاكل العالم الثالث.

لقد سبق أن جرى ذكر البيئة مرات عدة، وقد أسفر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران (يونيو) ١٩٩٢، لأول مرة، عن اتفاق مبدئي، على مستوى العالم، على أن هناك مسؤولية دولية في مجال حماية البيئة وسياسة التنمية، وأن على جميع الدول الأعضاء تطوير خطط متوسطة وبعيدة المدى لرفاه وبقاء الإنسانية. وسيتأثر بذلك، مستقبلاً، طقس العالم واقتصاده، وبالتالي نوعية الحياة لشعوب الأرض؛ إذ تكاد المشاكل العالمية جميعًا أن تكون متشابكة مع بعضها البعض الآخر، «لا تنمية أو ديمقراطية من دون سلام، ومن دون تنمية لا أسس ملائمة للديمقراطية، ومن دون ديمقراطية لايمكن للتنمية أن تتحقق، وبدونها، بالتالي، لايمكن أن يُحافظ على السلام طويلاً». بهذه الكلمات وصف الأمين العام للأمم المتحدة، بطرس غالي، بحق، تداخل التحديات المصيرية التي تواجهنا.

هذا الأمر يستدعي من المنظمة الدولية وجوب تنشيط جميع أجهزتها وإحيائها، بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يعمل، بالرغم من ضعفه المعهود، كمؤشر غير مباشر إلى التطورات التي تهدد السلام، وكذلك محكمة العدل الدولية التي هي، حسب الفقرة السابعة من لائحة الأمم المتحدة، إحدى الأجهزة الرئيسية. وبالنظر إلى الاتجاه السائد، حالياً، نحو خلق هيئات قضائية لكل الاختصاصات (مثل البيئة، حقوق الإنسان، قانون البحار، إلخ)، فإني أود أن أكّرر أن أساس العرف الدولي يكمن في الاعتراف بنظام حقوقي واحد وشامل، وأن التلاحم المنشود لشعوب الأرض هذه بجب إستقراؤه من العدد المتزايد لقرارات حقوقية صادرة عن محاكم دولية تجد احترامًا عالياً. وهنا تحافظ محكمة العدل الدولية في لاهاي على دورها المركزي، شريطة تقويتها ماديا وعدديا، لتقوم بمهامها على مايرام.

ففي السنوات الأخيرة تعثرت، أيضاً، عملية جمع القوانين الدولية في كتاب شامل من قبل اللجنة الحقوقية للأمم المتحدة. وبينما أسفرت المؤتمرات الخاصة في عقدي الستينيات والسبعينيات التي عقدت في ڤيينا، لهذا الغرض، عن اتفاقيات تم التوقيع عليها مع عدد كبير من الدول، فلم يجر، منذ العام ١٩٨٠، سريان مفعول أي اتفاقيات عالمية تتضمن جمع القوانين الدولية.

وبالطبع، يبقى مجلس الأمن الدولي أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة لحفظ السلام وضمانه، ولذا فإن الحديث يدور حوله كلما نوقش موضوع الإصلاح، وخصوصًا بعد أن ازدادت أهميته مع إنتهاء الحرب الباردة، وغدا أكثر قدرة على التصرف، وهو ما يعبّر عنه، بصورة جلية، تزايد عدد جلساته واجتماعاته المغلقة البعيدة عن الشكليات، باعتبارها تؤدي إلى نتائج أفضل مما لو كان ممثلو الدول يجلسون ويناقشون وهم في واجهة السياسة الدولية. ومن جهتي، أرى أن تكثيف هذه الاجتماعات غير الرسمية للتشاور أمر ضروري ومفيد.

كذلك الأمر، فإن تكرار اجتماع المجلس على مستوى الوزراء من شأنه أن يساعد على رفع مكانته وتسهيل اتخاذ القرارات. ومع ذلك كله، فإن التعديل في بنية مجلس الأمن أمر لامناص منه. فمنذ فترة يجري النقاش عن احتمال، بل ضرورة، جعل دول مهمة مثل اليابان وألمانيا، وربما الهند والبرازيل، أعضاء دائمين في مجلس الأمن، ولعل هذا الأمر كان قد تمّ لو لم يكن حق النقض (الفيتو) مرتبطًا بذلك حسب اللائحة الداخلية للأمم المتحدة. ومن هنا يأتي التردد، وتُقترح صيغة حل وسط تسمح بعضوية دائمة دون حق النقض (الفيتو)، وصيغة أخرى تطالب بإلغاء هذا الحق، وهو، بالطبع، مالايمكن أن توافق عليه الدول التي تمتلكه. ولكن ماينبغي عدم إغفاله هو أن زيادة أعضاء مجلس الأمن تؤدي، حتماً، إلى إبقاء طريقة عمله، بما لا يخدم صالح فعاليته. كما كُشف النقاب، مؤخراً، عن إمكانية منح دول أوروبا الغربية مقعداً واحداً على أساس دوري، وبالطريقة نفسها يمنح مقعد أو إثنان لأكثر دول العالم سكانًا (من أمريكا اللاتينية وآسيا). ويظل رأيي ثابتًا وهو أن كلّ توسيع للمجلس أكثر مما هو عليه الآن سيعطل من عمله. والثابت هو أنه لابد، في النهاية، من إعادة تشكيل للمجلس تأخذ في الاعتبار الواقع الحالي وتراعي المعطيات السياسية والاقتصادية التي تغيرت منذ العام ١٩٤٥.

لقد تمنى الشاعر فريدريك شيلّر Friedrich Schiller لجرسه المشهور أن تكون «دقاته الأولى للسلام». وبالنسبة إلى الأمم المتحدة يأتي السلام، أيضاً، في المرتبة الأولى. فقد ورد في مقدمة لائحتها: «من أجل صَونْ جيل بعد الآخر من ويلات الحرب» ينبغي توحيد الجهود من أجل بلوغ هذا الهدف. وفي نظرة عابرة على أهداف الأمم المتحدة، سنلاحظ أن «الحفاظ على السلام والأمن في العالم» قد ورد في المقدمة. ولم يوجه الانتقاد إلى الأمم المتحدة بسبب ضآلة ماتقوم به من جهود

لمحاربة الجوع والفاقة وانتهاك حقوق الإنسان، بل لأن دولاً كثيرة توخّت منها خلق سلام والمحافظة عليه بطريقة أكثر فعالية؛ فتوفير السلام هو المقياس الذي تقاس به الأمم المتحدة، وهو، في الوقت ذاته، أكبر التحديات التي تواجهها، بل هو مشكلتها الكبرى.

لقد بذلت جهداً، في سنواتي العشر لدى الأمم المتحدة، لتسوية العديد من النزاعات التي طغى عليها العنف. ومنذ ذلك الحين، تغير طابع النزاعات، ولكن لم تتغير الطبيعة البشرية التي تنبع هذه النزاعات منها، «فمن الخطورة إيقاظ الأسد، أما أنياب النمر فسريعة التلف»، هذا مانقرؤه، أيضاً، عن «جرس» شيللر عند تدشينه ليدق معلنًا السلام. ففي طبيعة الإنسان تكمن بذور الشهامة والعظمة، ولكن أيضًا قوى الشر الشيطانية. ولعل كبح جماح أولئك الذين يجنحون إلى استخدام العنف من أجل أهداف نبيلة، من وجهة نظرهم، هو من أعقد الأمور، فلم يكن تعصّب الخيّرين أقل خطراً من تعصب الشريرين. وعليه، تعمل الأمم المتحدة، حسب لائحتها، على أن تسود روح التسامح، والتعايش، من دون اللجوء إلى استخدام العنف، وبالاستغناء عن استخدام السلاح بصورة خاصة، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وفي إطار هذا البرنامج لا مكان، مطلقاً، للتعصب.

وعلى الرغم من ذلك، فقد اندلعت، منذ تأسيس الأمم المتحدة، حوالى مائة حرب. وكلما اندلعت حرب وتوجهت ضحية العدوان إلى المنظمة الدولية طالبة العون، كان على مجلس الأمن إصدار قرار بالإجراءات اللازمة والممكنة، حيث يجب موافقة جميع الأعضاء الخمس دائمي العضوية (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، روسيا والصين)، أو على الأقل الامتناع عن التصويت حتى يتخذ قرار، ويكفي صوت معارض واحد من هذه الدول صاحبة حق النقض (الفيتو)، حتى تشلّ حركة المجلس. وفي فترة الحرب الباردة، تسبب الاتحاد السوفياتي، مراراً، والدول الغربية أحيانًا أخرى في شلّ هذه الحركة. وكان مجموع المرات التي استخدم فيها حق النقض ٢٨٠ مرة. ومما سيبعدنا عن الموضوع قيد البحث محاولة استعراض تلك الحالات في تاريخ مجلس الأمن، ويكفي القول إنها لاتشرّف الدول الكبرى المعنية؛ إذ أنها هي، فقط، التي تمتلك هذا الحق، حق شلّ حركة المجلس. وفي هذا الصدد، أذكر، فقط، على سبيل المثال، بعض القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط ونزاعات محلية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث كانت الدول الكبرى، في فترة الحرب الباردة، تحمي «محروسيها» عن طريق حق النقض من إجراءات يمكن أن يتخذها المجلس ضدهم. إلاّ أن الوضع تحسّن بعد انتهاء الحرب الباردة، ولم يستخدم حق النقض (الفيتو) في السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة إلاّ نادراً، مثل استخدام روسيا له لمصلحة الصرب لمنع رفع حظر توريد الأسلحة إلى البوسنة.

وهكذا، تبين أنه لا دول حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ولا المجموعة الأوروبية، ناهيك عن المجموعة

الدولية في الأمم المتحدة، استطاعت أن تتفق على إجراءات فعالة لمواجهة أعمال العدوان في يوغسلافيا السابقة، مما أضرّ كثيراً بسمعة الأمم المتحدة. إلاّ أنه يصح القول إن الأخيرة تكون قوية وقادرة على التصرف بمقدار ماترغب الدول الأعضاء، وخاصة تلك منها ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، فإذا ما عارضت دولة لها حق النقض (الفيتو) قراراً، توقفت حركة المجلس ولحق سوء السمعة به بدلاً من الدولة المعارضة. لقد كانت هذه هي الحال في الماضي مثلما ستكون عليه في المستقبل، وتكمن مقدرة الأمين العام والعاملين معه في لباقة التصرف الدبلوماسي عندما يكون الاتفاق ممكنًا وقريباً، والسعى إلى تأمينه بفعالية.

لقد كان خطر اندلاع نزاع دموي عالمي قائماً، بصورة دائمة، أيام الحرب الباردة، لكن سياسة المتخاصمين الكبار كانت غير هوجاء نوعًا ما، حتى في أسوأ الظروف، وكانت هناك درجات من التصعيد تسبق الحالة القصوى للتأزم، بحيث كان المرء يعرف، مسبقاً، ماتبقى من صمامات أمان. أما اليوم، فإن خطر إندلاع حرب عالمية عن طريق صدام عسكري بين الدول الكبرى غدا بعيد الاحتمال كليا، وهو ماشجع، بالطبع، دولاً كثيرة أخرى على السعي إلى تحقيق أهدافها السياسية بوسائل عسكرية، ولو على نطاق محدود، مما جعل الوضع أقل وضوحًا وأصعب حساباً.

ومع تكاثر الأعباء على الأمم المتحدة، بإمكانياتها المحدودة، اضطرت المنظمة، كي تقوم بعمليات إحلال السلام، إلى الإستعانة بأحلاف دفاعية إقليمية مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما حصل في يوغسلافيا السابقة، وماكان تدخل السلاح الجوي الأمريكي في محيط سراييفو، لإيصال المعونات للسكان المحاصرين، إلاّ شاهداً على هذه السياسة.

وعليه، فإن اتفاقية دايتون تُظهر، بوضوح، الاتجاه المتزايد نحو تسوية الأزمات عن طريق تدخل دول كبرى منفردة. ومماله وقع إيجابي ودال أن تجري تغطية «شرعية» للعمليات عن طريق مجلس الأمن. وهذه المساعي سببها الرغبة في كسب التأييد السياسي والمعنوي للجماعة الدولية، كي يسحب البساط من تحت الانتقادات والتهم عند القيام بعمليات عسكرية. ولقد تعمدت ذكر الناحية المعنوية، لأنه ما من دولة كبيرة أو صغيرة ترغب في أن تتهم بالعدوان عند القيام بتدخل عسكري. وهنا تكمن فرصة لمجلس الأمن للتأثير على الأحداث. وقد لاحظت هذه الظاهرة، مراراً، في المفاوضات حول صيغة قرارات للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة، أو انتهاكات لحقوق الإنسان، وأن اتفاقية دايتون هي خير مثال على ذلك، حيث أن موافقة مجلس الأمن جعلت الدول الأخرى تشترك في عمليات السلام، وكانت ستحجم، في الغالب، عن المشاركة لولا ذلك.

ومعلوم أنه عند تأسيس المنظمة الدولية نُقلت إلى لائحتها تلك الفقرة من لائحة عصبة الأمم المتحدة، والتي تقول أن التجمعات الإقليمية للحفاظ على السلام ليس مسموحًا بها فحسب، بل

ومرحبًا بها كشريكة للأمم المتحدة أيضاً. وفي أثناء الحرب الباردة، أثبتت أن هذه الإداة لم نكن صالحة بما فيه الكفاية، لأن أحد القطبين لم يكن ليسمح بإجراء عمليات سلام للأمم المتحدة تنهض بأعبائها قوات مسلحة للطرف الآخر. إلاّ أن الأمم المتحدة سعيدة اليوم بأن تستعين في أوروبا بحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وفي أفريقيا بمنظمة الوحدة الأفريقية (كما حصل في الصومال)، أو في مكان آخر سواء بالنسبة إلى الجامعة العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي؛ ذلك أن ظهور الأحلاف العسكرية الإقليمية، كشريكة وكأداة لسياسة سلام عالمية، يضع علامات مميزة لتطور في إستراتيجية المجموعة الدولية للتغلب على النزاعات.

في الماضي، كانت القاعدة هي أن يعقد الطرفان المتنازعان ـ إذا كانا مستعدين لإنهاء النزاع ـ هدنة يتركان أمر المحافظة عليها لقوات من الأمم المتحدة، أما اليوم، فإن «تشكيلة» العمليات المطلوبة من الأمم المتحدة قد توسعت كثيراً؛ فمساعي المنظمة الدولية تبدأ، اليوم، قبل اندلاع نزاع مسلح، وهي المرحلة الأولى، أو ماتدعى بـ «السياسة الوقائية»،كي تخفف حدّة التوترات والمنازعات. أما الزمرة التالية، فهي إحلال السلام، أي التأثير المباشر على الطرفين المتحاربين لوقف استخدام العنف وللاتفاق على تسوية الخلاف بوسائل سلمية. وفي الختام، يأتي تأمين السلام الذي يتم عن طريق وحدات تابعة للأمم المتحدة، وهذا كان يشترط، حتى الآن، موافقة جميع الأطراف المتنازعة وإدخال قوات عسكرية من الدول الأعضاء، ويشترك في هذه المهمة مدنيون أيضًا (لمراقبة الانتخابات مثلاً). وبعد أن تستكمل هذه الخطوات فقط، يمكن أن يتم، في وقت لاحق، توطيد دعائم السلام بحيث يمنع اندلاع عنف من جديد.

في نهاية العام ١٩٩٥، كان ثمة ٩٥ ألف جندي ومدني يشتركون في ١٧ عملية سلام للأمم المتحدة، ويتراوح عملهم من حراسة المناطق العازلة بين الطرفين في سيناء ومرتفعات الجولان وقبرص إلى حماية قوافل المعونة في البوسنة، كذلك إلى مراقبة احترام حقوق الإنسان. ومنذ بدء مهام الأمم المتحدة للسلام، قُتل أكثر من ألف جندي من قوات حفظ السلام، مما يجعلنا ندرك السبب الذي تضاءل فيه حماس الدول لإرسال متطوعين في قوات السلام إلى مناطق التأزم. وبينما كانت الدول الأعضاء تنظر، في البداية، إلى الاشتراك في قوات السلام على أنه شرف لها، فإنه يلزم، الآن، وقت أطول ليكتمل تشكيل القوات اللازمة لإحدى المهام، ولتأمين تمويلها نوعًا ما. أضف إلى ذلك أن مهام السلام العسكرية قد إزدادت خطورة، في الآونة الأخيرة، كما ذكرنا سابقاً، فقد كانت موافقة الأطراف المتنازعة، في الماضي، شرطًا بديهيا مما كان يضمن ألاّ تقع ضحايا بين صفوف هذه القوات. وفي مجلس الأمن، ساد الرأي القائل، وخصوصًا في حالتي الصومال ويوغسلافيا السابقة، بأن تعنّت بعض السلطات الإقليمية أو المحلية لاينبغي له أن يوقف تدفق المساعدات الإنسانية. وفي

مثال الصومال، تبين أن دولة من الأعضاء قد تصبح من دون سلطة مركزية، مما يجعل موافقة الدولة المعنية غير ممكنة. وفي هذه الحال، كان على الأمم المتحدة أن تتدخل لملء هذا الفراغ، وكذلك الأمر في كمبوديا، حيث سعت الأمم المتحدة، بنجاح، في العام ١٩٩٣، إلى إقامة بنية حكومية أساسية، ومراقبة الانتخابات الحرة الأولى.

وفي هذا المجال، علينا أن نذكّر بضرورة السيطرة على حظر أسلحة الفناء الجماعي. ففي الفترة الأخيرة من الحرب الباردة، اتفقت القوتان العظميان، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، على إجراءات واسعة النطاق لخفض الأسلحة الهجومية النووية الإستراتيجية، بمافيها منصات الإطلاق، إلاّ أن عدداً من الدول الأخرى قد عبر، في هذه الأثناء، العتبة النووية، أو أنه أوشك على بلوغها، مثل الهند والباكستان وإسرائيل وجنوب أفريقيا، وربما البرازيل وكوريا الشمالية والعراق وإيران. وفي هذا الصدد، لابد من إحترام اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية كي لايحلّ شبح التهديد الناجم عن نزاعات تستعمل فيها أسلحة نووية «محلية»، محل خطر حرب نووية عالمية. وأود، هنا، أن أذكّر بدور الوكالة الدولية للطاقة النووية التي مقرها فيينا، والتي من مهامها مراقبة التقيد باتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وأثبتت، في ذلك، جدارتها.

هذه التطورات، جميعها، تظهر أن الأمم المتحدة لم تصر منظمة لالزوم لها، بل على العكس من ذلك تماماً، فإن المتطلبات النامية والمعقدة المطروحة على المنظمة الدولية تشكل، في النهاية، تحدياً جديداً. وعندما لايعرف أحد ما العمل يُنادى على الأمم المتحدة، وإن كانت هذه، في غالب الأحيان، تُحمّل فوق طاقتها، فإن ذلك لاينبغي أن يمنعنا من تدعيمها وزيادة فاعليتها: «فطريق الألف خطوة يبدأ بخطوة»، كما يقول مثل صيني.

❁❁❁

كلمة شخصية ختامية

على مرج أخضر محاذٍ لـ «كونستتيوشن أفينيو» Constitution Avenue في واشنطن، غير بعيد عن مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين على الـ «كابيتول هل» Capitol Hill، يقف النصب التذكاري لألبرت أينشتاين: تمثال شبه حي في وضع المفكر المعهود عنه، مثبّت على حافة لوحة رخامية سوداء مصقولة تمثّل الكون اللامتناهي وكواكبه، هناك خُلّدت بعض أقوال أينشتاين وقد ترك أحدها أثراً بالغًا في نفسي أكثر من التعبير الفني للنصب وإشارته إلى النظرية النسبية: «إن الحق في البحث عن الحقيقة يتضمن ، أيضاً، الواجب بألاّ لأنخبئ ماتوصلنا إلى أنه حقيقة».

فلماذا يجد المؤتمر اليهودي العالمي ومكتب التحريات الخاصة وآخرون صعوبة في الاعتراف لأنفسهم وللملأ بعدم صحة هجماتهم، والإفصاح عن الأسباب الحقيقية لحملتهم منقطعة النظير ضدي؟ هذا مالايستطيع أحد إيضاحه. لقد تبين لي عدم تمتعي بالمعاملة بالمثل في مناقشة المواضيع المطروحة، فقد قمت، في السنوات العشر الأخيرة، بتلبية كل الطلبات الموجهة إليّ بعرض كل مايلزم بشكل واسع النطاق، ولمست، في هذه الأثناء، بصورة مؤلمة وغير مألوفة، انعدام الحماية للسياسي وأفراد أسرته أمام «محاكم التفتيش الإعلامية». وإني أقبل أن يكون الشك فيما يتعلق بفترة خدمتي العسكرية قد خالج، في البداية على الأقل، صدور ضحايا النظام النازي وأقاربهم وأناس لم يكن لهم تجارب معاناة في الدولة النازية، أو ليسوا على علم بمفاهيم التكوين العسكري ومراتبه وهيكليات الأوامر فيه. إلاّ أنني لا أقبل أن تختزل مقولة أينشتاين عن المسؤولية تجاه الحقيقة، فيقتصر الأمر عليّ فقط دون خصومي، وخاصة المؤتمر اليهودي العالمي ومكتب التحريات الخاصة وبعض وسائل الإعلام؛ ذلك أن هذا الرفض المستمر بلا مبرر للإنصاف والعودة عن الخطأ ماهو إلاّ أسوأ حساب لاستخدام السلطة. لقد فقدت الشعور بالمرارة الذي كان يراودني نتيجة لذلك، إلاّ أنني لم أفقد القناعة بأن هذه الأساليب تضرّ، في النهاية، المسؤول عنها أكثر مما تضر المقصود بها، وهذه القناعة تصح لي أكثر من خصومي لأنهم أغفلوا شيئاً: أن سلطتهم مدروسة وليست شرعية ديمقراطية. وقد برهن التاريخ، دائماً، على أن هذه السلطة لاتدوم.

لقد عملت طيلة حياتي من أجل التعاون بين البشر، ويؤسفني جدا ألاّ أقابل بمثل هذا من بعض الجهات، ولايسعني، هنا، إلاّ أن آمل في أن يقوم هذا الكتاب بقسط مفيد في سبيل تفاهم أفضل.

❁❁❁

فهرس عام

(ت)

(ث)

(ج)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

□ □

رقم الإيداع ٢٨٩٩ / ٩٨
I.S.B.N. 977 - 09- 0437- 6

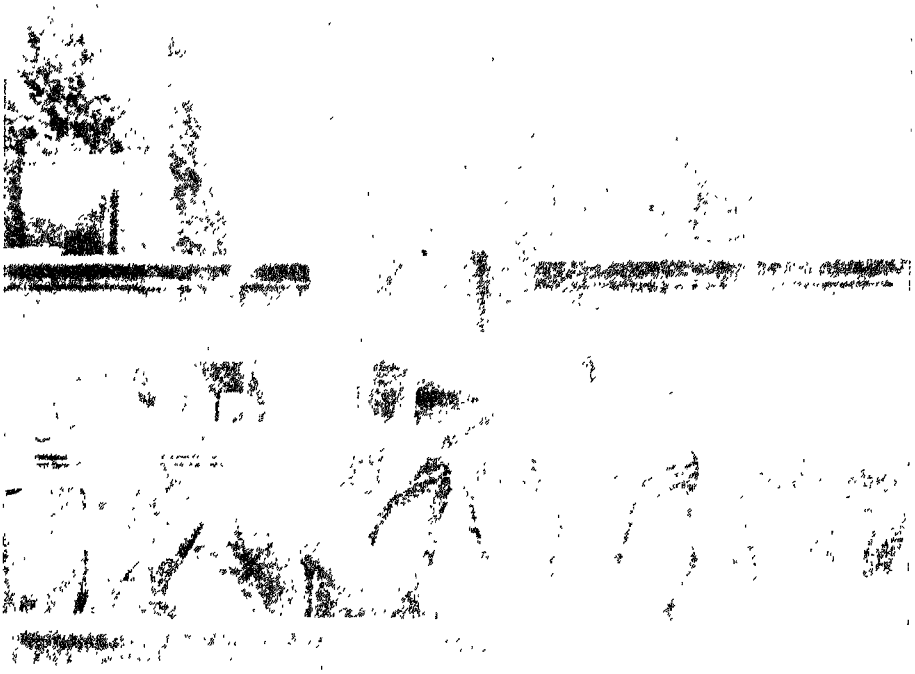
مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ـ٨١٧٢١٣ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



عشية الانتخابات في مايو (ايار) عام ١٩٨٦ والمرشحون الأربعه



مع كرايسكى وچيبنشتسر خلال المفاوضات المتعلقة بجنوب التيرول فى حقبة الستينات



تجمع الجيش في البرلمان



القائد الاعلى للجيش الاتحادي بالدهاتم مع الجيش العام للقوات المسلحة ناوسس ووزير الدفاع كرونيس



[illegible] عام ١٩٨٨ [illegible] رئيس الجامعة [illegible]



[illegible] في استقبال [illegible] (تموز) عام ١٩٩٢ مع
[illegible] رئيس المجلس الاتحادي الاستاذ الجامعي الدكتور هربرت [illegible]

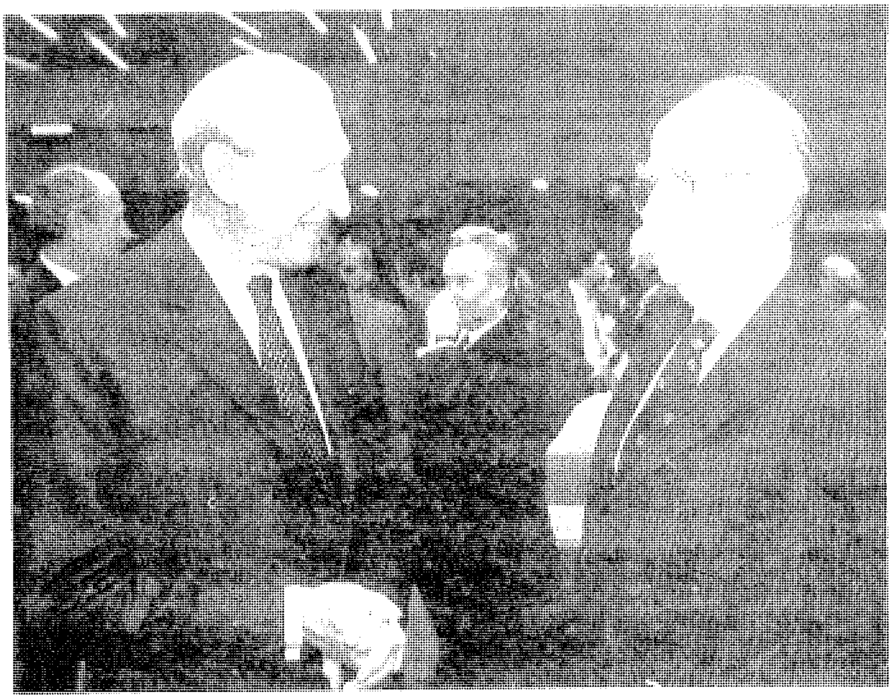


[illegible] رئيس الوزراء [illegible]

[illegible]



الرؤساء الثلاثة [illegible]



مع اوتو فون هابسبورج (اخر ولي عهد النمسا)



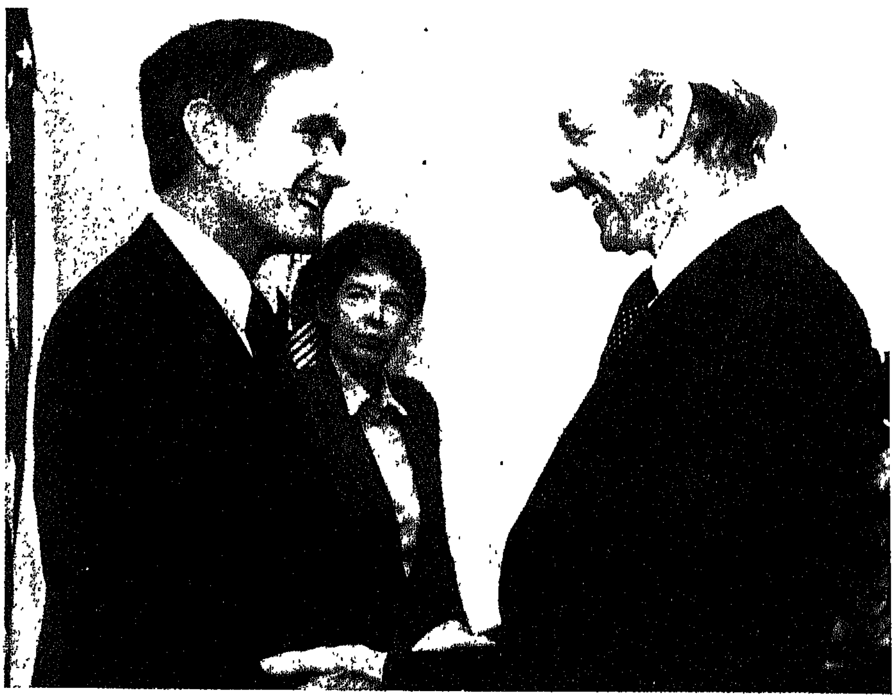
رئيس الجمهورية مع رئيس الوزرا . فرانتسكي ورئيس المعارضة هيدر



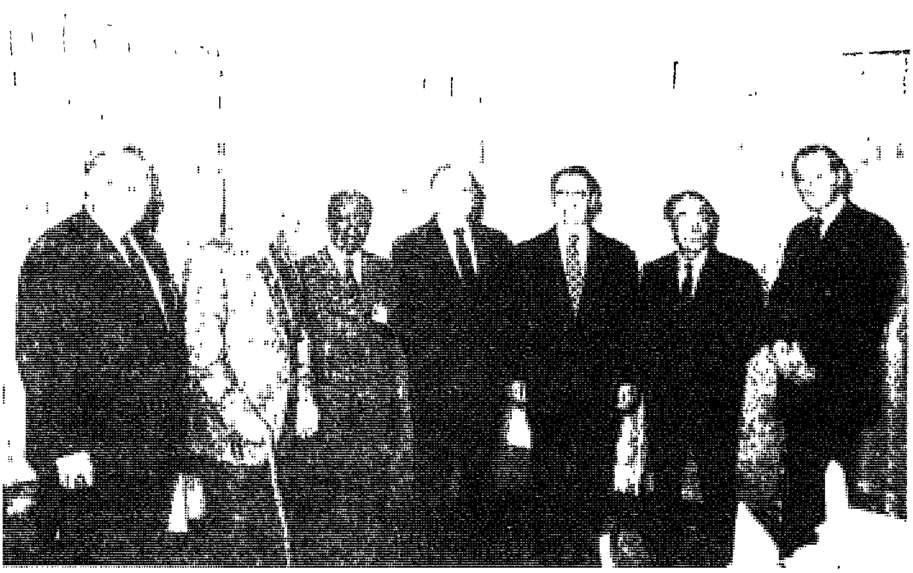
استقبال البابا في النمسا



الزوجان ڤالدهايم مع العائلة بمناسبة اليوبليوم الذهبي للزواج (خمسون عاما) امام بحيره اثر عام ١٩٩٤



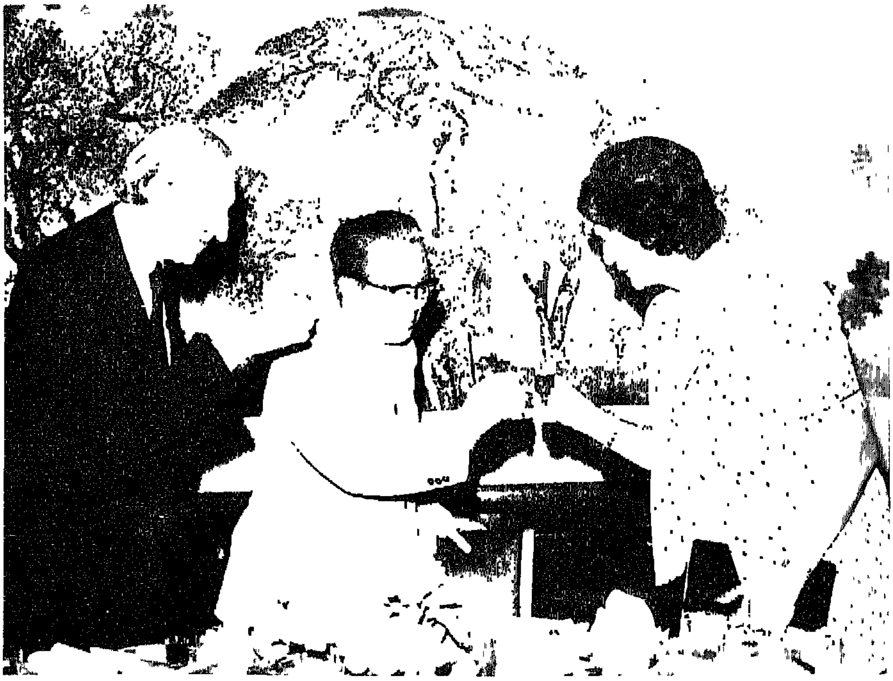
السكرتير العام للمنظمة الدولية مع چورچ بوش والسيدة جان كيرك باترك



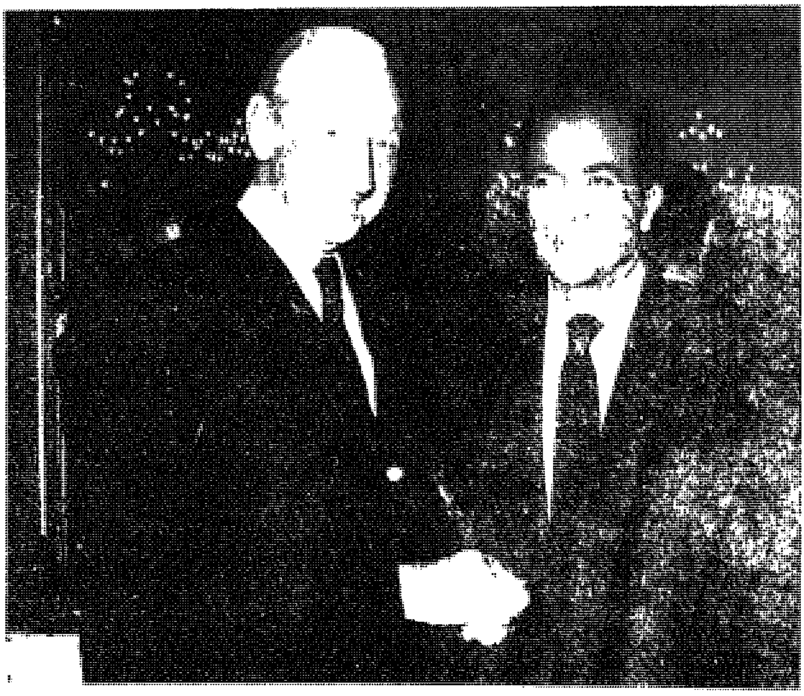
مجلس المستشارين ١٩٨٢ من اليسار لليمين (براوفورد مورس رئيس برامج التنمية في المنظمة الدولية - الهادي نويرة رئيس وزراء تونس من (١٩٧٠ - ١٩٨٠) - ليوبولد سيدار سنغور رئيس جمهورية السنغال من عام (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠) - ميزل باسترانا بوربرو رئيس جمهورية كولومبيا من (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) - مانيا مانيسكو رئيس وزراء رومانيا من (١٩٧٤ - ١٩٧٩) - تايكو فوكودا رئيس وزراء اليابان من (١٩٧٦ - ١٩٧٩) والدكتور كورت ڤالدهايم رئيس المنظمة الدولية من (١٩٧٢ - ١٩٨١)



مع رئيس الجمهورية الالمانية الاتحادية السابق ڤالتر سيل ورئيس مجلس الأمناء لمؤسسة ڤالدهايم مع زوجته



مع زعيم الصين (فالدهايم وزوجته)



مع د. عصام الخضرا مترجم الكتاب



مع رئيس الوزراء الالماني كول والسيد شترايبل في ميونيخ عام ١٩٩٢



كسكرتير عام للمنظمة الدولية مع الرئيس كارتر



مع الكثير من الصداقة والمحبة چورج وبربارا بوش



٢٠ يناير ١٩٨٦ الرئيس فالدهايم يقدم نسخة من كتابه «في بؤرة العاصفة» وعلى اليمين يبدو السيد كلستيل (الرئيس الحالي للنمسا) الذي كان في حينه سفيراً للنمسا لدى الولايات المتحدة



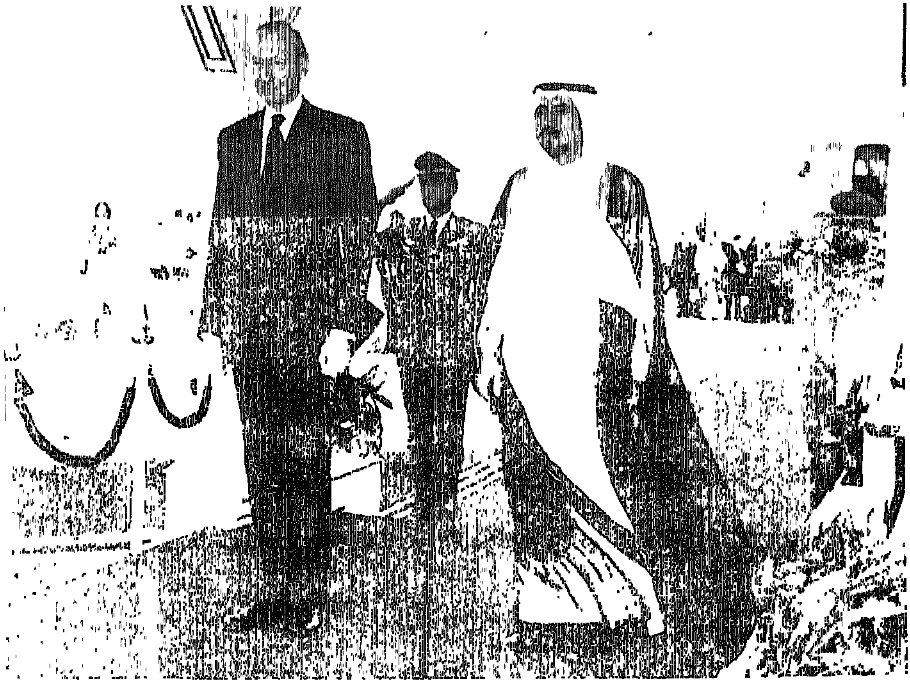
مع الرئيس ريجن



مع الرئيس التونسى زين العابدين بن على



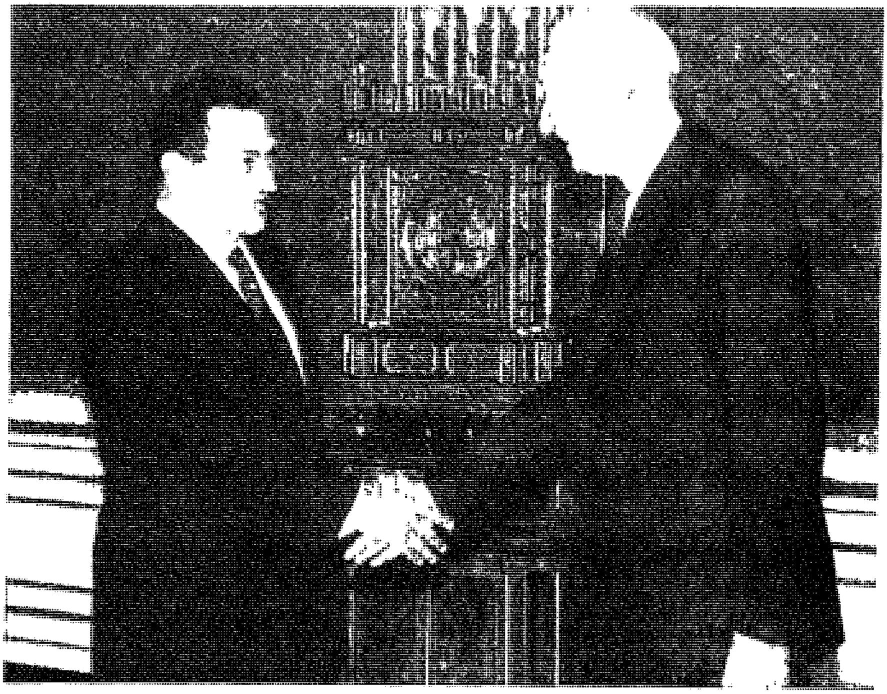
المفاوضات مع صدام حسين عام ١٩٩٠



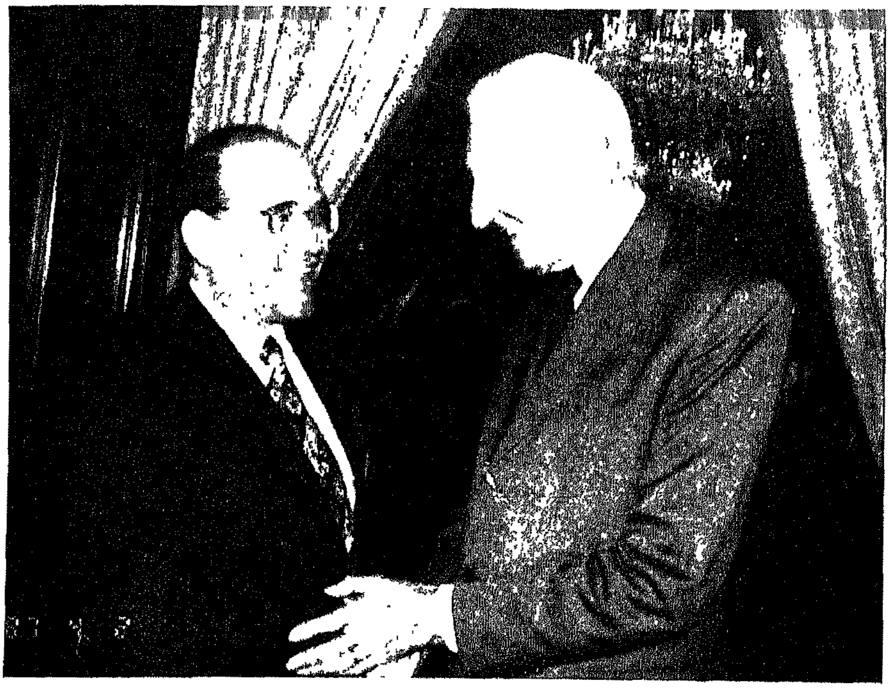
عند استقباله رسمياً فى مطار الكويت مع سمو الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت



مع السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان



الزياره الرسميه للرئيس حسنى مبارك عام ١٩٩١



مع الدكتور مصطفى الفقى سفير مصر فى النمسا



مع الرئيس حافظ الأسد



فالدهايم والعاهل الأردني الملك حسين وقرينتيهما